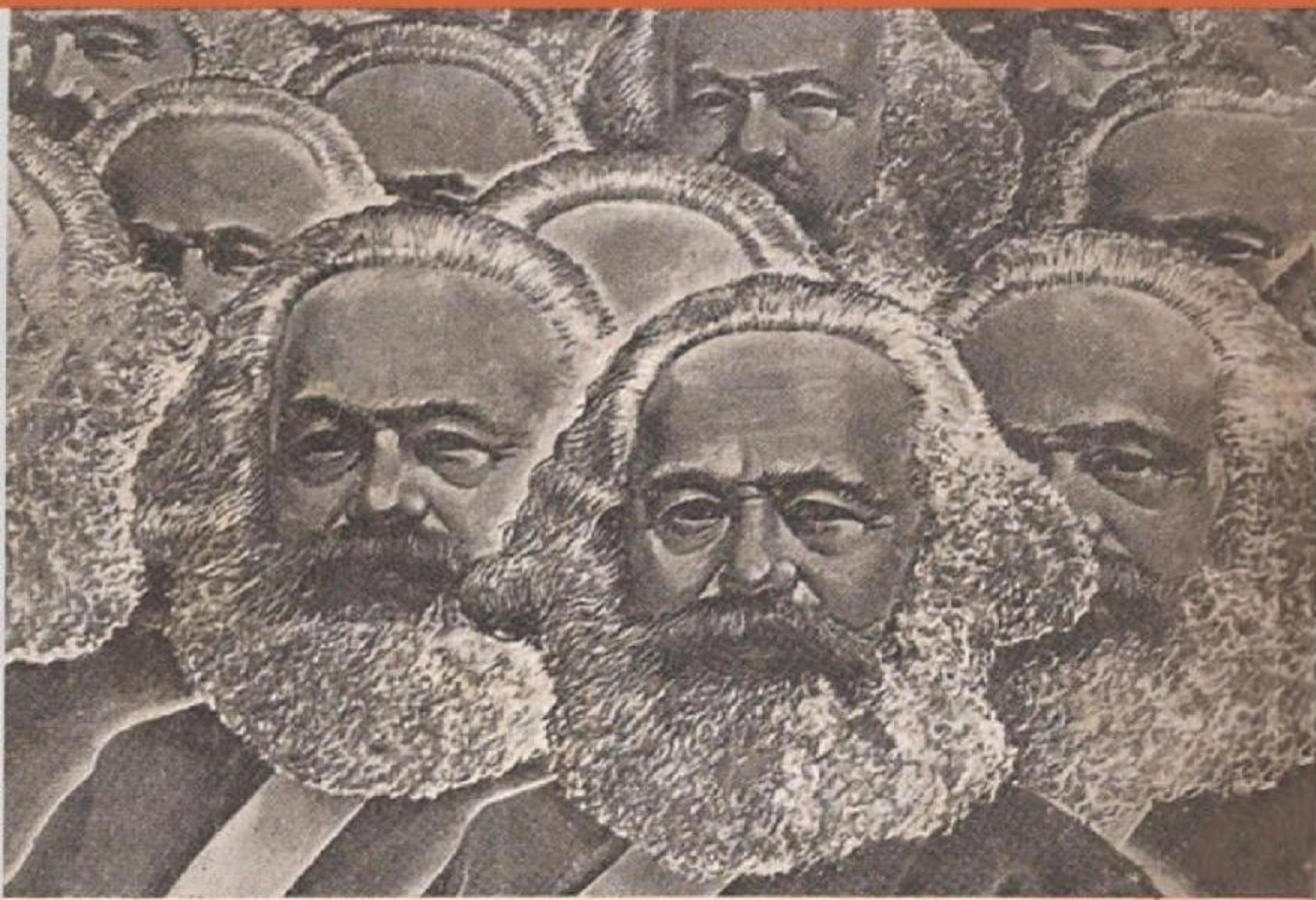


كارل كورش

الصُّور الـلـاري لـلنـظرـة المـارـكـيـة

تطبيـق نقـديـ للـادـيـة التـارـيـخـيـة عـلـى تـارـيخـ النـظـرـةـ المـارـكـيـة



دار الطليعة
دار الطليعة - بيروت



ترجمة : محمد كبة
مراجعة : العفيف الأخضر

الصّور الماديّة لنظرية الماركسية

العنوان الاصلي للكتاب

KARL MARX

**par
KARL KORSCH**

كارل كورن

الصُّور الماديّة لِلنَّظَرَيْةِ الماركسيَّةِ

تطبِّيق نفديٍّ لمادَّيةِ التَّارِيخِيَّةِ
على تَارِيخِ النَّظَرَيْةِ الماركسيَّةِ

مراجعَةٌ : ترجمَةٌ :
العَفِيفُ الْأَخْضَرُ محمدُ الْكَبَّةُ

دار الظَّلِيلَةِ لِلطبَّاعةِ وَالنَّسْخِ
بَيْرُوْت

حقوق الطبع محفوظة لدار الطليعة
ص. ب. ١٨١٣ - بيروت

الطبعة الاولى
غوز (يوليو) ١٩٧٣

ملاحظات حول الترجمة العربية

هذا الكتاب هو الى حد ما كتاب دمجاً يعطيها في النهاية كتاباً واحداً متاماً. ذلك ان الترجمة الانجليزية التي ترجمنا عنها هذا الكتاب قد ادخل عليها كورش ، عندما اعاد صياغة اصلها الالماني ، تحويراً عميقاً مضيفاً اليها بضعة فصول جديدة . ونظراً الى ان الكتاب ترجم الى العربية عن النص الانجليزي فاننا عند المقارنة مع الترجمة الفرنسية للاصل الالماني المغير حذفنا ما حذفه المؤلف من النسخة الانجليزية ، يد اتنا ابقينا على بعض الفقرات المذوفة لانها تعطي للقاريء العربي مزيداً من الوضوح . واحياناً فضلنا بعض صياغات النسخة الانجليزية او زاوينا بينها وبين الصياغة الجديدة لنفس المهد . لقد غير كورش ترتيب الفقرات تغييراً جذرياً في اكثر من مكان و كثيراً و غالباً ما غيرنا الفقرات لتنسجم مع الترتيب الجديد لها في الاصل الالماني المغير ، الا اتنا احياناً عندما لم نر في تغيير الترتيب خللاً كبيراً ، لم نجرأه في التغيير . اما الفصول الاخري فقد غيرنا ترتيبها وعنوانها ، الا قليلاً ، على غرار ما فعل المؤلف في النسخة الجديدة .

المترجمان

مقدمة جوتن لانجكاو للطبعة الالمانية (١٩٦٧)

١

(. . .) ان الانقطاع ، الذي سببه قيام الديكتاتورية النازية في المانيا في مناقشة أطروحت ماركس والماركسيّة ، ينعكس انعكاساً تاماً على حياة المهاجر كورش . عندما شرع الناشر في مهمة تحضير الكتاب للطبع ، كان يعتقد إن عليه أن يضع مقدمة له تملأ نوعاً ما الفراغ الذي احدثه ذلك الانفصال ، واضعاً كتاب كورش ، «**كارل ماركس**» ، في سياق أوسع .

ولهذه الغاية ، كان يمكن أن يسعى المرء الى ان يعيد للكتاب المكان الذي يعود له في تاريخ النظرية الاشتراكية الممحورة حول ماركس . او أن يحاول تحديده بأكثر منهجمية في علاقته بتفسير عمل ماركس الذي تميّز منذ الحرب العالمية الثانية ، خاصة في المانيا الغربية ، بطبع أكاديمي اساساً . أخيراً – ولكي تتجنب تصنيف الكتاب تصنيفاً سريعاً – كان يمكن تقديم الكتاب كلحظة من لحظات «سيرة فكرية» لتفسير ماركس من **كارل كورش** .
(. . .)

يد ان إرادة ترجمة إحدى الامكانيتين ، الأولى والثانية ، في الواقع ، تعني في كلتا الحالتين وضع كتاب كورش في سياق من العلاقات يتجاوزها في نفس الوقت من عدة نواح اخرى . فيمكننا أن نقول إن كورش قد قطع كل صلة مع الاطار الذي تفرضه التقاليد الماركسيّة مذ شروع في تطبيق «التصور المادي للتاريخ على هذا التصور نفسه» . وفي نفس الوقت ، فإن علاقة التطابق ، المفروض أنها موجودة وما تزال بين الوعي الطبيعي الصحيح للبروليتاريا وبين النظرية الماركسيّة ، تذوب ، منها تبدل الشكل الذي تتجلّى فيه . إن العلاقة

الموجودة بين النظرية والحركة الطبقية قد تحولت الى موضوع للتحليل التاريخي ، وفكرة ماركس نفسه تحول الى موضوع نقد مادي بوصفه نقداً للاديولوجيا .

وبسبب هذا التموضع objectivation فإن تحليلات كورش لا تلتقي إلا نادراً بتحليلات مفسري ماركس الأكاديميين . فمنذ ثلاثين سنة أوضح كورش هذا التباعد عندما نجد مختلف المطبوعات الحديثة المتعلقة بسيرة ماركس التي تبحث موضوع الماركسية « كأي موضوع آخر تاريخي وتأويلي ، وفق قواعد المدرسة ». إن الموضوع ماركس ، في نظره ، - منها تعرض فكره للتحليل النقدي ومن ثم منها اكتسب من النسبية تاريخيا - لم يشكل أبداً موضوعا « كالمواضيع الأخرى ». إن أطروحات ماركس ، بصفتها نقطة من نقاط الانطلاق التاريخي للنظرية ، التي تصور نفسها كعمل علمي سابق للحقبة القادمة من نضال الطبقة البروليتارية التي ، حسب كورش ، لا تعرف أبداً سوى هدوء ظاهري ، ما تنفك تكتسب أهمية تاريخية وبعد ما تكون عن النسبية .

لهذا السبب فإن مقدمة تستهدف تقديم فكر كورش ، الذي يسيطر عليه ، كما رأينا ، ذلك التوتر بين التموضع والالتزام السياسي ، لا يمكنها ان ترتاح لأي من نمطي العرض الآتف ذكرهما . ينبغي على مثل هذه المقدمة ان تقيم العلاقة الموجدة بين السياقين وفي نفس الوقت عليها ان تتجاوز الاطار العادي للمقدمات .

هناك حل آخر أيضاً - وهو الذي قرر عليه قرارنا - ويتمثل في الاشارة الى المشكلة الأساسية ، في نظر الناشر ، وفيما عدا ذلك نفوذ الأمر الى ما جعل كتاب كورش ، بعد ثلاثين سنة من تأليفه ، ما زال يحتفظ بأهمية راهنة .

وهكذا يتضح لماذا يعتقد الناشر أنه يقدم للجمهور لا وثيقة عن تاريخ الماركسية فحسب ، بل ايضاً وعلى الأخص إسهاماً يمكن اليسار من فهم تاريخه فيها أفضل . إن كتاب كورش « كارل ماركس » يبدو للناشر في نفس الوقت كإسهام في مناقشة حول ماركس والماركسية تتجاوز أهميته مجرد الأهمية التاريخية ، وهو إسهام لا يمكن حتى الآن اعتباره متباوزاً عند مقارنته بالنتائج التي تحققت منذ نشر هذا الكتاب .

٣

في سنة ١٩٣٤ طلب من كورش تحرير الكتاب الخص ماركس في سلسلة « علماء الاجتماع الحديثون » التي كان يشرف عليها موريس جنسبرج والكسندر فاركمارسن . وفي

خريف نفس السنة ، كان كورش قد أعدّ مشروعًا تفهم منه نيةً له على القيام ، في نفس الوقت بتقديم وبنقد مكتملين إلى حد بعيد للماركسية في تطورها التاريخي . وهكذا فقد عاد كورش إلى المنهج الذي يتمثل في فصل العنصر « الحي » عن العنصر « الميت » من التقاليد (الماركسية) ، وهو منهج كان قد طبّقه في سلسلة من العروض قام بها في برلين ، خلال السنوات التي سبقت هجرته مباشرة (★).

على أن كورش ، عندما عاد إلى العمل في إعداد كتابه في نهاية صيف ١٩٣٥ ، اعتمد طريقة مختلفة في العرض ، يمكن نعتها بكثير من الدقة بأنها تقسيم انتقائي . لقد صرّح بنفسه ، في رسالة إلى صديقه بول ماتيك (أغسطس ١٩٣٥) ، أنه يريد « في أربعين فصلاً ، يتراوط بعضها بعض في كثير من الحرية ، دون الإفراط في السجال ، تقديم خير ما في الماركسية اليوم ، في نظري » . وبعد أن أتمَّ كتابة ومراجعة مخطوطته ، أوضح — ردًا على بعض الاعتراضات — أن بعض الصعوبات التي لاقاها قد اتت بالضبط من أنه لم يشاً « في أي مكان من هذا الكتاب أخذ موقف ضد ماركس ، ضد نظريته أو ضد سياساته » (★★).

ان رسائل ماركس وجموعة من الأعمال التحضيرية تكتننا بسهولة من إعادة تشكيل مختلف مراحل التأليف التي مر بها الكتاب خلال السنة اللاحقة التي قضتها المهاجر كورش مع بريخت ، في بيته في سكوفستراند بالدانمارك . وهكذا نشهد من جهة الطرح التدريجي لكل العناصر المتعلقة بالنقض الصريح للنظرية الماركسيانية ، ومن جهة أخرى نلاحظ اقتصاراً متزايداً على ماركس نفسه ، ومنذئذ فإن التطور اللاحق للماركسية لم يعدي ينال من النقد سوى محاولات عرضية لـ « وضعها في المنظور » التاريخي .

ان هذا الجانب لا يخفى على القارئ الذي يقارن كتاب « **كارل ماركس** » بأعمال كورش السابقة ، التي كان التطور التاريخي للماركسية يحتل فيها محل الصدارة . بالإضافة إلى ذلك فان عملية طرح النقد الصريح ستظهر بوضوح عند قراءة الأعمال التحضيرية ، التي خصصت كلها لمسألة الفعالية البراكسيوية - الاجتماعية للنظرية الماركسيانية ، في شكلها التقليدي (الاقتصادي) ، التي كانت في تلك الحقبة تمثل المسألة الأساسية في نظر كورش . سترى كيف ان المؤلف ، بعد أن تسأله عمّا لا تسمح به النظرية او لا تسمح به بعد لكنها تظل من شأنها

* كان كورش يشرف على حلقة دراسات تسمى « من أجل ماركسية نقدية » (برلين ، شتاء ١٩٢٢ - ١٩٢٣) .

★ كورش إلى ماتيك ، ٧ - ١٢ - ١٩٣٨ .

ان تسمح به ، يغيّر تصوره الأوّلي وينتقل الى النتائج التي قد سمحت النظرية بالوصول اليها .

لكن اذا كان كورش قد عدل عن بحث مجموعة اخرى من المواضيع ، كما كان ينوي في البداية ، فان ذلك يرجع دون ادنى شك الى اسباب زمانية ومكانية (أجل تسليم الكتاب وعدد صفحاته) فرضت عليه سنة ١٩٣٦ ، وليس الى التغيير في التصور المنهجي . ففي مشروع تحليلي مؤرخ في نهاية سنة ١٩٣٥ ، حيث تتضح بسهولة الخطوط العريضة لشكل النهائي الذي كان الكتاب سيأخذه ، نلاحظ ان المؤلف كان ينوي تخصيص بحث مستقل لمشكلة «البني الفوقية» ، الملحق في القسم الثاني الى مشكلة «الاقتصاد السياسي» . لم يتخل كورش ، من حيث الاساس ، عن هذا المشروع حتى إتمام المخطوطة . لكن لا شك أنه كان ينوي اتباع نصيحة أحد أصدقائه (بارطوس) ، في جزء ثان قد يلحقه بالكتاب ، الذي كان يستحسن إلقاء الكتاب حتى لو «قدر للنظرية الاشتراكية ان تتجه الى الابد رأيك في نظرية الدولة وفي مذهب الايديولوجيات» (بارطوس الى كورش ، ٦-٢٢ - ١٩٣٦) . ييد ان كورش لم يواصل جهوده في هذا الاتجاه ، ذلك ان اهتمامه قد انتقل الى مواضيع اخرى بعد وصوله الى الولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٣٦ . وليس هناك سوى نص واحد تام ، مؤرخ في ديسمبر ١٩٣٥ ، يوضح بأي معنى كان كورش يريد بحث «مذهب الايديولوجيات» . اما فيما يخص نظرية الدولة فليس هناك اي نص يمكننا من المقارنة .

في اكتوبر ١٩٣٦ كان تحرير الكتاب ، داخل هذا الاطار ، قد تقدم الى درجة انه كان بإمكان كورش ان يعتقد انه سيمتهن عن قرب . على كل حال ، لقد بعث في تلك الفترة يسأل بارطوس عن امكانية ترجمة المخطوطة الى الانجليزية في باريس . وكان الرد ايجابياً ، فقدم كورش في نهاية اكتوبر ١٩٣٦ والتحق بصديقته في العاصمة الفرنسية . وعندما غادر المدينة في منتصف ديسمبر من نفس السنة ، كانت النسخة الالمانية قد تمت و كان المؤلف ينوي طبع نسخ منها لاصدقائه . وفي الاثناء ، أجرى «محدثات تمهيدية طويلة» مع المترجمة الانجليزية ، وكل شيء يشير الى ان ترجمة اولى كانت قد جهزت .

على ان هذه النسخة الاولى التامة لم تستعمل كأساس للطبعة الانجليزية (١٩٣٨) إلا بشكل غير مباشر . فعندما تلقى كورش سنة ١٩٣٧ المسودة المطبوعة لكتابه ، بدا له ان الترجمة كانت سيئة الى درجة ان التصحيحات التي كان ينوي اجراءها لم تكن في الواقع إلا إعادة سبك كاملة . فضلا عن تلك الاضافات وتلك التغييرات في ترتيب الفصول التي تظهر للعيان بمجرد مقارنة النص الالماني بالطبعة الانجليزية . وقد اشتكى كورش ، فيما بعد ، من «القصور

اللغوي » لهذه الترجمة التي راجعها ونصحها بنفسه . وقد فسر ذلك في رسالة الى بريخت كما يلي : « لقد حاولت ، في ترجمتي ، ألا استعمل إلا العبارات الرائجة للغة الاميركية ، اي بعبارة أخرى ، اردت ترجمة فكر مؤلفين مثقفين ، ماركس ، هيجل ، الخ. ، بكلمات قاصرة حقاً عن اداء ذلك » (*) .

مدخل

ولد كارل ماركس في تريير في 1818 وتوفي لاجئاً سياسياً في لندن سنة 1883 . عندما كان قد اتم دراسته في جامعتي بون وبرلين ، وخطا خطواته الأولى في السياسة كرئيس تحرير لصحيفة راينيشة تسايتونج بكولونيا (1842 - 1843) ، وجد نفسه مقطوعاً تقريباً من كل صلة تربطه بسقوط رأسه . فقد توفي والده في 1838 ، « ونخاًص مع عائلته » منذ 1842 ، أما مشاريعه للمستقبل فقد انهارت كلها تحت الضربات التي انهالت بها الرجعية المسيحية - الرومانسية إثر بحث الملك فريدريك غليوم الرابع إلى عرش بروسيا في 1840 . كتب ماركس في كانون الثاني 1843 إلى روج : « لم يعد هناك ما أستطيع أن أفعله الآن في ألمانيا . إن المroe يزيف نفسه بالبقاء هنا » . وهكذا كان . . ففي خريف 1843 ، وبعد زواجه من المرأة التي خطب ودها طيلة سبع سنوات ، ذهب ماركس إلى باريس ، وعندما طرد من فرنسا في 1845 ، توجه نحو بلجيكا حيث مكث هناك حتى قيام ثورة 1848 التي اتاحت له عودة قصيرة إلى النشاط السياسي في مسقط رأسه كرئيس تحرير لصحيفة نيو راينيشة تسايتونج (1848 - 1849) . وسرعاً ما طرد من ألمانيا ، فرنسا وبلجيكا ، فأمضى العقود الثلاثة المتبقية من حياته في لندن : البلد الذي كان في ذلك الوقت أكبر ملجاً للثوريين المنفيين من جميع البلدان الأوروبية . حاول عبثاً أن يكسب بالعمل الصحفي رزق أسرته النامية ، ولم تنتبه من انباب الجوع غير المعونات الدائمة التي كان يقدمها صديق عمره ورفيق نضاله ، فريدرريك إنجلز ، الذي كرس الثانية عشرة سنة التالية من حياته في العمل الكريه « للتجارة اللعينة » ، خصيصاً لمساعدة صديقه على إنهاء مؤلفه العلمي العظيم : « رأس المال » . وحين استطاعا أخيراً أن يخرج من العمل يبلغ من النقود كاف لآن يضمن له ولماركس الأفلات من المتابعة المالية ، كان الاوان قد فات تقريباً . ورغم أن النتائج الرئيسية لدراسات ماركس التي كان يعمقها باستمرار ، قد التخذلت شكلها النهائي في

انجلد الاول المشور في ١٨٦٧ ، فان الاجزاء المتبقية من « راس المال » لم تكتمل ابداً . فالصراعات والآلام المتواصلة ، التي كانت من نصيب كل مهاجر سياسي لا تلين له قناعة كماركس ، استطاعت اخيراً ، مع حلول سنة ١٨٧٣ ؛ ان تحطم قوى انتاجيه الذهنية المأهولة ، بيد انه استمر لمدة عقد آخر في تكديس المقطففات واللاحظات لانهاء عمله مستقبلاً ، واستعاد بين حين وآخر النشاط الذهني العارم ، الذي تميز به في افضل ايام حياته ، في نصوص مكتملة شكلًا ومضموناً كالملاحظات الهاشمية حول برنامج جوتا للحزب العمال الالماني في ١٨٧٥ واللاحظات النقدية حول الاعمال الاقتصادية لأدولف فاجنر ، التي نشرت مؤخراً والتي يعود تاريخها الى عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ .

علينا ألا ننسى ما قاله انجلز في صيغ صائبة تماماً في جنازة صديقه عام ١٨٨٣ ، من ان رجل العلم في ماركس « لم يكن حتى نصف الرجل » ، لكن هذا الرجل ماركس كان « قبل كل شيء ثورياً » . من ابرز مؤلفاته اثنين : **البيان الشيوعي و راس المال** . تنشر الاول عشيّة ثورة ١٨٤٨ بوصفه برنامج عمل الحزب الامي الاول للطليعة المناضلة للبروليتاريا . اما الثاني فقد أعد إبان بدء شفاء قوي التقدم في اوروبا الغربية من الحقبة المديدة ، حقبة الازمة والركود ، التي اعقبت الهزيمة الدموية لانتفاضة عمال باريس في حزيران ١٨٤٨ وفشل الثورة الاوروبية في ١٨٤٨ - ١٨٥٠ ؛ وهذه الحقبة اثما يميزها على اوضاع ما يكون النظام التواليتاري المضاد للديموقراطية والاشراكية معاً : نظام نابوليون الثالث في فرنسا ١٨٥٠ - ١٨٧٠ . وفضلاً عن ذلك ، فان تعرية ماركس النظرية للعالم البرجوازي في راس المال قد تزامنت ايضاً مع اشتراكه النشيط في اول تجربة علنية ومفتوحة لمجموع الاتجاهات ، لتحقيق وحدة الطبقة العاملة : **جمعية العمال الاممية** التي أسست في ١٨٦٤ . وهكذا ، فإن نظرية ومارسة ماركس الثوريتين قد شكلتا على الدوام كلاً لا ينفصِّم ، وهذا الـكل المتماسك يشكل اليوم العنصر الحي فيما ترَكه لنا ماركس . كان هدفه الفعلي ، حتى في هذا العمل النظري الخالص ، التعاون بشكل او باخر في الصراع التاريخي للبروليتاريا الحديثة ، التي كان ماركس اول من وضع في متناولها معرفة علمية عن وضعها الطبقي وحاجاتها الطبقية : معرفة حقة ومادية عن الشروط الضرورية لتحررها الذاتي وبالتالي للتطور المُقبل للحياة الاجتماعية للنوع الانساني .

هدف هذا الكتاب أن يبعث للحياة ما هو جوهري من مبادئ ومضمون علم ماركس الاجتماعي على ضوء آخر الاحداث التاريخية والاحاجات النظرية الجديدة التي ولدتتها تلك الاحداث . وبهذا الصدد ، ستناول الافكار الاصيلية لماركس نفسه أكثر مما ستناول تطويرها

اللاحق الذي جاءت به مختلف المدارس الماركسيّة : « الارثوذكسيّة » و « التحريفيّة » ، الدوجماتيّة والنقدية ، المتطرفة والمعتدلة من جهة ، والذي جاء به أيضًا خصومها ونقادها العنيفون بدرجة تقل او تكثير من جهة أخرى . إن فكر ماركسن أصبح اليوم موضوعاً لصراع لا هوادة فيه ، تدور رحاه في كل اصقاع العالم المتمدن — من روسيا السوفياتية حيث أصبحت الماركسيّة الفلسفه الرسمية للدولة ، الى البلدان الفاشية وشبّه الفاشية في اوروبا الوسطى والجنوبية ، في جنوب، اميركا وفي آسيا الشرقيّة ، حيث يلاحق اليوم الماركسيون ويبادون . وبين هذين التطرفين تقع المنطقة التي ما زالت المعركة فيها متواصلة وما زال المخرج منها مشكوكاً فيه ، بين الافكار « الماركسيّة » المزعومة والافكار المزعومة « مضادةً للماركسيّة » . وبصفتها هذه فهي تلك المنطقة الوحيدة (*) من العالم حيث ما زال بإمكان المرء ان يناقش اليوم بحرية نسية الدلالة الحقيقة لمبادئ ماركس الاصيلة التي كان الاصدقاء والاعداء ، فيغضون ذلك ، يكيفونها وفقاً ل揆واعات مذهبة من الغايات السياسيّة ، تظهر من مراجعة مختلف الاطوار التاريخية للفكر الماركسي . هناك من المشاكل التي يتضمنها هذا الفرز الظاهر بين الاديولوجيا الماركسيّانية وتحقيقها التاريخي ، أكثر مما يمكن معالجته في كتاب صغير . وبحال القاريء بهذا الصدد الى كتابات المؤلف السابقة حول الموضوع ، الواردة في البيبليوغرافيا الملحة بهذا الكتاب .

ولزيادةفائدة هذا التقديم للنظرية الماركسيّانية ، حاولت بقدر الامكان أن اجعل الفصول المختلفة مستقلة . وبالتالي ، فإن القاريء غير المطلع على التجاريدات الجريئة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، يستطيع اثناء قراءته للجزء الاول ان يقفز عن الفصل الثاني الصعب نوعاً ما ، ويقرأه فيما بعد بالارتباط مع الجزء الثاني . بينما القاريء غير المهيأ فلسفياً يستطيع ان يضع جانباً مؤقتاً القضايا البالغة العمومية في الفصل الرابع من الجزء الثاني التي تتناول تطور ماركس من الفلسفة الى العلم ، ثم يعود اليها بعد ان يكون قد درس نفس المشكلة بالشكل الاكثر عينية الذي عرضت به في الفصل السابع من الجزء الثاني . وبنفس الطريقة هناك كثير من الحلقات التي تربط فيما بينها الاجزاء الثلاثة للمكتاب الذي لا يعالج على العموم فروعاً مستقلة منظومة معقدة ، وانما بالعكس يعالج المظاهر المختلفة لنظرية اجتماعية ، اقتصادية وتاريخية واحدة ووحيدة .

ان الآثار ، عند ماركس والإنجلز ، كما هي حقاً عند معظم الكتاب الذين يطروون ميدان

★ المقصود اوروبا الغربية .

نـكـر الاجتماعي والتاريخي والسياسي ، تمتلك تاريخاً خاصاً بها . يـد ان تارـيخـها – اوقـات وظـروف ولادـتها ، جـهـورـها المعـنى ، عنـاوـينـها ، واـيـضاً تـقـيـحـاتـها ، إـكمـالـنـوـاقـصـها الى غير ذلك ما تـضـافـ اليـها بـنـاسـيـة اـعادـة طـبعـها ، تـرـجمـتها . . . النـغـ يـشـكـلـ جـزـءـاً مـلاـزـماً لـتـارـيخـ هـذـهـ النـظـريـاتـ . لـذـكـ فـمـنـ الـوـقـائـعـ المـؤـسـفـةـ انهـ لاـ النـقـادـ الـبرـجوـازـيـنـ لماـ يـسمـىـ «ـ التـنـاقـضـاتـ المـارـكـسـيـانـةـ »ـ فـحـسـبـ ، بلـ حـتـىـ أـصـدـقـ الـمـلـتـزـمـينـ بـالـعـلـمـ المـادـيـ مـارـكـسـ ، استـشـهـدـواـ حتـىـ الآـنـ بـقـضـيـاهـ النـظـريـةـ العـدـيدـةـ دونـ انـ يـهـتمـواـ بـالـلـحظـةـ الـتـيـ كـتـبـتـ فـيـهاـ ، ولاـ بـالـجـمـهـورـ الـذـيـ كـانـ مـوـصـودـ إـلـيـهـ ، ولاـ بـدـلـالـاتـهاـ التـارـيخـيـةـ الـأـخـرـىـ الـضـرـورـيـةـ لـتـقـسـيرـهاـ مـادـيـاًـ . لـنـقـلـ بـصـراـحةـ انـ هـذـاـ النـهـجـ «ـ الـأـرـثـوذـكـسـيـ »ـ الـذـيـ يـسـتـشـهـدـ بـمـارـكـسـ (ـ اوـ حتـىـ بـارـكـسـ وـالـإنـجـلـزـ)ـ بـصـورـةـ جـدـّـ مـجـرـدـةـ ، مـثـلـهاـ كـانـ سـكـوـلـاسـتـيـكـيـوـ القـرـونـ الـوـسـطـىـ يـسـتـشـهـدـونـ بـارـسـطـوـ اوـ بـالـكـتـابـ الـمـقـدـسـ ، لـهـوـ نـهـجـ لـاـ يـصـلـحـ اـطـلـاقـاًـ لـتـغـطـيـةـ اـيـةـ نـظـريـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ وـدـرـاسـتـهاـ نـظـريـاًـ منـ وـجهـ نـظـرـ تـارـيخـيـةـ وـمـادـيـةـ . وـلـهـذـاـ قـدـ اـمـتـعـنـاـ حـتـىـ عـنـ تـقـلـيدـ الـمـؤـلـفـاتـ الـعـلـمـيـةـ الـحـدـيـثـةـ الـتـيـ تـحـيلـ مـلـاحـظـاتـهاـ الـقـارـئـ الـمـعـلـومـاتـ مـتـوـفـرـةـ فيـ بـيـلـيوـغـرـافـيـاـ مـلـحـقـةـ بـآـخـرـ الـكـتـابـ . وـقـدـ خـيـلـ إـلـيـهـ أـنـ مـنـ الـأـفـضـلـ اـنـ نـسـتـسـلـمـ لـظـهـرـ غـيرـ لـاتـقـ ، لـكـنـ لـاـ مـنـدوـحةـ عـنـهـ ، عـنـدـمـاـ زـيـدـ اـنـ نـعـطـيـ فـورـيـاًـ كـلـ الـإـرـشـادـاتـ الـمـفـيـدةـ الـخـاصـةـ بـالـظـرـوفـ الـتـارـيخـيـةـ لـكـلـ اـسـتـشـهـادـ . وـلـنـسـيـ السـبـبـ لـمـ نـلـجـأـ إـلـىـ اـسـتـخـدـامـ الـكـلـمـاتـ الـخـتـصـرـةـ إـلـاـ نـادـرـاًـ ، بـلـ اـنـاـ تـرـجـمـناـ لـمـ زـيـدـ مـنـ الـوـضـوحـ الـعـنـاوـينـ غـيرـ الـأـنـجـلـيـزـيـةـ لـجـمـيعـ الـكـتـبـ الـوـارـدـةـ فـيـ النـصـ وـالـخـاشـيـةـ . اـنـ الـعـنـاوـينـ الـاـصـلـيـةـ لـلـكـتـبـ الـوـارـدـةـ فـضـلـاًـ عـنـ كـافـةـ الـمـعـلـومـاتـ الـغـيـرـ مـطـلـوبـةـ فـورـيـاًـ الـلـاحـاطـةـ الـتـامـةـ بـالـنـصـ الـجـارـيـ ، وـالـإـيـضـاحـ الـمـفـصـلـ لـكـلـ الـكـلـمـاتـ الـخـتـصـرـةـ – كـلـ هـذـاـ قـدـ وـرـدـ بـالـطـرـيقـ الـمـعـتـادـ فـيـ مـلـحـقـ ثـبـتـ الـمـرـاجـعـ .

اماـ بـالـنـسـبةـ لـلـمـصـطـلـحـاتـ وـالـتـعـابـيرـ ، فـانـ الـقـارـئـ سـيـجـدـ بـعـضـ الـمـصـطـلـحـاتـ غـيرـ الـمـأـلـوـفـةـ ، اوـ سـيـجـدـ الـمـصـطـلـحـاتـ الـمـأـلـوـفـةـ وـقـدـ طـبـقـتـ بـعـنـيـ مـعـدـلـ نـوـعـاًـ ماـ . وـهـذـاـ اـيـضاًـ لـاـ يـكـنـ اـجـتـابـهـ فـيـ كـتـابـ عـلـيـهـ اـنـ يـتـعـاـمـلـ مـعـ الـمـصـطـلـحـاتـ الـهـيـجـلـيـةـ وـالـمـارـكـسـيـانـةـ الـتـيـ تـتـعـنـرـ تـرـجمـتهاـ إـلـىـ الـلـغـةـ الـأـنـجـلـيـزـيـةـ الـمـتـعـارـفـ عـلـيـهاـ . لـمـ نـسـتـفـدـ مـنـ كـلـ الـحـرـيـاتـ الـتـيـ اـعـلـنـ الـإنـجـلـزـ ضـرـورـتـهاـ فـيـ مـقـاـلـةـ لـهـ (*)ـ سـاـهـمـ بـهـاـ فـيـ عـدـدـ نـوـفـمـبرـ ١٨٨٥ـ مـنـ جـلـةـ «ـ الـكـوـمـونـولـثـ »ـ . لـقـدـ اـمـتـعـنـاـ عـنـ الـابـتكـارـ الـلـغـوـيـ بـقـدرـ الـامـكـانـ وـحتـىـ عـنـ صـيـاغـةـ مـصـطـلـحـاتـ الـنـجـلـيـزـيـةـ جـديـدـةـ تـنـاسـبـ مـعـ الـتـولـيدـاتـ الـإـلـمـانـيـةـ (ـ العـدـيدـةـ الـتـيـ اـدـخـلـهـاـ هـيـجلـ ، مـارـكـسـ وـالـمـارـكـسـيـونـ الـمـعاـصـرـونـ . يـدـاـنـاـ ، اـمـتـالـاًـ لـنـصـيـحـةـ الـإنـجـلـزـ الـدـاعـيـةـ لـتـفـضـيـلـ الـمـخـاطـرـ بـهـرـطـقـةـ لـغـوـيـةـ عـلـىـ جـعـلـ الـتـعـابـيرـ وـالـصـيـغـ الـإـلـمـانـيـةـ عـصـيـةـ عـلـىـ الـتـرـجمـةـ

★ المقصود مقالة انجلز «كيف ينبغي الا نترجم ماركس؟» (المترجم) .

بسبب المصطلحات غير الدقيقة التي لا تضايق آذاننا لكنها تضيّب المعنى الذي اعطاه ايها ماركس . ولهذا فاننا نستعمل مثلاً مصطلح « علاقات-الإنتاج » Production-relations تقضيأ على مصطلح « العلاقة » Relationships . وفي تناولنا للمبدأ الاول والرئيسي في منهج ماركس المادي ، استعملنا مصطلح « الخصوصية والعينية » Specification بدون علامتي استشهاد ، ب رغم اننا نعي ان هذا المصطلح يعني هنا شيئاً ما اكثراً مما يفيد ضمناً في اللغة الدارجة . وجميع المصطلحات من هذا النوع قد شرحت تماماً عند اول ظهور لها وحتى عدة مرات كلما بدا ذلك ضروريأ لفهم النقاش على نحو قائم .

كارل كورش ، ١٩٣٨

أجزاء الأول
المجمع البرجوازي

الفصل الأول

الماركسية والسوسيولوجيا

ما هي العلاقة بين النظرية الماركسيّة والسوسيولوجيا المعاصرة؟ إذا ما انعمنا النظر في السوسيولوجيا التي ارسى قواعدها كونت والتي سماها هو في الحقيقة لأول مرة ، فاتنا لنجد أية صلة او قرابة بينها وبين الماركسية . إن ماركس والإنجليز ، بكل طموحهما العارم لانماء وانشاء معرفة المجتمع ، لم يهتما ابداً لا بمصطلح السوسيولوجيا ولا بهضمه . ويظهر من مراسلاتهما إن ماركس ، ذات مرة في الستينات ، التقط من رفوف المتحف البريطاني مجموعة كونت « دروس في الفلسفة الوضعية » لسنوات ١٨٣٠ - ١٨٤٢ ، وقرأها من البداية إلى النهاية ، لأن الانجليز والفرنسيين يقيمون ضجه كبيرة حول صاحبنا ^(١) ، ومع هذا فهناك في نص رأس المال نفسه ما هو حتى أكثر دلالة على إن هذه القراءة لم تترك اي اثر على عمله النظري ^(٢) . وفي مناسبة أخرى ايضاً ، أعرب ماركس بكل وضوح ، في رسالة الى أحد انصار كونت ،

(١) انظر رسالة ماركس الى انجلز المؤرخة في ٧ - ٧ - ١٨٦٦ .

(٢) انظر كيف صرف ماركس النظر بسخرية عن « الوصفات الكونتية لقادار المستقبل » في ردّه على ناقد « رأس المال » في « المجلة الوضعية » الصادرة في باريس ، في تعقيب على الطبعة الثانية من « رأس المال » ١٨٧٢ - ١٨٧٣ . وانظر ايضا الاشارة العرضية الى « كونت ومدرسته » في احدى حواشى « رأس المال » ، المجلد الاول .

تلك هي اللحظات الوحيدة التي يرد فيها اسم كونت في « رأس المال » ، بينما اسم سبنسر لا يرد اطلاقاً . انه يذكر بشكل جاف ، الى جانب بعض الكتاب المعاصرين من أصحاب المقالات « العلمية - الزائفة » في مجلة Westminster Review ، في رسالة ماركس الى انجلز بتاريخ ٥ - ٦٨ - ٢٢ .

انه « معارض كلياً للكونية كرجل سياسي » ولديه « كرجل علم رأي جدّ ضئيل » عنها^(٣).

ان موقف ماركس يستند ، نظرياً وتاريخياً ، الى اسس متينة . فالنظرية الماركسيّة لا علاقة لها في شيء مع سوسيولوجيا القرنين ١٩ و ٢٠ ، التي اسستها كونت ونشرها مل Mill وسبنسر . ومن الاصح القول انه منذ تلك الايام ، عندما أقدمت اوبرست كونت الشاب – الذي كان حتى ذلك الحين التلميذ الاكثر حماساً للاشتراكي الحياتي سان سيمون – على الانفصال فجأة عن « معلمه الكبير » لكي يضع بنفسه نظاماً دعىً سوسيولوجيا « وضعية » على اساس بعض افكار استنبطها من المجموع المائل للافكار التي كانت تنهمر باستمرار بفضل ذلك العقل المفرط في الانتاجية^(٤) ، فان السوسيولوجيا كانت (من يومها) ردّ فعل ضد نظرية الاشتراكية الحديثة وبالتالي ضد ممارستها ايضاً^(٥) . ولقد ظل السوسيولوجيون حتى الوقت الحاضر يسعون الى تقديم طريقة اخرى في الاجابة على المسائل المعقّدة التي طرحتها الحركة البروليتارية الناهضة . من وجة النظر هذه ، يمكننا ان نفهم تلك الوحدة الجوهرية بين التيارات النظرية والعملية المتعددة التي كانت ، طوال المئة سنة الاخيرة ، تتجدد تعبيرها تحت هذا الاسم المشترك : السوسيولوجيا .

تقف الماركسيّة ، اذن ، في علاقة اعظم اصلة واكثر مباشرةً حيال تلك المشاكل الجديدة التي وضعها التطور التاريخي الحديث على جدول اعمال المجتمع الحالي ، ا اكثر مما يقف بحمل ما يسمى « سوسيولوجيا » كونت وسبنسر وانصارهما . يشير السوسيولوجيون البرجوازيون الى نظرية البروليتاريا الاشتراكية الثورية كـ « خليط غير علمي من النظرية والسياسة » . اما الاشتراكيون فيضربون صفحياً عن كل السوسيولوجيا البرجوازية باعتبارها مجرد « اديولوجيا » .

على اية حال ، هناك علاقة مختلفة تماماً بين النظرية الماركسيّة والبحث الاجتماعي المتعلق بحقب النمو الثوري التي اجتازتها البرجوازية الانجليزية والفرنسية في القرنين ١٧ و ١٨ ،

(٢) انظر رسالة ماركس الى بيسلي بتاريخ ٦ - ١٢ - ١٨٧١ .

(٤) انظر رسالة انجلز الى تيونيس بتاريخ ١ - ٢٤ - ١٨٩٥ ، الواردة في كتاب جوستاف ماير « فريدريك انجلز » ، المجلد الثاني ، ص ٥٥٢ (الطبعة الالمانية الاولى ، برلين ، ١٩٢٣) ، ولاجل اثبات غير متحيز لقضيته ، انظر ، بين آخرين ، التقرير الامين الذي اعطاه ليفيسي بروهل في كتابه « فلسفة اوغست كونت » ، ١٩٠٠ ، ص ٨ .

(٥) لاجل شرح رائع للجدال التاريخي بين الماركسيّة والوضعيّة ، انظر الفقرات الختامية من رد انطونيو لابريولا على كتاب مارسيك « الاسس الفلسفية والتاريخية للماركسيّة » . نشر لأول مرة في روما ، ١٨٩٩ ، ويرد هنا من الطبعة الفرنسية الثانية لـ « مقالة حول التصور المادي للتاريخ » ، باريس ، ١٩٢٨ ، ص ٣٤١ .

عندما كان اسم السوسيولوجيا لم يخترع بعد ، لكن « المجتمع » كان معروفاً ومعترفاً به ، الى جانب الطبيعة الفيزيائية واسوة بها ، كميدان خاص ومستقل المعرفة والفعل وأعطي كل الاهمية التي كان يستحقها .

وكما كتب ماركس نفسه في ١٨٥٩^(٦) ، فإنه ، قبل ١٦ سنة ، قد اخذ في تطوير نظريته المادية للمجتمع ، عن طريق « مراجعة نقدية لفلسفة الحق عند هيجل ». وكان في ذلك الوقت قد احتاز التجارب الجديدة والمنشطة التي رافقت الفترة الاولى القصيرة من نشاطه السياسي . فباعتباره رئيس تحرير صحيفة راينيشة تسايتونج (١٨٤٢ - ١٨٤٣) ، كان قد وجد نفسه للمرة الاولى « ملزماً ومحرجاً لكي يقول كلّمه فيما يدعى بالمصالح المادية ». وهكذا كان عليه ان ينكب على « المسائل الاقتصادية » ، لقد كان حينئذ يعرف بشكل رديء جداً « الاشتراكية والشيوعية الفرنسيتين ». وعلى الرغم من ان تضافر جميع هذه الحوافز الجديدة سرعان ما قوّضت ، الى حد كبير ، ايمانه بالصيغة الهيجلية القدية ، فان الطبيعة الحقيقة للدولة البروسية ، التي كان هيجل يمجدها ايماناً مجد ، لم تتكشف له في النهاية إلا عبر تجربة شخصية اكثر حسماً وفصلاً . كان مرغماً على الاستقالة من هيئة تحرير راينيشة تسايتونج ، التي أصبحت ، تحت اشرافه وخلال مدة لا تتجاوز السنة ، ابرز صحيفة ناطقة بلسان الحركة التقدمية في المانيا ما قبل الثورية . لم يكن انسحابه كافياً ، كما توقع مدير الصحيفة الحائقون ، لأنَّ يلغى حكم الاغلاق الذي اصدرته ضد راينيشة تسايتونج حكومة خانقة ايضاً .

ورداً على هذه المظاهر المتزايدة من اللاتنسك الصارخ بين معتقده الفلسفى وتجاربه الملموسة ، رجع ماركس مرة اخرى الى هيجل . فقداته « مراجعته النقدية » لفلسفة الحق عند هيجل ، التي ركز عليها طوال الخمسة اشهر التالية^(٧) ، الى نتيجة وهي :

« ان العلاقات الحقيقة – ومثلها في ذلك اشكال الدولة – لا يمكن ان تفهم بذاتها ولا بالتطور العام المزعوم للروح الانسانية ، وانما تغوص جذورها ، على العكس من ذلك ، في شروط الحياة المادية التي كان هيجل ، على غرار الفرنسيين والانجليز في القرن ١٨ ، يفهم مجملها تحت اسم « المجتمع المدني » ، وانه يجب البحث عن تشريع المجتمع المدني ، بدوره ، في الاقتصاد السياسي »^(٨) .

(٦) انظر مقدمة ماركس لكتابه « نقد الاقتصاد السياسي » (١٨٥٩) وسنشير اليها فيما يأتي كـ « مقدمة ١٨٥٩ » .

(٧) انظر المخطوطات الكاملة لعام ١٨٤٣ .

(٨) انظر « نقد الاقتصاد السياسي » ، ص ٢٤ ، الطبعة العربية ، ترجمة : انطوان حمصي .

نرى هنا الاهمية الحاسمة التي اكتسبها مفهوم « المجتمع المدني » بالنسبة لماركس الشاب الذي كان حينئذ بصد الانتقال من المثالية المهيجلية الى نظرية المادية الخاصة . بالرغم من ان ماركس كان يقيم تقدّه اللاذع والصارم للتمجيد المهيجي للدولة ، على المعاينة الواقعية — واقعية لم تكن متوقّرة من فيلسوف مثالي — التي استخلصها هيجل من طبيعة المجتمع المدني ، فان ماركس يلتحم الان بكلار الباحثين عن الطبيعة الاجتماعية للإنسان ، الذين تمثّلوا ، خلال القرون السالفة ، التصور الثوري للمجتمع المدني ، لكي يناضلا ضد النظام الدولي والاقتصادي البالي للعالم الاقتصادي ، والذين حلّلوا بواسطة « العلم الجديد » ، الاقتصاد السياسي ، الاسس المادية — الهيكل العظيم ، اذا جاز القول — لهذا الشكل الاجتماعي الذي كان حتى ذلك الحين مجهولاً^(٩) .

في الواقع ، ان هيجل لم يستخلص من ملاحظة المجتمع الالماني ، الذي كان لا يزال عندئذ شديد التخلف ، فهو فقرات فلسفة الحق (١٠) التي كان عليه ان يكرسها للمجتمع المدني ، فاصلاً لها بوضوح من اجزاء مؤلفه الاخرى . فقد اخذ اسم ومضمون تصوّره لـ « المجتمع المدني » بشكل جاهز من الفلسفه الاجتماعين ، السياسيين والاقتصاديين الفرنسيين والانجليز . فخلف هيجل ، كان يقف ، والكلمة لماركس ، « الانجليزيو وفرنسيو القرن ١٨ ع » باكتشافاتهم الجديدة لبنية وحركة المجتمع ، هذه الاكتشافات التي عكست ، بدورها ، التطور التاريخي الفعلي الذي بلغ أوجه في الثورة الصناعية في انجلترا ، منذ منتصف القرن ١٨ ع ، وفي الثورة الفرنسية الكبرى لاعوام ١٧٨٩ - ١٨١٥ .

لذلك ، فان ماركس ، في تطويره لنظرية الاشتراكية والبروليتارية الجديدة ، قد تلقى إشارة البدء من تلك الدراسة المبكرة للمجتمع التي ولدت فعلاً في الحقبة الثورية للبرجوازية ، مع العلم ان هيجل هو الذي أوصل ماركس بها في بادئ الامر . فقد كان عليه ، على نحو منهجي وواعي ، ان يدفع دائماً الى اشكال ارقي ، دراسة هذا العنصر الذي طوره ، بوعي الى هذا الحد او ذاك ، بي Petty وبواجيلبرت ، كيني Quesnay ، سميث وريكاردو : تشريح المجتمع المدني ، والذي اخذه منهم اسلاف ماركس المباشرين : كانط ، فيخته وهيجل . لا يوجد حتى الان اختلاف كبير بين مرجع ماركس الى الاقتصاد السياسي كـ « تشريح

^(٩) انظر مثلاً ، آدم فرجسون « مقالة حول تاريخ المجتمع المدني » ، ١٧٦٧ ، وآدم سميث « استقصاء في طبيعة وأسباب ثروة الامم » ، ١٧٧٦ .

^{١٠}) انظر هیجل «فلسفة الحق».

المجتمع المدني » وبين محاولة هيجل الفلسفية لاقامة الدولة على اساس المجتمع المدني ، والمجتمع المدني على اساس « نظام الحاجات » كاستطلاعه علم « الاقتصاد السياسي » الجديد . بل ان هيجل ، في دراسة مبكرة له ، قد صوّر ، على نحو اكثراً تعبيراً ، « نظام الحاجات » على انه « شكل الحكومة الاول » الذي يستتر على اشكال اخرى ارقى تطوراً كالدولة والقانون. لكن ثمة بون شاسع يبقى قائماً من البداية وهو : ان هيجل قد استخدم ، على طول الخط ، المعرفة الواقعية المستمدّة من الاقتصاديين الكلاسيكيين بهدف تعزيز اهمية نظامه المثالي النهائي فحسب ، على حين ان ماركس قد جعل من الاقتصاد السياسي محور نظرية مادية كلّياً للمجتمع.

ان التهم الاذع الذي اشار به ماركس مراراً ، في كتاباته اللاحقة ، الى ان الاقتصاد البرجوازي ما بعد الكلاسيكي (ما يسمى الاقتصاد « المبتذل ») لم يتتجاوز ريكاردو في اي نقاط هامة ، بل كان متخلقاً عنه ، تماماً كما اظهر ماركس احتقاره لظواهرات مثل الوضعية الكونوية ، ملاحظاً الى اي حد كانت « حقيقة » بالقياس الى انجازات هيجل العظيمة بما لا يقاس ، هذا التهم اناها يثبت مرة اخرى الاهمية الدائمة التي اكتسبتها تلك المرحلة المبكرة من الفكر الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لنظرية ماركس . وهذا صحيح على الرغم من انه تجاوز الى ابعد الحدود تلك النظريات القديمة من حيث التأكيد على التطور الجديد للمجتمع وعلى الحاجات والاهداف الجديدة للبروليتاريا الصاعدة كطبقة مستقلة . لذلك ، فإن البروليتاريا المسترشدة بالنظرية الماركسيانية ليست فقط ، كما قال انجلز ، « وريثة الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » ، بل انها ايضاً وريثة الاقتصاد البرجوازي والبحث الاجتماعي الكلاسيكيين (١١) . وبصفتها هذه ، فقد حسّنت النظرية الكلاسيكية التقليدية وفقاً للتغيرات في الظروف التاريخية.

لم يعد ماركس يتناول المجتمع البرجوازي من وجّه نظر مرحلة تطوره الاولى وتعارضه مع البنية الاقطاعية للمجتمع القروسطي . انه لا يتم فقط بقوانين وجوده . بل انه يعالجها باعتباره تنظيماً اجتماعياً-تاريخياً واذن انتقائياً تاريخياً في جميع مظاهره . انه يستطيع البروتيس (العملية) الكلي لنشوءه وتطوره ، والاتجاهات التي يحملها في احسائه والتي ستؤدي في تطورها اللاحق ، الى قلبه ثورياً . انه يجد هذه الاتجاهات ذات طابع مزدوج : موضوعية تكمن في الاسس الاقتصادي للمجتمع البرجوازي ؛ ذاتية تكمن في الانقسام الجديد للطبقات الاجتماعية

(١١) انظر الجملة الختامية لكتاب انجلز « لودفيغ فيورباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » الصادر في ١٨٨٨ . وانظر ايضاً الاشارة الى الاهمية المماثلة لـ « الظروف الاقتصادية والسياسية المتطورة في انجلترا وفرنسا » ، في مقدمة الطبعة الالمانية الاولى من كراس انجلز الاشتراكية : الطوبوية والعلمية » ، الصادر في عام ١٨٨٢ .

الناتج عن هذا الاساس الاقتصادي نفسه ، لا عن السياسة ، او القانون ، او الاخلاق – النع . وهكذا ، فان « المجتمع المدني » الذي كان فيما مضى يشكل كلاً متجانساً ، معارضًا للاقطاعية فقط ، قد انشق الان الى « حزبين » متعارضين . يتصور ماركس « المجتمع المدني » باعتباره « المجتمع البرجوازي » ، اي المجتمع الذي يقوم على انقسام الطبقات والذي تسيطر فيه الطبقة البرجوازية على الطبقات الاخرى اقتصادياً وبالتالي سياسياً وثقافياً . وهكذا ، فان « الطبقة الاكثر كدحاً والاكثر بؤساً» تدخل اخيراً الاطار العريض للعلم الاجتماعي . ان النظرية الماركسيانية تكتشف في حرب الطبقات التي يخوضها العمال المأجورون والمستغلون حرباً لالغاء المجتمع الحالي . وبوصفها علماً مادياً للتطور المعاصر للمجتمع البرجوازي ، فإنها في نفس الوقت دليل عملي للبروليتاريا في نضالها لتحقيق المجتمع البروليتاري .. (الذي تلغى فيه البروليتاريا نفسها كبروليتاريا) .

ان الفصل الذي يتكلفه هذا الفرع الخاص ، الذي تعود جذوره العلمية الى كونت ، نحو كبار المفكرين الذين تكرسوا ، اثناء الحقبة السابقة ، للعمل الوحيد المتوج فعلياً في هذا الميدان ، والذي (الفرع) يعتبرهم كـ « رائدين » ، لا يدل على شيء آخر غير الفرار امام المهام العملية ، ومن ثم النظرية ايضاً ، للحقبة الراهنة . ان نظرية ماركس الاشتراكية والبروليتارية الجديدة التي طورت وأغنت ، في وضعيّة تاريخية متغيرة ، النظرية الثورية المؤسسي مذهب المجتمع الكلاسيكيين ، تمثل العلم الاجتماعي الاصيل لعصرنا .

الفصل الثاني

مبدأ الخصوصية والعينية التاريخية

ان ماركس يفهم كل ما هو اجتماعي بلغة حقبة تاريخية معينة . عند ماركس ، أول المبادئ الجوهرية للعلم الثوري الجديد للمجتمع ، هو مبدأ الخصوصية التاريخية لمجموع العلاقات الاجتماعية . انه ينقد جميع المقولات العزيزة على المنظرين البرجوازيين ، حيث يطمسون ذلك الطابع الخصوصي والعيوني . سرعان ما نجد في اول مؤلف اقتصادي له يأخذ على ريكاردو - الذي اثنى عليه في اماكن اخرى - انه سحب التصور البرجوازي الخصوصي للريع العقاري على « الملكية العقارية في جميع العصور وفي جميع البلدان . هذا هو خطأ جميع الاقتصاديين الذين يقدمون علاقات الاتصال البرجوازي كمقولات ابدية »^(١) .

ان اهمية مبدأ الخصوصية والعينية Specification التاريخية اما يتبدى على نحو شديد الوضوح ، في هذا المثال . كانت الملكية العقارية على الدوام متباعدة الطابع على نحو واسع ، ولقد لعبت ادواراً مختلفة جداً في سق الحقب التاريخية للتشكيل الاجتماعي-اقتصادي . ان الاشكال المختلفة التي تفسخت بها الملكية المشاعية البدائية للارض قد اثرت مباشرة على الاشكال المتنوعة للتطور اللاحق الذي عرفه مجتمع الملكية الخاصة^(٢) . وظللت الملكية العقارية ، اي الزراعة ، تشكل حتى العصور الوسطى ، حسب ماركس ، وبهذا المعنى نفسه ،

(١) انظر « بؤس الفلسفة » الصادر في ١٨٤٧ .

(٢) انظر « نقد الاقتصاد السياسي » الصادر في ١٨٥٩ ، ص ٣٩ ، حاشية ١ (الطبعة العربية ، ترجمة انطوان حمصي) .

المقوله المركزيه التي تسود جميع مقولات الانتاج الاخرى ، على غرار راس المال في المجتمع البرجوازي الحالي^(٣) . ان الطرق العديدة التي أخضعت بها ملكية الارض الاقطاعية للرأسمال ، إثر انتصار نمط الانتاج البرجوازي ، في اجزاء مختلفة من العالم ، كما ان الطرق المتباينة التي تحول بها الريع العقاري الى جزء من فائض القيمة الرأسمالي والتي تحولت بها الزراعة الى صناعة – كل هذا قد حدد ، الى درجة كبيرة ، تطور مختلف الانظمة التي تولدت عن ذلك . ان تباين هذه الانظمة يمحظ باهمية حتى بالنسبة لاشكال الحركات العمالية التي كان لها ان تنشأ فيما بعد داخلها وضدتها ، وبالنسبة للاشكال المختلفة التي ستتأثر بها اساساً ، في كل نظام من الانظمه المختلفة ، عملية الانتقال الى نمط الانتاج الاشتراكي . لهذا السبب ، ظل ماركس حتى نهاية حياته يقتصى ، بحرص خاص ، تاريخ الملكية والريع العقاري كما ظهر في الولايات المتحدة من جهة ، وفي روسيا من جهة اخرى . وبالمثل ، حلل لينين في او اخر القرن ١٩ ع ، في كتابه «تطور الرأسمالية في روسيا» ، الاشكال التاريخية الخصوصية لهذا البروتسيس الانتقالي^(٤) . ومع هذا ، فان كل هذه الدراسة الدقيقة لمختلف الاشكال التاريخية ليست ، عند ماركس ولينين معاً ، اكثرا من منطلق لاستجلاء الطابع الخصوصي للريع العقاري الرأسمالي في المجتمع البرجوازي .

في التحليل الاساسي لنمط الانتاج الرأسمالي المعاصر الذي يشكل موضوع الكتاب الاول من «راس المال» ، لا يعالج ماركس اطلاقاً «الريع العقاري» باعتباره ريعا عقاريا . بدلأ من ذلك ، نقش ماركس فقط ، بالإضافة الى الوظيفة العامة للارض باعتبارها عنصراً في بروتسيس العمل نفسه ، نتائج الانتقال التاريخي الى نمط الانتاج الرأسمالي المعاصر على البروليتاريا الزراعية ، او لاً ، في البلدان الصناعية المتطرفة ، ثم في البلدان التي تحلفت عن غيرها في عملية التصنيع ، مثل ايرلندا ، واخيراً ، في المستعمرات الحقة (راس المال ، ١) . المكان المناسب لمناقش يتناول «الريع العقاري» يقع في قسم من الكتاب الثالث لـ «رأس المال» ، حيث يدور التحليل فيه حول الاشكال الخاصة للتوزيع الرأسمالي كما تنشأ من اشكال الانتاج الرأسمالي التاريخية الخاصة (راس المال ، ٣) . وحتى هنا لا يوجد مجال لتحليل مستقل يتناول الاشكال التاريخية السالفة . فثمة بعض ملاحظات متداولة تساعد في القاء ضوء على التناقض بين شكل الملكية العقارية البرجوازي المعاصر والاشكال التاريخية

(٣) انظر «مدخل عام» الى «نقد الاقتصاد السياسي» ، فيما بعد سننشر اليه كـ «مدخل ١٨٥٧» .

(٤) بدأ لينين يكتب هذا الكتاب في ١٨٩٦ حين كان في السجن ، واستمر في كتابته في منفاه بسيبيريا . ظهرت الطبعة الروسية الاولى في ١٨٩٩ ، الثانية في ١٩٠٧ .

الماضية . اما إمعان النظر في « نشوء وتطور الريع العقاري الرأسمالي » عبر التاريخ، فانه احاله الى فصل تكميلي في آخر الكتاب .

وهكذا ، فان الريع العقاري ، كما يرد تحليله في النظرية الماركسية ، ليس مجال من الاحوال مصطلحاً عاماً ينطبق على الملكية العقارية في جميع الحقب التاريخية ، وإنما على « شكل تاريخي خصوصي تحولت اليه الملكية الاقطاعية وذراعه صغار الفلاحين تحت تأثير راس المال ونمط الانتاج البرجوازي » . « تحليل الملكية العقارية في اشكالها التاريخية المختلفة يخرج من اطار هذا الكتاب »⁽⁵⁾ . بهذا المعنى ، وبهذا المعنى وحده ، يشكل تحليل الريع العقاري الرأسمالي الحديث ، او ذلك المقدار من فائض القيمة الذي يسقط في حسب مالك الارض الرأسمالي ، جزءاً ضرورياً من التحليل التام لبروتوكول الانتاج الرأسمالي ، الوارد في الكتب الثلاثة من « راس المال » .

ان مبدأ الخصوصية والعينية التاريخية اغا يتبدى أكثر بفضل الطريقة التي يعالج بها ماركس الاشكال التاريخية المتباينة لـ « راس المال » نفسه . تماماً كما يبدو راس المال الصناعي في الحقبة الحالية للإنتاج السلعي الفائق التطور ، كشكل عام وقياسي لكل انواع راس المال ، كذلك فإن « راس المال التجاري » و أخيه التوأم « راس المال الربوي » ، اللذين اعطاهما ماركس اسماءهما الدقيقة ، « راس المال للتبدل بالبضائع » ، و « راس المال للتبدل بالنقود » ، و « راس المال لاقراض النقود » ، قد سغالا موقعاً مستقلاً ، و ضمن حدود معينة ، موقعاً مهيمناً في الحقب التي سبقت المجتمع البرجوازي ، بل وفي الاطوار الاولى من المجتمع الرأسمالي نفسه . وحتى ضمن الاقتصاد الرأسمالي المتتطور جدا الذي يسود اليوم ، فإن التاجر والمصرفي ، رغم عدم اشتراكهما في الانتاج الفعلى ، على غرار الرأسمالي الصناعي ، ما زالا يؤديان وظيفة عامة لهذا الحد او ذاك ، في ازدهار الرأساليين . إنما يشتراكان ايضاً في توزيع « فائض القيمة » . إن مقدارا هائلا من « فائض القيمة الاجمالي » ، الذي تمتلكه طبقة مالكي راس المال والارض ككل لا يتجزأ ، يسقط في جيوبهما كـ « ربع تجاري » و « فائدة » – تماماً كمارأينا جزءا آخر من فائض القيمة هذا يسقط على شكل « ريع عقاري » في جيوب مالكي - الملكية - العقارية الذين لا يشاركون هم ايضاً في الانتاج الفعلى . إلا قليلاً . بل ان الرأسمال - النقد – في مظهره الجديد كجزء لا يتجزأ مما يسمى « الرأسمال المالي » ، اي الرأسمال الحديث المركز جداً الذي تتجزء عن اندماج الرأسمال المصرفية ،

(5) رأس المال ، المجلد الثالث .

الدولي والخاص ، بالرأسمال الصناعي للاحتياكات والدولة . اذن فان الرأسما - النقد قد استعاد ، جتى في المرحلة الحالية لتطور الرأسمالية الاحتكارية ، دوراً هاماً ، بيد اننا لا نستطيع ان نتحدث عن وجود تفوق لا جدال فيه على مجموع الاقتصاد الرأسمالي ، هذا التفوق الذي نسبه إليه عديد من الماركسين^(٦) .

ان التحليل الماركسي للإنتاج الرأسمالي المعاصر ينطلق من مسلمة تقول بأن الاشكال المستقلة السابقة للرأسمال التجاري والرأسمال - النقد قد تحولت الى مجرد ملحوظ للشكل السائد الان . صحيح إن كل الانتاج الرأسمالي يستمد طابع نشوئه التاريخي من اقتحام التاجر لمجال الانتاج القطاعي : وإن الانتاج الرأسمالي يبقى ، حتى في الوقت الحاضر ، وبشكل جوهري ، انتاجاً للبيع . فكل ما ينتجه الانتاج الرأسمالي ينبغي بيعه كسلعة إما الى رأسمالي صناعي آخر يحتاجها لتسير عملية انتاجه وإما الى المستهلك المباشر في النهاية . مرة أخرى : ان الانتاج الرأسمالي برمته مشروط بكلمية معطاة من النقد السائل . وهكذا ، فإن الطريقة إليها التي نشأ بها راس المال في بادئ الأمر واكتسب في ظلها سيطرةً على الانتاج من خلال النقد الذي كان يطرحه باستمرار الأفراد الأثرياء ، التجار ، المرابين ، الخ . - هذه الطريقة تكرر نفسها ، على نحو مطرد ، في ظل الشروط الراهنة لانتاج صناعي متطور . يقول ماركس : « إن كل مجموع جديد من راس المال يدخل ، حتى في أيامنا ، الى المسرح ، اي الى السوق - سواء أكان سوق السلع أم سوق العمل أم سوق النقد - على شكل مال يجب تحويله بطرق خاصة الى راس مال » (راس المال ، المجلد الثالث) .

وب رغم ذلك ، فان « السر الكبير » الذي يكمن لا فقط وراء صيغة « كيف يتبيّن راس المال » ، بل ايضاً وراء صيغة « كيف يتم انتاج راس المال نفسه » اي بصيغة أكثر فظاظة : « سر انتاج فائض القيمة » - تماماً كما ان سر الغاء كل الاستغلال الرأسمالي وعبودية العمل المأجور ، المرتبطين بالواقع العملي لهذا « السر » النظري - لا يمكن العثور عليه ولو من خلال تحليل ، بالغ من الدقة ما بلغ ، للوظائف التي تؤديها تلك الاشكال « التابعة » لرأس المال في عملية التداول ، او من خلال تحليل المداخل التي تؤول الى الرأسماليين المعينين ، كثمن لـ « الخدمات » المؤداة في هذه العملية . يقول ماركس : « سيفهم المرء ، اذن ، لماذا تتجاهل كلية ، بادئ ذي بدء ، هنا (المقصود عند تحليل البروتيسن الفعلى للإنتاج الرأسمالي في الكتاب

(٦) انظر هلفردینج « الرأسما - المالي » ، ١٩١٠ ، ولینین « الامبریالية اعلى مراحل الرأسمالية » ، ١٩١٧ .

الاول من راس المال) في تحليلنا للشكل الاساسي لرأس المال ، اي للشكل الذي يحدد في ظله التنظيم الاقتصادي للمجتمع المعاصر ، اشكاله الشعية او شكلية العتيقين ، اذا جاز القول ، وهم « الرأسمال التجاري » و « والرأسمال الريوي » (رأس المال) .

وحتى عندما يعود ماركس ، في الكتابين الثاني والثالث من راس المال ، الى هذه « الاشكال العتيقة » ، عند معالجته للتداول والتوزيع الرأساليين ، فانه يتناول ، بصورة رئيسية ، لا تطورها التاريخي ، وانما فقط اشكالها الخصوصية والعينية التي صارت اليها ، كل واحدة من الاشكال البدائية لرأس المال ، بفعل نشاط راس المال الصناعي الحديث .

ان التحليل التاريخي الذي يتخلل مجلد المقاطع المعنية والفصلين التكميليين الواردین تحت هذين العنوانين « ملاحظات تاريخية حول رأس المال التجاري » و « ملاحظات حول الروبا فيما قبل الرأسمالية » لا يساعد في غير القاء ضوء على ذلك البروتسيس التاريخي العظيم الذي كانت من خلاله التجارة وتجارة النقد تفقد اكثر فأكثر ، في مجرى القرون وآلاف السنين ، موقعها السائد الاصلي حتى ايامنا ، حيث « لم تعد تمثل » إلا انفطاً من الوجود مستقلة ، كل من جهة ، لشتى الاشكال الوظيفية التي يكتسبها رأس المال الصناعي احياناً وينبذها احياناً في صلب عملية التداول .

ليس هناك إلا مظهر واحد جعل من الممكن ان يكون الريع العقاري ، مثل الرأسمال التجاري والرأسمال - النقد ، موضوعاً رئيسياً في التحليل الماركسياني لنمط الانتاج الرأسالي المعاصر والتشكيل الاجتماعي الاقتصادي الذي يتضمنه . قبعاً خطة اصلية ، ضيق ماركس فيما بعد أكثر فأكثر من نطاقها وبالنهاية لم يتحققها كلياً ، حتى في شكلها الضيق ، في رأس المال ، بعد ان عالج مسائل اقتصادية ، بالمعنى الضيق ، الانتاج ، التداول والتوزيع ، الطبقات الاجتماعية ، الخ. ، كان عليه ان يدرس مسائل اقتصادية اوسع ، مثل علاقة « المدينة والريف » ، « الانتاج في علاقاته العالمية » (٧) .

مع انجاز هذه الابحاث ، كان تحليل ماركس سيبلغ تلك النقطة حيث ما زالت شتى الواقع التاريخية سواء منها موقع الملكية العقارية بالنسبة الى رأس المال ، مثل موقع

(٧) انظر « مدخل » ١٨٥٩ ، وانظر ايضاً « رأس المال » ، المجلد الاول ، حيث يعلن ماركس على نحو معين انه لا يستطيع هنا ان يتسع في مسألة الانقسام بين المدينة والريف ، مع العلم « ان مجلد تاريخ المجتمع الاقتصادي يتلخص في حركة هذا التناقض » . ولاجل شرح اوفي ، انظر مدخل المؤلف الى طبعة « رأس المال » التي اصدرها في برلين ، ١٩٣٢ ، ص ٨ وما بعدها .

رأس المال التجاري والرأسمال - النقد بالنسبة إلى رأس المال الصناعي ، تحفظ باهيتها في المجتمع الراهن : الصراع الآخر باقٍ بصفته علاقة بين المدن التجارية الصرف والمدن المانيفاكتورية ، وعلى الصعيد العالمي بين الدول التجارية والدول الصناعية ؛ الصراع الأول باقٍ بوصفه نزاعاً دُوّوباً بين الاقتصاد الريفي والصناعية المدينية ؛ وعلى الصعيد العالمي بوصفه علاقات بين البلدان الزراعية أساساً والبلدان الصناعية أساساً .

ان مبدأ الخصوصية والعينية التاريخية كما توضحه وتشرحه هذه الامثلة السالفة الذكر (الملكية العقارية و مختلف اشكال رأس المال) انما يلتزم به ماركس على نحو دقيق . انه يتناول جميع مقولات بحثه الاقتصادي والاجتماعي-تاريخي بذلك الشكل الخصوصي والعيني وضمن ذلك التفاعل الخصوصي والعيني الذي تظهر من خلاله في المجتمع البرجوازي الحديث . (مدخل ١٨٥٧) . انه لا يعالجها كمقولات ابدية صالحة لكل زمان ومكان . كان ماركس يعي تماماً الاشكال الخصوصية والعينية المختلفة التي ظهر في ظلها كثيراً من المقولات الاقتصادية للمجتمع البرجوازي الحديث في الحقب المبكرة . ولم يجعل ماركس موضوعه التطور التاريخي «للنقد» ، «لتبادل السلع» ، للعمل المأجور» ، او «للتعاون» ، او «لتقسيم العمل» ، الغ . انه لا يتناول المراحل المختلفة التي مرّ بها التطور التاريخي لجميع هذه المفاهيم الاقتصادية وللمفاهيم السياسية ، الحقوقية ، والاديولوجية الأخرى المرتبطة بها ، إلا بقدر ما يكون الامر ضرورياً لموضوعه الرئيسي ، اي لتحليل الطابع الخصوصي والعيني الذي تكتسيه تلك المفاهيم في صلب المجتمع البرجوازي الحديث .

ان التباين الذي يوجد من هذه الناحية بين ماركس ورواده انا يبدو جلياً عند المقارنة . فيينا نرى دافيد ريكاردو ، آخر ممثل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي البرجوازي ، قد كرس عمله لـ «مبادئ الاقتصاد السياسي» ، نجد ماركس قد اقتصر في بحثه الاقتصادي على «الإنتاج الرأسمالي الحديث» (مدخل ١٨٥٧) واعطى اخيراً مؤلفه الذي يحوي تحليله ونقده لمجمل الاقتصاد السياسي التقليدي اسمياً بسيطاً واضحاً : «رأس المال» ، بعد ان كان يريد لامد طويل تسميتها بـ «نقد الاقتصاد السياسي» . وبينما ينطلق ريكاردو في عرض منظومته من مفهوم «القيمة» العام ، نرى ماركس يستهل فحصه التجريبي للنظريات والواقع التي تشكل اساس الاقتصاد البرجوازي الحديث بموضع خارجي ، بشيء محسوس : بـ «السلعة» . يخلص ريكاردو التصور الاقتصادي التقليدي «للقيمة» من آخر الشوائب الارضية التي كانت مازالت عالقة به عند سابقيه ، اما في نظر ماركس ، فالسلعة ، معزولة كـ هي في علاقات

الانتاج البرجوازي كـا في العلاقات الأخرى ، مازالت مجرد اكثـر مما ينبغي لتكون نقطة انطلاق يبدأ منها تحليله التقديـي للانتاج البرجوازي الحديث . انه يعرّفها خصوصياً كعنصر « الثروة البرجوازية »^(٨) ، او « ثراء المجتمعات التي يسود فيها نمط الانتاج الراسـالي »^(٩) . فقط عندما تحدد السلع على هذا النحو الخصوصـي ، تغدو موضوع ابحاث مارـكس ، وهو لا يتم بعد ذلك بـفاهـيم « القيمة الاستعمـالية » و « القيمة التبادـلـية » و المفاهـيم الاقتصادية الأخرى المتفرـعة عنها إلا كـخاصـية للسلـعة .

سنبحث عن كـتب في الجزء الثاني من هـذـ الكتاب النتائج المـائـلة لهذا التـبـان ، الثـانـوي جداً للـلوـهـلة الأولى بين المـفـاهـيم الاقتصادية عند مـارـكس وـمـفـاهـيم الاقتصادـيين السياسيـين الكـلاـسيـكـيين . سنكتـفي هنا بالـاـسـارـة إلى أحدـى النـتـائـج العمـلـية ذاتـ الـاـهمـيـةـ الـحـاسـمـةـ . انـ مـفـهـومـ «ـ السـلـعةـ »ـ كـماـ يـظـهـرـ باـشـكـلـ وـالـسـيـاقـ الـخـصـوصـيـ تـحـتـ شـروـطـ النـظـامـ الـحـالـيـ لـ «ـ الـانتـاجـ السـلـعيـ الـراـسـالـيـ »ـ اـنـاـ يـشـتـملـ بـادـيـ ذـيـ بدـءـ عـلـىـ سـلـعـةـ مـنـ طـبـيعـةـ مـيـزـةـ ، تـجـسـدـ اللـحـمـ وـالـدـمـ الذـيـ يـسـرـيـ فـيـ اـيـدـيـ وـرـؤـوسـ العـمـالـ المـأـجـورـينـ .ـ تـلـكـ السـلـعـةـ هـيـ قـوـةـ الـعـمـلـ .ـ وـهـوـلـاءـ العـمـالـ الذـينـ يـجـدـونـ اـنـفـسـهـمـ مـرـغـمـينـ عـلـىـ اـنـ يـسـعـواـ اـنـفـسـهـمـ قـطـعـةـ قـطـعـةـ كـالـسـلـعـةـ تـامـاـ ،ـ وـهـمـ مـثـلـ ايـ بـضـاعـةـ تـجـارـيةـ مـعـرـضـونـ بـجـمـيعـ الصـرـوفـ وـجـمـيعـ تـقـلـيـاتـ السـوقـ »^(١٠) .ـ وـاـكـثـرـ مـنـ ذـلـكـ ،ـ انـ بـائـعـيـ تـلـكـ السـلـعـةـ المـيـزـةـ ،ـ فـيـ ظـلـ شـرـطـ يـعـهـاـ الاـسـاسـيـ ،ـ لـيـسـواـ اـبـداـ فـيـ مـوـقـعـ الـفـاعـلـيـنـ الـاحـرـارـ »^(١١) ،ـ لـاـنـهـمـ «ـ لـاـ يـعـيشـونـ إـلـاـ اـذـاـ وـجـدـوـنـهـ إـلـاـ اـذـاـ كـانـ عـلـمـهـ هـذـاـ يـنـمـيـ رـاسـ الـمـالـ »ـ .ـ

انـ بـعـضـ شـرـاحـ مـارـكـسـ الطـيـبـينـ لـكـنـ السـطـحـيـنـ ،ـ اـسـتـشـفـواـ فـيـ مـفـهـومـ الـعـامـ «ـ الـقـيـمةـ »ـ ،ـ التـيـ مـاـزـالـتـ مـنـفـصـلـةـ عـنـ الـقـيـمةـ الـاستـعـمـالـيـةـ باـعـتـبارـهـ اـسـلـوبـاـ لـتـجـلـيـهـاـ ،ـ رـائـحةـ سـكـوـلاـسـتـيـكـيـةـ ،ـ الـوـاقـعـيـةـ الـمـيـتـافـيـزـيـقـيـةـ ،ـ الـمـثـالـيـةـ الـمـيـجـلـيـةـ ،ـ وـهـلـ جـراـ .ـ وـنـظـرـاـ إـلـىـ اـنـهـمـ اـعـتـبـرـواـ هـذـاـ مـفـهـومـ غـيرـ جـدـيـرـ بـعـلـمـ «ـ مـادـيـ »ـ ،ـ فـاـنـهـمـ تـمـيـّـواـ فـسـخـهـ مـنـ نـظـرـيـةـ مـارـكـسـ الـاـقـتـصـادـيـةـ .ـ وـاـحـالـ اـنـهـ سـوـاءـ كـانـ الـاـهـمـ يـتـعـلـقـ بـذـيـاـكـ المـفـهـومـ اوـ يـتـعـلـقـ بـالـسـلـعـةـ ،ـ بـالـسـلـعـةـ قـوـةـ الـعـمـلـ ،ـ بـالـقـدـ ،ـ بـرـاسـ الـمـالـ ،ـ

(٨) انـظـرـ «ـ نـقـدـ الـاـقـتـصـادـ السـيـاسـيـ »ـ ،ـ ١٨٥٩ـ ،ـ الجـملـةـ الـافتـاحـيـةـ .

(٩) انـظـرـ «ـ رـاسـ الـمـالـ »ـ جـ ١ـ ،ـ ١٨٦٧ـ ،ـ الجـملـةـ الـافتـاحـيـةـ .

(١٠) انـظـرـ الـبـيـانـ الشـيـوـعـيـ (ـ لمـ اـعـتـمـدـ عـلـىـ تـرـجـمـةـ دـارـ الـطـبـيـعـةـ ،ـ التـيـ ،ـ رـغـمـ اـنـهـ اـقـلـ سـوـءـ اـمـنـ تـرـجـمـةـ مـوـسـكـوـ ،ـ الاـ اـنـهـ لـاـ تـخـلـوـ مـنـ عـدـمـ الدـقـةـ .ـ .ـ .ـ .ـ)

(١١) انـظـرـ تـقـرـيـرـ مـفـتـشـيـ الـمـصـانـعـ عـنـ الـسـتـةـ شـهـورـ الـمـنـتـهـيـةـ بـ ٢٠ـ نـيـسانـ ١٨٥٠ـ ،ـ صـ ٤٥ـ .ـ اـسـتـشـهـدـ بـهـ مـارـكـسـ فـيـ «ـ رـاسـ الـمـالـ »ـ الـجـلـدـ اـلـوـلـ (ـ صـ ٤٣٣ـ ،ـ الـطـبـعـةـ الـعـرـبـيـةـ)

الخ. ، فالامر يتعلق دائماً في نظر ماركس بشيء يمكن التحقق منه بطريقة لا جدال فيها ، بطرق تجريبية وفي علاقة ملموسة مع التعيينات Determinations الاخرى ، التي يتضمنها الواقع الاجتماعي - تاريجي والتي تشكل مادة لكل البحوث ذات الصبغة الاقتصادية . « في كل علم تاريجي واجتماعي عام ، ينبغي دوماً ادراك ان الموضوع - هنا المجتمع البرجوازي - معطى في الواقع وفي الدماغ في وقت معاً . وان المقولات تعبّر عن اشكال واغاظ حياة ، وغالباً عن مجرد مظاهر متميزة لهذا المجتمع ، لهذا الموضوع » (١٢) .

(١٢) انظر « مدخل » ، ١٨٥٧ ص ٧٧٧ . انظر ايضاً الملاحظة السابقة في ص ٧٧٤ حيث يصر ماركس ، عند معارضته منهجه « النظري » لذلك المنهج الذي كان يطبقه حتى الان المنظرون الكلاسيكيون ، على نفس النقطة : « حتى عندما نطبق منهجاً نظرياً ، يجب أن يبقى الموضوع ، المجتمع ، مثلاً امام الذهن كنقطة انطلاق اولية ، فعلية . »

الفصل الثالث

مبدأ الخصوصية والعينية التاريخية (تتمة)

ان مبدأ الخصوصية التاريخية ، بالإضافة الى دلالته النظرية كطريقة متقدمة من البحث الاقتصادي والاجتماعي ، يغدو من الدرجة الاولى في الامنية كسلاح هجومي في النضال العملي الجاري ضد شروط المجتمع القائم وفي المواجهة السياسية بين الاتجاه التقريري ، اي الذي يدافع عن المجتمع القائم ، وبين الاتجاه المناقض له ، هذا الاتجاه الذي ينقد المجتمع القائم ، اي الاتجاه ذي الميل الثوري . والطريقة التي يتّقّن بها الماركسيون استخدام هذا السلاح اما تظهر على اوضح ما يكون في قسم من **البيان الشيوعي** (الصادر في ١٨٤٨) ، يعالج « مأخذ البرجوازية على الشيوعية » . تتمحور حجج « **البيان** » حول شكل اساسي واحد يعاود نفسه في جميع الردود على التهم التي توجهها البرجوازية للشيوعية . فيقول الشيوعيون ، ردآ على اتهامهم بأنهم يريدون الغاء الملكية ، الفردية ، الحرية ، الثقافة ، القانون ، العائلة ، « الوطن » ، الخ. ، بأن الأمر يتعلق في كل حالة بالنضال على جبهتين ، لا باسن كل حياة اجتماعية بشكل عام ، بل فقط بشكلها التاريخي الخصوصي الذي تتّخذه (الملكية ، الفردية الخ.) في المجتمع البرجوازي الحالي . ويناقش « **البيان** » السمات الاقتصادية والطبقية وجميع الميزات الاخرى التي تؤلف ملامح هذا الشكل التاريخي الخصوصي . اما اولئك الذين يحبون ان يظروا بعظهر المدافعين عن اسس المجتمع الطبيعية والضرورية فيتكتشفون في الواقع عن دعوة للشروط الخاصة للنظام البرجوازي القائم وطbagات الطبقة البرجوازية الخاصة .

الاعتراض الاول الذي تشيره البرجوازية هو ان الشيوعيين يريدون الغاء الملكية . ويرد « **البيان** » على هذا قائلا :

« الغاء علاقات الملكية القديمة ليس سمة مميزة للشيوعية . ان جميع انظمة الملكية قد طرأت عليها تغيرات مستمرة عبر تاريخها . فالثورة الفرنسية مثلاً الغت الملكية الاقطاعية لصالحة الملكية البرجوازية .

ان ما يميز الشيوعية ليس الغاء جميع انواع الملكية ، بل الغاء الملكية البرجوازية .

وعليه ، فان الملكية البرجوازية المعاصرة ، الملكية الخاصة ، هي التعبير النهائي ، التعبير الاكمل لنمط الانتاج والتملك ، القائم على التناحر الظبيقي ، على استغلال الاقلية للاكثرية .

وبهذا المعنى يستطيع الشيوعيون تلخيص نظريتهم بهذه الصيغة الوحيدة : الغاء الملكية الخاصة .

ويضيّ البيات قائلًا إن « الملكية المكتسبة بالعمل الشخصي » ، مشكلة ، حسب التصور الايديولوجي الذي يعطيه لها الناطقون باسم البرجوازية ، « اساس كل حرية وكل نشاط وكل استقلال شخصي » ، ليست إلا « ملكية البرجوازي الصغير والفلاح الصغير » ، شكل من الملكية وُجد قبل الشكل البرجوازي المعاصر . فالشيوعيون ، اذن ، ليسوا بحاجة الى الغاءها ، « لأن تطور الصناعة قد الغاها وما زال يلغيها يوماً بعد يوم » . « ان الملكية في شكلها الحالي تتطور في تناحر راس المال والعمل المأجور » . وهي تمتلك اهمية مختلفة وخصوصية بالنسبة لكل من الطبقة الكبيرةتين اللتين تجاهلهما احداهما الاخرى في المجتمع البرجوازي الحديث . « ان كون المرء رأسمالياً يعني انه لا يشغل مركزاً شخصياً فيحسب ، بل كذلك مركزاً اجتماعياً في الانتاج » . وبنفس الطريقة ، فإن العمل المأجور ، اي عمل البروليتاري ، لا يخلق ملكية شخصية للعامل ؛ انه يخلق راس المال ، اي القوة الاجتماعية التي تستغل العمل المأجور . « لذا ، فإن الغاء الملكية لا يعني تحول الملكية الشخصية الى ملكية اجتماعية . كل ما يعنيه ذلك ان الصفة الاجتماعية للملكية تتغيّر ، اي ان الملكية تفقد صفتها الظبيقيّة » .

الاعتراض الثاني الذي تثيره البرجوازية هو إن الشيوعيين يريدون الغاء الفردية والحرية . وترد الشيوعية قائلة إن حقيقة الامر هنا ليست إلا الغاء « الفردية البرجوازية ، الاستقلال البرجوازي والحرية البرجوازية » :

« انهم يعنون بالحرية ، في الظروف الحالية للانتاج البرجوازي ، حرية التجارة ، حرية الشراء والبيع .

« لكن اذا انقرضت التجارة ، انقرضت حرية التجارة ايضا . ثم ان جميع الكليشيات المهرئة حول هاتيك الحرية ، مثل جميع الخطاب الآخرى المجلجة لبرجوازيتنا عن الحرية، ليس لها معنى الا بمعارضتها بالتجارة المنظمة وبيورجوازي القرون الوسطى المستعبد . وليس لها اي معنى عندما تعارض بالغاء الشيوعية للتجارة ، لعلاقة الانتاج البرجوازية وللبرجوازية نفسها . »

عندما تلغى الملكية الخاصة ، يصبح البرجوازي قائلا : « لقد ألغيت الملكية ». لكن هذه الملكية لا توجد في ايدي طبقة إلا لأن الأكثريّة الساحقة في المجتمع مجردة منها . وما أن يغدو من المستحيل أن يتحول العمل إلى رأس مال ونقد وريع عقاري ، اي إلى سلطة اجتماعية قابلة للاحتياط ، حتى يتافق البرجوازي قائلا : « إن الفرد قد أمحى وأبيد ». انه يعترف ، أذن ، بأنه ، عندما يتكلم عن « الفرد » ، لا يعني بكلامه إلا الفرد البرجوازي ، اي المالك البرجوازي . « وبالفعل إن هذا الفرد يجب ان يمحى ويُباد ». .

وبنفس الطريقة ، يشوش البرجوازيون التصور العام لـ العمل و النشاط ، فيخلطونه مع الشكل البرجوازي الخصوصي للعمل المأجور ، اي للعمل القسري الذي يقوم به العامل المجرد من الملكية لصالح مالكي رأس المال غير العاملين . يتخطوّف البرجوازيون قائلين : « إن الغاء الملكية الخاصة يؤدى إلى توقف كل نشاط و تقضي تبلة تعم العالم بأمره ». .

ومن ثم ينتخب البرجوازيون على الثقافة المهددة بالزوال إثر ظهور الشيوعية . فيריד ماركس على هذا ردًا خصوصياً وعنيباً :

« فكما ان زوال الملكية الطبقية يعادل بالنسبة للبرجوازي زوال كل انتاج ، كذلك زوال الثقافة الطبقية يعني بالنسبة إليه زوال كل ثقافة

غير ان هذه الثقافة التي يتأسى البرجوازي على فقدانها ، ما هي الا ترويض للاغلبية الساحقة لكي تتحول إلى آلات . »

ان فقدان حس الملاحظة والتمييز الذي ظهر في حالة الفردية ، الحرية والثقافة ، اما يظهر ايضاً في التهمة الثورية الموجهة ضد الشيوعية بسبب عدائها المعلن للدولة والقانون . ان ما يسمى « الميل المدama » للشيوعيين ليست ، في الواقع ، موجّهة ضد تلك الوظائف العامة التي توحد عناصر المجتمع في كلية حيّة ومتطرفة ، والتي كانت تؤديها في الماضي الدولة القمعية والقانون

القسري ، وإنْ بطريقة ناقصة على نحو متزايد . إن المرمى الفعلى للهجوم الشيوعي هو الدولة الحالية التي اسقطت تلك الوظائف التاريخية الواحدة بعد الأخرى حتى أصبحت مجرد « هيئة تنفيذية تدير الشؤون المشتركة لطبقة البرجوازية ككل » — وبعملية شبيهة ، لم يعد القانون الحالي شيئاً آخر غير « ارادة البرجوازية وقد نصبت قانوناً — ارادة تتعدد مضمونها بالشروط المادية لوجود الطبقة البرجوازية » .

الباء العائلة ! يقول البيان الشيوعي : « حتى اشد الراديكاليين تطرفاً تشير سخطهم نية الشيوعيين هذه ، الفاضحة المرذولة » . مرة أخرى يرد البيان الشيوعي ردأ خصوصياً :

« على أيّة قاعدة ترتكز العائلة البرجوازية اليوم ؟ إنها ترتكز على رأس المال والربح الفردي . وهي ، بتمام بنيانها ، ليست موجودة الا عند البرجوازية فقط . ولكن العائلة البرجوازية تجد تتمتها واكتمالها في الانعدام القسري لكل حياة عائلية عند البروليتاري ، وفي البغاء العلني . »

يعترف الشيوعيون بأنهم يريدون « القضاء على استغلال الأهل للأبناء » . ويردون على الادعاء الغبي ، الذي يتكرر دوماً ، القائل إن الشيوعيين يريدون « ادخال مشاعية النساء » ، بأنّ ، بالعكس من ذلك ، « الزواج البرجوازي الراهن ليس في الواقع سوى إشاعة النساء المتزوجات »^(١) . ومن البديهي أن « تزول اشاعة النساء ، اي البغاء الرسمي وغير الرسمي ، يازالة علاقات الاتصال الراهنة التي تولدها » .

يتم القوميون الشيوعيين بأنهم يريدون « الغاء الوطن » . فيرد البيان قائلاً انه ، في المجتمع البرجوازي الحالي ، « ليس للعمال وطن » . « فلا يمكن ، اذن ، سلبهم ما لا يملكون »^(٢) . وبالمقابل ، فان الملكية المشاعية القديمة للارض لمصلحة كل الناس الاحرار

(١) هذه القضية تعيد الى الذاكرة تقرير هيوم للتعليق الذي ابداه احد السفراء الاتراك الى فولتير قائلاً : « انتم المسيحيون تبقون حريمكم بدون اي نفقات اخرى في بيوت اصدقائكم » انظر ايضا الملاحظة الشبيهة التي ابداها دي جونكورتز ازاء نظام الزواج السائد فيما بين البرجوازية في عصرهما .

(٢) ان الفكرة القائلة بأنه « بدون ملكية فإن الشعب لا وطن له على الاطلاق ، وبدون ملكية فإن كل شيء يكون ضده وبدوره فإن على الشعب ان يتسلح ضد الجميع » ، كانت متضمنة في « ملاحظات جمهوري حول مختلف انظمة الادارة » ١٧٨٧ ، لوزان ، ص ١٤٥ ، للثوري البرجوازي بريسو

كانت « في الواقع «وطننا» ، ملكية شائعة ، حرّة وموروثة » (اصل العائلة والملكية الخاصة والدولة) .

ان موقف البروليتاريا في كل قطر ما يسمى « المصالح القومية » يعتمد على المرحلة الخصوصية التي بلغتها حركة الثورية في نوتها التاريخي على مستوى قومي واممي :

« بزوال استغلال الانسان للانسان ، يزول استغلال امة لآخر .
وعندما يزول تناحر الطبقات في قلب كل امة يزول كذلك العداء بين
الامم . »

ورداً على « التهم الاخرى الموجهة الى الشيوعية من وجهات نظر دينية وفلسفية واديولوجية » ، يشير البيان بمحاجة الى الطابع التاريخي ، الخصوصي والعوني للافكار الانسانية عامة :

« واذا كان تاريخ الافكار يبرهن على شيء فعلى ان الانتاج
الفكري يتغير مع تغير الانتاج المادي . ان الافكار السائدة في كل عصر
كانت دائئما افكار الطبقة السائدة . »

« فحينما كان العالم القديم على مشارف الانهيار ، انتصر الدين
المسيحي على الاديان الاخرى القديمة ، وحينما تراجعت الافكار
المسيحية في القرن الثامن عشر امام تقدم افكار عصر الانوار ، كان
المجتمع الاقطاعي المختضر يخوض معركته الاخيرة ضد البرجوازية
التي كانت حينذاك ثورية . ولم يكن ظهور الافكار القائلة بحرية
الضمير والحرية الدينية الا ايذانا بسيطرة المازحة الحرة في ميدان
المعرفة . »

وهذه المحاكمة يسري مفعولها ايضا ضد ذلك الجناح البرجوازي الاكثر استنارة الذي
يسلم بان الافكار الدينية ، الاخلاقية ، الفلسفية ، السياسية والحقوقية ، الخ . ، قد طرأ
عليها تعديلات في بجرى التطور التاريخي ، ولكن هذا الجناح ما زال ، بالرغم من ذلك ، يتهم
الشيوعيين بيارادة الغاء الدين والاخلاق بدلاً من إعادة اعطائهم شكلًا جديداً . ويرد ماركس
بأن « الافكار التقليدية » ، حتى في هذا الشكل العام ، تتضمن دائماً عنصراً تاريخياً عيناً .
انها لم تعد تخضع للشكل المحدد الذي اكتسته التعارضات الطبقية في حقبة تاريخية معينة .

ليكن . لكنها تخضع ، بالرغم من ذلك ، لهذه الظاهرة التي نجدها ، تحت اشكال شتى ، في كل الحقب التاريخية : وجود التناحر الطبقي :

« لكن مهما كان الشكل الذي اتخذه هذا التناحر ، فقد كان هنالك دائمًا شيء مشترك بين جميع العصور السالفة ، وهو استغلال قسم من المجتمع لقسم آخر منه . فلا معجزة اذن في ان نرى الوعي الاجتماعي في جميع تلك العصور ، رغم كل اختلاف وكل تنوع ، يتطور ضمن اشكال مشتركة معينة ، اشكال للوعي لن تتحل تماما الا بزوال التناحر بين الطبقات زوالا تاما .

« ان الثورة الشيوعية هي القطيعة الاكثر راديكالية مع نظام الملكية التقليدي . فلا عجب ، اذن ، ان هي قطعت براديكالية لا مثيل لها ، اثناء نموها ، كل رابطة مع الافكار التقليدية . »

الفصل الرابع

نظريّة التطّور (التطوّر الزائف)

ان النظريّة التقليديّة للمجتمع ، التي امتدّت عبر عدّة مئات من السنين ، واتّشت الى مدارس وتياّرات عدّيدة ، لا تقدّم نفسها الى المراقب الحالي ككيان متّجانس ومتّاغم . وهذا صحيح حتّى ولو ضربنا صفحًا عن التفرّع الاساسي الذي حدث ضمن الفكر البرجوازي منذ بداية القرن ١٩ ، عندما نشأ تيار قارخيّي جديد ومهيمن وعارض نفسه – في البداية عبر ادعاء احتكاري ، وفيما بعد كشكّل تكميلي ثان وحسب – ازاء المنحى النظري السائد حتّى آنذاك.

ان الطور الكلاسيكي للنظريّة الاجتماعيّة البرجوازية ، الذي امتد الى العقود الأولى من القرن ١٩ ، اما يتسم بتعيم غير واع للمبادئ البرجوازية الجديدة . فيما بعد ، تحولَ هذا الموقف البسيط ، في ايدي الاقتصاديين «المبتدلين» للقرن ١٩ ، الى تيار يتّبعه ، بدرجّة من الوعي تقل او تكثّر ، نحو تقديم النظام الاقتصادي للمجتمع البرجوازي ، نقىضاً من نظامه السياسي – او على الاقل تقديم فرعه الاساسي ، اي الانتاج باعتباره متميّزاً عن التوزيع – كشكّل عام وثابت للحياة الاجتماعيّة برمّتها . بل ان مؤسسي «علم الاقتصاد» الحديث ، والمدارس المرادفة لسوسيولوجيا «ال العامة » او «الصوريّة » ، قد ارتفعوا ، اخيراً ، بالمعالجة «غير الخصوصية » ل موضوعهم الى مصاف ذينك المبدأ والمعيار اللذين تتحلى بهما علمويّتهم الجديدة و «المحايدة » زعمـا . وسيكون من الضروري القيام بتحليل اكثـر تفصيلاً لكي نبرز الطريقة الخاصة التي تتغلّل بها قبليّة *apriori* الشروط الأوليّة المحدّدة – هذه القبليّة التي تنشأ وتنمو من الوضعيّة التاريخيّة والمشروطة طبيعاً للعلم البرجوازي برمته – في مناهج ونتائج كل مدرسة وفي التصورات والمواضيعات التي يشيدها الباحث المنفرد .

ثمة تعقيد اشد يضاف بفعل واقع اتنا ، عندما تتناول النظرية الاجتماعية البرجوازية المعاصرة ، لم نعد غالبا نستطيع ان نحدد الى اي مدى تمثل ردّة فعل تلقاء هجمة الطبقة البروليتارية ، ولا قلة من بين اهم تطويراتها اللاحقة يمكن زدّه مباشرة الى النظرية الماركسيّة . ونذكر ، بصورة خاصة ، من بين آخر جيلين من السوسيولوجيين ، الحقوقيين ، المؤرخين وال فلاسفة الالمان : تيونيس Stammler وستامملر Toennies ، ماكس فبر وترولتشر Troeltsch ، شيلر ومانهايم . ومن بين الاقتصاديين : وزنر سومبارت Sombart ، على انه ليس اهمهم ، لكن لعله اكثر الممثلين غنوصية لهذه الفرقـة بجملها . ان الاشكال المهمشة والمشوهة المتعددة التي اكتساحتا الجدال مع الماركسيّة ، في ظل شروط العلم الاكاديمي الالماني الخاصة ، اما تتجلى ، على نحو اشد سطوعاً ، في اعمال العالم الالماني سومبارت ، الذي تشهد كتاباته العديدة والمتشعبـة حول الرأسمالية والاشتراكية الحديثتين ، - تشهد عبر مضامينها ، وحتى بوضوح اكثـر مما يقرره المؤلف بالظاهر - على واقع إن « كل ما هو جيد في هذا اتفا يعود سبيلا الى روح ماركس »^(١) .

بدأ ورنر سومبارت يشق طريقه في أوائل التسعينيات كـ «ماركسية مقطعة»^٢. هكذا سمى نفسه مؤخراً في أحد مؤتمرات «الجمعية السوسيولوجية» في زيوريخ . لكن، عندما تبدّلت الشروط السياسية والاجتماعية ، مُؤديه إلى نظام «الاشتراكية القومية» الحالي المزعوم في المانيا ، فإنه بدّل سيرته ، وبعد أن كان ماركسياً مقتعاً أصبح عدواً سافراً وصريحاً للماركسيّة^(٢) . وعلى الرغم من كل هذا العبر اللاحق ، فإن التأثير الجارف الذي مارسته أصلاً نظرية ماركس على بحث العلم الاجتماعي البرجوازي الحالي ، يبرز بوضوح حتى في جهاد سومبارت اللاحق . ففي أواخر ١٩٢٨ ، واثناء مؤتمر السوسيولوجيين المشار إليه ، ادعى

^{١)} انظر سوميارت «الرأسمالية الحديثة»، المجلد الثالث.

(٢) نذكر من بين كتابات سومبارت التي تعكس هذا التحول ، الاتجاهات التالية : عام ١٨٩٤ و منها بعده : المقالات والكتب الاستعراضية ، ذات الاتجاه الماركسي ، من بينها التقدير العلمي الأول للمجلد الثالث من « رأس المال » . عام ١٨٩٧ ، الطبعة الاولى من كتاب « الاشتراكية والحركة الاشتراكية في القرن ١٩ ع » . عام ١٩٠٠ كراسة « ملاحظات نظرية وتاريخية حول الحركة النقابية العمالية » . عام ١٩٢٤ : الطبعة العاشرة (المنقحة كلية) لكتاب « الاشتراكية والحركة الاشتراكية »، تحت عنوان جديد « الاشتراكية البروليتارية (الماركسيّة) »، الخ. راجع ايضاً مقاله روزا لوکسمبورغ حول كفاح سومبارت المستقبلي في « نوي زايت » (١٨٩٩ - ١٩٠٠) ومقالة المؤلف حول ورثة سومبارت .

سومبارت بأنه كان أول من فاه ببدأ ما يسمى « الطابع غير التقييمي لعلم سوسيولوجي أصيل » وبالمناسبة ، ردّ سومبارت هذا المذهب الشهير للبحث الاجتماعي المعاصر إلى « التناقض » الذي نشأ داخل نفسه قبل أربعين عاماً ، اي الذي نشأ بين « قناعته » الداخلية وبين موقعه المادي كـ « استاذ جامعي بروسي ملكي » .

لكل هذه الاسباب ، فاننا ، عند مقابلتنا للمبادئ العامة للنظرية الماركسيّة بالعلم البرجوازي « لن تطرق كثيراً إلى احدث تحليات الفكر الاجتماعي المعاصر ، التي نجد ان فروقاتها المستديمة قد تعدلت ، إلى حد معين ، بالفعل المشترك والمتبادل . سنحاول بالاخرى أن نبرز التناقض في شكله النقي الذي تجلّى به اصلاً في اعمال الكتاب الكلاسيكين وما بعد الكلاسيكين في القرن ١٨ و اوائل القرن ١٩ من جهة ، وفي كتابات ماركس والملجز من جهة اخرى .

يربط الاقتصاديون البرجوازيون الكلاسيكيون انفسهم بالمجتمع البرجوازي المعاش . انهم يعتبرون ، دون تحفظ ، إن علاقات المجتمع الأساسية تمتلك سمة ثابتة ثبات قانون طبيعي أصيل ، وهم ، لهذا السبب بالضبط ، عاجزون عن أن يدركوا اي شكل اجتماعي آخر للمجتمع غير هذا الشكل المعطى الراهن .

حتى عندما يدوء المنظرین الاجتماعین البرجوازیین يتحدثون عن اشكال اجتماعية اخری ، فإن موضوعهم الحقيقي لا يكون غير الشكل الخاص للمجتمع البرجوازي الذي يجدون سماته الرئيسية مدروغة على جميع الاشكال الاجتماعية الایخرى . وعندما يتحدثون عن « المجتمع » بوجه عام ، فاننا ، مع بعض الفروقات الطفيفة ، لا نفك تعرف في ما يسمى المجتمع العام على ملامح المجتمع البرجوازي الحالى إياها . وهذا يبرز على اوضاع ما يكون في كتابات المؤسسين العظام للنظرية الاجتماعية البرجوازية في القرنين ١٧ و ١٨ وفي كتابات اتباعهم : الفلاسفة المثالىن الالمان ، من كانت الى هيجل ، الذي استخدم بسذاجة تعبير « المجتمع المدني » كمفهوم لامشروع زمنياً ، حددآ المجتمع بصورة عامة^(٣) .

وحتى عندما يتحدث الباحثون البرجوازيون عن « نمو » تاريخي للمجتمع ، فانهم لا يتتجاوزون الدائرة السحرية للمجتمع البرجوازي . انهم يأخذون جميع الاشكال الاجتماعية المبكرة على أنها « مراحل تمهيدية » تؤدي إلى شكلها الحالى الكامل الناضج . وهم ، باستمرار ،

(٣) انظر ماركس « الايديولوجيا الالمانية » .

يطبقون ، على الحقب التاريخية السالفة ، التصورات التي تنتهي الى الشروط الاجتماعية المعاشرة اليوم . ففي ريعان القرن ١٩ ، وصفوا التاريخ البدائي للمجتمع الانساني بأنه « ما قبل التاريخ » ، والتجأوا من اجل ذلك الى مقولات المجتمع البرجوازي : الملكية ، الدولة ، العائلة .

رغم كل ما قيل حول «التاريخ الكوني» (الذي كان يعني بالنسبة للبرجوازية التي كانت مازالت موحدة في هذا العصر، توسيعاً لمجتمعها الخاص لكي يشمل العالم كله)، فإن مفهوماً كونياً حقيقة قادراً على أن يشمل كاجزاء لا جدال فيها ولا تتفصّم لتاريخ النوع الإنساني، لا فقط للحقب ما قبل البرجوازية، بل أيضاً للحقب التي لا تقدم أي خاصية برجوازية، الشروط الاجتماعية التي لا علاقة لها لا بالزمان ولا بالمكان، بالعالم البرجوازي الحديث. إن مثل هذا المفهوم لم يكن ليوجد إلا كحدس واستباق. بيد أننا نستطيع أن نجد مقدمة لهذا الاتجاه في العلاقات الشهيرة للرحلة التي كتبها ف. س. فولنـيه F. C. Volney عشية وغداة الثورة الفرنسية. وقبله ببعض عشرات من السنين، كتب جوهان جوتفريـد هيردر Herder ، الذي كان أقرب إلى التاريخ الفعلي من معظم معاصرـيه ، في «مفكـره» ما يلي: «ترى ما عدد العصور التي مرت بنا قبل أن نتعلم كيف نعرف أو نفكـر؟ العصر الفينيقي؟ العصر المصري؟ العصر الإثيوبي، الصيني، العربي؟ أو ولا اي منهم؟ هل نقف اذاً مع موسى في المكان الصحيح؟»^(٤).

وكا هو الحال عند دراستهم للشروط الماضية ، كذلك عند تصورهم للمستقبل : يظل المنظرون الاجتماعيون البرجوازيون أسرى المقولات البرجوازية . انهم لا يستطيعون ان يتصوروا التغيرات القادمة إلا كنمو « تطوري » ، بدون قطيعة راديكالية مع المبادئ الاساسية للنظام الاجتماعي الراهن . انهم يتناولون جميع الثورات الاجتماعية على أنها تعطيلات مرخصة للجريان « السوي » للمجتمع الراهن^(٥) . انهم يتوقعون ، بعد ان تكون « الدورة » الثورية قد استكملت دورتها ، أن تعاد اقامة الشروط الاجتماعية ما قبل الثورية بدون ادنى تغيير ، شأنها شأن **الشروط السياسية** للنظام القديم التي ، حسب نظرية شبيهة يعتقد بها

١٧٦٩، «Journal Meiner Reise» انظر هیرنر (٤)

(٥) لقد اعتبر كونت الفترات الثورية التي يمر بها المجتمع على أنها تناظر المرض الذي يحل بالجسم الإنساني . ولذلك السبب ، فإنه أعلن ، سائراً على خطى الفيزيائي بروسيه (الذي كان أول من أخضع ظواهر المرض للقوانين التي تحكم الأجسام الصحية) ، أن دراسة ذلك « المرض الاجتماعي » هي تعويض ممكн للمنهج التجريبى الذى يستخدمه الفيزيائيون .

السياسيون ، قد أعيدت اقامتها ، في سياق طبيعي ، بفضل « عهد الرَّدَّة » Restoration . انهم يبشرون بأن جميع الاتجاهات الثورية للاشتراكية والشيوعية ، التي تستهدف تجاوز هذه الحالة الراهنة للأشياء ، ما هي ، في تجلّيها العملي ، إلا « اضطرابات تطرأ على تقدم اجتماعي صحي » ، وما هي ، في شكلها النظري ، إلا نسيج من الاهواء « غير العلمية » .

ان نظرية ماركس الاشتراكية تقف على طرف نقيس من جميع هذه الافكار التقليدية . غير ان هذا التناقض ليس بسيطا الى درجة تمكن من اختزاله الى هذه الصيغة الانجليزية : « يكن جوابك : نعم ، نعم - لا ، لا ». وسيكون من الخطأ الجسيم ، مثلا ، أن نظن بأنه ما دامت النظرية البرجوازية هي مذهب « المجتمع البرجوازي » ، فان نظرية ماركس الاشتراكية يجب بالضرورة ان تكون مذهب « المجتمع الاشتراكي » . في الحقيقة ، ان نظرية الاشتراكية العلمية ليس من شأنها اطلاقا ان ترسم حالة مستقبلية للمجتمع . ان ماركس يترك ذلك لعنابة المؤسسين المذهبين للشیع الاشتراكية القديمة والجديدة . فحسب مبدئه المادي ، يعالج ماركس شكل المجتمع الفعلى الذي يعيش هنا والان : المجتمع البرجوازي . ونجد شاهدا على ذلك الصرامة التي كان ماركس يقدم بها الواقع تقديعا وفيما متولسا البحث التجربى لهذا الوضع المعطى . عكسا لـ « المنظرين » البرجوازيين الذين يميلون باستمرار الى ان يعمموا ، بطريقة او باخرى ، الواقع التي « يكتشفونها » ، فان ماركس ، بقصد هذه النقطة ، يقترب كثيرا من « المؤرخين » البرجوازيين ، لكنه يسير ، مفترقا عنهم الى ابعد الحدود : في اتجاه آخر بسبب تعلقه الذي لا ينفصّم بشكل نظري علمي .

وهكذا ، فان ماركس قد جمع الاشكال التاريخية للمجتمعات « الآسيوية » ، « القديمة » و « الاقطاعية » ، الى جانب « المجتمع البرجوازي » الحديث ، في سلسلة « حقب تصاعدية من التشكيل الاجتماعي-اقتصادي » . وما ينتهي مع الشكل الراهن الذي بلغه المجتمع البرجوازي ليس تاريخ المجتمع الانساني - كما يريد المنظرون البرجوازيون - بل هو ما قبل « تاريخه » (٦) . كما ان ماركس لا يقدم اعتراضات جوهرية على تطبيق المفاهيم المستقة من الحالة الاجتماعية الراهنة على الشروط التي سادت في الحقب السابقة . ولذا ، فان ماركس انطلق من وجة النظر القائلة بان مقولات المجتمع البرجوازي ، منظوراً اليه باعتباره « تنظيماً تاريخياً للإنتاج الاكثر تطوراً والاكثر تمايزاً » ، تقدم مفتاحاً لفهم المراحل السابقة

(٦) انظر مقدمة ١٨٥٩ .

للتشكيل الاجتماعي الاقتصادي^(٧) . ألم يقل ، على الأقل في شبابه ، انه عثر على « الفكرة الصحيحة » التي تشكل اساس ذلك « الخيال المشترك في القرن ١٨ » ، والذي كان يعتبر ان حالة الانسان البدائية هي الحالة الحقيقة للطبيعة الانسانية ؟^(٨) . وبينما عرف البحث البرجوازي مجدداً في القرن ١٩ نهضة بمناسبة اكتشاف المرحلة الاولى الكبرى من تاريخ المجتمعات البدائية ، لكنه تخلّى ، بعد ذلك ، بكل بساطة عن الفكرة الثورية في القرن ١٨ ، فان البحث الماركسياني استمر في تعميقها وتصويبها بواسطه النقد – كما سترى فيما يلي – واعطاها تطبيقات جديدة وخصبة . واخيراً ، فان النظرية الماركسيّة قد كتبت مصيرها مشابهاً للفكرة البرجوازية عن « التطور ». فهي بدلاً من الاكتفاء باستعادة هذه الفكرة كما هي ، فانها قد نفتحتها على نحو حازم : مثلماً إن خطأً للتطور المتضاد ، المنطلق من الماضي التاريخي و « الما قبل تاريخي » قاد إلى الشكل الراهن للمجتمع البرجوازي ، رغم كل الثورات التي حدثت في هذا الائمه ، بواسطة هذه الثورات نفسها ، فكذلك إن المجتمع المُقبل ، المجتمع الاشتراكي والشيوعي ، اللذين سيعطياها الفعل الثوري للطبقة البروليتارية ، يشكل في نفس الوقت وعلى نحو حازم (ورغم قطعته مع مبدأ النظام الاجتماعي البرجوازي) ، شكلاً للتطور الاعلى للمجتمع البرجوازي ، هذا الشكل الذي سيشهد نمواً وتقدماً ارقياً ليحمل التاريخ الماضي وال الحالي لـ « ذات » متماثلة (الانسان) تمارس فعلها على « موضوع » متماثل (الطبيعة) وتكيّف نفسها معه^(٩) .

(٧) انظر مدخل ١٨٥٧ .

(٨) انظر « البيان الفلسفي لمدرسة الحق التاريخية » (راينيشه تسایتونغ ، ١٨٤٢ ، عدد ٢٢١) : « ان الفكرة الصحيحة التي تشكل اساس كل هذا الشواد (عند المدرسة التاريخية) هي ان تلك الشروط البدائية هي « صور المانوية » ساذجة للشروط الحقيقة » .

(٩) انظر مدخل ١٨٥٧ .

الفصل الخامس

نظريّة التطوير (التغيير الفعلي)

التقدم الخامس الذي سجلته النظريّة الماركسيّانية للتطور الاجتماعي يكمن في أن هذه النظريّة تعتبر «التطور التاريخي المزعوم» (الذي يقوم على واقع إن التشكيلة الاجتماعيّة الأخيرة ترى في الأشكال الماضيّة مراحل عديدة تؤدي إليها بالذات وتتصورها دائماً من وجهة نظر منحازة) ^(١) كوهن وتنقدّه بوصفه وهمًا . بصرف النظر عن المضمون الثوري للتصور الماركسيّاني للتطور ، هناك فرق اساسي آخر بين النظريّة الماديّة للبروتسيّن التاريخي وبين التصور الساذج الدارويني الزائف لـ «التطور» evolution ، الذي ، تحت تأثير سبنسر بالدرجة الأولى ، تبنّاه دائماً وكلّياً بعض الماركسيّين الارثوذكسيّين أمثال كاوتسكي^(٢) ، والذي نبذه بعمى بعض الماركسيّين المبتدعين heterodox أمثال جورج سوريل ، كبدأ سوسيولوجي اساسي ^(٣) . وفي حين ان المنظرين البرجوازيين ظنّوا مع سبنسر ، انهم يستطيعون ان يفسروا التنظيم الاكثر تعقيدا للنماذج العليا من الانواع الحيوانية بالرجوع الى التنظيم الاكثر بساطة للانواع الدنيا (وفعلوا نفس الشيء فيما يخص الأشكال الاجتماعيّة) ، فإن ماركس نحر ذلك الوهم بالصيغة المفارقة : «تشريح الإنسان هو

(١) انظر «مدخل» ، ١٨٥٧ ، ص ٧٧٦ - ٧٧٧ .

(٢) انظر كتاب المؤلف «التصور المادي للتاريخ» (فحص نقدي لاعمال كارل كاوتسكي) ، ليبرزيج ، ١٩٢٩ ، ص ٣٢ وما بعدها .

(٣) انظر جورج سوريل : مقدمة الى «مدخل الى الاقتصاد الحديث» وايضاً «اوهام التقدم» ، الطبعة الثالثة ، ص ٢٣٩ - ٢٤٤ .

منذ أن وُحد هذا الوعي الندي ، فإن الواقع السحري « للقانون » الميتافيزيقي للتطور قد تهشّم . فمن مسلمة قبليّة *apriori* ، يغدو « التطور » فرضية مطروحة للتحقق منها في كل حالة بطرق تجريبية . وحتى لو كان المجتمع البرجوازي يزودنا فعلياً بـ « مفتاح » لفهم الحقب المبكرة ، فإن هذا لا يستتبع أبداً إن مقولات ، مثل السلعة ، النقد ، الدولة ، القانون ، الخ . ، يجب أن تعني بالنسبة للمجتمع القديم ونقط انتاجه ، نفس ما تعنيه بالنسبة للانتاج السمعي الراسمي الحديث وبالنسبة للمجتمع البرجوازي المرتكز عليه . . بعدما تلاشت هباء المسلمة القبليّة للتطور ، فإن طريق البحث التجاري تماماً قد انفتح . يصرّح ماركس صراحة بأن صلاحية مقولات المجتمع البرجوازي فيها يتعلق بجميع الاشكال الاجتماعية لا « ينبغي ان تقبل كتحفظ *Cum grano salis* » . يمكن للمجتمع البرجوازي ان يشتمل على شروط المجتمعات المبكرة بشكل أكثر تطوراً ويمكن له ان يشتمل عليها ايضاً باشكال منخطة في طريقها إلى الزوال . (على غرار الملكية المشاعية البدائية الباقية تحت شكل مهوه في « المير » *Mir* . الروسي .) (٥) . كذلك ، وبنفس الطريقة ، فإن نظام المجتمع الحالي يحمل في احسانه ايضاً بذور غمه اللاحق ، مع انه لا يحمل ابداً تحدياتها التامة . في حين ان مفهوم التطور الزائف والميتافيزيقي ، العزيز على المنظرین الاجتماعيين البرجوازيين ، هو مغلق من كل الجانين ، ولا يكتشف في جميع الاحوال إلا نفسه ، فإن المفهوم الماركسياني الندي والمادي الجديد للتطور هو ، على العكس من ذلك ، مفتوح من كل الجانين . ان ماركس لا يعالج ابداً ك مجرد « مراحل تميدية » للمجتمع الراهن الحقب التاريخية التي مضت وانقضت ، المجتمع الآسيوي ، القديم ، او الاقطاعي ، واقل من ذلك ، تلك المجتمعات البدائية التي سبقت ظهور الكتابة . انه يعتبرها بكليتها كعدد عديد من التشكيلات التاريخية المستقلة التي ينبغي فهمها انطلاقاً من مقولاتها الخاصة . وبنفس الطريقة يعرّف ماركس المجتمعات الاشتراكية والشيوعية المنبثقه من الثورة البروليتارية ، لا كاشكال أبعد تطوراً للمجتمع البرجوازي فحسب ، وإنما ايضاً كنموذج جديد ، لا تستطيع المقولات البرجوازية تفسيره جوهرياً . خلافاً لما يتوجه الكثيرون ، ليست فكرة مجتمع اشتراكي مختلف تماماً عن المجتمع البرجوازي الحاضر هي التي يحاربها ماركس عند الاشتراكيين الطوبيين . الخطأ الجوهرى لهؤلاء المذهبين هو في نظر ماركس انهم اكتفوا بتصوير وضع مقبل مستعدين

(٤) انظر مدخل ، ١٨٥٧ ، ص ٧٧٦ .

(٥) المرجع السابق .

دون شعور صورةً بدون ظلال للمجتمع الحاضر وبأنهم بارادتهم تجسيدها وتحقيقها لم يصنعوا غير إعادة انتاج ذلك الشكل العتيق للمجتمع البرجوازي^(٦) . لكن هذا لا يمنع مطلقاً من ان يأخذ بعين الاعتبار في نظرية المادية، الاتجاهات الأساسية المرحلة الانتقالية التي ، بعد افتتاحها من الثورة البروليتارية ، تتقدم حتى « المجتمع الشيوعي » الكامل التطور . ان المجتمع الشيوعي في « طوره الاول » ، حيث يكون مولوداً لتوه من احشاء المجتمع البرجوازي بعد مخاض طويل ومؤلم ، سيظل في بناء الاقتصادية ، السياسية ، الحقوقية ، محدوداً بمبادئه البرجوازية . ان المجتمع الشيوعي في « طوره الثاني » ، حيث قد بدأ يتطور على أساسه الخاصة ، سيكون بعيداً عن مبادئ المجتمع البرجوازي الحالي بقدر ما هي « الشيوعية البدائية » الالاطقية واللادولوية التي شهدتها حقب المجتمع الانساني المبكرة بعيدةً عنه في الاتجاه الآخر . ان المجتمع الشيوعي ، عندما يكتمل ويتکامل تطوره ، سيكون قد خلى وراءه بعيداً الاقر البرجوازي الضيق ، وسيتحقق نهائياً المبدأ الذي اعلنه للمرة الاولى ، بطريقة مجردة ، رواده « الطوبويون » على عتبة القرن ١٩ : « من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجته »^(٧) .

اثار ماركس في وجه فلسفة هيجل الجدلية ، التي اعتبرها من ناحية اخرى اداة مكتملة لتقضي المجتمع في نوؤه ، هذا الاعتراض الاساسي الا وهو : ان فلسفة هيجل الجدلية في شكلها « المخادع » عند هيجل وفي « النمط الالماني » الذي كان يعلبها ، انها كانت « تبدو تمجيداً لما هو قائم » . وبالعكس ، فان الفلسفة الجدلية في « شكلها العقلاني » الجديد حيث تتدخل في اطار البحث الاجتماعي الماركسياني هي « فضيحة وتشنيع وتدينis للطبقات الحاكمة واديلوجيتها المذهبين ، لأنها في التصور الوضعي للأشياء الموجودة تدخل بنفس الضربة ادراك نفياها (الأشياء الموجودة) الحاسم ، وتهديها الضوري ، لأنها بالتقاطها الحركة نفسها في كل شكل جاهز ليست إلا مظهراً configuration انتقالياً ، لا شيء يستطيع ان يفرضه عليها . لأنها أساساً نقدية وفلسفية » . (ماركس : ملحق للطبعة الالمانية الثانية لرأس المال)

ان الفرق المائل الملحوظ في هذه المجال يظهر باديء ذي بدء عند كل تحليل نظري عميق . ان هيجل الذي اضطلع بتمجيد المؤسسات القائمة والتقدم المعنل داخل الحدود ، التي مازالت

(٦) انظر المقالة الثالثة من المقالات التي ساهم بها ماركس في صحفة « نيو راينيخه تسايتونغ - المجلة الاقتصادية - السياسية - هامبورغ ، ١٨٥٠ .

(٧) انظر ماركس : ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمال الالماني ، ١٨٧٥ .

عهدئذ خصيّة ، المملوكة البروسية^(٨) ، قد قصر عمداً صلاحية مبدئه الجدي على التطور الماضي للمجتمع. أما بالنسبة للتتطور القادر المجتمع فإنه عوّل بطريقة غير عقلانية قصداً على «الخلد الذي يحفر تحت السطح»^(٩) . حتى ان هيجل ، في نقده لما يسمى « الفرضية السابقة للتشكيل » التي بقتها تكون جميع الاشكال القادمة هي متضمنة لتوها فيزيقياً في تلك الاشكال التي قد سبقتها ، قد ابرز ايضاً « ما هو صحيح في هذا الافتراض » ألا وهو ، على حد قوله : الفكرة القائلة بأن تطور المجتمع في بروتسيسه « لا يخرج من تلقاء نفسه ولا يأتي بأي جديد للمضمون . ان ما ينتج هو فقط تغيير في الشكل ». وبالنتيجة ، فإن التطور لا ينبغي « ان يكون معتبراً إلا كلعبة ، اذا جاز القول . العنصر الآخر ، الذي نسبه هذا الاخير ، ليس في الحقيقة آخر »^(١٠) . من وجہ النظر هذه ، التي تشبه تماماً ، في صيغتها الميجلية الصارمة ، نقداً لإرادياً لمبدأ التطور الذي استخدمه الباحثون الاجتماعيون البرجوازيون ، لا يوجد – وهذا بديهي – اي مكان للفعل الاجتماعي - الانساني الوعي ، الذي سيغير راديكاليًا النظام الاجتماعي القائم ويطيح به . وهكذا ، فان هيجل ، بالنقض من تلاميذه ، الذين حاولوا عملياً فيما بعد ان يستخدمو منهجه الجدي كأدلة للثورة ، قد اعتبر ان المدف العملي لفلسفته هو أن « تعيد » هذه القناعة الخاصة بـ « كل وعي حر من الاحكام المسبقة » : « كل ما هو عقلاني واقعي ، وكل ما هو واقعي عقلاني » ، وبالتالي ، حقق « تصالحاً » نهائياً بين « العقل باعتباره الروح الوعية بذاتها » وبين « العقل باعتباره واقعاً موجوداً»^(١١) . وضد هذا ، أعد ماركس - انجلز مبدأ النقد الثوري واستخدامه عملياً ونظرياً ، تحت اشكال محددة وأمّراً على الغربال جميع الشروط الخاصة بالمجتمع البرجوازي ونضال البروليتاريا ضدها في وقت معاً .

النتيجة الرئيسية لتحطيم المبدأ الميتافيزيقي للتتطور بواسطة النقد المادي ليست إلا الاعتراف بواقع التغير التاريخي . يعالج ماركس كل شروط المجتمع البرجوازي القائم كشروط تتبدل او ، بصورة أكثر دقة ، كشروط قيد التبدل بفعل النشاط الانساني . وفي نفس الوقت ، ينظر الى جميع مقولات العلم الاجتماعي ، حتى اكثراها عمومية ، كمقولات متبدلة وينبغي ان تتبدل . انه ينقد ويرفض جميع المقولات العزيزة على المظرين والمؤرخين الاجتماعيين

(٨) انظر نداء هيجل الى جمهوره بمناسبة محاضرته الافتتاحية في برلين ، ٢٢ تشرين الاول ، ١٨١٨

(٩) انظر خاتمة محاضرات هيجل حول « تاريخ الفلسفة » (١٨١٧ - ١٨٣٠)

(١٠) انظر هيجل : موسوعة العلوم الفلسفية (١٨١٨ - ١٨٢٧)

(١١) انظر هيجل : مقدمة لفلسفة الحق (١٨٢٠)

البرجوازيين التي 'يعزل فيها باي طريقة شكل المجتمع الحالي عن مد الاشياء المتدايق ، سواء أكان الكاتب يعالج الشروط البرجوازية الحالية كشروط « طبيعية » كانت وما زالت قائمة ، أو ما اذا كان ، على العكس ، يقيم حاجزاً لا يمكن عبوره بين الشروط الاجتماعية الماضية وحالة المجتمع البرجوازية الحالية ؛ أو ما اذا كان يعترف بتبدل واقعي فيما يتعلق بالتاريخ السابق فقط ويغلق بجمل تطور المجتمع الانساني بالحالة البرجوازية التي بلغها العصر الراهن . لم يعد المجتمع البرجوازي ، اذن ، بمعنى من المعاني ، كياناً عاماً يمكن تبريره بشيء آخر غير العنوان التاريخي . انه مرحلة انتقالية بلغها العصر الراهن ، وهو صالح مؤقتاً بالنسبة لهذه الحقبة الخاصة وسيقع استبداله بفعل حركة تاريخية بحالة اخرى ارقى نوعياً . وفضلاً عن ذلك فان هذه المرحلة ليست إلا النقطة الراهنة التي بلغتها المرحلة السابقة ، ونقطة الانطلاق لمرحلة جديدة ، للصراع الطبقي الذي يؤدي الى ثورة اجتماعية .

الفصل السادس

النقد التوري

اسس النقد التوري للمجتمع البرجوازي والقلب العملي لهذا المجتمع هو وصف جميع الشروط البرجوازية القائمة بانها شروط خصوصية وعینية لطور انتقالي في بروتيسن تاريجي محدد . كل نقد للمجتمع لا يتخذ هذا الاساس نقطة انطلاقه هو نقد مذهبى على مستوى النظرية وطوبوي على صعيد الممارسة . وبالعكس فان الميل الى النقد الذاتي الاجتماعى الذى لم يظهر الا مؤخرا في العلم الاجتماعى البرجوازى ، لا يستطيع ان يتطور ويساق الى آخر نتائجه المنطقية الا بالطبقة الجديدة التي انجبتهما البرجوازية نفسها .

تماما كما حدث في التاريخ الفعلى ان كل حركة ثورية قامت بها البرجوازية في الماضي كانت تولد ، على نحو خفي ، مداً مستقلا للطبقة التي كانت السلف المتتطور الى حد ما للبروليتاريا الحديثة ، كذلك حدث حتى في بداية العهد البرجوازى – لكن على نحو استثنائي جدا – ان بعض المفكرين المنعزلين استبقوا نقد المبادئ البرجوازية التي كانت ما زالت لم تفرض نفسها بعد . ان الفهم الواقعي النظري للبروتيسن التاريجي والنقد الذاتي الوثيق الارتباط به لم يبدأ في الفكر البرجوازى الا بعد الانتصار النهائي للمبدأ البرجوازى بفضل الثورة الفرنسية والاعداد المكتمل للنظام الجديد في بداية القرن ١٩ ع .

لم يكن نقداً ، بل كان في الواقع تمجيداً ، عندما حدد هوبيس ، في منتصف القرن

١٧ ، الشرط الملائم للمجتمع البرجوازي (او كما ظن ، توافقا مع وهم المفكرين المعاصرين السائد انه شرط « المجتمع » بوجه عام) كـ « bellum omnium contra omnes » او كـ « حرب الكل ضد الكل » ، كحرب لا تتواءن فيها القوى ، على نحو فعال ونهائي ، إلا بفضل « سلطة عامة تحفظهم جميعهم في حالة خوف وهلع » ، اي بفضل الدكتاتورية الحديدية للدولة . مرة اخرى ، كان تمجيدا للمجتمع البرجوازي عندما عبر ماندفيل ، بعد ٥٠ سنه ، عن تكوينه المميز ، الذي دبرته بعنایة « العناية الالهية البارعة » ، في معادله المفارقة paradoxical : « رذائل خاصة = فضائل عامة » . مرة ثالثة ، كان تمجيدا عندما وضع كانت في اساس المجتمع البرجوازي في اواخر القرن الثامن عشر ، « تناحر النزوع الاجتماعي اللاجتماعي » ، الذي يقضي اخيرا بان « الخطوات الاولى الحقيقة من الهمجية الى الحضارة والمرافقة على العيش في مجتمع » ، هي على المدى الطويل أنتزعت مرحبا من البشر . « كل الثقافة وكل الفنون المميزة للإنسانية ، أكمل نظام اجتماعي ، هي ثمار لذلك النزوع الاجتماعي اللاجتماعي الذي هو مرغم بطبيعته نفسها على ان يضبط نفسه وبالتالي على ان يطور هكذا بشكل اصطناعي بنور الطبيعة » ^(١) .

وفي حين ان الصيغة الداروينية القائلة بـ « الصراع من اجل البقاء » ، الى جانب الصيغة الاقدم لهوبس ، قد طبّقها ، على نحو سيء ، بمجدو « المنافسة الحرة » كبنية كونية لما يسمى قانونا شاملـا « للتتنافس الحر » ، فان دارون نفسه قد عكس بشكل غير مبرر حالة المجتمع البرجوازي على الطبيعة . ففي المدخل الذي وضعه للطبعة الثانية من مؤلفه الشهير ، قال : « هذا هو مذهب ماتلوس مطبقا على مملكة الحياة الحيوانية والنباتية بجملها » ^(٢) . من الادق القول بالعكس عند مقارنته بالتنظيم الوعي لتقسيم العمل في صلب المجتمع الشيوعي ، فان الشكل التاريخي الخصوصي لتقسيم العمل ، الذي ينتج من تنافس منتجي السلع المنعزلين ضمن المجتمع البرجوازي الحالي ، فهو بعيد عن ان يكون قانونا ابدا للطبيعة الانسانية ، انه شكل حيواني وغير واع لحفظ- الذات self-preservation . بذلك المعنى ، كان هيجل

(١) انظر هوبس « لوياثان » ، ١٦٥١ . ماندفيل « خرافة النحل : رذائل خاصة ، منافع عامة » ، ١٧٠٦ ، كانت « فكرة تاريخ شمولي مدرك تحت ظهر عالي » ، ١٧٨٤ .

(٢) انظر داروين « حول اصل الانواع » ، النـ، الطبعة الثانية، لندن ١٨٦٠ . انظر ايضا ماركس « نظريات فائض القيمة » ، المجلد الثاني ، ص ٣١٥ .

قد وصف ، على نحو مميز ، المجتمع البرجوازي بأنه المملكة الحيوانية المعقل^(٣) . وهذا التماشى إنما طوره ماركس أكثر في رأس المال عندما وصف تقسيم العمل السائد ضمن المجتمع البرجوازي الحالي كتنظيم « يواجهه بين منتجي السلع المستقلين ، الذين لا يعترفون بـأي سلطان غير سلطان المنافسة ، أي لا يعترفون بقوة أخرى إلا بالضغط الذي تفرضه عليهم مصالحهم المتبادلة ، تماماً كما تصور « حرب الكل ضد الكل » في المملكة الحيوانية ، شروط بقاء كل الأنواع »^(٤) . ولعله سيكون من الأفضل أن يتتجنب المرء عموماً ، في بحث اجتماعي - اقتصادي دقيق ، مثل هذه المتوازنات التي ليست مقبولة إلا بطريقه ناقصة . على أية حال ، إن الطريقة التي يُسقط بها داروين التناقض البرجوازي ، كقانون مطلق ، على الطبيعة ، والتي يحول بها كروبوتكين ، على نحو لا مبرر له بنفس الدرجة ، مبدأ التعاون المضاد ، السائد في المجتمع الشيوعي ، إلى قانون مطلق يحكم المساعدة المتبادلة في العالم الحيواني والأنساني ، هما طريقتان مختلفان تماماً من حيث المنزلة عن المحاولة التي قام بها مؤخراً أحد الماركسيين الارثوذكسيين السابقين ليُسقط مبدأ ما يسمى التوازن الطبيعي ، هذا المبدأ المسلح ، المستنبط ذاتياً والتدرجياً - ليُسقطه من المجتمع الحالي ، على بجمل العالم الحيواني والنباتي ، حيث لا ينطبق أيضاً^(٥) .

ان الضعف الأساسي لتفاسير المجتمع الأكثر دلالة في هذا العهد (بما فيها تعاليم روسو ، رواية « روبنسون كروزو » البرجوازية ، وبحمل علم الاقتصاد السياسي البرجوازي الجديد) يكمن في الطريقة اللاقتاريجية التي تعالج بها شروط المجتمع البرجوازي الخصوصية ، نظراً لاتجاهه ، دولته وقانونه ، كشروط نهائية ، معتبرةً إياها كشروط طبيعية وعقلانية حقها المجتمع أخيراً ، وهي الان ، من حيث سماتها الرئيسية ، غير متبادلة ، أو ، ما يعادل نفس الأمر عملياً كشروط قابلة للإكمال اللامحدود . عندما شجب ماركس (في « الملاحظة السابعة والأخيرة » من كتابه « ضد برودون ») هذا المنهج الذي طبّقه الاقتصاديون ، فإنه سدد ضربة قاصمة لتلك

(٣) انظر هيجل « فينومونولوجيا الروح »^١ ، المجلد الثاني ، طبعة ١٨٣٢ ، ص ٢٩٥ - ٣١٤) .

(٤) رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٣٢١ .

(٥) انظر رسالة إنجلز إلى لانجه بتاريخ ٦٥ - ٢ - ١٠ ، ورسالة ماركس إلى كوجلمان بتاريخ ٢٧ - ٦ - ٧٠ ، انظر أيضاً كتاب المؤلف « فحص نقيي مؤلف كارل كاوتسكي » . ص ٤٠ وما بعدها .

المدرسة برمتها في هذه الجملة اللاذعة ، « وهكذا كان هناك تاريخ ، اما الان فلم يعد ثمة تاريخ » (٦) .

لقد كان من الضروري كما يقول ماركس كون المنظرين البرجوازيين عالجووا جميع الاشكال الاجتماعية المبكرة كمراحل تمهيدية ببربرية تؤدي إلى مجتمعهم المتمدن ، طالما ان مهمتهم الرئيسية ، كانت مواجهة الاشكال الاجتماعية الاقطاعية . ان هذا المنهج طالما كان يحفظ بشحنة ثورية في صلب المجتمع البرجوازي الناشئ ، قد حافظ عملياً على مسحة تقدمية - وبنفس الضربة تبرر نظرياً . من وجهاً نظر تاريخية ، يظهر ذلك المنهج كزفرة اخيرة لتلك الاشكال الاقوى ، وان تلك اكثر سذاجة ، التي وضع في ظلها ، اثناء حرب الفلاحين والثورة الانجليزية ، « تاريخ ما قبل الانسانية » كما صوره الانجيل ، وحالة الانسان الطبيعية ، اثناء الثورة الفرنسية - وضعاً كحالة اجتماعية مدنية حقيقة تعارض النظام الاقطاعي العفن في العصور الوسطى . كانت تلك شعارات ثورية رفعتها الطبقة البرجوازية الجديدة ضد الاقطاعية :

عندما كان آدم يحفر وحواء ترتحف
اين كان الجثمان عندئذ ؟

يد إن هذا المنهج اللاتاريجي unhistoric اصبح رجعياً على صعيد الممارسة ومتاخراً على صعيد العلم ، منذ ان انتصر المبدأ البرجوازي نهائياً على الاقطاع . واستيقظ منظرو البرجوازية الظافرة ليجدوا انفسهم وقد تحولوا من رواد ثوريين إلى مقرظين للنظام القائم ومدافعين عنه ضد الاتجاهات التي كانت تسعى لاطلاق بحرى التطور من جديد . ونرى هذه الروح الجديدة تظهر في مؤلفات مؤسس « الاديولوجيا » البرجوازية العلمي ، ديسرت دي تراسи Tracy ، الذي تباهى بان « الفن الاجتماعي » بين « القدماء » (اي في جميع العهود السابقة لـ « العهد الفرنسي » الحالي) لم يكتمل بما فيه الكفاية « لأن يعطي امبراطوريتهم تلك الحالة من الحضارة الارقى وذلك التنظيم القوي اللذين هما ضروريان لضمان بقاء الامم المتحضرة حقاً » (٧) . وهذه الروح تتجلی ايضاً عند المؤرخين البرجوازيين لفتره الردة الفرنسية في القرن التاسع عشر امثال غيزو ، تير وتيري ، الذين حددوا لأنفسهم ، على نحو معبر ، مهمة إعادة كتابة التاريخ العالمي كـ تاريخ الطبقة البرجوازية .

(٦) انظر « بوس الفلسفة » .

(٧) انظر « عناصر الاديولوجيا » (١٨٠٥ - ١٨٠٠) المجلد الثاني ، مدخل ، ص ٦ .

في هذا الطور ، لم يعد التقدم الفعلى للعلم الاجتماعى يكمن هو الآخر في الإحياء الابحاجي للمبادئ البرجوازية ، بل في نقدتها . ان النقد الذاتي الاصليل الذي بدأ الان للمرة الاولى ينشأ ضمن العلم البرجوازي اما ترافق مع تطور الاقتصاد السياسي الكلاسيكي من آدم سميث الى ريكاردو ، ووجد تعبيره التام في الطور الاخير من تطور الفلسفة الالمانية الكلاسيكية من كانتن الى هيجل .

إن نظام هيجل الفلسفـي ، باعتباره آخر نظام للفلسفة الالمانية الكلاسيكية ، هو خلاصة وإعادة ، لا تجتمع اطوار الفكر الاجتماعي البرجوازي المبكرة وحسب ، بل ايضاً لتناقضاته المتآصلة . إن هيجل ، شأنه شأن ريكاردو ، آخر كاتب كلاسيكي في حقل الاقتصاد ، قد أبرز ، على نحو حاد ، في فلسفته ، التناقضات الكامنة ضمن بنية المجتمع المدني التي كان قد أزيح النقاب عنها سابقاً من قبل ماندفيل ، فيرجسون ، آدم سميث ، كانتنـغـتون . ، لكنـها التي 'جعلـت بفضلـهم منسجمـة نهائـياً ضـمن وحدـة معـينة « أرقـى » أو « أعمـق ». حتى ان هيـجل ، عندما كان يعالج شروط المجتمع القائم المادية ، لم يتجاوز في اي نقطة مجال التصور البرجوازي . ومع هذا ، فإن عالم البرجوازية الجديد ، بتعارضاته الداخلية التي تصطف مثل عدد عـديـد من الفـجوـات التي لا يمكن ردـمـها ، والتي كان هيـجل قد عـرـضـها فـلـسـفـياً تحت تأثير رـيكـارـدوـ المباشر ، قد وقف على تقـيـضـ صـارـخـ من ذلكـ العـالـمـ « الأـفـضلـ منـ بـيـنـ كلـ العـوـالـمـ المـمـكـنةـ » ، الذي قـامـ فيهـ مـفـكـرـوـ الجـيلـ السـابـقـ البرـجـواـزـيـنـ ، حتىـ اـكـثـرـهـ جـرأـةـ ، بـعـمـلـيـةـ تـجـمـيلـ اـدـيـوـلـوـجـيـةـ للـوقـاـنـعـ العنـدةـ للـجـمـاعـةـ الـاحـتـمـاعـيـةـ المـعاـشـةـ .

في نظام ريكاردو الاقتصادي وفي فلسفة هيجل ، بلغ المجتمع البرجوازي ارقي درجة من الوعي - الذاتي القدي ، كان قادرًا عليها دون انتهاك مبادئه الذاتية . حدث هذا عندما ظهر ، في أكثر البلدان الرأسمالية نمواً (فرنسا وإنجلترا) ، « نقد من الخارج » على الصعيدين النظري والعملي للمجتمع البرجوازي ، مارسته البروليتاريا . وقاما كـما كان آخر الاقتصاديين الكلاسيكين (ريكاردو) قد واجه نقداً استراكيًّا واعياً لكل الاقتصاد البرجوازي (سيسوندي) ، كذلك عكس هيجل (جزئياً تحت تأثير ريكاردو) الرعشات التي أحدثتها طبقة العمال المأجورين الجديدة في لوحة الفلسفية لـ « المجتمع المدني » . لقد وصف واقعياً هذه « الطبقة » الجديدة التي انجبتها البرجوازية نفسها ، كطبقة « موثقة إلى عمل الصناعة الحديثة الخاص » ، وطبقة تعيش « في بؤس وتبعة » ، « محرومـه من كل مزايا المجتمع المدني » ؛ كـ « جماهير عفيرة » هي دون « الحد الأدنى للعيش » الضروري للتمتع بالحقوق

الاجتماعية ؟ وهي ، بمقتضى قانون حتمي للمجتمع البرجوازي نفسه ، تغوص في « بؤس متزايد » بنفس النسبة التي تتزايد بها « الثروة المتزايدة » (٨) .

وأكثر من ذلك ، اشار هيجل بصواب الى ان الامر هنا لا يتعلّق بـ « بؤس » بحد ذاته ، كما انتجه الطبيعة الصحيحة قدماً بشكل محتوم . بل هو « مسألة اجتماعية » بالمعنى الحقيقي للكلمة ، نابعة من صيم المجتمع الحديث ، ولا يمكن لغير المجتمع ان يحملها . « لا احد يستطيع ان يؤكّد حقاً ما ضد الطبيعة ، لكن في حالة المجتمع ، فإن الحاجة تتخذ حالاً شكل مظلة تصيب هذه الطبقة او تلك . ان المسألة الحامة التي تتعلق بكيفية تلطيف بؤس ، هي مسألة تحرّض المجتمع وتزعجه بصورة خاصة » (٩) . ولقد وصف باعنة مميزة وتعابير صائبة « مزاج » جماهير العمال الصناعيين الغفيرة التي هي موثوقة بالضرورة الى بؤس ، الذي يصيّبها اجتماعياً والذي تعيش فيه رغمّ عن ارادتها . يقول هيجل : « انه لتمرد داخلي ضد الاغنياء ، ضد المجتمع ، ضد النظام ، الخ. » (١٠) .

ان الجد الذي لم يتمكن هيجل ، وكافة مفكري البرجوازية الاجتماعيين ، من تجاوزه ابداً كان يكمن في الواقع انه لم يرّ الطبقة الاجتماعية الجديدة إلا سلبياً كـ « غوغاء » ، ولم يدرك ، في الوقت ذاته ، تضميناتها الابيجابية الثورية كـ « بروليتاريا » (١١) . لقد كان من اولئك الذين « لا يرون في بؤس إلا بؤس بدون ان يروا فيه جانبه الثوري المهدّام الذي سطّح بالمجتمع القديم » (بؤس الفلسفة) .

ان العنصر النقدي المتأصل في فلسفة هيجل انا يتجلّى ، على نحو حتى أكثر سطوعاً من مضمونه ، في منهجه . ان هيجل ، خلافاً لريكاردو ، لم يقتصر على تقرير « المبادئ » الأساسية ، تاركاً الشقاق النظري الصارخ يستمر تحت غطاء « تعديلات » مزعومة ، بل سعى الى أن يجعل الشرط المعطى للدولة البرجوازية القائمة وما اطلق عليه اسم « الفكرة » ، فكرة

(٨) انظر هيجل « فلسفة الحق » ، ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٩) المرجع السابق .

(١٠) انظر هيجل ، « فلسفة الحق » .

(١١) بينما واجه ماركس هنا ، بكل صوابية ، وجة النظر المحدودة لزماء دربه السابقين من بين الهيجليين « اليساريين » ، الذين لم يتّجاوزوا اقتراحات هيجل البرجوازية ، بالتضمينات الثورية لنضال الطبقة البروليتارية ، الذي بدأه كتاب معاصرون مثل برودون ، فانه ، بعد سنوات قليلة . اثار نفس النقطة ، على انحو اقل ملائمة ، ضد برودون نفسه في « بؤس الفلسفة » .

هذه الدولة ، يتعاشان ضمن منظومة system فلسفية واحدة . ان « المنهج الجدي » هو الاداة العظيمة التي انجز بها هيجل في فلسفته ، مستجبياً لحاجات طبقة كانت تذوي بعد خمود الحركة الثورية وبعد « الردة » السياسية والاجتماعية ، المهمة الرائعة ، مهمة المصالحة ، ضمن ما يسمى « وحدة الاخداد » » ما بين التعارضات الاشد تضارباً ، التي تنتجه عن التطور التاريخي للمجتمع البرجوازي نفسه ، وعن اصطدامه اللاحق بطبقة العمال المأجورين البروليتاريين الصاعدة . ففي حين إن وصفه الاساسي لشروط « المجتمع المدني » القائمة ما زال يحتوي ، رغمما عن شكوكه من الغموض ، التقلب ، عدم التاسك والاحكام التعسفية ، على بعد نظر ثاقب لعقرى يعي تماماً واقع عصره ، فإن نقطة ضعف فلسفته تظهر واضحة في البنية - الفوقيـة « التأملية » لمنظومته الفلسفية . في الواقع ، هيجل الذي يحاول بوضوح خلق ايمان مثالي جديد يوافق حاجات عصره ، لم يفعل إلا أن « ردّ » (*) اليه جل الميتافيزياء القراءسطية القديمة - بما فيها الدوجم المسيحي - التي دحضها بتمامها الناطقون بلسان المادـة البرجوازية المبكرة في عصر الانوار (١٢) .

هذا المنهج الهيجلي الذي برهن عن فعالية هائلة في ابتلاع أقدر التناقضات ، قد أغوى كثيراً جيل المفكرين الراديكاليين الذي نهض في الفترة التي اعقبت مباشرة موت هيجل ، عندما سبق النفوذ الطاغي لفلسفته ، اثناء الثلاثينات والاربعينات من القرن ١٩ ، الانحطاط النهائي للفلسفة الهيجلية ، وفي الحقيقة لكل الفلسفة البرجوازية (١٣) . اعتقاد هؤلاء المفكرون الراديكاليون إن هذه الاداة الجبارـة ، التي صاغها آخر فيلسوف عظيم للطبقة البرجوازية ، يمكن بسهولة أن يضعوها في خدمة النقد الاكثر تقدماً للنظام البرجوازي في مبدئه ذاته ، باسم الطبقة الثورية الجديدة . لقد كان يكفي لهذه الغاية اعتبار الانهـاء « السابق لأوانه » لفلسفـة هيجل في تمجيد المجتمع البرجوازـي ، دولـته ، فلسفـته ، دينـه وفـنه ، ك مجرد « هـفوة » ارتكـبـها « المنـظم » systematizer الـرجـعي في تطـبيقـة لـ « منهـجـه » الثوري جـوهـرياً . في الواقع ، ان لـاسـال - وبرـودـون لـفـترة مـعـينة - قد القـيـ هذه المـهمـةـ التـارـيـخـيـةـ الجـديـدةـ عـلـىـ عـاتـقـ منهـجـ هيـجلـ الجـديـ .

(★) من الردة

(١٢) انظر كراس المؤلف « اطروحات حول هيجل والثورة » الذي نشر في الذكرى المئوية لموت هيجل (١٩٣١) في المجالـات الدورـية الـالمـانـيـةـ والـفـرـنـسـيـةـ .

(١٣) لـوصف اـكـثرـ تـفـصـيلاـ لـهـذـهـ الفـتـرةـ انـظـرـ كـتابـ المؤـلـفـ «ـ المـارـكـسـيـةـ وـالـفـلـسـفـةـ »ـ ،ـ الطـبـعـةـ الثـانـيـةـ ،ـ ١٩٣٠ـ .

رأى ماركس وإنجلز بوضوح إن الدين القديم لم يعد يسع النبض الجديد. صحيح أنها احتفظاً بالاسم العام لـ «الدياليكتيك» لتعيين المبادئ الميتودولوجية التي استتبعها وطبقها في عملية تقصيّها العالمي، واستمرا في «مغازلة» الشكل الظاهري لطريقة هيجل الخاصة في التعبير. بيد أنها حقاً قطعتها الكاملة مع المثالية الالمانية واعطاً للجدل اسسه المادي (١٤). هذا «القلب» للمنهج الهيجلي حقيقة بتجريده من جميع العناصر المناسبة مع طابعه كفلسفة للردة، جرداً من كل ما اسماه ماركس عندما عالج لأول مرة هذا الجدل، عندما كان موضع رائحة، بـ «الجانب الخاتل» (١٥) ان نظرية الحركة الثورية الجديدة في القرن التاسع عشر لم تعد بحاجة إلى ان تتجدد نفسها في فن التحرك إلى الأمام وإلى الخلف في نفس الوقت، وأن تقدم مضمونها الجديد كـ «ردة» للمضمون القديم : لقد «تركت الموتى يدفنون موتاهم» لكي تدرك أخيراً محتواها الخاص . (١٦)

ان مبادئ النقد الماركسي للمجتمع القائم ، التي أصبحت بروليتارية ولم تعد ببرجوازية ، معارضة لنظام هيجل الفلسفى ، لا في المحتوى ، الموضوع او المهدى فحسب ، بل ايضاً وبنفس الدرجة في شكلها النظري . هكذا استخلص ماركس وإنجلز ، انطلاقاً من الجدل الهيجلي ، بعد ان قلباه في اتجاه مادي وخلصاه من بهرجه الخاتل ، منهجهما الخاص بالنقض والبحث .

بغض النظر عن النقد الذاتي النظري للمجتمع البرجوازي ، الذي قدمه الكتاب الكلاسيكيون اللاحقون ، هناك نقد آخر ، مختلف تمام الاختلاف ، ينبع من آخر التيارين المذكورين اعلاه في الفكر البرجوازي للقرن التاسع عشر ويتجه هذه المرة ، ضد المبدأ الاساسي للتخليل النظري ذاته . لقد رأى ماركس فوراً ، الطابع الواقعي لـ «المدرسة التاريخية - الرومنтика» التي ، بعد نهاية الثورة الفرنسية الكبرى ، انضمت إلى الاشتراكين في هجمتهم على المبادئ البرجوازية الظافرة بل وسبقهم من ناحية جزئية . فضح ماركس في مقالته حول «بيان الفلسفى لمدرسة الحق التاريخية» ، وفي تحليل ما زال راهناً اليوم اعطاه في بيان الشيوعي عن «الاشتراكية الرجعية» ، الاتجاه الرجعي جوهرياً لذلك التيار «المضاد للبرجوازية» و «المضاد للرأسمالية» ظاهرياً ، الذي - مثل

(١٤) انظر «تعليق» ، ١٨٧٣ .

(١٥) انظر مراجعة ماركس النقدية لفلسفة الحق عند هيجل ، ١٨٤٣ ، والإشارة إلى ذلك التحليل المبكر في «تعليق» ، ١٨٧٣ .

(١٦) انظر : ماركس «الثامن عشر من برومیر : لويس بونابرت» ، ١٨٥٢ .

الفاشية والهتلرية الرجعيتين اليوم - « لام البرجوازية لأنها اتجهت بروليتاريا ثورية أكثر مما لامها لأنها اتجهت البروليتاريا عموماً » (البيان الشيوعي) . و كذلك فإنه يعترف بما كانه هذا المنهج في الواقع « تاريخياً محضاً » مما جعل المدرسة المذكورة تتصرف نفسها الشاعرة في صراعه ضد الاتجاه السائد عندئذ في مادة البحث الاجتماعي . هذا الصراع لا يستهدف أبداً المقدمات الحاضرة بشكل غير واع في تحريرات المنظرين الكلاسيكيين البرجوازيين ، المكتملة صراحة (هؤلاء المنظرين الذين كانوا واعين تماماً ومتوجهين نحو التقرير في تصورات مقلديهم الأقل أساسية) . وفي هذه الحالة ، فإن هذه المقدمات تقاسمها « المدرسة التاريخية » في شموليتها (المقدمات) ولا تحارب إلا النتائج النقدية و « الثورية » التي كاد يجريها التطبيق الصارم لهذه المبادئ النظرية على الوضع الراهن ، وهي نتائج فصلت من الان فصاعداً بوضوح من قبل اقتصاديين ، مثل ريكاردو وفلاسفة مثل هيجل . حسب الأفكار الساذجة التي تخيلها « المؤرخون » الذين كانوا ما زالوا واقعين بين كهاشة الخوف من الثورة الفرنسية ، هذه « الأفكار الخطرة » الموجودة كبيرة في نظريات الباحثين الاجتماعيين البرجوازيين الكبار في القرنين السابع عشر والثامن عشر والذين تحملت قوتهم « السلبية » و « المدama » في وضح النهار ، في الانقلاب الإرهابي للنظام الاجتماعي ، كانت تستطيع بسهولة أن يكون لها بدأة نتائج مخيفة . بمناسبة العداء الأساسي للمدرسة التاريخية ضد كل « نظرية » علمية ، فمن الوارد حاكاً صيغة البيان الشيوعي التي سبق ذكرها ، المتغللة بالاتهام الذي صاغه انصار الاشتراكية الاقطاعية ، والقول : « هذه المدرسة لم تكن تأخذ تماماً على البحث الاجتماعي التقليدي كونه أنشأ نظرية ، بل كونه أنشأ نظرية خطيرة على بقاء النظام البرجوازي » .

بيد انه رغم الرفض الصريح للمبادئ النظرية والسياسة للمدرسة التاريخية ، فإن ماركس لم يكن يخفى بأن هذا الاتجاه كان يسجّل في مناحي أخرى تقدماً نظرياً . وبالفعل فقد وسّع حقل البحث الاجتماعي بعمقه لدراسة المجتمع الاقطاعي وبصعوده بعد ذلك لمجرى الحقب ، للمجتمعات التقليدية ، للشروط الاجتماعية السائدة في « بدايات » الحضارة ، الفن ، الاقتصاد ، الخ. كان ماركس في ١٨٤٢ يسخر من هاوية المدرسة الجديدة ، هذه المدرسة ، كما كان يؤكّد : « قد دفعت شغفها بالمنابع إلى حد أنها دعت الملاح إلى أن يجري سفيته ، لا على النهر بل على نبع النهر » .

وهكذا ، بينما دحض ماركس كل « الفلسفة » النظرية والعملية للمدرسة التاريخية ،

انسجاماً مع روح العصر التقدمية كلها^(١٧) ، فإنه كان يعي ، في نفس الوقت ، التقدم الملموس الذي حققه هذه المدرسة الجديدة في البحث الاجتماعي من وجة نظر علمية صرف . وأكثر من ذلك ، لقد اكتشف الميل النقي والتقديي المتأصل في الانعطاف الظاهري إلى الخلف . فكتب في ٢٥ آذار ، ١٨٦٨ إلى الجلز قائلاً : « إن ردة الفعل الأولى ضد الثورة الفرنسية وضد « حركة الأنوار » المرتبطة بها ، كانت ، بطبيعة الحال ، أن يرى المرأة كل شيء تحت المظهر القروسطي والرومانتيكي . حتى إن كتاباً ، مثل جريم Grimm ، ليسوا بريئين من هذا . وكانت ردة الفعل الثانية أن ينظر المرأة إلى ما وراء العصور الوسطى نحو التاريخ البدائي لكل شعب . إن ذلك يوازي وجة النظر الاشتراكية ، بالرغم من أن المثقفين ليس لديهم أية فكرة عن هذا الارتباط . وهكذا فهم يصابون بالدهشة عندما يعثرون على ما هو جديد في ما هو قديم ، وخاصة « السوائين » Egalitarians ، إلى درجة تكفي لجعل برودون يرتجف ». .

من هذه الجملة ، التي يمكن أن يضاف إليها مئة جملة شبيهة من كتابات ماركس والجلز ، نستطيع رؤية الدلاله الرئيسية التي اكتسبتها دراسة المجتمعات البدائية ، التي كانت آنذاك تجتاز مرحلة اكتشافها الأولى العظيمة ، في تكوّن العلم الاجتماعي الثوري . فواقع إن تلك الاشكال الاجتماعية للوجود ، التي كانت حتى الآن غائبة تماماً عن الشروط الحالية ولم تكن في متناول العالم الحديث إلا عبر الاسطورة والشعر ، في احسن الاحوال ، قد انكشف آفاقها الان ، للمرة الأولى ، امام البحث العلمي اليقظ ، انا كان بالنسبة ماركس والجلز علامة على أن المجتمع البرجوازي ، في المرحلة الحالية من تطوره ، قد بدأ يحمل في طياته ميلاً تتجه نحو تغيير أكثر راديكالية من أي تغير أُنجزته الثورات التاريخية السابقة . إن الأهمية الأساسية للتاريخ البدائي تستند على هذا الافتراض العام . أكثر مما تستند على التهائل الذي رسمه ماركس ، على نحو شبه مازح ، بين الشروط « السوائية » للمجتمع البدائي ومجتمع المستقبل الشيوعي . وعلى الرغم من أن تعبير « الشيوعية البدائية » ، الذي أدخله المكتشفون الأول ، قد طبّق

(١٧) انظر التقرير في « ميغا » حول المقالات الأربع التي عزم بها ماركس الشاب في ١٨٤٢ ان يدحض المظاهر العديدة للمدرسة الرومانтика التاريخية . انظر ايضا الاتهام القوي لرواد تلك المدرسة ، مثل المنظرين الفرنسيين الاول للثورة المضادة ، بونالد ، ميسستر ، الخ . وانصارهم خلال الردة الفرنسية – المؤسسين الفعليين لكل « الاشتراكية التورية » الملاحدة . نفس الاشخاص يشار اليهم في « البيان الشيوعي » كفرع من الشيوعيين الفرنسيين ومن « انجلترا الفتية » ، الذين « لوحوا بكيس الاستجداء البروليتاري امامهم كراية لهم لكنهم حملوا شارات النبلة الاقطاعية القديمة خلفهم » .

بصورة مشوّشة نوعاً ما ، على مختلف فنادق المجتمع المبكر ، فما زال هناك فرق صارخ ، وحتى متفارق نوعاً ما ، بين الاستخدام البرجوازي والاستخدام الماركسي للمفهوم الأساسي . إن الفكرة القائلة باضميرٍ تاريجي يكسر نفسه في المستقبل ، إنما تلائم تماماً التصور البرجوازي للتطور ، بما فيه من تمجيد للشروط البرجوازية ونبذ « الشيوعية » باعتبارها تتطوي على إفلاس عام للثقافة ورجوع عن « العصر الأرقي » الحالي للتأثير الإنسانية نحو البربرية البدائية والعفن البدائي . ومن جهة أخرى ، فإن الافتراض القائل بأن ماركس وإنجلز كانا يريان في الشروط التي سادت في ماضٍ بعيدٍ إسباقاً حقيقياً للمجتمع القادر ، وفي المجتمع الشيوعي المُقبل عودةً فعليةً للشروط التي تم تجاوزها منذ زمن بعيد ، لا علاقة له بالمبادر المادي للتصور الماركسياني للتاريخ . يصف ماركس تاريخ المجتمع الإنساني كنموا متدرج يتقدم من تنظيم أدنى إلى تنظيم أعلى لقوى الانتاج . إنه يرى في نمط الانتاج الراسهالي الحديث ، بما فيه من نهوض هائل لقوى الانتاج يفوق إلى أبعد حد جميع العهود المبكرة ، أساساً مادياً لا غنى عنه للانتقال إلى المجتمع الاشتراكي والشيوعي الذي ستتشكله الثورة الاجتماعية للطبقة العاملة الحديثة .

وهكذا ، فإن ماركس وإنجلز يقطعنان جميع كليشيهات التقدم الوحيدة الاتجاه ويُظهران إن الماضي البدائي البعيد ، هذا الوضع المسمى « وحشي » و « بربيري » ، كان يدعم ، من حيثيات عدّة ، التشابه مع الشروط الراهنة « المتدينة » ، وهذا رغم عيوب مادية واضحة : الفقر ، التحول ، التأخير . لم يفعل ماركس وإنجلز في هذه الناحية غير أن استمرا ، بشكل أرقي وأكمل تطوراً ، في « نقد الحضارة » الذي استهل قبلها الجيل الأول العظيم من الاشتراكيين الطوبويين ، وعلى رأسهم الألماني شارل فورييه الذي فتح النار على الرضي المكتفي بذاته لوعي البرجوازي^(١٨) . وكانا يريان أيضاً في ارتياح التاريخ البدائي قاعدة ضرورية للارتياح المادي للمجتمع الحديث فقط . إن دراسة دقيقة للمجتمع البدائي ، لتطوره ولانحلاله وأيضاً مختلف الطرق التي انتقل بها إلى أنظمة أخرى قائمة على الملكية الخاصة وتناحر الطبقات ، هي فقط التي تستطيع أن تتمكن ، وهذا ما كانا يلحان عليه ، من القاء الضوء على بعض المظاهر الأساسية للعلاقات الاجتماعية الراهنة . مثلاً ، تنبغي العودة إلى الأشكال المتنوعة

(١٨) انظر إنجلز « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ١٨٨٤ ، حيث تستعاد بصيرة فورييه العميقة إلى التناقض بين المجتمع المتمدن والأشكال البدائية ، في حاشية للفقرة قبل الأخيرة . وقد وسع إنجلز الفكرة أكثر في « انتي دوهرنج - ١٨٧٨ » ، وفي « مقدمته » للطبعة الرابعة من « أصل ... » في ١٨٩١ .

للمملكة الجماعية البدائية ولشتى الاشكال المطابقة لانحصارها من اجل إعطاء تفسير علمي لبقاء الملكية الجماعية القائمة في الحقبة التاريخية الحالية والاشكال الاصلية والمتنوعة جداً للملكية الخاصة الاغريقية ، الرومانية ، الجرمانية ، السلتية Celt او السلافية . إن باحثاً عصرياً يستطيع ان يتصور تطوراً يتخطى الشروط البرجوازية ، الخاصة بالمجتمع المعاصر ، لا فقط بتغيير تدريجي ، تطوري ، في هذه النقطة او تلك ، بل بتغيير اساسي للنظام بجمله . وهو يستطيع أن يتصور ذلك فقط اذا امتلك معرفة عميقه بالاشكال غير البرجوازية للمجتمع البدائي . إن نتائج هذا التغيير – وذلك على نحو متاسب مع بعدها عن الوضع الراهن – لن تكفي مجرد «التطابق» مع المجتمع القروسطي او المجتمع القديم ، بل تتطابق ايضاً مع ماضٍ أكثر قدماً وغير برجوازي البتة .

إن هذه المعاينة تقوم ، في اطار النظرية الماركسية ، بوظيفتين خطيرتين . إنها من جهة تكتننا من رؤية المجتمع الشيعي بنظور أدق وأصفى ، كحقبة ما زالت بعيدة باتأكيد ، يسد إنها محددة تاريخياً ، مؤرخة اذا جاز القول ، تماماً مثلما ان خلف جميع الاشكال البرجوازية ، توجد شروط بدائية للمجتمع ، سبقتها دون شك في ماضيها البعيد ، لكن في صلب التاريخ الفعلى للإنسانية لا خارج هذا التاريخ . ييد إن المجتمع الشيعي القادر المحدد على هذا النحو ليست به حاجة ابداً لكي يقدم ادنى شبهٍ مع أي من المجتمعات والشروط البدائية ؛ مثلما إن شروط الشعوب المزعومة «بدائية» لعصرنا او الارتباطات التي كشف عنها فرويد بين الجزء «الواعي» للبنية النفسية (بنيوية) للإنسان البرجوازي المعاصر وبين شروط المجتمع البدائي والمجتمع القادر الذي «تطابق» معه بوضوح بمعنى ما ، لاحاجة لها لأن تتطابق بشكل من الاشكال مع حالة المجتمع البرجوازي . لا نستطيع ان نحدد بواسطة التأثر analogy ما سيكون عليه الشكل والمضمون الفعليان للمجتمع الشيعي . فشكله ومضمونه لا يمكن أن يوجدا إلا على نحو تجربى ، كجميع الواقع الأخرى الفعلية ، وهذا يعني ، بهذا الصدد : بواسطة التطور التاريخي والمارسة الاجتماعية للبشر .

الفصل السابع

النظريّة الثوريّة

قبل ان نعالج المشاكل الاكثر اهمية للعلم الاجتماعي الماركسياني (النقد المادي الاقتصاد السياسي ، التصور المادي للتاريخ ونظرية الصراع الطبقي) ، يبقى علينا ان نتفحص في هذا الجزء من الكتاب مسألتين عامتين : النموذج الجديد للتصورات التي أعددتها ماركس ، والتي تسمح بالادراك العلمي للتطور الاجتماعي الثوري ، ومن ثم العلاقة القائمة بوعي بين جميع الموضوعات propositions الماركسيانية وبين ممارسة الحركة البروليتارية الثورية. كيف يتطابق ذلك الاصرار على مبدأ « الخصوصية والعينية » ، الذي تبيّن لنا أنه حجر الاساس في بحث ونقد ماركس الماديّين ، مع المطابق الأساسي ايضاً في درجة معينة من التعميم ، ترتبط بالضرورة بكل محاولة ترمي إلى صياغة موضوعات علمية حقاً ، ويعترف بها ماركس بالتأكيد .

نقد ماركس المنهج السطحي والتفسيري للعلماء الاجتماعيين البرجوازيين الذين وصفوا سائر الشروط العينية المميزة للمراحل المتباينة للتتطور التاريخي بمساعدة نفس المفاهيم العامة المجردة ، وهكذا « عزوا تجريدياً لشروط المجتمع البرجوازي ، بحركة مشعوذ ، خصائص القوانين الطبيعية للمجتمع التي لا تحول ولا تزول ». ولقد كان ينقد بنفسه القوة التخلّي عن كل مفهوم او تعميم نظري ، هذا التخلّي الذي كان مثلاً أعلى منها يطمح اليه اعضاء « المدرسة التاريخية » ولاعقلانيون آخرون . أمام هذين الاتجاهين ، استجلّى ماركس نموذجاً جديداً في التعميم .

يوجد على هذا الصعيد علاقة تاريخية ونظرية وثيقة جداً بين البحث الاجتماعي الماركسياني وجدل هيجل الفلسفي . فهيجل قد نقد كثيراً المنهج التجريدي الذي سار عليه عموماً المنظرون

الاجتماعيون (ناعتا له بالمتافيزيقي) ، و كذلك ما أسماه «انعدام المفاهيم» conceptlessness الذي يشكل اساس الاتجاهات التاريخية في بداية القرن ١٩ . ولمعارضة هذين الاتجاهين ، وضع هيجل مبدأ جديدا ، مبدأ « العمومي حقاً » (١) . ان « العام » كما يظهر في اكثراً اشكال الفكر الفلسفى تطوراً ، هو ، حسب مصطلحات هيجل ، متطابق جدلياً مع « الخاص » ، وفي الحقيقة ، مع « الوجود الفردي » ، أو ، كما تُخَصُّ هذا المبدأ الهيجلي على نحو حكم في هذه الصيغة المفارقة : « الحقيقة مشخصة concrete » (٢) . تحت هذا الشكل الفلسفى حيث يبدو عداء هيجل للمناهج التجريدية العزيزة على الفكر الاجتماعى البرجوازى ، فإن الصيغة كانت ما زالت تحتفظ – باعتبارها مبدأ نقدياً على الأقل – بصلاحيتها المنظرية الاجتماعية عند ماركس . كما ان ماركس كان يهاجم التجريدات الثابتة للأديولوجيا البرجوازية ، هذه التجريدات التي غدت عوائق جمّة امام المعرفة العلمية ، مواجهًا لها بمحوها التاريخي الخصوصي ، كذلك بالنسبة لهيجل ، فان تقدم التطور الجديي يرتكز على معارضة الأطروحة thesis « المجردة » لدرجة قد تمّ بلوغها بالمضمون « المشخص » باعتباره طباقاً antithesis ، هذا المضمون المتضمن حالياً في صلبها . إن حرارة التقدم المحتوم لنهج هيجل الجديي قد قادته الى إنكار كل مفهوم معطى والى « الارتفاع » به الى مفهوم جديد وارقى . تماماً مثلما ان تقدم النقد الماركسي قدقاد ماركس الى تعرية المجتمع البرجوازى الراهن من تعبياته المطلقة والزائفة ، والى تجاوز شكل الوجود المنفي على هذا النحو ، في جوهر الكينونة being البروليتارية الجديدة المتصورة حتى في صورتها becoming . تكمن احدى الاتجاهات « المادية » للعلم الاجتماعى الثوري الجديد عند ماركس ، في هذه المواجهة لـ « المشخص » ، اي للمضمون الفعلى ، الاجتماعى ، الاقتصادي والطبقي ، الخاص بالعلاقات الاجتماعية الموجودة ، الخاص بالشكل المجرد لهذه العلاقات وللجوهر الذي ما زال في معظمها دون شكل uniform الصورة becoming البروليتارية ، بالاشكال التي قد تختزل كلها لـ الكينونة being البرجوازية .

يبني على العلم البرجوازى في ثروة المجتمع « ثروة الأمم » (٣) أو « ملكية عامة » (٤) ،

١ - انظر هيجل : الموسوعة الاولى . وفلسفة الحق ص ٢٤ .

٢ - الذين لم يقرأوا هيجل من « الماركسيين اللينيين » ايامهم ينسبون هذه الصيغة الى لينين ! (المترجم)

٣ - انظر عنوان المؤلف الاقتصادي لأدم سميث : « استقصاء حول طبيعة واسباب « ثروة الأمم » .

٤ - انظر هيجل : « الموسوعة » الثالثة ، و « فلسفة الحق » .

ويرى في الدولة الشكل الذي تتخذه بالضرورة وحدة الامة ، فإن ماركس لا ينكر الحقيقة « المجردة » مثل هذه القضايا . غير أنه يضيف قائلاً إن ثروة الأمة ، في ظل الشروط « المشخصة » السائدة ، هي رأس مال الطبقة السائدة ، الطبقة البرجوازية ، وإن الدولة البرجوازية الحالية هي ، بالمثل ، الشكل السياسي لسيطرة البرجوازية على الطبقة البروليتارية . وكذلك ، فإن ماركس لا يجادل في الضرورة « المجردة » القائلة بأن « كل عمل اجتماعي او مشترك ينتشر على درجة كبيرة من الاتساع يتطلب إداره لتحقيق التناجم بين النشاط الفردي . (هذا النشاط) يجب ان يقوم بالوظائف العامة التي يعود اصلها الى الفرق القائم بين الحركة الاجمالية للجهاز المنتج وبين الحركات الفردية للاعضاء المستقلين الذين يتالف منهم »^(٥) . بمناسبة هذه المعينة ، فإن ماركس يبيّن الطابع الاستغلالي المرتبط بضمون الادارة الرأسمالية والطابع الاستبدادي المرتبط بشكلها ، وانه في الشروط « المشخصة » للتنظيم الراهن المجتمع لا مناص من أن يكون طابع الاستغلال والاستبداد بالعمال المأجورين ملزماً للادارة الرأسمالية للبروتسيس الاجتماعي للعمل . وبينما يقارن المقرظون البرجوازيون وضعية ووظيفة الادارة الرأسمالية الحديثة بوضعية ووظيفة قائد الاوركسترا ، فإن ماركس يقارن اشكال الأمراة المشخصة ، التي يمارسها على جماهير العمال في معمل راسمال متتطور جداً ، وياسم مالكه الراسمال ، كل المهرم الاداري – المراقبون ، رؤساء العمال وأخرون – بقيادة جيش من خلال الضباط وضباط الصف . وبالرغم من ظاهر إن عقد العمل قد نوقش « بحرية » ، فإن الامر لا يتعلق بالبنة ، من وجهة نظر اجتماعية ، بخضوع جيش العمال الطوعي لقيادة عليا ، خضوع ضروري وطوعي مقبول لانه في مصلحة الجميع . « إن الراسمال ليس ابداً راسمالاً لانه مدير صناعي ؟ انه يصبح ، على العكس من ذلك ، رئيس صناعة لانه راسمال . فالامرة ، في الصناعة ، تصبح خاصية راس المال ، تماماً كما كانت ادارة الحرب وادارة العدالة ، في العصور الاقطاعية ، من خصائص الملكية العقارية »^(٦) . وأكثر من ذلك ، إن الأمرة الوحيدة لا توجد في الواقع المشخص للمجتمع البرجوازي إلا بالنسبة للمصنع الفردي ضمن نظام انتاج اجتماعي ، لا هو ، ككل ، مخطط ولا موجه « ولا يتوازن تقريراً فيما بعد إلا بفضل التنافس بين منتجي السلع . هناك نزاع دائم بين السلطة وحرية الاختيار ، بين المخطط وغياب المخطط ؛ عموماً يبدو كما لو انه كانت توجد علاقة عكssية بين السلطة على العمل الاجتماعي سواء في المصنع الفردية او في صلب المجتمع الراسمال بجمله . ان الناس الذين يجدون بصوت مرتفع

٥ - انظر رأس المال ، المجلد الاول .

٦ - انظر رأس المال ، الطبعة العربية ، ص ٣٤ (الكتاب الاول ، الجزء الثاني) .

النتائج الاجمالية لخضوع غير مشروط من طرف العمال الافراد لـ « تنظيم العمل » الراسمالى ، هم بالضبط الذين يشجعون بصوت مرتفع ايضاً كل نوع من المراقبة والتنظيم المدروسين لبروتسيس الانتاج الاجتماعى ، كإجتياح حقوق الملكية المبنية ، للحريرية ولـ « عقرية » الراسمالى الحرة المستقلة . « إنه لأمر مميز إن المقرظين المتخمين لنظام المصنع ليست لديهم حجة أكثر افحاماً للرد على كل محاولة للتنظيم العام للعمل الاجتماعى إلا قولهم : « هل تريدون إذن تحويل المجتمع الى مصنع ؟ » (راس المال) .

إن لبروتسيس هذه المواجهة النقدية للمفاهيم المجردة للدولة والسلطة ، مع الحقائق الفعلية لعلاقة السيد والعبد المنبقة مباشرة من شكل الانتاج الراسمالى الحالى ومن الشكل الخصوصى للدولة الراسمالية ، انما يحمل نفسه في النهاية الى عملية انتقال الى شكل الانتاج الاشتراكى الجديد ، الذى يشق طريقه نحو الوجود . بينما ، في المجتمع البرجوازى ، يمارس عمل الماضي الميت سيطرته كـ « راس مال » على العمل الحى الراهن ، ففي المجتمع الشيوعي يحدث العكس : فالعمل المترافق للاجيال السابقة لن يكون سوى وسيلة لتوسيع ، إغناء وإعلاه حياة العامل⁽⁷⁾ .

في حين إن المنظرين الاجتماعيين البرجوازيين ، ياستخدامهم لما يسمى المفاهيم « العامة » المشكّلة حسب منهاجم التجريدي المألف ، قد انتهوا إلى عدم ادراك اي مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى التاريخية الفعلية ، توصل ماركس ، ياستخدامه العقلاني لمنهج نظري جديد أدر كه على صورة المبدأ الجدلية للفلسفة الميجلية ، إلى شكل فريد من التعميم ، يحارى المناهج الأتم والأكمل تطوراً لنعلم التجربى الحديث . إن « السوسيولوجيين » البرجوازيين ، الذين يشغلون انفسهم ظاهرياً بالمجتمع بوجه عام ، يقون أسرى مقولات المجتمع البرجوازى الخاصة . إن ماركس ، بفضل تحليله للشكل التاريخي الخصوصى للمجتمع البرجوازى ، يتحقق معرفة عامة عن تطور اجتماعي يتتجاوز الى ابعد الحدود ذلك الشكل الخاص . وبينما يسعى المنظرون البرجوازيون الى بلوغ تصور مجرد عام لـ « المجتمع » من خلال حذف متواال لمعطيات المجتمع

7 - انظر « البيان الشيوعي » : وحول مجلد مسألة السلطة ، انظر كتاب ماركس « بؤس الفلسفة » . والمجلد الاول والثالث من رأس المال ، وكتاب انجلز « ثورة اوجين دوهرنج في العلم » ، ومقالته « حول السلطة » . انظر ايضاً كتاب لينين « الدولة والثورة » (آب - ايلول ١٩١٧) ، و « المهام الفورية لسلطة المجالس » ، وهو تقرير قدمه لينين في جلسة لعموم اللجنة المركزية التنفيذية لوفود العمال ، الجنود ، الفلاحين والقوزاق لعلوم روسيا ، ٢٩ - ١٩١٨ .

البرجوازي التجريبية أكثر فأكثر (اي التاريخية) ، وبالتالي ، غالباً ما يحتفظون دون وعي بذات السمات التي يتبيّن انها السمات الاكثر تقدراً ، فإن ماركس يعني واقع ان الطريقة الوحيدة الممكنة لادراك التصور العام (او « القانون ») لشكل تاريخي خاص من المجتمع ، هي من خلال تبدّله التاريخي الملموس . إن علم الطبيعة الحديث لم يعد يستخدم المنهج الأرسطي السكولاستيكي القديم . لم يعد يقيم تعبياته على اساس سمة مشتركة متقدة تعسفيّاً من عدد معطى من المواقيع التي تتشكل وبالتالي كطائفة من هذه المواقيع . مثلاً ، انه لا ينطلق من رصد الاجسام الساقطة الى قانون عام لسقوط الاجسام . انه ينطلق من تحليل حالة منفردة تمّ رصدها بكل خصوصيتها ، او بالاحرى ينطلق من تجربة حدثت في ظل شروط محددة بدقة ، ليصوغ قانون الجاذبية العام الذي ، في ظل شروط متباعدة تجرّ بالتوالي تتابع متباعدة ، ينطبق الآن بالطريقة نفسها على الاجسام الساقطة والساكنة ، وايضاً على اشياء اخرى مثل المنظاد ، الكواكب والنجوم . وبنفس الطريقة ، لا يستطيع علم اجتماعي صارم أن يشكل تصوراته العامة بمجرد تجريد لسمات معينة متقدة تعسفيّاً من الشكل التاريخي المعطى للمجتمع البرجوازي . لإدراك ذلك ينبغي معرفة العنصر العام المتضمن في ذلك الشكل الخاص للمجتمع عن طريق التقصي الدقيق لكل الشروط التاريخية التي تشكل أساس انباتة من حالة مختلفة للمجتمع ولشروط التعديل الملموس لشكلها الحالي في ظل شروط محددة وقائمة . وعندئذ فقط ، يستطيع البحث الاجتماعي أن يتحول الى علم دقيق يرتكز على الرصد والتجربة .

وكما ان القانون العام ، في علم الطبيعة الحديث ، لا صلاحية له إلا فيما يتعلق بالصنف الوحيد للحالة التي يتحكم فيها ، كذلك فإن القانون العام في العلم الاجتماعي لا ينطبق إلا على التطور التاريخي الذي بفضله استطاعت حالة اجتماعية خاصة في الماضي ان تتحول الى حالة اجتماعية خاصة في الحاضر وأن تتحول من حالتها الحالية الى الاشكال الاجتماعية المتولدة من تغييره . وهكذا ، فإن القوانين الاصيلة الوحيدة في العلم الاجتماعي هي قوانين التطور التاريخي . إن الشخص الذي استعرض رأس المال^(٨) في مجلة روسية والذي تبني ماركس فيها بعد بعض اطروحاته في التعقيب على الطبعة الثانية ، قد أبرز بكل صواب هذا المبدأ الواقعي للعلم الماركسي الجديد . لقد بيّن كيف ان ماركس ، برغم الشكل الخارجي لعرضه ، الذي اعتبره الناقد عرضاً « مثالياً » بمعنى الفلسفة الالمانية ، اي بمعنى السيء للكلمة ، « هو في

٨ - انظر : ١٠١ كوفمان في « مراسل بطرسبورغ الاوروبي » ، ١٨٧٢ .

الواقع أكثر واقعية بما لا يقاس من كل أولئك الذين سبقوه في ميدان النقد الاقتصادي ». ففي الفكر الفلسفى المتألى وكذلك في طريقة التفكير العلمي العادلة المجردة ، تقارن الواقع التي تسمى إلى حالة اجتماعية خاصة بـ « فكرة » ما ، بينما يكتفى نقد ماركس بمجاورة واقعة معطاة « لا بالفكرة ، وإنما بواقعة أخرى ». وهكذا يقدم ، بأعلى درجة ممكنة من الدراسة الدقيقة لكل واقعة ، الواقعين نفسيهما كـ « طورين مختلفين من اطوار التطور ». وبينما اقام الاقتصاديون القدماء قوانين عامة مجردة للحياة الاقتصادية ، كان لها أن تنطبق سواء بسواء على الماضي ، الحاضر والمستقبل ، فإن مبدأ التطور التاريخي ، الذي وضعه ماركس ، لا يلتقي مع مثل هذه القوانين العامة للحياة الاقتصادية .

« على العكس من ذلك ، فان لكل فترة تاريخية ، في رأيه ، قوانينها الخاصة (٠٠٠٠) فما ان تنسحب الحياة من فترة معينة من فترات التطور ، وما ان تنتقل من طور الى آخر حتى تبدأ ، كذلك ، في ان تكون خاضعة لقوانين اخرى ٠ (٠٠٠٠) واكثر من ذلك ، فان الظاهرة الواحدة نفسها تخضع لقوانين مختلفة اختلافا مطلقا عندما تختلف البنية الكلية لهذه الهيئات الاجتماعية ، التي ، عندما تتتنوع ، تحل الواحدة محل الاخرى في السيرورة التاريخية ، وعندما تؤول اعضاؤها الخاصة الى القنوع ، وعندما تتغير الشروط التي تعمل فيها ، الخ. ان ماركس ينكر ، مثلا ، ان قانون السكان هو نفسه في كل زمان ومكان ٠ وهو يؤكد ، على العكس من ذلك ، ان لكل حقبة اقتصادية قانونها السكاني الخاص (٠٠٠٠) فالشروط الاجتماعية ، تماما مثل القوانين التي تنظمها ، تتغير مع مختلف تطورات القوى الانتاجية ٠ وماركس ، باتخاذ وجهة النظر هذه في فحص النظام الاقتصادي الرأسمالي ، لا يفعل اكثر من انه يصوغ صياغة علمية حازمة المهمة المفروضة على كل دراسة مضبوطة للحياة الاقتصادية (٠٠٠٠) فالقيمة العلمية الخاصة مثل هذه الدراسة تقوم على توضيح القوانين الخاصة التي تسود ولادة هيئة اجتماعية معينة وحياتها ونموها وموتها ، واستبدالها بهيئة اخرى ارقى منها ٠ ان هذه القيمة هي ما يملكه مؤلف ماركس ٠ » (٩) .

الفصل الثامن

الممارسة الشورية

إن الارتباط بحركة اجتماعية عملية ليس ابداً سمة مميزة للنظرية الماركسية . فالنظرية البرجوازية للمجتمع قد خدمت أيضاً ، في جميع اطوارها ، أهدافاً عملية محددة . ففي حقبتها الكلاسيكية ، كانت في آن معًا التعبير والرافعة التي ستحول ثورياً المجتمع البرجوازي . وهكذا خدمت اهداف الطبقة الصناعية الناهضة التي كانت تناضل في سبيل تقوّق المبادئ البرجوازية الجديدة النظري والعملي ، على اشكال المجتمع الاقطاعي العتيقة . ثم ، بعد انتصار المبادئ البرجوازية ، انشق الفكر الاجتماعي البرجوازي الى فرعين . واخذ التيار الرئيسي على عاته ، تحت ستار « العلم الخالص » و « الموضوعي » ، مهمة الدفاع عن سيطرة الطبقة البرجوازية ضد هجمات طبقة البروليتاريا الصاعدة . أما بالنسبة للتيار الآخر ، فإنه أعد ، استناداً إلى اتجاه بروز عند كونت ، مجموعة من الأفكار المضادة للثورة إلى حد ما ، مؤذناً بالبرامج السياسية التي ستبناها فيما بعد وتضعها موضع الممارسة ، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، حركات مثل « الفاشية الإيطالية » و « الاشتراكية القومية الالمانية » .

إن السمة الوحيدة المميزة للنظرية الماركسية هي أنها تمثل مصالح طبقة أخرى ، وتعي طابعها الطبيعي عقلانياً (لا ميئولوجيًّا على النمط « الاشتراكي القومي » او الفاشي) . وتعلن ذلك عاليًا . « إن مفاهيم الشيوعيين النظرية ليست إلا تعبيراً بصطلاحات عامة عن الشروط الفعلية لصراع طبقي قائم وعن حركة تاريخية تجري أمام أعيننا » (١) . مثل هذا القول لا

١ - انظر « البيان الشيوعي » .

يعني ابداً التخلّي عن دعم الحقيقة النظرية للافكار الماركسية . السذاجة التي دعت ، وما بالعهد من قدم ، الناطقين الليبراليين والديموقراطيين باسم العلم البرجوازي إلى أن يزعموا العكس ، تذكّر بنهج الكهنوتين الذين يعتبرون إن كل دين ، ما عدا دينهم ، هو بدعة من البشر ، أما دينهم الخاص فهو من وحي الله . إن التقدّم المادي الذي يحدد جميع الحقائق النظرية كـ « أشكال للوعي الاجتماعي » مشروطة بالتاريخ وبالاتهاء الظبيقي ، لم يفعل غير نسبة(★) *relativize* تاريخياً واجتماعياً المفهوم المطلق للحقيقة ، الذي يشير به العلم البرجوازي . صرامة المطلبات الصريحة التي يجب ان ترضيها قضية لكي تكون « حقيقة » من وجهة النظر العلمية لم تخفّ بل بالعكس شددت بالاتصال إلى المفهوم المادي للحقيقة . وبهذا الصدد ، فإن الامر يتعلق بإعادة هذا البروتيس الذي يستمد منه « العلم البرجوازي » المعاصر وجوده : اولاً بالحقبة التي ولد فيها المجتمع البرجوازي ، بنضال الفكر العلماني ضدّ النظام الاهوتي الميتافيزيقي في العصور الوسطى ، ثم بحقبة التجريبية ضد كل ميتافيريا . وعلى عتبة العصر الجديد ، اعلن بایكون Bacon في كتابه الاداة الجديدة Novum Organum ، الذي ساعد العلم البرجوازي الذي كان يومئذ في طفولته الاولى ، على إنشاء مناهج بحث جديدة ، اعلن الطابع التاريخي لكل علم : « اذ اتنا على صواب عندما نقول إن الحقيقة هي بنت الزمن وليس بنت السلطة ». على هذه السلطة (الزمن) التي لا تعلوها سلطة ، أقام بایكون أولوية العلم الجديد المتحرر نهائياً ، في مواجهة العقائد الدوجماتية للسلطات القروسطية .

يد ان الامر يتعلق هذه المرة بتغيير جد عميق للشكل التقليدي للوعي الاجتماعي ، لا فقط الاهوت والميتافيزياء ، بل ايضاً الفلسفة الجديدة – وجميع الحقائق التاريخية والاجتماعية بصورة عامة ، قد جرّدت نهائياً من استقلالها الخيالي وأعيد إدخالها في مجرى الأشياء ومعungan المعركة . ان الاختيار « الارضي » تماماً وكذلك الاتهاء التاريخي الى طبقة ، يغدوان صفتين جوهرتين ، لا لمضمون المعرفة وحسب ، بل ايضاً لشكلها . وهذا ينطبق حتى على النظرية الثورية نفسها . فالنظرية الماركسيّة التي تعالج جميع شروط وافكار المجتمع الراهن في علاقتها الفعلية بحقبة تاريخية محددة وبأشكال اجتماعية خاصة بهذه الحقبة ، لا تتجاهل انها هي نفسها نتاج للتاريخ ، في علاقة فعلية بمرحلة محددة من التطور الاجتماعي التاريخي وبطبقة اجتماعية معينة . فقط على هذا النحو يمكن ان يترجم في الواقع « الطابع النقدي والمادي » الذي

خص به ماركس والجلز النظرية التي أسسها . إن علم البروليتاريا الجديد تغلب على ضيق الأفق « الاديولوجي » الذي ما يزال يكبل الوعي الذاتي النقدي للعلم الاجتماعي ، والذي جعل الباحثين البرجوازيين يطئون ، بسبب تحرر علمهم من قيود الدوجم والميتافيزياء القروسطيين ، انه أصبح ، مرة واندلاع الثورة ، « علمًا حراً » يقف « فوق » تنافضات النظام الاجتماعي الجديد وتنافضات المصالح الطبقية الضاغطة .

إن النظرية المادية للتتطور التاريخي للمجتمع هي شكل خاص للوعي الاجتماعي للحقبة الحالية وبالتالي هي نفسها جزء من هذا التطور التاريخي . إن النظرية المادية للصراع الطبقي هي نفسها صراع طبقي . إن النظرية المادية للثورة الاجتماعية البروليتارية هي ، في آن معاً ، تعبير ورافعة هذه الثورة .

انطلاقاً من هذه النقطة ، فإن جميع الأمثلة التي سعينا على ضوئها فيما سبق إلى القاء الأضواء على الوظيفة النقدية والثوروية للنظرية الماركسيانية ، قد تغير مدلولها .

إذا كان العلم المادي للمجتمع يعالج مواضيع مثل الدولة والقانون (المزعومان « فوق الطبقات ») من زاوية طابعها التاريخي الخصوصي ، اي كدولة للبرجوازية وقانون ضد البروليتاريا ، فإنه لا يفصح عن موضوعة نظرية صرف تناسب ايضاً ، بصدفة لا مثيل لها ، اعطاء المجرمات العملية للبروليتاريا ضد المؤسسات البرجوازية القائمة ، اساسها . ونفس الشيء ينطبق على الثروة الاجتماعية تحت شكلها الخصوصي ، شكل « الثروة البرجوازية » ، اي كمجموع من « السلع » ، التي لا يتم انتاجها لأنها نافعة ، وإنما لأنها تنطوي على قيمة وفائق قيمة ؛ وعلى ربح وبصيغة أخرى – لأنها تمثل ثروة البرجوازية التي أستبعدت عنها البروليتاريا ، مضاعفة وفرة راسمالية تعني البؤس بالنسبة للبروليتاريا ؛ وآخرها ، منمية ملكية الراسمالي (Eigentum) التي تعلم البروليتاريا جيداً أنها ستبقى إلى الأبد « ملكية الآخر » (Fremdtum) (على حد تعبير صائب للأسال) . وهذا ينطبق ايضاً على الانتاج المادي الذي يدرسه من الان فصاعداً الاقتصاد السياسي في طابعه الخصوصي كـ « انتاج سلعي راسمالي » ، كانتاج للقيمة وفائق القيمة . وكذلك فإنه يعالجه كبروتيسن ظاهر ، كتنمية راس المال بواسطة راس المال نفسه ، الذي ينمو بـ « بيضه لفانض القيمة » والذي يخفى البروتيسن الفعلي ، بروتيسن استغلال المنتجين الفعلىين من قبل المالكين الاحتكاريين لوسائل الانتاج الاجتماعية : وهلم جرا عبر كامل سلسلة المقولات الاقتصادية ،

السياسة ، الحقوقية ، الثقافية ، وغيرها من المقولات البرجوازية .

ان الامر يتعلق هنا ايضاً بما هو اكثراً من مجرد تقدم في المعرفة النظرية الصرفة : وبالفعل فإن النظرية المادية تحصر جميع الشروط الاجتماعية القائمة في الحركة نفسها التي بدأت فيها هذه الشروط في التغير والتحول ، وهكذا تعيد تفسير جميع التصورات الستاتيكية للأشياء بلغة عدد عديد من البروتسيسات الديناميكية وبلغة الصراع التاريخي بين الطبقات .

وهكذا ، فإن النظرية ، بدمغها الطابع التاريخي الخصوصي على المؤسسات البرجوازية ، وباظهارها إن عوامل التغير تعمل في الشكل الراهن ، تحقق على صعيدها الخاص ما حققه بطريقة أخرى وفي اللحظة نفسها الحركة الفعلية للبروليتاريا . ومن هذه اللحظة ، فإنها تضطلع بوعي نظري كامل للوظيفة العائدية إليها في صلب الحركة الشاملة التي تهدف إلى تحويل المجتمع القائم . ومن هذه اللحظة ، فإنها تتشكل عملاً ثورياً ونقدياً مرتبطاً بمارسة الطبقة العاملة الحديثة.

إن الماركسيّة تؤسّس الحقيقة الأوسع والأعمق لمواضيعها على أساس طابعها البروليتاري .

إن النظرية الماركسيانية ، في طابعها العام ، وكما عرضناها قبل هنี้ة ، هي علم جديد للمجتمع البرجوازي . إنها تظهر في حقبة حيث الحركة المستقلة لطبقة اجتماعية جديدة تصادم الطبقة السائدة وتصادم دولتها وثقافتها في صلب المجتمع البرجوازي نفسه . وبالنقيض من المبادئ البرجوازية ، تمثل النظرية الماركسيّة التصورات والمطالب الجديدة لطبقة المظلومة في المجتمع البرجوازي . وبصفتها هذه ، فهي لا تطرح نفسها كعلم ايجابي ، بل كعلم نceği . إنها « تخصص » المجتمع البرجوازي وتفحص الميل المركبة في التطور الحالي للمجتمع ، والطريق الذي يؤدي إلى التحويل العملي لهذا المجتمع . وبصفتها تلك ، فهي ليست نظرية المجتمع وحسب ، بل أيضاً نظرية الثورة البروليتارية .

المُجزء الثاني
الاقتِصادِيَّيِّي

الفصل الأول

الماركسية والاقتصاد السياسي

منذ ان تخلى ماركس عن المثالية الثورية عموماً التي بشر بها في شبابه ، استطاع ان يحدد بدقة أكثر المهمة النظرية والعملية التي اضطلع بها ، واعطى أهمية حاسمة لل الاقتصاد السياسي . فيينا نرى ماركس ، قبل بضعة أسابيع من هذه الانعطافة الحاسمة لا أكثر ، يكتب إلى صديقه الديموقراطي - البرجوازي ، روج ، الكلمات المميزة القائلة بأن نقد المجتمع الحديث يمكن أن يبدأ من « أي شكل للوعي النظري والعملي » ، وإن « الدولة السياسية » ب بصورة خاصة ، تعبّر بشكلها عن جميع الصراعات ، الحاجات والحقائق الاجتماعية تحت مظهر الدولة^(١) Sub Specia Reipublicae ، نجده الآن وقد تجاوز بوضوح المرحلة الأولى من انتقاله من المثالية إلى المادية بالاستنتاج التالي : « إن تshireح المجتمع المدني يجب البحث عنه في الاقتصاد السياسي »^(٢) .

فالانتقال النظري إلى الاقتصاد السياسي تزامن مع انتقال عملي من الثورة البرجوازية

١ - انظر رسالة ماركس الى روج، بتاريخ « ايلول ١٨٤٣ »، كما اعيد انتاجها في مراسلات ١٨٤٣، المنشورة في (Deutsch-Franzoesische Jahrbuecher) ، ١٨٤٤ .

٢ - انظر فيما سبق لأن التعبير الاول لهذه المعرفة المادية الجديدة ، الذي ما زال فلسفياً في الشكل ، يشير إلى الفقرات الختامية من مؤلف ماركس « مدخل إلى نقد فلسفة الحق عند هيجل » المكتوب في ديسمبر ، ١٨٤٣ . وانظر تطوره اللاحق في مقالة « ملاحظات هامشية حول مقالة روج « ملك بروسيا والإصلاح الاجتماعي » ، ١٨٤٤ ، التي جاءه فيها ماركس نهائياً المثالية السياسية لأكثر اجنحة البرجوازية الثورية تقدماً ، الذي مثله روج ، بوجهة النظر الاقتصادية والمادية للطبقة البروليتارية .

اليعقوبية ، التي استهدفت حل المشاكل وال الحاجات الاجتماعية للطبقات العاملة تحت مظهر الدولة (Sub Spe... Rep) ، إلى النشاط المستقل للبروليتاريا الحديثة ، التي اندفعت تبحث عن جذور استغلالها الخصوصية ، وعن السبيل الخصوصي لتحريرها ، في الاقتصاد السياسي . تقول مقررات جمعية العمال الاممية ، التي صاغها ماركس بعد عشرين سنة : « إن تحرير الطبقة العاملة الاقتصادية هو الغاية الكبيرة التي تمثل لها كل حركة سياسية كوسيلة » ^(٣) .

إن البرنامج النظري لماركس الشاب : « البحث عن تشريح المجتمع المدني في الاقتصاد السياسي » ، لا يعني قط مجرد تقبيل بسيط للنتائج الجاهزة للعلم الاقتصادي . إن ماركس والنجاز بقطعيتها على صعيد المبادئ مع ممارسة الحركة البرجوازية كفناً أيضاً عن مشاطرة الوهم القائل بأن الاقتصاد السياسي - هذا العلم الذي ولد في سعير النضال الذي قادته البرجوازية ضد النظام الأقطاعي - يستطيع في حقبة تاريخية جديدة وب مجرد « تطور » المبادئ التي ينطوي عليها ، أن يقدم سندًا نظرياً للصراع الذي تقوده طبقة اجتماعية جديدة (البروليتاريا) في صلب المجتمع الراهن، ضد السلطة الاقتصادية والسياسية للطبقة البرجوازية . إن أرضية الاقتصاد السياسي لم تكن بطيعتها نفسها ، تستطيع أن تكون بهذا المعنى ، إلا أرضية العدو - على الطريقة الدقيقة للدولة السياسية ، أو بالآخر معتبرة على نحو أكثر جوهريّة ، في المنظور المادي الجديد ، للدولة القائمة على هذه القاعدة الاقتصادية . إن الاقتصاد السياسي سيحتفظ بهذا الطابع رغم أن جزءاً من أرضيته سيحتم احتلاله بطبيعة البروليتاريا النظرية . بالنسبة لممثلي الطبقة الثورية الجديدة تترك المهمة الأولى للبحث الاقتصادي ، من وجهة النظر هذه ، في اسقاط اقنعة الخصم على نحو لا رحمة ولا هواة فيه .

وبالنقيض الصارخ من الاوهام التي حملها كثير من الاشتراكيين في عصرها وحتى الوقت الحاضر ، لم يتقبل ماركس والنجاز أبداً الفكرة القائلة بأنـ هذا العلم الاقتصادي الذي ورثته الطبقة البروليتاريا عن البرجوازية ، يمكن الآن ، بفضل تطهيره من النزعة البرجوازية المتأصلة فيه وإعادة استخلاص شروطه الاولية الخاصة على نحو متاسب ، أن يتحول إلى سلاح نظري للثورة البروليتارية . وكلما كان الريكارديون الاشتراكيون

^٣ - انظر « نداء جمعية العمال الاممية ومقرراتها المؤقتة » ، لندن ١٨٦٤ .

الأول والاوينيون Owenists ، أو برودون ، رووبرتس ولاسال يبدون هذا الرأي ، كان ماركس وإنجلز يعلنان انه « نظرية زائفة اقتصادياً » ، وتطبيق مثالى للاخلاق على الاقتصاد وبالتالي طوبوية رجعية بنتائجها ^(٤) . لقد ابرزا إن المثل الاعلى السوائي ، الذي نشأ في حقبة « الانتاج السمعي » البرجوازي ووجدت تعبيره في « قانون القيمة » الاقتصادي ، ما زال يحمل سمة برجوازية لا تنسبجم ايديولوجياً مع استغلال رأس المال للطبقة العاملة ، لكنها تنسبجم معه كلياً في الممارسة الفعلية . فقد ظن الريكارديون الاشتراكيون انهم يستطيعون مهاجمة الاقتصاديين على أرضيتهم الخاصة وبسلامهم الخاص . انطلاقاً من المبدأ الاقتصادي القائل بان « العمل وحده هو الذي يخلق القيمة » ، أرادوا تحويل كل الناس إلى عمال مباشرين يتبادلون فيما بينهم منتجات متساوية القيمة . وردأ على Bray ، وهو أفضلهم ، كتب ماركس قائلاً : « هذه العلاقة السوائية ، هذا المثل الاعلى التصحيحي الذي ينبغي تطبيقه على العالم ، ليس هو نفسه إلا انعكاس العالم الراهن ، وبالتالي فانه من المستحيل كلياً إعادة بناء المجتمع على أساس هو في الواقع ليس إلا ظللاً . بقدر ما يغدو الظل كياناً يتراءى للرأي إن هذا الكيان هو أبعد مما يكون عن كونه الصورة المثلث لظله ، وانه هو الكيان الراهن للمجتمع » ^(٥) . فبدلأ من أن يستقي ماركس وإنجلز مطالب الاشتراكية والشيوعية ، على نحو مثالى وطوبوي ، من قوانين الاقتصاد البرجوازي ، فإنها صاغا هذا الاستنتاج المادي القائل بانه « استناداً إلى قوانين الاقتصاد البرجوازي ، فإن الجزء الأكبر من المنتوج لا يعود إلى العمال الذين انتجوه » ^(٦) . لا نستطيع إذن ان نقضي على هذا الوضع بتفسير الاقتصاد بطريقة مختلفة . لالغاء هذا الوضع ، ينبغي بالعكس ان نحوال المجتمع فعلياً وان ينتج هذا التحويل وضعًا جديداً تكف قوانين الاقتصاد البرجوازي عن الانطباق عليه . عندئذ ، وعندهن فقط ، يفقد العلم البرجوازي للأقتصاد سبب وجوده . لذا ، فإن الاقتصاد السياسي ، بالنسبة لماركس ، هو علم بوجوازي . وهذا ينطبق حتى على ما ساهم به ماركس نفسه من تطوير بعد مذاهبه الرئيسية . لقد ناضل ماركس ، حتى آخر أيامه ، ضد الفكرة المغلوطة القائلة بان تحليله الاقتصادي للقيمة ينطبق على شروط اخرى غير الشروط

٤ - انظر : مقدمة انجلز للطبعة الالمانية من كتاب ماركس « بؤس الفلسفة » ، ١٨٨٤ . وانظر : ماركس « نظريات حول فائض القيمة » .

٥ - انظر « بؤس الفلسفة » ، ١٨٤٧ .

٦ - انظر : مقدمة انجلز للطبعة الالمانية من بؤس الفلسفة .

البرجوازية^(٧) ، بل إن المبدأ الماركسي حول القيمة وفائض القيمة ليس إلا الثمرة النهائية لبروتقليات مفاهيمية كان قد اتقنها تقريرياً ، من حيث المضمون ، الاقتصاديون البرجوازيون الكلاسيكيون^(٨) . وبعد وفاة ماركس مباشرة ، اعرب فريدريك انجلز بكلامه الواضح^(٩) ، (كما إن كتاب «نظريات فائض القيمة» الذي نشر بعد وفاته يثبت ذلك كلية) إن ماركس لم يؤيد إطلاقاً ، طيلة حياته ، الرأي القائل بأن المضامين الجديدة لنظريته الاشتراكية والشيوعية يمكن أن تستقى ، ك مجرد نتائج منطقية ، من النظريات البرجوازية حتى العظم ، التي استخلصها كيني ، سميث وريكاردو . فما الذي حدث وبالحال هذه^(١٠) ان يكتسب الاقتصاد السياسي أهمية أساسية في تكون النظرية المادية الجديدة للمجتمع، وهي أهمية ظلت قائمة فيما بعد حتى عندما انضج ماركس نظريته؟ هذا بحد ذاته يثبت مرة أخرى تفوق وجهة النظر المادية ، لقد ظل ماركس بمنأى عن تلك النظرة السطحية حيث ظن كثيرون من المفكرين الثوريين ، في عصره وفي الوقت الحاضر ، انهم يستطيعون بمعارفهم الجديدة ، أو بحسن نوایاهم ، أن يتجاهلوها تلك الحقائق الموضوعية والتي يعالجها العلم الاقتصادي : الاسس الجوهرية لكل العلاقات الاجتماعية القائمة . إن الطبقة العاملة الحديثة تنطلق حتماً ، في حركتها المستقلة ، من نتائج الحركة البرجوازية الثورية السابقة تاريخياً على حركتها ، والبروليتاريا تتقدم كعدو للنمط الاقتصادي الجديد ، وللبرجوازية التي خلقتها ، وعليها ان تفصل عن الدولة البرجوازية ومؤسساتها وأفكارها ، قبل أن تنقض البروليتاريا عليها لتسحقها في معركة حاسمة . وكذلك على البروليتاريا أن تنطلق ، في إعدادها لنظريتها الثورية الخاصة والمنسجمة مع هدفها النهائي ، من النتائج التي توصل إليها البحث الاقتصادي البرجوازي . كما لا يمكنها ان تقفز ، في نظريتها المادية الخاصة ، عن أشكال العلم الاقتصادي المحددة القائمة تاريخياً في الحقبة الراهنة

٧ - انظر بين مراجع أخرى : «بؤس الفلسفة» ١٨٤٧ ، «نقد الاقتصاد السياسي» ١٨٥٩ ، وملاحظات ماركس حول «الاقتصاد عموماً» ، ١٨٨٢ - ٨١ ، الذي نشر منه معهد ماركس - انجلز لجزاء كملحق لرأس المال ، برلين وفيينا ، ١٩٣٢ ، ص ٨٤١ وما بعدها .

٨ - انظر «رأس المال» المجلد الثالث . انظر ايضاً رسائل ماركس الى انجلز بتاريخ ٢٤ - ٨ - ١٨٦٧ و ٨ - ١ - ١٨٦٨ .

٩ - انظر مقدمة الطبعة الالمانية من «بؤس الفلسفة» ، ١٨٨٤ ، ومقدمة المجلد الثاني من «رأس المال» ، ١٨٨٥ .

١٠ - اي استحالة استقاء الاشتراكية والشيوعية من قوانين الاقتصاد البرجوازي ، الذي هو اساساً اقتصاد السوق . بينما في الاشتراكية السوق يلغى والبضائع تكف عن كونها قيمة تبادلية لتصبح قيمـاً استعمالية وحسب . (المترجم)

كذلك لا يمكنها ، في ممارستها الثورية الخاصة ، أن تهمل وجود نقط الانتاج الرأسمالي الحديث. ليس بغير نشاط نظري وعملي دؤوب يستمر وقتاً طويلاً ويحتاز عدة مراحل وسيطة ، تستطيع البروليتاريا أن تتحقق التغيير الفعلي لشروط الانتاج المادي القائمة ، وبالتالي ، أن تتجاوز نهائياً أشكال الوعي الاجتماعية التي تنتهي على نحو وثيق ، في الوقت الحاضر ، إلى تلك الشروط .

قبل ان يطبق ماركس بزمن طويل ، نتيجة مبئته المادي هذه، على العلم الاقتصادي ، فان ماركس الشاب كان قد استخدمها ، على صعيد آخر ، في المعارك التي دارت رحاتها في الأربعينات ، بين مختلف فرق الهيجليين الشباب ، حول قيمة « الفلسفة » (الفلسفة الهيجلية) بالنسبة للثورة السياسية الوشيكة . ماركس الذي كان نقدياً إزاء الفلسفة واجه برأه المادية موقف الحزب الفلسفى الذى كان يريد استقاء الثورة مباشرة من المبادئ الفلسفية وادن بدون قطيعة نظرية مع الفلسفة ، كما عارض موقف الحزب الثاني الذى كان يريد ان يدير ظهره للفلسفة مباشرة (وادن بدون مواجهة مع هذه الاختيره) . كافعل في نقهء السابق^(١١) للفلسفة ، كذلك الآن في نقده للاقتصاد السياسي ، بدا ماركس وكأنه ينادي على الريكاردين الاشتراكين ، الخ ، الذين أرادوا استقاء الاشتراكية من الاقتصاد البرجوازي باعتبارها نتيجته المباشرة ، قائلاً : « انكم لا تستطيعون تحقيق الاقتصاد السياسي (نظرياً) دون الفائه (ممارسةً) » ، وينادي على الحزب الآخر ، حزب المؤرخين « الصرف » ، السوسيولوجيين « الصرف » ، الفعلجين (*) activists الثوريين « الصرف » الذين كانوا جميعاً لا يقرأون حساباً للاقتصاد ، قائلاً : « انكم لا تستطيعون الغاء الاقتصاد السياسي (ممارسةً) دون تحقيقه (نظرياً) »^(١٢) .

١١ - لقد وجه ماركس نيران نقده الثوري ضد الحزبين الهيجليين : الحزب العملي ، الذي قاده فيورباخ ، والذي كان يريد تحقيق الثورة مديرًا ظهره للفلسفة ، والحزب الثاني وهو الحزب النظري الذي قاده برونون باور والذي كان يعتقد انه كان يستطيع تحقيق تحقيق الفلسفة بدون- الغائها . (المترجم)

١٢ - انظر : ماركس « مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل » ، وانظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٠ ، ص ٩٣ .

* اي الذين يهيمون بـ « الممارسة » دون اكتتراث بـ « النظرية » وعلى حسابها طبعاً . (المترجم)

الفصل الثاني

تطور الاقتصاد السياسي

إن الاقتصاد السياسي في القرن ١٩ ع ببدأ في الاضمحلال انتطلاقاً من نقطة ما في تطوره ، اي مع الاقتصاديين «المبتدلين» وفي نهاية المطاف ، أصبح الاقتصاد السياسي ، عند الممثلين الراهنين للاقتصاد «الخالص» وليس «السياسي او «الاجتماعي» عموماً ، مختزاً لفرع متخصص لم يعد يقوم مقام اي من الاهتمامات الكبرى للمجتمع . تاريخياً ، ظهر الاقتصاد السياسي كجزء لا يتجزأ من علم المجتمع المدني الجديد ، الذي خلقته البرجوازية في نضالها الثوري لتوطيد مجتمعها الجديد . لقد شكل تتمة واقعية للانقلاب الفلسفـي ، السياسي ، الحقوقـي ، الأخـلـي ، الجـمـائـي والـسيـكـولـوـجيـ العـظـيمـ ، الذي عـبـرـ منـ خـلالـ الـمـرـةـ الـأـوـلـىـ ، اـثنـاءـ فـتـرةـ ماـ يـسـمـىـ «ـالـأـنـوارـ»ـ ، المـمـثـلـوـنـ الـادـيـوـلـوـجـيـوـنـ لـلـطـبـقـةـ الـبرـجـواـزـيـ النـاهـضـةـ ، عنـ الـوعـيـ الـبرـجـواـزـيـ الجـدـيدـ الـذـيـ رـادـفـ التـبـدـلـاتـ الـقـيـ حدـثـتـ فيـ الشـروـطـ الـفـعـلـيـةـ لـلـحـيـاةـ . اـثنـاءـ هـذـهـ المـرـحـلـةـ الـمـبـكـرـةـ لـلـتـطـورـ ، كـانـ عـلـمـ «ـاـقـتـصـادـ سـيـاسـيـ»ـ الجـدـيدـ ، حـتـىـ فيـ شـكـلـهـ النـظـريـ الصـرـفـ ، وـفـيـماـ بـعـدـ فيـ انـظـمـةـ الـفـيـزـيـوـقـرـاطـيـنـ الـعـظـيمـ الـأـوـلـىـ ، يـلـتـحـمـ مـعـ بـعـمـلـ الـعـلـمـ الـاجـمـاعـيـ الـبرـجـواـزـيـ الجـدـيدـ ضـمـنـ وـحدـةـ طـبـيعـيـةـ بـسيـطـةـ (١)ـ . صـحـيـحـ آـدـمـ سـمـيـثـ كـانـ يـرـيدـ انـ يـفـصـلـ عـلـىـ نـحـوـ صـارـمـ بـحـوثـهـ حـولـ «ـ طـبـيعـةـ وـاسـبـابـ ثـرـوـةـ الـأـمـمـ»ـ عـنـ «ـ نـظـرـيـةـ الـمـشـاعـرـ الـاخـلـاقـيـةـ»ـ ، رـغـمـ انـ مـؤـلـفـهـ الـاـقـتـصـادـيـ وـاـصـلـ اـحـتـواـءـ الشـرـوـطـ الـاجـمـاعـيـةـ الـخـاصـةـ بـالـنـظـامـ الـبرـجـواـزـيـ الجـدـيدـ ، هـذـهـ الشـرـوـطـ النـاتـجـةـ عـنـ الـقيـمةـ

١ - انظر ، مثلا ، كيني « القانون الطبيعي » (ديار ، باريس ، ١٨٤٦) ، لخصها ماركس مسن وجهة النظر هذه في ملاحظات ٤٥ - ١٨٤٦ .

التبادلية وتقسيم العمل . وهذه هي الحال ايضاً بالنسبة لريكاردو الذي ، رغم تشریحه (تشریحاً حقيقةً للمجتمع المدني) للأسس المادية للتنظيم الاجتماعي ، فإن هيكله العظمي ظل ، على نحو من الانحاء ، على ارتباط عضوي بمجمل الحياة الاجتماعية ، تحت شكل تجريدی على الاقل . لكن عند هؤلاء المؤلفين حيث وصل الاقتصاد البرجوازي ، في بداية القرن ١٩ع ، الى أوجه ، فإن الاعراض الاولى لانكماش الحقل النظري كانت قد ظهرت . وبالضبط عبر هذه الظاهرة التي تؤكّد نفسها دوماً مزيداً من التأكيد بعد ريكاردو ، ظهرت النتائج الايديولوجية الحقيقة لهذا التغيير الفعلي ، الذي تحت تأثيره ضيّعت اكثراً علاقات الانتاج البرجوازية وظائفها في تنمية وتطوير قوى الانتاج ، التي أدتها في البداية بجمية لاتضاهي ، وبدأت من الان فصاعداً تعرقل ازدهار القوى المنتجة ، فضلاً عن الحفاظ عليها في حدود المستوى الذي بلغته في الوقت الحاضر .

رغم هذه الانقطاعات العابره ، فإن هذا التغير في الوظيفة الاجتماعية العملية لعلاقات الانتاج البرجوازية ، لم يكُفْ منذ ذلك الحين عن تأكيد نفسه بشكل متسع اكثراً . على الصعيد الاقتصادي ، يجد تعبيره في تلك الزلازل المتكررة دورياً التي تطرأ على جميع أحجام الانتاج الرأسمالي القائمة ، والتي كانت قد اتخذت طابع الازمات الدورية . هذه الظاهرة ، منذ حدوث اول ازمة اقتصادية في التاريخ المعاصر ، ازمة عام ١٨٢٥ ، اتخذت ابعاداً اكثراً امتداداً بما لا يقاس واسكالاً اكثراً حدة بما لا يقدر ، مهددةً في نقاط او جها وجود المجتمع البرجوازي برمتها . يتجلّى ذلك تحت شكل اجتماعي فوري في نضال الطبقة البروليتارية التي مرت مسيرتها خلال نفس الفترة بخط متضاد ، متفق أجيالاً ، لكن ليس في جميع النقاط ، مع الخط البياني الذي اتبعه التطور الاقتصادي (حيث نشاهد مراحل التوسيع والازدهار الرأسماليين تزامن مع الخسار وازمات الحركة البروليتارية) . ان تاريخ المئة سنة الاخيرة اظهر بأن هجمات العمال ضد راس المال ، هذه الهجمات التي ردّت دائمًا ، لكنها أستؤنفت دون ملل ولا كلل ، والتي بعد كل هزيمة قد اعقبتها فترة طويلة الى حد ما من القمع الوحشي ، هذه الهجمات . كانت هي العنصر الذي لم يُهزَم لحركة كانت دائمًا تُهزَم ، وهكذا ظلت على قيد الحياة بعد السحق الوحشي للمنظّمات العمالية القائمة . لقد اظهر كيف ان ، عبر هذه المعارك وهذا الاخفاق ، مقاومة العمال ، المستنة والبدائية الى حد ما في البداية ، قد ازدادت تدريجياً الى درجة

إنما يأخذ شكل حركة جماهيرية ، متزايدة العدد دوماً ، ودوماً أكثر فعالية وأكثر تهديداً ، لحرب تدور رحاها على جبهات عديدة في آن واحد ، بل حرب فعلية بين الطبقات الظالمة والمظلومة ، حرب لم تعد الحروب القومية والامبرialisية بين الدول والمعسكرات الدولية الراسمالية تستطيع ان تزييفها بشكل دائم عن اهدافها الخاصة . ان الحرب العالمية الأولى ، ١٩١٤ - ١٩١٨ ، والموجة الاولى من الثورة البروليتاريا العالمية التي اطلقتها الحرب ، وآخرأ الانهيار الذي ، بعد العودة الظاهرة للتوازن الراسمالي ، قد دفع نظام الانتاج الى ازمة تجاوزت في هوها كل ما كان معروفاً حتى ذلك الحين ، قد تحدثت جميعاً تلك الشروط الأولية عينها التي بني على اساسها الاقتصاديون البرجوازيون ، واذياهم الاشتراكيون المعتدلون - اثناء الاوقات «المادئة» في هذا التطور الهائج - « دحضهم التاريخي للنبؤات الماركسيّة ». بل ان الصدمة الأولى عقبتها هزات اقوى . فالازمة الاقتصادية المطولة والسلسلة الجديدة من الحروب والحروب الاهلية التي كانت تنهي لحظات الصعود الهامة والقصيرة العمر ، التي نتجت خلال العشرينات من الاستعادة الظاهرة الأولى للتوازن الراسمالي ما بعد الحرب ، قد عكستا مرة اخرى الغياب المطلق لقوى ملتحمة ومتاسكة ضمن النظام الاقتصادي الحالي ، وآخرأ ، بددت اوهام « التنفيذ » التاريخي لنبوءات ماركس وذلك - كما يؤكدون - بفضل الالفاء التام للازمات في ظل « الراسمالية المنظمة » ولكل التناحرات الطبقية في ظل « الدولة الديموقراطية » ، أو في ظل ما هو احدث : « الدولة التوتاليتارية » الفاشية او النازية . بل ان اشياء ، مثل الماكينات والتقويد ، التي كانت الطبقة المالكة تعتبرها جيدة ونافعة بلا شك ، قد تفسخت وتحولت من قوى انتاجية تنتج الثروة الاجتماعية إلى قوى تدمر الحياة الاجتماعية . إن التبدل في شروط المجتمع المادية يستتبع التبدل في بنائه الفوقيه السياسية والفكريه . فالاشكال الديموقراطية للدولة ، والافكار الليبرالية التي رافقت الطور الصاعد للإنتاج السلمي الراسمالي ، قد بدأت تترنح وتتداعى في كل مكان . وبينما حالة الطوارئ والحكم العرفي هما القاعدة ، فإن الحرب وال الحرب الاهلية قد أصبحتا الشكل «السوبي» لبقاء النظام القائم .

ان احدى النتائج الثانوية لهذه التصفيّة الشاملة للوظيفة الايجابية الاجتماعية لعلاقات الاتّاج البرجوازية ، اثنا هي الاضمحلال التدريجي للفكر الموسوعي ، هذه السمة البارزة للاقتصاد السياسي ، في مرحلته المبكرة ، عندما كان يحتضن بجمل التقدّم الاجتماعي

للمجتمع . ولا يكفي ، إلا من وجهة نظر صورية ، ان نأخذ نظام ريكاردو الاقتصادي على انه خطوة الى الامام بالقياس الى نظام آدم سميث . ففي حين ان آدم سميث ، باعطائه بعدها ملحمياً لافكاره ، غير عابئ بالتناقضات المنطقية ، قد جعل من الاقتصاد السياسي كلية ضخمة ، فان ريكاردو اخضع منطقياً بمجمل النظام البرجوازي الى مبدأ فريد ، ناسباً كل قوانينه الاقتصادية الى تعريف القيمة بلغة وقت العمل . ان الارتياح النظري الذي تعطيه قراءة كتاب ريكاردو « **مبادئه** » (لا سيما الفصلين الاولين اللذين يتضمنان عملياً ، كما اوضح ماركس ، بمجمل الكتاب) ، ليس بامكانه ان يخفى إن الأصلة والدرجة القصوى من تركيز وتماسك الافكار الأساسية والبساطة والعمق والجدة والاكتناف ^(٢) ، التي تميز الكتاب ، تجد عديها ونقضاها في اختزال الحقل النظري وفي بداية تحجر فكري واضح . ان التعميم الوحدي الذي استهدفه ريكاردو ليس إلا تعميم الشكل العلمي ؛ اذ ان مؤلفه ، خلافاً لمؤلف آدم سميث **النظام الصناعي** ، لم يعد يستطيع تحقيق مهمة اجتماعية شاملة . فقد اقتصرت وظيفته التاريخية على تلخيص الانجازات الايجابية العظيمة لحقبة العلم الاقتصادي البرجوازي الكلاسيكية ، متوجاً على الصعيد الصوري ايضاً تطوراً مكتملاً هو نفسه .

وهكذا ، بينما كان انعطاف ريكاردو نحو الصورية **formalism** ضرورياً تاريخياً ، وبالتالي مبرراً نظرياً ، فإن تعديل الاقتصاد السياسي في اتجاه صوري ، هذا التعديل الذي كان يتحقق تدريجياً في الفترة اللاحقة لم يستعد ابداً من المزايا النظرية العظيمة التي يفتخر بها الشكوكيون والهازئون **cynics** من انصار علم الاقتصاد « **الصرف** » الحالي ، الذين هم وبكل اعتراض لا يفكرون حتى بالاحتياج عندما يؤاخذون على الغياب الكامل لامكانية التطبيق العملي لعلمهم « **المعدل** » على الصعيد النظري ، (متبعين في ذلك المثل السيء بهذا الخصوص لبعض الرياضيين ، المنطقين والفيزيائيين الحديثين ، لكن دون أن يستطيعوا لحظة البقاء على مستوى منجزات هذه الفروع العلمية . لقد كانوا يريدون أن يتبعوا ، في ميدان لا يمتاز ، من ناحية أخرى ، باي نقاط خاص ، عمل العلم « **الصرف** » ، لأجل أية غاية مفيدة ، وإنما فقط لـ « **عظمة الله الجيدة** ») .

إن ماركس قد برهن في عصره – كما إن الاقتصاديين الماركسيين واصلوا ذلك

٢ - انظر « **نظريات فائض القيمة** » ، المجلد الثاني ، ص ٨ .

حتى يومنا هذا ، لكن مع قدرة نظرية أقل دون ريب – (انظر مثلا جون ستراشبي) – على إن الاقتصاد البرجوازي ، في الحقبة حيث ، نتيجةً لتغير الوظيفة الاجتماعية لشروط الانتاج ، قد أضاع ميله إلى الشمولية *totality* الاجتماعية ، التي تميز بها في البدء ، وأضاع أيضاً ، بدوره رجعة ، طابعه العلمي الذي كان له حتى ذلك الحين : صفاءه روحه المنطقي وخصوصيته . « انفجرت الأزمة الخامسة في ١٨٣٠ »^(٣) . ومنذ ذلك الحين فصاعداً ، أصبح أي تطور تاريخي حتى للاقتصاد السياسي للمجتمع البرجوازي يستبعد كل تقدم حقيقي للاقتصاد السياسي بصفته علمًا اجتماعياً .

استعادت الماركسية ، بوعي وعلى مستوى ارقي ، الارتباط بين الاقتصاد والعلم العام للمجتمع ، الذي تطور عفويًا وبلاوعي مع الكلاسيكيين البرجوازيين في مرحلة مبكرة . وهذا السبب **الواحد الوحيد** ، اكتسب الاقتصاد السياسي أيها أهمية وهذا احتل مكانه الهام في نظرية ماركس الاجتماعية . ولهذه السبب أيضًا ، يبدو من العبث أن نرى أناساً كثيرين يجهدون عقولهم متسائلين لمَ لم يعر ماركس ابداً أي إنتباه ، ولو طفيف ، إلى ذلك « المنطق الجديد » الذي من المفترض أن يكون قد أرساه ، منذ منتصف القرن ١٩ ، علم اقتصادي جديد كل الجدّة ، انطلاقاً من النظرية الذاتية ونظرية المنفعة المسممة بـ « الهامشية » . بيد أنه ينبغي التذكير بأن ماركس لم يكن ابداً يجهل أي كلمة جديدة ولا أعمال جيفونز Jevons مثلاً . وهكذا فقد تعرّف بكل الإسهامات التي كانت تلقي ضوءاً ما – حقيقياً أو زائفًا – على هذه المسألة الاقتصادية الاجتماعية أو تلك ، وحتى لو كان إسهام آخر تلميذ للاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، شرط أن يكون هذا الإسهام جديداً . وكما سنرى ، فإن ماركس قد اهتم في آخر حياته اهتماماً جدياً بمدرسة أخرى ، هذه المدرسة التي بتقدمها إلى حد ما على الهامشيين وبانطلاقها جزئياً من « القيمة التبادلية » ، كانت قد حاولت اعطاء انطلاقاً جديداً للعلم الاقتصادي . (المقصود هنا هو « المدرسة التاريخية » وسليلها النظري « اشتراكية الجامعيين » *socialism* *de la chaire* من رووبرتس حتى أدولف فاجنر) . بالعكس ، فإنه احترق افكار اناس كانوا بالتأكيد ما زالوا يصفون علمهم بـ « الاقتصاد » ، لكن لم تعد لهم نقاط مشتركة مع الباحثين الذين كانوا من أجل توضيح الاسس المادية للحياة الاجتماعية ، يرجعون إلى التحليل التجربى والتاريخي ، الذي كان الهدف والوسيلة الجوهريتين

٣ – انظر « تعقيب » ، ١٨٧٣ .

للاقتصاد السياسي الكلاسيكي . كا انه لم يتم بما يدعى العلوم الاضافية التي تعالج الواقع الطبيعية أو التكنيكية ، الغير هامة ، بالنسبة للتبدل التاريخي للمجتمع ولتطوره . إن مذهبًا اقتصاديًا اماليًا تجاه نتائجه الاجتماعية ، لم يكن ليثير اهتمام ماركس إلا إذا كانت له فيما بعد ، على الرغم من اهتماماته « النظرية » الصرف ، تطبيقات عملية ، وبالتالي يجد ، مثل مذهب دوهرنج « الاشتراكي » في السبعينات ، مؤيدين له ضمن صفوف الحركة العمالية . على أية حال ، فيما يخص نظرية المنفعة الهامشية ، فإن ذلك لم يظهر في حياة ماركس . فقط بعد موته حدث ذلك ، عندما حاول برنارد شو وانصاره أن يقيموا ، والكلمة لانجلز ، نوعاً مستساغاً من الاشتراكية « المبتدلة » ، على اساس « القيمة الاستعملية ونظرية المنفعة لدى جيفونز ومنجر Menger » ، لكي « يشيدوا على هذه الصخرة كنيسة المستقبل الفابية » . حدث ذلك حين كان انجلز بصدده طبع الكتاب الثالث لـ « رأس المال » ، وعندئذ خص هذا الاتجاه النظري ببعض سطور مليئة بالاحتقار ^(٤) .

٤ - انظر مقدمة انجلز لـ « رأس المال » المجلد الثالث ، ١٨٩٤ .

الفصل الثالث

نقد الاقتصاد السياسي

كما أدركت البرجوازية الثورية ، بواسطة العلم الجديد كل الجدة ، **الاقتصاد السياسي** ، المبادئ المميزة لنمط الانتاج الجديد الذي تخلص من العرقيات القاطعية ، فـ كذلك طوّرت الطبقة البروليتارية في مسیرتها نحو نصف نمط الانتاج البرجوازي ، وعيها الطبقي بواسطة **نقد الاقتصاد السياسي** . وهذا النقد ليس نقداً ، من الداخل ، يتناول النتائج الخاصة التي وصل إليها الاقتصاد البرجوازي على أساس الاقتصاد البرجوازي نفسه . انه أساساً ، نقد يتناول الشروط الاولية الجوهرية لـ « **الاقتصاد السياسي** » ، ويرتكز على وجهة النظر الجديدة لطبقة اجتماعية تتجاوز ، نظرياً وعملياً ، الاقتصاد البرجوازي . انه يفحص الميول المتأصلة في الانتاج السمعي الرأسالي ، التي ، في مجرى تطورها ، يجعل الصراع الطبقي البروليتاري ، لاسقاط نمط الانتاج البرجوازي وانتقال إلى علاقات انتاج جديدة أرقى نوعياً للمجتمع الاشتراكي والشيوعي ، يجعل ذلك ضرورياً موضوعياً وممكناً ذاتياً .

وهذا ما حصل في الحقبة التي بدأ فيها نهوض الاقتصاد الاساسي ، فـ كل طور من أطوار التطور يتعرض لـ « **نقد** » الطور التالي له دواليك . وفي هذه الحالة أيضاً ، لم يكن للنقد معنى محض نظري بل كان مرتبطاً بمعارضة تاريخية فعلية ، وهكذا « **نقد** » الفيزيوقراطيون النظام المركنتالي ، ونقد آدم سميث الفيزيوقراطيين ، ثم نقد ريكاردو آدم سميث . فـ كل طور جديد من هذا النقد النظري ، كان يترافق مع طور جديد في التطور التاريخي الفعلى لنمط الانتاج الرأسالي . رغم كل هذا ، ظل الموضوع التاريخي

والنظري لعلم الاقتصاد دائمًا هو نفسه . إن الطبقة البرجوازية في الصراع الثوري الذي خاضته ضد الأشكال البالية لنمط الانتاج الأقطاعي ، استطاعت أن تطرح بسذاجة علاقة مساواة بين المصلحة الخاصة التي لها في انتهاها وتوسعها وبين التقدم الاجتماعي بصورة عامة . وحتى بعد هزيمة الأقطاعية ، وطالما التناحرات الطبقية الجديدة ، المنحدرة من المجتمع البرجوازي نفسه ، ظلت في حيز القوة ولم تصبح موجودة بالفعل ، فإن البرجوازية استطاعت ، لوقت طويل ، أن تعتبر نفسها عن حسن نية المثل العملي المصلحة العامة . بل إن الاقتصاد السياسي ، خلال هذا الطور من الصراع الطبقي غير المتتطور ، كان يسعى جاهدًا ليساهم ، باقصى ما يمكن من الانصاف ، في حل المشاكل الاقتصادية الجديدة التي كان يطرحها ظهور الطبقة العاملة في مادة البحث الاقتصادي .

غير إن هذا الوضع ، قد تبدل كلياً بفعل التطور التاريخي الجديد الذي أخذ مجراه اثر الأزمة الاقتصادية لعام ١٨٢٥ ، وأثر التبدلات السياسية الكبيرة لعام ١٨٣٠ . ومنذ ذلك الحين لم تعد الشروط الجديدة ، التي أرسست ضمن المجتمع البرجوازي ، تسمح بقيام تحليل متجرد *impartial* للبنية الاقتصادية التي تشكل أساس تلك الشروط ، بواسطة المفاهيم التي اعدتها البرجوازية . ولم يكن القيام بتحليل علمي دقيق للتطور الاجتماعي ، ممكناً إلا من وجہة نظر الطبقة التي مهمتها التاريخية هي تثوير نمط الانتاج ، والغاء الطبقات الغاءً نهائياً وتاماً^(١) .

إن نظام ريكاردو النظري يسجل نقطة الانعطاف هذه .

إن تجريد الفاحص العلمي الاصليل الذي احتفظ به بالقياس إلى التطور الذي اتبعه بعده الاقتصاد البرجوازي ، هذا المثل الاخير للاقتصاد السياسي الكلاسيكي (ريكاردو) ، قد فاجأ في آخر المطاف معاصريه، كما ان نقاوة نظامه بدت لهم امراً خارقاً للعادة . قال لورد بروغام Lord Brougham : « يبدو ريكاردو وكأنه نزل من كوكب آخر ». إن هذا المصrif الانجليزي في بداية القرن ١٩ ع ، الذي لا يتتجاوز اطلاقاً الحدود البرجوازية الضيقة^(٢) ، قد عرض بكامل الوضوح ، في نظامه ، لا فقط التناقضات المتأصلة في نمط الانتاج البرجوازي وعلى رأسها التناحر الطبقي ، بل أيضاً سماته المتناغمة والتقدمية . وما هو أكثر خصوصية ، انه أزاح النقاب عن التعارض

١ - انظر ماركس « تعقيب » ١٨٧٣ .

٢ - ان « متوازيات السيد اوين » Owen تظهر وكأنها الشكل الوحيد من المجتمع ، الذي عرفه خارج نطاق المجتمع البرجوازي (ماركس : نقد الاقتصاد السياسي) .

المحتوم الناشيء بين الطبقتين الصناعيتين. لقد حدد كـ « مهمه جوهرية للاقتصاد السياسي » إقامة نسب توزيع النتاج الاجتماعي للمجتمع على كل من الطبقات الاجتماعية الثلاثة: ملاكي الأراضي العقاريين ، مالكي رأس المال والكادحين الذين لا ملكية لهم ^(٣) . وهكذا ، فقد جعل « عن وعي من تناحر الطبقات ومن التعارض بين الاجور والأرباح ، والربح والريع العقاري نقطة انطلاق بحوثه » ، على حد قول ماركس ^(٤) . إن نظامه الاقتصادي يقع بالضبط على التخوم التي في مجرى التطور البرجوازي ، تفصل المرحلة الثورية للهجوم من المرحلة التقريرية للدفاع . وهكذا فهو يحتل مكانة مماثلة لمكانة نظام هيجل الفلسفي (الذي تأثر به مباشرة) .

ان موقع ريكاردو في تاريخ العلم الاقتصادي ، يماطل بالضبط ذلك الموضع الذي شغل هيجل في تاريخ الفكر السياسي ، تماماً مثلما تماشى في المرحلة السابقة نظام آدم سميث الاقتصادي مع فلسفة كانت . إن العلم البرجوازي اكتسب خلال لحظة قصيرة ، الملكة الفذة لنقد نفسه ، قبل أن تخفي ، لمرحلة تاريخية كاملة ، من وجوده كل « فلسفة » ، وبنفس الطريقة كل نظرية اقتصادية حقيقة . إن النقد العلمي للنظام الرأسمالي القائم ، الذي يتخلل نظام ريكاردو الاقتصادي ، يتجاوز تعليقات الاقتصاديين المبكررين العَرَضية حول الجوانب الكريهة للشروط البرجوازية الجديدة . نجد هنا إن تفوق نقد ريكاردو على نقد رواده يتضح وضوح النهار . إن قضـاياته النقدية لا تتتجاوز فحسب النقد السابق باجمـعه ، من حيث قوـة تعـيمـها الجـارـفة وـمن حيث منـطقـها الصـلب . بل يـظـهر فـرقـ أـكـثـرـ حـسـمـاًـ فيـ شـروـطـهاـ الـأـوـلـيـةـ بـالـذـاتـ ،ـ نـعـنيـ فيـ وـاقـعـهاـ أـنـهـاـ لـمـ تـعـدـ قـائـمةـ عـلـىـ الـإـيمـانـ السـاذـجـ بـالـكـمالـ الجوـهـريـ أوـ بـقـابـلـيـةـ الـاـكـتمـالـ الـلامـحدودـةـ لـنـظـامـ الـجـديـدـ ،ـ هـذـاـ الـإـيمـانـ الـذـيـ سـادـ بـيـنـ اـقـتـصـاديـيـ الـفـتـرـةـ السـابـقـةـ ،ـ وـبـيـنـ الـفـلـاسـفـةـ أـيـضاـ .

كان الاقتصاد السياسي ، في فترته الأولى ، مشيناً بمثيل هذا التفاؤل ومثل هذه الثقة في المستقبل إلى درجة أنه استطاع أن يسمح لنفسه بالاعتراف بالشمن الذي كان عليه أن يدفعه لقاء حسـنـاتـ الـانتـاجـ الـبرـجـواـزـيـ الجـديـدـ . « ولا لـلحـظـةـ وـاحـدةـ ،ـ خـدـعـ نـفـسـهـ حـولـ آـلـامـ مـخـاضـ الـثـرـوـةـ ،ـ لـكـنـ ماـ جـدـوىـ النـواـحـ بـوـجـهـ الـضـرـورـةـ التـارـيـخـيـةـ ؟ـ »^(٥) . حتى إن آدم

٣ - انظر مقدمة الطبيعة الاولى من كتاب ريكاردو « مبادئ الاقتصاد السياسي والضربيـةـ الجـمـرـكـيـةـ » ، ١٨١٧ .

٤ - انظر ماركس « تعقيب » ١٨٧٣ ، وانظر ايضا رسالة ماركس الى فيديماير بتاريخ ٥٢/٣/٥

٥ - انظر « رأس المال » ، المجلد الأول ، ص ٥٥٨ .

سيث ، في استقصائه لأفضل الطرق الممكنة لانماء ثروة المجتمع العامة بقصد رفع مستوى الجماهير الشعبية ، قد توصل بسهولة كاملة إلى إبقاء كفتي الميزان متعادلين بين مصالح البرجوازية ومصالح العمال (لصباها جميعاً في اتجاه النضال ضد الريع العقاري) . بل انه ناهض ميل البرجوازية الحديثة النعمة - في حالات كانت في هذه الحقبة ما زالت استثنائية - إلى احتكار المزايا المكتسبة في معركة مشتركة ، ولم يتردد في ان يضع في المقدمة مصالح « الشريحة السفلية » المسحوقة من قبل « الشريحتين الآخريتين » ، « الشرائح العليا » (الريع العقاري الربحي الرأسمالي) . وبذلك يعرض للخطر ، لكنه بالاحرى وثق الوحدة الظاهرة للطبقتين الصناعيتين ، اللتين كانتا في ذلك الحين ، ما تزالا منهكتين في الغاء آخر امتيازات الارستقراطية العقارية ، المتربصة . بيد إن ريكاردو واجه وضعاً مختلفاً ، عندما لم يؤيد ، في فصل تكميلي مكرس لـ « آثار الصناعة الميكانيكية على مختلف الطبقات » ، النظرة الايجابية حول نتائج الصناعة الميكانيكية ، هذه النظرة التي عبر عنها في الفصول السابقة من مؤلفه ، لكنها التي تبيّنت له ، في الوقت ذاته ، على يد سيسموندي ، انها مغلوطة نظرياً وعملياً . وبينما شدد حينئذ النبرة على « الخير العام » الذي يجب بالضرورة أن تخلقه « هذه القوى الخرساء التي هي دائمة نتاج أقل أهمية من عمل الذين يحرّكونها^(٦) ، فإنه الآن يعيد النظر بعناية في موقفه المبكر . إن تعنا أكثر واقعية في « تأثير الصناعة الميكانيكية على مصالح طبقات المجتمع المختلفة » ، قاده نتيجة وهي :

« ان الرأي الذي يراود الطبقة الكادحة ، والسائل بأن استخدام الصناعة الميكانيكية غالباً ما يؤذى مصالحهم ، لا يرتكز على الوهم او على الغلط ، بل انه مطابق بدقة لمبادئ « الاقتصاد السياسي » الصحيحه »^(٧) .

لا عجب ، إذا اتهمه ، فيما بعد ، حماة الرأسمالية العلميون - الزائفون على هذا الاساس بأنه أبو الشيوعية . في عام ١٨٤٨ ، قال اقتصادي اميركي بارز :

« ان نظام ريكاردو هو نظام تناقض وتنازع ... انه يرمي الى ان يبذر العداوة بين الطبقات والامم ... ان كتابه هو موجز رائع

٦ - انظر « مبادئ الاقتصاد السياسي » ، الفصل الاول ، ص ٥ .

٧ - المرجع السابق .

للمديماغوجي الذي يريد الاستيلاء على السلطة من خلال تمردات الفلاحين ، الحرب والنهب . « (٨) »

إن جميع تطورات « الاقتصاد السياسي » انطلاقاً من ريكاردو ، تشهد على واقع إن الصراع التاريخي الناشب بين الطبقة الصناعية التقديمة وقوى القمع الاقطاعي المعيبة قد خلى المكان لصراع ثوري جديد نشأ ضمن المجتمع البرجوازي بين الطبقيين المتحدين فيما مضى ، اللتين انتجهما الصناعة الحديثة نفسها - البرجوازية السائدة والبروليتاريا المسحوقة والمتمردة .

إن أولى المدارس المتنوعة التي عكفت على استخلاص النتائج العلمية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي في ظل شروط القرن ١٩ عالتاريخية المتبدلة ، قد انبثقت مباشرة بعد موت ريكاردو . حاولت هذه المدرسة منذ البداية ، كما أظهرنا أعلاه ، أن تستخدم النظرية الريكاردية كسلاح ضد نظام المجتمع الاقتصادي القائم ، وبالتالي أن تستقي نتائج مضادة - للبرجوازية من المبادئ البرجوازية . بيد إن أغلب الناطقين بلسان هذه المدرسة أرضوا أنفسهم باذاعة انتصار المبادئ الريكاردية على الاقتصاد ما قبل الريكاردي برمتها ، في سلسلة من المخاورات الكبيرة ، التي تجلّى معظمها في مقالات استعراضية مبعثرة ، ابحاث عرضية وكراريس ، والتي اعيد اكتشافها ، بعد طول نسيان ، واستردت اهميتها التاريخية ، بفضل جهود ماركس بالدرجة الاولى^(٩) . إن هذا الفاصل السجالي الاخير ، الذي يسبق الانهيار النهائي للروح القتالية في النظرية الاقتصادية البرجوازية - مناوحة تذكرنا ، كما قال ماركس ، بـ « حركة الاختمار » « sturm and Drang » ، التي تلت ، في فرنسا ، موت كيني ، لكن كايدزكينا صيف القديس مارتن بالربع^(١٠) . قد غطى تقريباً العقد الممتد من ١٨٢٠ إلى ١٨٣٠ وبعد ذلك ، بدأ يتجرجر في تجليات أضعف فأضعف حتى بداية تطبيق تشريع Robert Peel (١٨٤٦) المتعلق بالتبادل الحر ، وحتى اندلاع ثورة جديدة على مستوى القارة . إن نظرية ريكاردو خلال هذه المدة - هذه النظرية التي طوعها ، كما قد رأينا ، الاشتراكيون الريكارديون ، الذين بذلوا قصاراهم لكي يستخلصوا نتائج

٨ - انظر كتاب كاري Carey : « الماضي ، الحاضر والمستقبل » ، فيلادلفيا ، ١٨٤٨ ، وانظر ايضا الشتيمة المتأخرة لـ « ريكاردو ، اليهودي والماركسي » على يد وزير الاعلام الالماني ، غوبيلز ، في مؤتمر الحزب الاشتراكي الوطني في نورمبرغ ، ١٩٣٦ .

٩ - انظر الشرح التفصيلي لهذه المدرسة كلها في « نظريات حول فائض القيمة » ، المجلد الثالث .

١٠ - انظر « تعقيب » ، ١٨٧٣ .

معادية للبرجوازية من الاقتصاد البرجوازي ومبادئه - لم تُستخدم كسلاح ضد البنى الاقتصادية القائمة إلا في حالات استثنائية .

هناك اتجاه آخر ، هذا الاتجاه الذي وصفه ماركس بأنه « اقتصادي مبتدل » ، قد جمع عدداً من الكلاسيكيين الذين اكتفوا بترويج المكتب النظري لاستاذهم بعد أن اضعفوا من تمسكه والذين انتهى بهم الامر إلى القضاء عليه كلياً . (وأفضل ما في هذه المدرسة كان ناشر مؤلفات ريكاردو ، ماك كلوش ، « الساخر الممتاز ») . بينما سعى الاقتصاد الكلاسيكي إلى اكتشاف العلاقات الداخلية لنمط الانتاج البرجوازي الحديث ، وبينفسه الضريبة خلق المقدمات الضرورية لاعطاء وصف شامل عنه ، فإن التحليل العلمي قد تم استبداله في كل مكان بالتأمل المفهومي المضى . إن إعادة الانتاج البسيطة تلك ، للشروط الخارجية المعطاة ، هذه الاعادة التي كانت بالنسبة للكلاسيكيين مجرد أحد مكونات نظريتهم - عنصرها « المبتدل » - قد أرسىت نهائياً الآن ككيان منفصل . وبقدر ما كانت التناحرات الفعلية تنمو في الحياة الاجتماعية ، فإن العلم الاجتماعي كان هو نفسه قد شرع في وصف هذه التناحرات ، وأكثر من ذلك ، فقد أخذ يواجه تناحراته الخاصة تحت شكل إلى حد ما اقتصادي ، طوبوي ، نقدي أو ثوري (عند سيمونندي ، أوين ، فوريه وسان سيمون) ، أما الاقتصاد المبتدل فقد انحدر عامداً إلى التقرير . وبقدر ما كانت معالم الصراع الطبقي الحادة تؤكّد ذاتها في التطور الفعلي للمجتمع الرأسمالي ، بقدر ما كان الاقتصاديون ينكبون على تزييف الحقائق ، وفي النهاية ، على محاولات تنفي كلياً وجود هذه التناحرات . وكلما تفاقم « الشقاقي بين الطبقات » ، فانهم كانوا يضاعفون جهودهم لكي يطردوها من كتاباتهم النظرية هذه المسألة المحرجة . بل لقد حاولوا جاهدين أن يظهرّوا المفاهيم الكلاسيكية من الشوائب التي أدخلها أسلافهم في الاقتصاد السياسي . وهكذا ، أصبح الاقتصاديون البرجوازيون عاجزين حتى عن التدوين الأمين للحقائق الموضوعية الخارجية . وعبر تضافر جميع هذه الحاجز المنتصبة ذاتياً ، أصبحت نظرية القرن ١٩ الاقتصادية « المبتدلة » أفقراً فاقراً من حيث المحتوى النظري . على أية حال ، هناك فرق ملحوظ بين المرحلة المبكرة ، عندما « بسط » ساي Say آدم سميث ، وبين المرحلة المتأخرة ، عندما « بسط » ماك كلوش ، باستيه Bastiat وآخرون ، ريكاردو . وفي الحالة الأولى « كان « المبسطون » قد وجدوا مادتهم الاقتصادية ولما تتجزّ بعد ، وهكذا كانوا مرغمين على أن يساهموا ، ولو بدرجة

دائماً متناقصة ، في حل المشاكل الاقتصادية الفعلية . أما في الحالة الثانية ، فانهم اسقطوا من حسابهم كل مجهود نظري مستقل وشغلوا أنفسهم بانتحال مذاهب ريكاردو وتشذيبها من جوانبها الكريهة *unpleasant* ، تحت ضجيج وعجيج المحاكمات^(١١) .

إن نتائج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي التي عجز الريكارديون الاشتراكيون عن استخلاصها لعدم كفاية وسائلهم النظرية والتي حاد عنها عمداً الاقتصاديون «المبذلون» إنما صاغها ، بعد خمسين عاماً ، اتجاه ثالث . وهكذا ، فإن ماركس في رأس المال قد أكمل ونقد في وقت معاً ، أكلاً ونقداً فعليين ، العلم الاقتصادي ، هذه المهمة التي عجز عن المضي بها حتى نهايتها الاقتصاديون البرجوازيون . هذا النقد الجديد سجل أكثر من مجرد انتقال من طور أقل تطوراً إلى طور أكثر تطوراً في تاريخ العلم الاقتصادي . إن الامر يتعلق جيداً بتحول في موضوع علم الاقتصاد بتغير الطبقة التي كانت حتى ذلك الحين «موضوع الاقتصاد السياسي» . وعلى حين كان النقد السابق يستهدف عملياً «تطوير» نمط الانتاج البرجوازي ، فإن النقد الماركسي يرمي ، بالعكس ، إلى تدميره تدميراً تاماً^(١٢) . وهذا هو السبب الجوهرى الذي دعا ماركس إلى وصف مؤلفه الاقتصادي الأساسي ، رأس المال ، بأنه «نقد الاقتصاد السياسي» . «فنقد» الاقتصاد السياسي هو ، إذن ، نظرية^٣ لثورة قادمة ، الثورة البروليتارية .

لم يكن ماركس والأنجلز الوحيدين اللذين استخدما كلمة «النقد» بهذا المعنى التاريخي العريض، بل أيضاً كل الهيجليين الثوريين في الأربعينات والخمسينات من القرن الماضي^(١٣)

١١ - انظر ماركس : «نظريات حول فائض القيمة» .

١٢ - لاجل قضية أكثر بلاغة للمسألة التي ناقشها في هذا الفصل ، انظر روزا لوکسمبورغ في «نوي زايت» : «ان الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، بمنطق لا يضاهى ، نتج اخيراً ، في كل مكان ، في شكل نقد ذاتي ، اعني ، نقد النظام البرجوازي . قدم ريكاردو ، في انجلترا ، نقطة الانطلاق المباشرة لمدرسة كاملة من الاشتراكيين الانجليز (تومبسون ، جراري ، براي وآخرين) . في فرنسا ، تبع سيسموندي مباشرة ساي ، «البسيط» الاول للاقتصاديين الكلاسيكيين . في المانيا ، نجد لتونا تعاطفات اشتراكية عند رو ، الذي تبعه رودبرتس وثيونن . اتم ماركس تحويل الاقتصاد السياسي الى نقشه : تحليل اشتراكي للرأسمالية» .

١٣ - انظر كتابات روج ، برونو باوير ، فيورباخ وغيرهم من الهيجليين اليساريين ، الذين استخدموا عموماً مصطلح «النقد» في عناوين كتبهم ، الواحد يدخل تحسينات على الآخر عبر تباينات جديدة ابداً . ونشير من بين كتابات ماركس وانجلز المبكرة الى : ماركس : «نقد» فلسفة الحق عند هيجل ، انجلز : خطوط تمهدية «لنقد» الاقتصاد القومي (كلاهما يوجد في المجلد الاول والوحيد من الحلويات الالمانية الفرنسية ، التي نشرها روج وماركس



غير إن المصطلح طواه النسيان خلال فترة الانحطاط الكئيبة التي دشنها انهيار الحركة الشارترية وانتصار الثورة المضادة في كل أوروبا، هذا الانتصار الذي عقب هزيمة بروليتاريا باريس في حزيران ١٨٤٨ . وبنفس الضربة ، فممع آخر بقایا الاتجاه العملي – الثوري ، للبرجوازية ، طوى النسيان الاتجاه «النceği» في النظرية البرجوازية أيضاً. ماركس وانجلز كانوا الوحيدين – بعد انهيار الامل الذي داعبهم هما أيضاً في وقت ما، أمل أن تبلغ الثورة البرجوازية مباشرة أوجها في الثورة البروليتارية – اللذين انقدا هذا «النceği» الثوري ، كما انقدا كثيراً من مكاسب الحركة الثورية البرجوازية ، بنظريتها المادية للثورة البروليتارية^(١٤) .

في باريس ، ١٨٤٤) ، « نحو « نقد » الاقتصاد القومي » ، « العائلة المقدسة : نقد الانتقاد النقدي » (كراسة كتبها ماركس وانجلز ضد برونو باوير واتباعه ، فرانكفورت ، ١٨٤٥) ، « الايديولوجيا الالمانية : « نقد » الفلسفة الالمانية الجديدة كما يمثلها فيورباخ ، باوير وشتيرنر ، والاشتراكية الالمانية وسائر انبنيائهما » (مخطوطة كتبها ماركس وانجلز - ١٨٤٥ - ١٨٤٦) .

١٤ - انظر ماركس - نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ ، و « رأس المال » : نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٦٧ .

الفصل الرابع

النقد العلمي والنقد الفلسفـي

في سبيل نقد الاقتصاد السياسي ، انطلق ماركس من وجهة نظر ثورية . بالرغم من انه ، حتى بعد أن تراءى له ، خلال نقاده هيجل ، أهمية هذا العلم كوسيلة للقدرة في « تshireح المجتمع المدني » ، كان عليه ان يمر بوقت طويل قبل الانتقال من المفهوم الثوري بشكل عام إلى وجهة نظر بروليتارية واشتراكية بشكل خاص ، ومن موقع المثالية الفلسفية إلى موقع المادية العلمية .

في مدخله لنقد فلسفة الحق عند هيجل ، حيث ألمع ماركس للمرة الاولى إلى وجهة البروليتاريا الطبيعية نحو الثورة الاجتماعية ، فقد كان ما زال يعتبر إن اقتصاد الانجليز والفرنسيين السياسي هو تقدم في حد ذاته ثوري . وبمناسبة التبادل القائم بين الشكل الحديث ، الذي يتركز في ربط علاقة بين « الصناعة ، عالم الثروة عموماً » و « عالم السياسة » ، وبين الشكل الرجعي الذي بدأ تحته هذا « المشكل الرئيسي في العصور الحديثة » ، يثير اهتمام الالمان ، ألم يكتب : « بينما تسمى المشكلة في فرنسا والمانيا « الاقتصاد السياسي » ، أو الثروة التي يتحكم فيها المجتمع ، ففي المانيا ما زالت تسمى « الاقتصاد القومي » ، او سلطة الملكية الخاصة على القومية »^(١) . وإذا ما طبقنا على ماركس المصطلحات التي كان له ، بعد وقت قصير ، أن يطبقها على وجهة نظر شبيهة ،

١ - انظر « مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل » ، ١٨٤٤ ، ولاجل استباقي مبكر لوجهة النظر النقدية اللاحقة ، انظر مقالة انجلز « خطوط اولية في نقد الاقتصاد السياسي » ، ١٨٤٤ .

فانه يمكننا القول إن ماركس ، خلال هذه الفترة القصيرة الاولى ، قد نقد السياسة من وجها نظر الاقتصاد وحده ، لكنه لم يكن قد وسع بعد نقاده الشوري ليشمل الاساس الاقتصادي عينه ؟ أو انه ، حتى الان ، قد « نقد الاقتصاد السياسي من وجها نظر الاقتصاد السياسي » وحسب .

بيد إن ماركس ، بعد وقت قصير ، أنتب الاشتراكي برودون (مع اعترافه كلياً حينئذ بأن برودون ثوري بروليتاري) لانه نقد الاقتصاد السياسي في مؤلفه : « ما هي الملكية ؟ » ، « فقط من وجها نظر الاقتصاد السياسي ». ببرودون ، اذن ، قد تم تجاوزه علمياً « بنقد الاقتصاد السياسي » ، بما في ذلك الاقتصاد السياسي كما يظهر في مفهوم برودون ». اما بالنسبة لماركس ، فانه منذ الان قد تبني وجهة نظر تتجاوز راديكاليًا الاقتصاد السياسي . إن **المخطوّطات الاقتصادية - الفلسفية** التي يعود تاريخها إلى هذه الفترة ، والمقاطع الاقتصادية الواردة في مؤلف فلوفي رئيسي^(٢) كتب في نفس الفترة ، قد استبقيت تقريباً كل النتائج النقدية والثورية التي تجسّدت لاحقاً في **رأس المال** . بيد إن هذا الانتقال إلى الاقتصاد اكتسى حينئذ شكلاً ما زال من حيث الجوهر فلسفياً . إن ماركس لم يتردد ، عند مواجهته لمفهوم الاقتصاد بفاهيم الفلسفة الهيجيلية في أن يكتب : « إن هيجيل يقف من وجها نظر الاقتصاد السياسي » واستمر نقاده لل الاقتصاد السياسي يظهر كمسيرة متصلة (منعطفة نحو المادية) للمعركة النقدية ، معركة الفلسفة المثالية من أجل « الغاء الاغتراب في حد ذاته ». فقد حسم مثلاً الظاهرة الاجتماعية - الاقتصادية ، التي حلها فيما بعد بطريقة عقلانية في تعریته النقدية لـ **وثنية السلع** ، عن طريق إشارة إلى المصطلح الهيجيلي الاكثر رواجاً آنذاك : « اغتراب - الذات الانساني ». وتحتّص نقاده ببرودون ، في هذه الحقبة ، في هذه الصيغة : « لا ينفي برودون الاغتراب الاقتصادي إلا ضمن حدود الاغتراب الاقتصادي » (العائلة المقدسة) . ما زال هناك بون شاسع بين هذا الشكل الفلسفي للانتقال إلى الاقتصاد السياسي ، وبين وجها النظر المادية العلمية ، التي سيذهب ماركس انطلاقاً منها ، في المرحلة التالية ، إلى ما هو أبعد فعلياً من حدود الاقتصاد السياسي .

خلال هذه الفترة ، عملياً ، بواسطة محمل نقد ما بعد الهيجيليانية Hegelianism

٢ - انظر ماركس وانجلز « العائلة المقدسة » ، ١٨٤٥ .

استطاع ماركس أن يتغلب نهائياً على بقايا الفلسفة المثالية عنده . تطوره توافق مع تطور الجلز . ومن لقاء الرجلين ولد تعاون سيدوم حتى موت ماركس . وكمراة أولى لتعاونها المشترك ، ظهر ذلك النقد الضخم لاصدقائها القدامى من اليسار الدييجلي (فيورباخ بورنوباوير ، شتيرنر) وللعقول (الفلسفية) وللاتجاه المسمى بـ « الاشتراكية الالمانية » أو « الاشتراكية الصحيحة » . وهكذا ، انفصل نهائياً عن ما اسماه ماركس فيما بعد « وعيهما الفلسفية السابق » (مقدمة ١٨٥٩) : من وجهاً النظر هذه ، المتغيرة كلياً ، نقد ماركس الآن بقسوة الطريقة التي وسع بها برودون ، في غضون ذلك ، نقده الفلسفية السابق للاقتصاد السياسي ^(٣) . لقد بين إن برودون أبعد ما يكون عن معالجة المقولات الاقتصادية كتعبير نظري عن علاقات انتاج اجتماعية تتناسب مع مرحلة محددة من تطور الانتاج المادي ، وإنما كـ « أفكار أزلية » ، وبالتالي « يسقط في خطأ الاقتصاديين البرجوازيين » . ^(٤) اقتصر ماركس على نقد « المضمون الاقتصادي » لكتاب برودون ، هذا المضمون الذي عارض به برودون الشكل الهجين لل الاقتصاد البرجوازي ، بيد انه مرتبط بافتراضات theorems نقدية منتبطة بذاتها للشكل المكتمل لل الاقتصاد المذكور ، أي لقانون القيمة الريكاردي ^(٥) . لم يعد ماركس يأخذ على برودون ، كما في السابق ، كونه لم يرتفع (فلسفياً) إلى مستوى الاقتصاد السياسي . انه يأخذ عليه الآن اقتسامه « لأوهام الفلسفية التأملية » وبالبقاء خارج المجال الفعلى (العلمي) لل الاقتصاد .

ابتداءً من هذه اللحظة أخذ ماركس يصوغ باستقلال نظريته الاقتصادية النقدية ، المرصودة لكي تكون قاعدة انطلاق النظرية المادية لفعل البروليتاريا الثوري والتي ظهر تعبيرها الايجابي الاول في المحاضرات التي ألقاها ماركس في « حلقة العمال الالمان » في بروكسل ١٨٤٧ ، وموضوعها العمل المأجور ورأس المال ، والتي نشرت فيما بعد ، بشكل منقح ، في صحيفته الثورية خلال ثورة ١٨٤٨ (راينيشه تسaitونج) ،

٣ - انظر « بؤس الفلسفة » ، رد على كتاب السيد برودون « فلسفة البؤس » ، ١٨٤٧ ، الفصل الثاني ، « ميتافيزيك الاقتصاد السياسي » . وانظر ايضاً رسالة ماركس الى انينكوف بتاريخ ٢٨ - ١٢ - ١٨٤٦ ، التي تعالج نفس المسألة .

٤ - انظر رسالة ماركس الى رئيس تحرير صحيفة « الاشتراكي الديمقراطي » ، بتاريخ ٢٤ - ١ - ١٨٦٥ .

٥ - انظر ملاحظة ريازانوف حول الترجمة الالمانية لرسالة ماركس الى انينكوف في « نوي زايت » ، ٣٠ ، ص ٨٢٢ .

تكشف لنا بنية ومضمون هذا النص ، إننا هنا أمام بداية ، ما زالت بالتأكيد ملأى بالثغرات . للعرض الشامل لـ « الشروط الاقتصادية التي هي وراء كل الحروب الطبقية والصراعات القومية في عصرنا الحاضر ». هذه القضية ستظهر فيها بعد في رأس المال ، بعد تطويرها وتوسيعها وإعادة صياغتها مرات كثيرة ^(٦) . إن الفرق الأكثربروزاً بين الكتابين هو إن ماركس ، في مؤلفه الأول ، لما ينطلق بعد من تحليل « السلع » بوجه عام ، وإنما من سلعة خاصة : العمل المأجور ، ومن تناحر الطبقةين الرئيستين في المجتمع الرأسمالي الحديث ، هذا التناحر الذي ينشق مباشرة من ظهور تلك السلعة . وأكثر من ذلك ، نجد هنا صياغة – بقوّة ضاربة لا تضاهى ولم تضاهى حتى في كتابات ماركس اللاحقة – لتعريف رأس المال ، لا كعلاقة بين الإنسان والطبيعة ، وإنما كعلاقة اجتماعية بين الإنسان والانسان مرتكزة على علاقة بين الإنسان والطبيعة – كشكل تاريخي خصوصي من العلاقة الاجتماعية التي تنشأ وتضمحل مع نشوء وأضياع المجتمع الصناعي الحديث أو « المجتمع الرأسمالي » ^(٧) .

إن استكمال هذا العرض العلمي الأول لنقد ماركس الثوري للاقتصاد السياسي ، إنما قوّطع باندلاع ثورة شباط ، تماماً كما قوّطع ، في حقبة لاحقة من التاريخ العالمي ، تقديم لينين لـ « التصور الماركسي للدولة ومهام البروليتاريا في الثورة » باندلاع ثورة أكتوبر ^(٨) .

لم يستطع ماركس الذي شارك في ثورة ٤٨ - ٤٩ ، إلا انطلاقاً من ١٨٥٠ ، أن « يستأنف من بدايتها » بمجموع بحوثه الاقتصادية وأن يحدد نهائياً نظريته المادية . هذه النظرية هي نتيجة لل الاقتصاد السياسي ولنقد الاقتصاد السياسي في وقت معاً . إنها

٦ - انظر المقالة الافتتاحية لراينيشه تسایتونج ، ٤ - ٤ - ٤٩ ، حيث رسم ماركس الموضع التي ينبغي مناقشتها في المقالات اللاحقة ، وبالتالي ، في نفس الوقت ، المجال العام لمؤلفه الاقتصادي المخطط . هذه المقالة أضيفت كمدخل عام إلى الكراسة أعاد انجلز فيها نشر المقالات الماركسيانية تحت عنوان « العمل المأجور ورأس المال » ، ١٨٩١

٧ - انظر مقدمة ١٨٥٩ .

٨ - انظر لينين « تعقيب على « الدولة والثورة » ، ١٩١٧ ، والملاحظة الختامية التي هي مميزة لكلا المؤلفين (ماركس ولينين) – « ان تطبيق « خبرة الثورة » اطيب ... إن إلقاء ... عنها » .

تسقط قناع المفاهيم والمبادئ العامة لتظهرها كما هي : تعبيراً « متوضناً » للعلاقات الاجتماعية القائمة والقوانين التي اكتسبت شرعية تاريخية وحسب ، صالحة لحقبة معينة من التشكيلة الاجتماعية - الاقتصادية . إنها تلقي ضوءاً على البروتسيس التاريخي الذي تحولت تحت تأثيره علاقات الانتاج البرجوازية ، التي يقدمها الاقتصاد السياسي كأشكال لتطور القوى المنتجة ، إلى عقبات لهذا التطور ، وتبشر بتغيير هذه العلاقات بالثورة الاجتماعية للطبقة البروليتارية . إن رأس المال ، مفهوماً بهذا المعنى ، يبدو لا كآخر كتاب هام للاقتصاد « البرجوازي » الكلاسيكي وحسب ، بل أيضاً ، بصفته كتاباً تندمج فيه النظرية الاقتصادية البرجوازية المطورة إلى آخر نتائجها بالنقد الشوري البروليتاري لهذه النظرية نفسها ، كأول كتاب هام لعلم البروليتاريا الاجتماعي الشوري .

الفصل الخامس

مظهران للمادية الثورية في نظرية ماركس الاقتصادية

تاریخ النقد المارکسیانی للاقداد السیاسی الذي اعطینا ملامحه يکنّنا من أین ذکر تشف بسهولة ، فضلاً عن الخط المركزي الذي سار عليه النضج التدريجي لمفهوم النکدي الثوري ، الخط الآخر الذي يبدو هو نفسه ، في بعض جوانبه ، يسير في اتجاه معاكس للأول . في الواقع كلما كانت نظریته الاجتماعیة تنموا في اتجاه المادية ، كلما شدد مارکس النبرة على النظریة الاقتصادية ، بالمعنى الحصری لالکلمة . و يبدو كما لو إن مارکس ، خلال دراسته الاعمق للمواد الضخمة التي راكمتها المدرسة الاقتصادية الكلاسیکیة – والتي استهان بها تلامیذ هذه المدرسة – هذه المواد التي وجدها مکدسة في أقبية المتحف البريطاني ، قد كان يعي دائماً وبشكل متزايد اهمیة النظریة الاقتصادية تحت شکلها الذي قد غدا تقليدياً ، هذا الشکل الذي اسهم کبار الكلاسیکین البرجوازیین ، خاصة الفیزیوکراتیوت ، آدم سمیث و ریکاردو ، في اعطائه لها ، بالنسبة للطبقة الجدیدة الثوریة ، بالنسبة للنظریة المادیة بصرامة وبالنسبة للقلب العملي للمجتمع البرجوازی . بعد هزیة عمال باریس في ۱۸۴۸ ، أعقاب الفترة السابقة للنمو الثوری المتتصاعد حقبة مشئومة من القمع والركود ، فرضت بطريقه محض خارجیة على الباحث المادی فترة طویلة من التفرغ للقیام بدراساته الاقتصادیة^(۱) . بيد ان القمع العنیف لمیمیع محاولات الفعل الثوری العملي وخنق الحماس

۱ - تلمیح لتلك الحقبة من الهدوء ، في ملاحظة هامشیة برأس الماک ، تلك الحقبة حيث عناصر الالهاء الوحيدة كانت الاصداء التي اثارها تمرد التایینج والتکالب على استحضار الارواح وعلى الموائد الدائرة التي تنقل حدیث الارواح ، الذي استولى على الجمهور . جاء - في هذه الملاحظة : « يذكر المرء کیف ان الصين والموائد قد بدأت ترقض عندما كان باقی العالم يبدو هاما - لتشجیع الآخرين » .

الثوري الذي اعقب ذلك ، لم يكونا من الممكن ألا يتراكما آثارهما أيضاً على نظرية ماركس الاقتصادية ، التي اكتسبت الآن لوناً موضوعياً مغاليّاً objectiviste . وبدأ إن مرحلة نحو جديدة قد انفتحت أبوابها أمام الرأسمالية إثر اكتشاف مناجم الذهب في كاليفورنيا واستراليا – اكتشافات جذبت إليها الأعضاء الأكثر نشاطاً من بين الطبقة العاملة وبالتالي أصابت بالشلل ، فيها بعد ، حتى أضعف المحاولات لاستعادة الحيوية ضمن الحركة الاوروبية الثورية . وقد انعكست تلك التغيرات التاريخية بجملها على التطور اللاحق لنظرية ماركس الثورية . فأصبحت الثورة الاجتماعية البروليتارية تقدمً منذ الآن « بصورة رئيسية ، كتطور ضروري للمجتمع ، كنتيجة محتومة لقانون يقضي « بان الانتاج الرأسمالي يولد هو نفسه نفسه نفيه الخاص ، كالقضاء المحتمل الذي ينظم تحولات الطبيعة »^(٢) ، وهذا السبب لم يسلم ماركس نفسه إلى ما يسمى الميل القدري الذي اكتشفه « مراراً ، في جمل ماركس ، النقاد البرجوازيون اللاحقون وحلفاؤهم الاصلاحيون ضمن الحركة العمالية . إن فحصاً أدق يكشف لنا إن ماركس ، حتى في تلك الفترة المظلمة بالنسبة لحركة البروليتاريا^(٣) ولحياته الشخصية نفسها ، ظل بعيداً كل البعد عن أية قدرية . لقد كان الأمر يتعلق بالآخر بنموذج لفعل الثوري المتحول بوضوح ، الذي كانت هذه المرحلة من التطور الجديد للنظرية الماركسيّة ترسم ملامحه الكبيرى للحركة العمالية الاشتراكية . أما مسألة ما إذا كان مثل هذا التحول قد أدى إلى تقوية أو أضعاف الممارسة الثورية ، فينبغي أن نبحث عن جواب لها في الملابسات الراهنة (وهذا يعني الفترة التاريخية الراهنة برمتها) . ونكتفي بالقول هنا بأن هذا الشكل الجديد للنظرية الثورية المادية – والأهمية المتزايدة التي بدأ العلم الاقتصادي يكتسبها في صلب النظرية الماركسيّانية للثورة –^(٤) ، قد نتج من وضع تاريخي خاص وتطلب سلوكاً معيناً ينسجم مع ذلك الوضع الخاص . في نظرية ماركس الجديدة الصاحبة تبدو النظرية الاقتصادية ، وكأنها تشير إلى طريق جديد أمام العمال ، الذين كانوا قد اجتازوا فترة حماسهم « الطبوبي » الأول ونشاطهم الذي يتميز بالعفوية والهجوم . هذا

٢ - انظر فصل « الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي » في « رأس المال » .

٣ - انظر الوصف المؤثر لهذه الشروط في « الخطاب الافتتاحي لجمعية العمال الاممية » ، ١٨٦٤

٤ - انظر الملاحظة الهامة التي وضعها انجلز عند مراجعته لكتاب ماركس « نقد الاقتصاد السياسي » ، في صحيفة المهاجرين الصادرة في لندن *Das Volk* » العدد ١٤ ، بتاريخ ٦ - ٨ - ١٨٥٩ : « ان مجمل الوجود النظري للحزب البروليتاري الالماني ، انبثق

من دراسة الاقتصاد السياسي ٠٠٠ » .

الطريق الجديد هو بالتأكيد طويل و مليء بالتعرجات ، لكن من شأنه أن يسمح بالأعداد والتنظيم المقبلين للمعارك الطبقية الحاسمة بمحظوظ للنصر أكثر ارتفاعاً – وليس بقناعة كاملة في النصر ، بطبيعة الحال – من الهجومات الضاربة لمرحلة السابقة .

ليست هذه المرة الأولى التي نرى فيها ، في تطور مجمل الحركة الثورية ، أولاً الطبقة البرجوازية ضد الأقطاعية، ثم الطبقة البروليتارية ضد البرجوازية، مثل هذا التطور الصاحي « الثاني » يعقب طوراً أولياً ساده الشغف والأوهام . وأكثر من ذلك ، فإن الشكل الجديد للنظرية الماركسيانية الذي ولد في هذه الحقبة تقريباً اشتمل ، فضلاً عن الوضع الذي نشأ عن هزيمة ١٨٤٨ ، كل التجربة المكتسبة عبر الثورات الأوروبية الحديثة . على صورة الثورة الفرنسية التي عرفت بعد الطور الأول المتخمس في ١٧٨٩ طوراً ثانياً « صاحياً »* ، نظام الجمعية التأسيسية convention (الذي مجده دوماً ماركس ، إنجلز ولينين كنموذج للفطنة والحيوية السياسية) ، فمن الممكن ، في منظور أكثر إتساعاً ، تصور تعاقب مماثل فيما يخص الحركة البروليتارية ، هذه الحركة التي أخذت المكان من الحركة البرجوازية منتقلة إلى الطور « الثاني » ، الأكثر واقعية ، لثورة « دائمة » . لقد عرض ماركس نفسه هذه الأفكار ، تحت الانطباع الذي ما زال حاراً جداً لهزيمة العمال الكارثية ، مقدماً هذه الهزيمة كمرحلة انتقال ضرورية ، من أجل فعل ثوري أكثر راديكالية ، وبهذا المعنى ، فإنه قد عارض « الثورة البرجوازية في القرن ١٨ » بـ « الثورة البروليتارية في القرن ١٩ » ، الثورة البرجوازية التي استيقظت يومئذ من نشوتها المثالية القصيرة بوعكة لازمتها طويلاً ، لا كحركة تحرّكها النشوة والأوهام ، بل كحركة صاحية ومادية تمكنت من تحقيق مضمنها الخاص . ومن البداية ، وجدت النظرية الماركسيّة للحركة العمالية الحديثة نفسها على هذا النحو مشبعة ، لا بالتجربة العملية لهزيمتها الخاصة (« ليس كاهزيمة معلمًا للجيوش ») وحسب ، بل أيضاً بالذهب الذي لم يكن الماركسيون بعيدين عن معاملته كتجربة كانت بثابة تجربتهم الخاصة ، تجربة الطور الثاني ، الطور اليعقوبي للثورة البرجوازية . لكن فضلاً عن أذه (الذهب) قد حمل وسم هذا « الصحو » الأكثر عمومية الذي تكفل منظرو الثورة المضادة الفرنسيون باعلانه ، بمجرد ما انتهت الثورة في بلادهم ، ولم يلبث الرومانيتكيون الالمان أن اقتدوا بهم في ذلك .

* الصاحي (sobriety) : مخلص من الأوهام .

إن هذه الفكرة قد اثرت في ماركس بقوة عبر قراءته لهيجل . وجميع هذه الأسباب تكتسي النظرية المادية و «الاقتصادية» للثورة التي تصورها ماركس ، بالقياس إلى النظريات الثورية الأخرى ، طابع نظرية الطور الثاني من الثورة البروليتارية^(٥) . ولنفس هذه الأسباب، وجدت الماركسيّة مثل هذا الاستقبال في جميع البلدان التي توجد في شروط تاريخية مناسبة ، وحيث أصبحت النظرية الثورية السائدة في الحركة العمالية . حتى في روسيا ، حيث كان للماركسيّة الثورية أن تصبح لأول مرة عاملًا صانعاً للتاريخ العالمي ، كان هناك ظروف تاريخية شبيهة رافقت استقبالها . إن المبدأ الاشتراكي الديموقراطي ، أي «الماركسي» ، قد كادت بداية ترويجه في روسيا منذ ١٨٨٢ ، عندما أصدر بليخانوف كتابه «الاشتراكية والنضال السياسي» ، حسب شهادة أفضـل خبير موثوق به في هذه المسألة ، ريازانوف . إن كتاب بليخانوف لهذا، حسب عبارة ريازانوف ، «قد فتح للحركة الثورية المهزومة (حركة الشعبويين) سبيلاً جديداً تستطيع من خلاله أن تضمن لقضيتها نصراً بطيناً ولكن مؤكداً» ، لقد ألقى هذا الكتاب الأذواء على الواقع الروسي نفسه ، على البروتيس الاجتماعي - الاقتصادي الذي «سيقوض بصورة بطيئة ، لكن لا مناص منها ، النظام القديم» ، والذي تستسدد عبره الطبقة العاملة الروسية ، «في خضم تطور تاريخي يتقدم بصلابة تعادل صلابة تطور الرأسمالية نفسها» تستسدد «ضربة قاتلة للحكم الروسي المطلق» ، وعندئذ «ستنضم ، كعضو كامل العضوية إلى صفوف الجيش البروليتياري العالمي»^(٦) .

وبطريقة شبيهة ، ماركس وخاصة الجلز ، خلال العشر سنوات الأخيرة من حياته ، عبرا في عدة مناسبات ، عن الفكرة القائلة بأن هنـاك علاقة ما من جهة بين درجة «نضج» الحركة العمالية ل مختلف البلدان الرأسمالية ، وقابليتها الكبيرة إلى هذا الحد أو ذاك لتبني النظرية الاقتصادية والمادية الماركسيانية ، ومن جهة أخرى بين الخبرة التي اكتسبها كل فرع وطني من فروع العمال المعنـين خلال طور سابق من الاوهام «الطبوبـية» والفعل الثوري المباشر .

٥ - انظر الفقرات الأولى من كتاب ماركس «الثامن عشر من برومير . لويس بونابرت» ، الذي نشر في مجلة «الثورة» ، نيويورك ، ١٨٥٢ .

٦ - انظر القضية التي وضعها ريازانوف في مقدمته للطبعة الالمانية من كتاب بليخانوف «القضايا الأساسية في الماركسيّة» ، ١٩٢٩ .

هذا الافتراض القائل بتطورين محددين ، أحدهما « طبوي » والآخر « علمي » ، على كل حركة عمالية حديثة أن تمر بها في تطورها التاريخي ، إنما حدده فريدرريك إنجلز في كراسته الشهيرة « تطور الاشتراكية من « طبوبية » إلى « علم »^(٧) ، أي تطور الحركة العمالية من مرحلتها قبل الماركسية إلى مرحلتها الماركسية . ومنذ صدوره لأول مرة في فرنسا ، في ١٨٨٠ ، انتشر هذا الكتاب تحت هذا العنوان وتحت عنوانين آخرين مختلفتين بطبعات كبيرة في العالم كله . وأصبح هاماً ، بالنسبة لمختلف الحركات الديموقراطية الشورية التي سبقت الحرب العالمية ، بقدر ما كانت أهمية *البيان الشيوعي* في ١٨٤٨ ، *نداء ومقررات جمعية العمال الالمانية* في ١٨٦٤ ، وكتاب لينين *الدولة والثورة* في ١٩١٧ ، بالنسبة لأطوار تاريخية أخرى من الحركة العمالية المعاصرة .

ومما كانت الأسباب ، فمن الأكيد إن ماركس ، خلال تطوره اللاحق ، صب اهتمامه أكثر فأكثر على نتائج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي العلمية ، وهذا لا فقط بطريقة نقديّة ، بل أيضاً إيجابية . في الواقع ، ليس فقط في الكتابين الثاني والثالث من « رأس المال » (اللذين أصدرهما إنجلز بعد وفاة ماركس) وفي نظرية فائض القيمة ، هذا الكتاب الآخر الذي صدر بعد موت ماركس ، وأنشأ هو الآخر من مخطوطاته والذي شكل على نحو ما الكتاب الرابع من رأس المال ، بل أيضاً في الكتاب الأول الذي أصدره ماركس نفسه ، يصف ماركس التطور الفعلي لانتاج الرأسالي بمساعدة المقولات الاقتصادية حتى تلك التي تضمنها ضمنياً أعمال الكلاسيكيين البرجوازيين . وحول أكثر من نقطة يبدو أن « النقد » الماركسياني لم يعد يتوجه ضد مفاهيم الكلاسيكيين العلمية ، وإنما فقط ضد تلك المفاهيم السطحية والتبريرية والتقريرية للاقتصاد « المبتدل » لما بعد الكلاسيكيين ، هذه المفاهيم الفجوة التي بقدر ما سجلت تقهراً ، كانت تستخدم لتمويه الواقع . إلا إن هذا ليس ، بحال من الأحوال ، الدلالة الحقيقة لنظرية ماركس الاقتصادية والاجتماعية . فمن السهل أن نلقي ضوءاً على بعض القضايا المتبعة^(٨) عن طريق الرجوع إلى بعض مقاطع الفصل الأول من « رأس المال » ، الذي بسط فيه ماركس ، بدقة ما بعدها دقة ، الفرق بين نظريته الاقتصادية النقدية والمذاهب التي عرضها حتى أعظم مفكري حقبة الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكية وأكثرهم تقدماً^(٩) .

٧ - المقصود كتاب إنجلز « الاشتراكية الطبوبية والاشراكية العلمية » .

٨ - انظر رأس المال ، المجلد الثالث ص ٣٦٦ ، و«نظريات حول فائض القيمة» ، المجلد الثالث ، ص ٧١ - ٧٢ .

٩ - انظر رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٤٦ وما بعدها ، حواشي ٣١ - ٣٣ .

الفصل السادس

نظريّة رأس المال الاقتصاديّة

في تقديمها لنظرية رأس المال الاقتصاديّة ، سننصر أنفسنا على نتيجة واحدة او اثنتين من نتائج النظرية الماركسيّة ، هما على درجة بالغة من التجريد في الظاهر وصعبتان على الفهم حسب رأي رائق حتى يومنا هذا . وتتضمنان ، في رأينا ، النواة الثوريّة للنظرية الماركسيّة ومن ثمّ أهميتها الأساسيّة . وهذا هو ما يفسر ، في الواقع ، لمَ اكتسبت (واحتفظت) مبادئ ماركس ، لمدة قرن تقريباً ، بدعم ملايين العمال الثوريين النشيط في جميع أنحاء العالم ، ولمَ تنتزع حتى اليوم ، من أعداء الحركة الطبقيّة البروليتاريّة اللذدين ، تقديرًا غير إرادي ، منذ أن إخذوا الانفسهم علينا كهدف لجهودهم الرجعيّة والمضادة للثورة : « الحرب ضد الماركسيّة » .

أظهر ماركس نفسه ، في رسالة كتبها إلى إنجلز فور صدور رأس المال ، إن « العناصر الثلاثة الجديدة أساساً » لنظريته هي الآتية :

(١) بالنقيض من جميع الابحاث الاقتصاديّة . . . التي
عالجت ، منذ البداية ، الأجزاء الخاصة لفائض القيمة في أشكالها
الثابتة من الريع العقاري ، الريع ، والفائدة ، كأشياء معطاة - حللت
أولاً الشكل العام لفائض القيمة ، الذي لا تزال جميع تلك العناصر
متضمنه فيه ضمن وحدة غير جزء تشبه المكونات غير المتبلورة
 محلول كيميائي . *

* وفي النص الفرنسي ، وردت هذه الجملة كالتالي : « . . . الشكل العام لفائض القيمة حيث كل ذلك ما زال موجوداً في حالة غير تميزة ، في حالة انحلال Dissolution ان صح القول . »

(٢) ان جميع الاقتصاديين ، دون استثناء ، قد اغفلوا الحقيقة البسيطة القائلة بأنه اذا كانت سلعة ما هي في وقت واحد مجموع « القيمة الاستعملية » و « القيمة التبادلية » ، فان العمل الضروري لانتاج تلك السلعة يجب ان يمتلك نفس الطابع المزدوج ، وبما مقابل فان مجرد التحليل الذي يستهدف بكل بساطة « العمل لا اكثر ولا اقل » كما مارسه سميث ، ريكاردو ، الخ . ، يجب بالضرورة ان يصطدم بمشاكل مستعصية على الحل . وهذا هو ، في الحقيقة ، السر الكامل للمفهوم النقيدي .

(٣) للمرة الاولى ، تظهر الاجور على ا أنها شكل غريب Phénoménale لا عقلاني لعلاقة اخري تختبيء خلف هذا الشكل ، وهذا تحت شكل الاجرة : الاجرة حسب الساعة والاجرة حسب القطعة .^١

لا نستطيع تهويل اهمية هذه الاكتشافات فيما يتعلق بما اسميناه آنفاً النواة الثورية للنظرية الماركسيّة : التحويل النقيدي للاقتصاد إلى مصاف علم تاريخي واجتماعي مباشر ، يعالج تطور الانتاج المادي وتطور الصراع الطبقي . ينبغي عند الحديث عن هذه « العناصر الثلاثة الجديدة » ، الاشارة إلى إن الامر لا يتعلق ابداً بهذا الصدد بتغيير شكل العلم الاقتصادي ، بل فقط ، دافعاً التطور النظري إلى نقطة أعلى ، بالقاء ضوء على التنافض بين شكل مقولات ومبادئ اقتصادية ، وبين مضمون وقائع قدّمت حتى ذلك الحين تحت هذا الشكل . هذا هو في التحليل النهائي « سر » التصور النقيدي الذي لا ينفصم للنظرية الاقتصادية الماركسيّانية . حتى عندما يبدو ماركس انه ببساطة وسّع عمل الاقتصاديين الكلاسيكيين الكبار - مجتهدًا في غربته ، في تعديمه ، في تعميقه وفي استخلاص النتائج الضرورية منه - ، فان تحليلاته تخضع دائمًا لغاية نقدية محددة . هذه التحليلات أستخدمت في الواقع لدفع المفاهيم والافتراضات التقليدية إلى النقطة التي يغدو معها الواقع العملي الذي اكتشفوه ، اي الواقع الاجتماعي التاريخي ، جلياً ويمكن استيعابه تحت زاوية النقد . هذه المهمة تتجزّز بطرق عده ، إما أن الرصد يغير هدفه والمنتج المنجز ينتقل إلى العمل الذي أستخدم في انتاجه ، أو ينتقل من دائرة تبادل السلع إلى دائرة الانتاج وال العلاقات الاجتماعية التي تتحكم فيه ، وإما أن - وذلك بواسطة ما يبدو للوهلة الأولى مجرد تغيير في المصطلحات - الفكر الماهازه في الاقتصاد القائلة بان الاجرة

١ - انظر رسالة ماركس الى انجلز بتاريخ ٨ - ١ - ١٩٦٨ .

ليست شيئاً آخر غير « سعر العمل » ، تصبح موضوعاً لتحديد أكثر دقة ، ومنذ ذلك الحين تغدو الأجرة « سعر قوة العمل » ، التي باعها العامل إلى المقاول الرأسمالي .

وهكذا فإن التعريف الماركسي للقيمة بلغة العمل يختلف عن التعريف الكلاسيكي ، لا من حيث شكله المفاهيمي وحسب ، بل أيضاً من حيث ارتباطه الوثيق مع الشروط الاجتماعية الأساسية . وبالمثل ، فإن التقدم الذي حققه المذهب الماركسي حول « فائض القيمة » ، يعتبر جديداً لا شيء سوى لانه ، كما أقر ماركس نفسه ، يتميز بتركيبة الأكثر شمولية ، التي استطاع بها ماركس ان يخترل ، إلى قاسم مشترك ، مختلف ظواهر الربح ، الفائدة ، والريع العقاري ، كاوضعها الاقتصاديون الكلاسيكيون . كما إن التعريف الماركسي الجديد للأجور ، لا كـ « سعر العمل » وإنما كـ « سعر قوة العمل » لا يعادل اكتشافاً علمياً رئيسياً ، طالما إن أفضل الكتاب الكلاسيكيين قد استخدمو - وفي الحقيقة إن ماركس نفسه في فترته المبكرة قد استخدم - التعبير السابق بنفس المعنى تماماً ، الذي وجد تعبيره لاحقاً ، وعلى نحو أكثر اكتئالاً ، في الوصف الأكثر إعداداً^(٢) .

في الواقع ، إن محمل التحسينات التي ادخلتها الماركسيّة على النظريّة الاقتصاديّة الكلاسيكية ، بالإضافة إلى هذين التعبيرين التقنيين الواضحين ، تكتسب أهمية لا بسبب تقدمها الصوري الصرف على المفاهيم الكلاسيكية ، وإنما لأنها نقلت على نحو محمد الفكر الاقتصادي من مجال تبادل السلع وما يولد من مفاهيم حقوقية وأخلاقية لـ « الصواب » و « الخطأ » ، إلى مجال الانتاج المادي مأخذواً بكامل دلالته الاجتماعيّة . مثلاً ، إن المفهوم الاقتصادي لـ فائض القيمة الذي يوجد في شكل البضائع والنقود ويتنافس من أجله مدعوه المتزاحمون ، قد تحول الان إلى مفهوم فائض العمل الذي يقوم به العمال الحقيقيون في المصنع تحت السيطرة الاجتماعيّة التي يمارسها عليهم المالك الرأسمالي للمصنع . وأكثر من ذلك ، إن « عقد العمل الحر » الذي يعمل على اساسه العامل المأجور الحديث ، قد انكشف الان ، بتبدل ظاهري للمصطلح ، كبيع حقيقي لقوة عمل العامل المأجور

٢ - انظر ماركس « العمل المأجور ورأس المال » ، ١٨٤٨ ، المعادل التام للمصطلحات التي يستخدمها ماركس في فترته المبكرة واللاحقة انما تبرهن بوضوح حقيقة ان انجلز في طبعاته اللاحقة كان قادرًا على ان يعوض مصطلح « سعر قوة العمل » في جميع الحالات ، حيث استخدم ماركس اصلاً مصطلح « سعر العمل » دون اي تغيير في المحاكمة الفعلية .

إلى الرأسمالي ، مقابل الأجر ، وبالتالي ، كقمع واستغلال اجتماعيين للطبقة الكادحة المستمرة في البقاء ضمن مجتمع تحكمه زعماً « الحرية » والديموقراطية .

بدأ ماركس التطوير النظري للمقولات الاقتصادية من تلك النقطة حيث انتهى الاقتصاديون السياسيون الكلاسيكيون ، اي انطلاقاً من الاكتشافات العلمية الكبرى : بتحليل « القيمة » المرتكزة على التمييز بين « القيمة الاستعمالية » و « القيمة التبادلية » ، وباختزال « القيمة » إلى « عمل » . إن هذين الاكتشافين العلمين لآخر مرحلة من مراحل الاقتصاد السياسي البرجوازي الكلاسيكي ، كما عرضاً آنذاك ، كان احدهما حكوماً عليه بان يبقى عقائياً كل العقم ، بينما لم يؤدِ الآخر إلا إلى دفع العلم الاقتصادي إلى مزيد من تدقيق Refine نظمه المفاهيمي في اتجاه متاحيز وشكلي ، هذين الاكتشافين إنما ماركس هو الذي استغلها بعمق ليصل على هذا النحو إلى « النقطة التي يدور حولها الاقتصاد السياسي » (راس المال) وليصوغ مفهومه الجديد الذي أصبح له منذ ذلك الحين أن يؤدي دوره كمحور لفهم جديد يتناول بمجمل النظام المفاهيمي للاقتصاد السياسي .

لننتقل الان إلى « العنصرين الآخرين الجديدين كل الجدة » ، اللذين اشرنا اليهما آنفاً : التوحيد الكامل لمذهب فائض القيمة ، الذي استبق الكلاسيكيون وخصومهم الاشتراكيون الأول منذ زمن بعيد إلى إدراكه مضمونه وإلى اختزال « عقد العمل المتفاوض عليه بحرية » إلى شراء وبيع « سلعة قوة العمل » . هذان المفهومان مدينان بالدرجة الأولى بقوة تأثيرهما على الواقع إلى الانتقال الحاسم من حقل تبادل السلع - والمفاهيم القانونية والأخلاقية - « العدالة » ولو « الظلم » التي تجد فيها مصدرها - إلى حقل الانتاج المادي ، المُدرَّك بكل أهميته الاجتماعية ، اي إلى تحويل المفهوم الاقتصادي لفائض القيمة ، الموجود في شكل نقود وسلع والذي تتنافس من أجله فرق اجتماعية خصيمه على امتلاكه ، إلى مفهوم لفائض العمل Surplus Labour الذي يقدمه العمال الحقيقيون في المعمل الرأسمالي ، في إطار علاقات السيطرة والقمع التي تحكم المعمل الرأسمالي .

إن التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية ، بالشكل المجرد الذي ابرزه بد الاقتصاديون البرجوازيون (وقد كان ارسطو في الواقع قد طبقه سابقاً على الانتاج السلعي في المجتمع القديم) لم يستطع حقاً أن يكون نقطة انطلاق لتحليل مادي للإنتاج السلعي

البرجوازي باعتباره شكلا اجتماعياً خاصاً للإنتاج . وقد كان ايضاً ناقصاً من وجهة نظر نظرية . فمفهوم القيمة الاستعمالية لم يطرحه جميع الاقتصاديين إلا من حيث الشكل كشرط مسبق ، كمقدمة لقيمة التبادلية ، وبالتالي أصبحت القيمة الاستعمالية 'مبعدة' ، والمقولة الاقتصادية الوحيدة التي ظلت قائمة منذ ذلك الحين هي القيمة التبادلية^(٣) .

كما رأينا في فصل سابق ، يتعلق الأمر عند ماركس - في الاقتصاد - لا بالقيمة الاستعمالية عموماً ، بل **بالقيمة الاستعمالية للسلعة** . بيد إن هذه القيمة الاستعمالية المتأصلة في السلع المنتجة في المجتمع الراسمالي الحديث ، لا تشكل هكذا ، بكل بساطة ، مقدمة Premise « أكسترا - اقتصادية » لـ « قيمتها » (السلع) . إنها أحد عناصر القيمة ، وهي بحد ذاتها مقوله اقتصادية (وبالنتيجة ، مقوله تاريخية واجتماعية ايضاً ، على غرار السلعة والقيمة التبادلية) . واقع إن شيئاً يقدم منفعة ما لشخص ما ، لمنتجه مثلاً ، ما زال لا يعطينا بعد التعريف الاقتصادي للقيمة الاستعمالية . ولا ينطبق التعريف الاقتصادي للقيمة الاستعمالية كميزة للسلعة على الشيء ، حتى يقدم هذا الشيء منفعة اجتماعية ما (اي منفعة « بالنسبة للآخرين »)^(٤) .

وكا إن القيمة الاستعمالية للسلعة تتحدد اقتصادياً كـ « قيمة استعمالية اجتماعية » . قيمة استعمالية « للآخرين ») ، كذلك فإن العمل الخصوصي النافع ، الذي ينتج هذه السلعة التبادلية ، يتحدد بنفس الضربة كـ « عمل اجتماعي » (عمل « للآخرين ») . ومنذ ذلك الحين ، فإن « العمل المنتج للسلع » ، كما يراه ماركس ، يظهر كعمل اجتماعي ذي طابع مزدوج^(٥) . فمن جهة ، يمتلك ، على غرار العمل في مراحل اخرى من التطور

٣ - انظر الفقرات الثلاثة الاولى من كتاب ريكاردو « مبادئ » ، الفقرة الاولى تقدم الفرق بين: القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية على سبيل استشهاد بسميث ، الثانية تؤكد القيمة الاستعمالية كافتراض جوهري على الاطلاق لقيمة التبادلية ، على حين ان الفقرة الثالثة تطرحه جانيا من كل فحص لاحق .

٤ - انظر « رئيس المال » ، المجلد الاول ص ٧ . ولمزيد من العرض الاكثر تفصيلاً انظرة ماركس حول هذه المسألة، انظر سجاله ضد روذبرتس وادولف واجنر في وثائق عام ١٨٨١ - ١٨٨٢ ، تحت عنوان « الاقتصاد بوجه عام » في اوراق ماركس (المنشورة كملحق لطبعة « رئيس المال » الصادرة عن معهد ماركس - انجلز - لينين ، ١٩٣٢ ، ص ٨٤١ وما بعدها ، خاصة ص ٨٤٦ - ٨٥٣) : كانت هذه آخر كلمة لماركس حول الاقتصاد .

٥ - انظر « رئيس المال » المجلد الاول ، الفصل الثاني « الطابع المزدوج للعمل المنتج للسلع » .

التاريخي للإنتاج ، طابعاً اجتماعياً عاماً من حيث انه « عمل خصوصي نافع » ، مرصود لانتاج نوع محدد من القيمة الاستعمالية الاجتماعية . ومن جهة اخرى ، يتلک طابعاً تاريخياً خصوصياً من حيث انه « عمل اجتماعي عام » ، مرصود لانتاج كمية محددة من القيمة التبادلية . إن القدرة المتأصلة في العمل الاجتماعي ، قدرة أن ينتج اشياء محددة نافعة للناس (وهذا شرط عام لـ « التبادل العضوي » بين الطبيعة والانسان) ، تتجلی في انتاج قيمة وفائض قيمة مخصوصين للرأسمالي . (وهذه ميزة خاصة تبع من الشكل الخاص للتنظيم الاجتماعي للعمل ، في اطار نمط الانتاج الرأسمالي ، في الحقبة التاريخية الراهنة) . إن اندماج هذين الطابعين الاجتماعيين للسلع التي انتاجها العمل ، يظهر في « شكل قيمة » منتوج العمل ، او في « شكل السلعة » .

عند هذا التعديل النقدي وحده ، تغدو نظرية قيمة العمل نقطة انطلاق ملائمة لنظرية اقتصادية ، لا تعتبر العمل صورياً وفي أحد مظاهره فحسب ، وانما تجعل من العمل ، في كامل تتحققه المادي ، الموضوع الاساسي لبحثها . عندما كان الاقتصاديون البرجوازيون يتكلمون عن العمل كمصدر للثروة وعندما كانوا يعودون بـ « القيمة » إلى العمل ، فانهم كانوا ، على نحو مماثل ، يرون في « العمل » اشكالاً مختلفة من العمل الفعلي ، لكن ذلك كان فقط حيث البروتيس ، الذي تحت مفعوله كانت المقولات التجريدية لللاقتصاد السياسي مفصولة عن مضمونها المادي ، لم يكن قد إكتمل بعد، ولذا فإن مقولاته ظلت مائعة وغير محددة . وهكذا نجح المركانتاليون ، الفيزيوقراطيون ، الخ . ، في إعلان إن مصدر الثروة الحقيقي يكمن في العمل المبذول في الصناعات التصديرية ، التجارة والنقل البحري ، وفي الزراعة ، الخ . حتى اتنا لنجد ، عند آدم سميث الذي انجز تقدماً حاسماً : الانتقال من فروع العمل المختلفة إلى الشكل العام للعمل المنتج للسلع ، إن هذا المظهر الشخص مستمر ، جنباً إلى جنب مع التعريف الجديد والأكثر صورية الذي يظهر ايضاً في نظامه والذي كان له فيما بعد أن يصبح التعريف الحصري للقيمة في مؤلف ريكاردو ، والذي بقتضاه يتحدد العمل ككيان مجرد ومحض كمي . بل إن آدم سميث اعلن ، في نفس الوقت وبلامعقولية ، إن هذا الشكل المجرد للعمل ، الذي حدده بصواب كقيمة تبادلية منتجة للعمل ، هو المصدر الوحيد ، لا للقيمة (القيمة التبادلية) وحسب ، بل ايضاً لثروة المجتمع المادية ، أو القيمة الاستعمالية .

هذا المذهب ، الذي لا تزال مواقعه صلبة في الاشتراكية « الميتلة » ، والذي ينسبه

جوراً النقاد البرجوازيون إلى الاشتراكية العالمية ، إنما هو ، حسب ماركس ، زائف اقتصادياً . بقدر ما يُعتبر « العمل » ، في طابعه الخصوصي ، كعمل نافع ، وبالمثل ، بقدر ما تُعتبر « الثروة » ، في شكلها المادي ، موضوعاً نافعاً ، فالعمل ليس المصدر الوحيد للثروة . (ولو كان الأمر كذلك ، لكان من الصعب أن نعمل واقع إن الأشخاص الفقراء ، في المجتمع الراسالي الحالي ، هم بالضبط أولئك الذين يتلذّبون ، تحت تصرفهم حسراً ، ذلك المصدر الفريد للثروة برمتها ، بل وسيكون أكثر صعوبة أن نعمل واقع إنهم يظلون عاطلين عن العمل وفقراء ، بدلاً من أن يفتوا بعملهم) . لكن هذه اللامعقولية النظرية لنظرية آدم سميث الاقتصادية ، تبرهن بالضبط على إن الواقع الشخص للعمل الإنساني ما زال لم يختلف بعد تماماً من فكر سميث . فعندما كان يبني على الفضائل الأخلاقية لـ « العمل » ، لم يكن يفكّر بالعمل القسري الذي يقوم به العامل المأجور الحديث ، هذا العمل الذي يظهر في قيمة السلع وينتج رجحاً راسالياً ، بقدر ما كان يفكرة بضرورة العمل الإنساني الطبيعية العامة ، التي تنتج أشياء نافعة وجميلة . وبالمثل فإن تمجيده الساذج لـ « تقسيم العمل » في المانيفاتورات الكبيرة – وهو يعني بهذا المصطلح محمل الانتاج الراسالي الحديث – قلماً ينطبق على الشكل الغير مكتمل إلى أبعد الحدود لتقسيم العمل في صلب المجتمع الراسالي الراهن (الذي ينشأ من خلال الانتاج السمعي والتبادل السمعي) ، بقدر ما ينطبق على الشكل العام للعمل الإنساني ^(٦) . إن ما هو هام في تناقضات آدم سميث ، كما لاحظ ذلك ماركس فيما بعد ، هي أنها تنطوي على مشاكل لا يحلها سميث بالتأكيد ، ولكنه يزكي النقاب عنها بمناقضة نفسه بنفسه (نظريات فائض القيمة) .

بالانتقال من سميث إلى ريكاردو ، أصبح الاقتصاد السياسي أكثر تماسكاً – وأصبح أكثر تحيزاً . حتى اليوم ، لا ينكر الاقتصاديون البرجوازيون وجود طابع مزدوج – القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية – متصل في عنصر الثراء البرجوازي : « السلعة » . لكن في نظرهم ، القيمة التبادلية هي وحدتها التي تشكل « القيمة » الاقتصادية حقاً . وبينما ينغمسمون في تعريفهم « الاقتصادي » للقيمة بواسطة العمل ، يظهرون وكأنهم قد أصيروا بالمعنى حيال صفة العمل الأخرى التي ، على الأقل بدونوعي ، أدخلها

٦ - انظر « بؤس الفلسفة » (الجزء الثاني) والمجلد الأول من « رأس المال » ، خاصة الحواشي والقرارات الواردة في مؤلفات سميث وفيرجسون .

الاقتصاديون القدامى في حسابهم ، اي حيال العمل باعتباره نشاطاً خصوصياً نافعاً ، يخلق متوجاً ذا منفعة لا جدال فيها . رغم انهم كانوا لا يفصلون ايضاً لأول وهلة ونوعي هذين المفهومين للعمل المنتج للسلعة ، المتداخلين على نحو لا مفر منه عند اقتصاديي الجيل السابق فانهم كانوا يعرّفون العمل آخذين بعين الاعتبار هذين المظاهر (القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية) . سلاحوظ ماركس : « إن الاقتصاد السياسي لم يميز أبداً لا بوضوح ولا بصراحة بين العمل الممثل في القيمة وتفس العمل بصفته متمثلاً في القيمة الاستعمالية للمنتج » (راس المال) .

أعاد ماركس ، في شكل جديد وحقيقي ، إدخال العمل الشخص إلى الاقتصاد السياسي ، انه لا يعالج « العمل » على غرار اقتصاديي المدرسة القدامى الذين استخدموها مفهوماً ملتبساً ومتذبذباً للعمل المنتج للسلعة ، أو في صيغة اخرى العمل الحر مادياً ، عمل المعلم الحرفي ، الذي كان يسيطر على وسائل انتاجه والذي كان يبادل ، بكامل قيمتها ، منتوج عمله بصفته سلعة مقابل سلعة من نوع آخر ، أو مقابل منتوج ينتمي إلى شكل مماثل من العمل الحر المستقل . كلا . لقد عالج ماركس العمل بشكله المعاصر المحدد وغير الملتبس كـ عمل ينتج سلعاً للآخرين ، اي كعمل يتلقى صورياً كامل قيمته لكنه يستغل فعلياً ؟ صورياً حر وفعلياً مستعبد ؟ صورياً معزول وفعلياً اجتماعي ، عمل بروليتاري ، عمل عامل مأجور مفصول عن وسائل الانتاج ويجد وسائل عمله ، وبالنتيجة ، الطابع الاجتماعي لعمله الخاص - اي القوة المنتجة لعمله المضاعفة بألف بفضل التقسيم الاجتماعي للعمل - مضادة له في شكل « راس مال » . لم يعد الاقتصاد السياسي الآن علمًا يبحث في السلع ، كما لم يعد علمًا يبحث في العمل إلا على نحو غير مباشر ، متصوراً فضلاً عن ذلك على نط مجرد ومتخيّز . انه يصبح علمًا مباشرًا للعمل ، لقوى الانتاجية لهذا العمل ، لنمواها ومن ثم استعبادها بالأسكال الثابتة لعلاقات الانتاج السائدة في المجتمع البرجوازي الحالى ، وآخرًا ، لتحرر قوى الانتاج هذه بفعل نشاط الطبقة البروليتارية الثوري . حسبنا أن نلقي نظرة خاطفة على الكتاب الاول من راس المال ، لنقتتنع بان هذا العلم لل الاقتصاد السياسي قد غير كلياً طابعه .

لأول وهلة ، التحليل الدقيق لمعظم المقولات الاقتصادية العامة (« السلعة » ، « النقود » و « تحول النقود إلى راس مال ») في الفصول الاولى من مؤلف ماركس ، لا

يلتصق إلا ظاهرياً بـ « هذا المجال الصاخب لتبادل السلع ، أو للتداول حيث كل شيء يجري على السطح و أمام أنظار الجميع ». في الحقيقة ، إن التحليل الماركسي ، من الجملة الافتتاحية حتى النتيجة النهائية ، يساعد على جعل مقولات الاقتصاديين البرجوازيين المجردة والمعقدة للغاية شفافة ، وعلى إماطة اللثام عن « طابعها الوثني » و سبر غور الطابع الاجتماعي الخصوصي للإنتاج السلعي البرجوازي ، هذا الطابع الذي يتخفى وراء تلك المقولات . ويصبح هذا التحليل بالغ الشفافية حين يعالج ، في اجزائه اللاحقة ، بيع وشراء سلعة تتميز بتركيب خاص جداً : قوة العمل . وفي النهاية ، ينتقل من مجال تبادل السلع إلى مجال مختلف كلياً ، إلى « المخبر السري للإنتاج » ، الذي تواجهنا على اعتابه هذه العبارة : منوع الدخول من ليس له شغل » (نظريات فائض القيمة) . من الان فصاعداً ، يشكل بروتيسس العمل ، أو ، ما هو عند ماركس ليس غير اسم آخر لنفس الشيء ، الانتاج المادي ، المدرك في تطوره الطبيعي والتاريخي معاً ، اي الاقتصادي والاجتماعي في وقت معاً ، موضوع رأس المال . وهذا لا ينطبق وحسب على الفصول ٧ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، النخ . التي هي مكررة خصيصاً لتحليل العمل والتي تؤلف كلياً نصف المجلد الأول ، بل ايضاً على بجمل الكتاب ، كما يتكشف لنا عند القيام بفحص أدق^(٧) . وكما إن « لوياثان » Leviathan ليس غير العنوان الأسمى المؤلف هو بنس السياسي ، كذلك فإن « رأس المال » ليس غير الموضوع الأسمى لنظرية ماركس الاقتصادية الجديدة . موضوع هذه النظرية ليس إلا العمل ، العمل في شكله الاقتصادي الحالي الذي يستبعد به رأس المال ، وفي ارتفاعه ، بفضل صراع البروليتاريا الثوري ، نحو شكل جديد ومتتحرر ، مباشرةً (اي بدون فترة الانتقال إليها) اجتماعي واشتراكي .

٧ - انظر « رأس المال » المجلد الثالث ، ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

الفصل السابع

وثنية السلع

مثلاً إن الاستكمال النظري للمقولات الاقتصادية أنجز على أساس مفهوم قيمة السلعة ، فكذلك ما أسميه بـ « نقد الاقتصاد السياسي » ، أو بالمعنى الدقيق للكلمة ، انتقال المقولات السابق ذكرها إلى الارتباطات الاجتماعية – التاريخية التي تكمن وراءها ، يدور حول « القيمة ». إن الاقتصاد السياسي الذي رأى في الانتاج السلعي البرجوازي نظاماً اقتصادياً مطابقاً للطبيعة والعقل ، صالحًا لكل العصور ، وفيه تحقق أخيراً مصير النوع الإنساني ، قد اختزل ، لتسويقه مذهبة ، جميع المفاهيم الاقتصادية إلى مفهوم « القيمة » ، وجميع القوانين الاقتصادية إلى « قانون القيمة ». لقد حدد القيمة التبادلية للسلع ، التي تظهر في شراء وبيع منتجات العمل ، بأنها « مقدار معين (او كمية محددة quantum) من القيمة » مستقلة عن نوع خاص من المنفعة المتأصلة في السلع (« القيمة الاستعملية ») ولا تعتمد إلا على وقت العمل المبذول في إنتاجها . من وجة نظر جوهرية ، رغم المظاهر المتناقض غالباً الذي يكتسيه هذا التحديد ، ظل الاقتصاديون البرجوازيون أوفياء له . وعلى آية حال فإنهم لم يتجاوزوه أبداً ، حتى إن أفضلهم وأكثرهم تأسكاً ، هؤلاء الذين كانوا يعون تماماً المضمون الاقتصادي الفعلي لقيمة ولقدار معين من القيمة (ولم يروا في « القيمة » فقط شكلاً اجتماعياً تعسيفياً ، كما كان يفعل بعض المفكرين السطحيين) قد أخذوا كواقع بدائي ولا يستحق المناقشة ، الوضع الذي بفضله يكون العمل مثلاً في القيمة وكميات العمل النسبية ، المقابلة بوقت العمل ، تكون مثلاً في علاقة القيمة إلى المنتوج .

إن تعتمد المقولات التي كان يعتبرها الكلاسيكيون البرجوازيون ككلمة الأخيرة في مادة التعميم ، و ، بنفس الضربة ، تجاوزها مقولات اقتصادية ، لم يصبح ممكناً إلا عندما خطأ العلم خطوة جديدة إلى الأمام ، مخلفاً وراءه الأفق الضيق - في النظرية وأيضاً ، اتجاهياً *tendanciellement* ، في الممارسة - للاقتصاد السياسي . في نظرية ماركس النقدية ، تكشف المقولات الأكثر عمومية عن كونها «القيمة» أو «مقداراً معيناً من القيمة» مُعيّراً بوقت العمل . وإنما تصبح منذ الان شكل العمل المنتج للسلع ، شكل قيمة منتوج العمل أو شكل السلعة نفسها .

هذا الشكل الأساسي الأكثر تحريراً لنمط الانتاج البرجوازي ، الذي هو ، في المفهوم الضيق للنظرية الاقتصادية ، فعلياً حد متطرف *nec plus ultra* من التعميم ، يشكل بالعكس ، من وجهة نظر النقد الماركسياني ، السمة الخصوصية المميزة تارخياً لهذا النمط من الانتاج بصفته نموذجاً خاصاً من الانتاج الاجتماعي - والحدث بهذا الصدد عن الطابع الاجتماعي هو حديث أيضاً عن الطابع الظبيقي - . إن الانتقال من هذه الطريقة في الرؤيا إلى الطريقة الأخرى ، إنما نجده منجزاً بوضوح في الفصل الأول من المجلد الأول لـ «رأس المال» ، هذا الفصل الذي يكتسب أهمية حاسمة بالنسبة للموقف الذي اتخذه ماركس ضد الاقتصاد البرجوازي برمتها ، والذي يحمل عنواناً لغزياً إلى حد ما : «الطبع الوثني للسلعة وسره» ^(١) .

١ - انظر «رأس المال» ، المجلد الأول - ان مفهوم ماركس النهائي لهذه المسألة ليس مشروحاً إلا على نحو غير مكتمل ، في الفقرتين الأخيرتين اللتين يمكن الاشارة اليهما في نص «رأس المال» ، في الفصل ٤٨ من الكتاب الثالث من رأس المال وفي الفصل ٧ ، ١ من «نظريات القيمة» . ومن الأفضل هنا ، كما في حالات أخرى كثيرة ، ان نكتفي بالمجلد الأول من «رأس المال» ، الذي اعده ماركس نفسه للطبع ، بالإضافة إلى المجلد الثاني ، الذي اصدره انجلز اعتماداً على المخطوطات التي تركها ماركس ، كعرض اصيل كل الاصالة لوجهة النظر الماركسيّة . أما المؤلفات الأخرى التي تعتبر كاستمرار لـ «رأس المال» (اي ، المجلد الثالث الذي اصدره انجلز ، و «نظريات فائض القيمة» الذي اصدره كاوتسكي) فلا ينبغي اعتبارها الا كما هي فعلاً، اي لا يمكن بحال من الاحوال اخذها على أنها محل القضايا الواردة في المجلدين الأول والثاني ، وهذه الصياغات هي ، في الواقع ، مستخلصة من «المخطوطات» المبكرة . واكثر من ذلك ، فالمواد التي استخدمها انجلز وكاوتسكي ، هذه المواد التي تركها ماركس كمسودات وملحوظات تمهيدية، لا تحوي غالباً هذه الفقرات الجوهرية التي تبين التأثير العملي للتحاليل النظرية السابقة ، التي احتفظ بها ماركس للمراجعة النهائية للبرهنة على

◀◀◀

إن « الطابع الوثني » للسلعة ، مختزلًا إلى أبسط أشكاله ، يكمن في واقع إن عمل الإنسان اليدوي يتلمس نوعية مميزة تؤثر بطريقة أساسية على السلوك الفعلي للأفراد المعنيين . انه لابعد ما يكون عن امتلاك سبب « طبيعي » (كا اعتقاد الاقتصاديون المبكر) بل يستمد جذوره من الشروط الخصوصية لنمط الانتاج البرجوازي . هذه الخاصية الغامضة ، متأصلة في منتجات العمل حالما لا يعود انتاجها معداً للاستعمال المباشر وإنما لبيعها كـ « سلع » ، يسميتها الاقتصاديون « قيمة » المنتوج . إن قيمة السلع لا تنشأ من مادة هذا المنتوج ولا من منفعتها الخاصة ، ولا حتى من الحصول الخاصة بالعمل المبذول في انتاجها . إن علاقات القيمة ، التي تظهر في تبادل منتجات العمل كـ « سلع »، ليست جوهريًا علاقات بين الأشياء ، وإنما هي علاقة اجتماعية أساسية تقوم بين البشر الذين يتعاونون في انتاج تلك الأشياء . إن المجتمع البرجوازي هو بالضبط ذلك الشكل من الحياة الاجتماعية ، حيث لا تصبح فيه العلاقات الأساسية القائمة بين البشر في إطار الانتاج الاجتماعي لوسائل عيشهم ، معروفة لهم إلا بعد حدوثها ، وحتى عندئذ ، لا يعرفونها إلا بطريقة مقلوبة : على شكل علاقات بين الأشياء . إن أعضاء المجتمع الحديث « المتmodern » ، باعتمادهم في نشاطهم الوعي على مثل هذه التصورات الخيالية ، إنما يعيشون حقاً تحت سيطرة ما صنعته أيديهم ، مثلما كان المتوجهون يعيشون تحت سيطرة أوثائهم . إن السلع ، ومن ثم ، على نحو أكثر وضوحاً وبروزاً ، نوع السلعة الخاص الذي يؤدي وظيفته ك وسيط عام للتبادل ، اعني ، التقد ، مثل جميع الأشكال الأخرى الأساسية للإنتاج السمعي الراسمال ، المستقة منها ، مثل رأس المال ، العمل المأجور الخ . تشكل جديعاً أمثلة لهذا الشكل الوثني الذي تكتسيه علاقات الانتاج الاجتماعية في

النتائج العملية لتحليله النظري . (انظر مراسلات انجلز في « مقدمة » رأس المال ، المجلد الثالث) . ان التقنيات التي قررها ماركس في آخر لحظة تكتسي أهمية كبيرة بقدر ما ، خاصة في الموضوعات التي تعالجها هنا ، ظل فكره خاضعاً لتغييرات متكررة . مثلما فعل ، في « نقد الاقتصاد السياسي » لعام ١٨٥٩ في لحظة التوقيع على بروفات طبع الكتاب ، تنبه إلى اضافة الفصل الاول حول « السلعة » ، الذي استخدمه فيما بعد كنموذج للفصل الاول من رأس المال ، إلى المسودة الاصلية ، التي كان يمكن الا تشتمل بدون هذه الاضافة الا على بعض جمل تحوم بآيجاز حول الموضوع مثبتة في فصل ملحق حول « القيمة » . وبنفس الطريقة ايضاً ، فإن ماركس لم يقرر ، الا بعد الانتهاء من تبييض رأس المال ، اخذ التأملات المشتتة ، التي كرسها في نقد الاقتصاد السياسي ١٨٥٩ ، للموضوع الجديد ، موضوع « تضليل السلعة » الذي يظهر في القيمة التبادلية ، من اجل توسيعها لبعد النص الذي خاض فيه ببحث مستقل في « الطابع الوثني للسلعة وسره » ، الذي به ينتهي الفصل الاول من المجلد الاول من « رأس المال » .

الحقبة الراهنة . ما يسميه ماركس في هذه الصفحات من راس المال «وثنية عالم السلع» ما هو إلا تعبير علمي يستخدمه لتعيين الظاهرة التي كان قد وصفها سابقاً ، في فترته الهيجلية - الفيورباخية ، بـ «الاغتراب في ذاته»^(٢) ، والتي كانت قد شكلت ، في الاطار الهيجلي ، الاساس الحقيقى لهذه الكارثة الخاصة التي ، في نقطة ما من تطورها ، اصابت «الفكرة» الفلسفية^(٣) .

بيد إن ماركس ، منذ ذلك الحين ، أكد على نحو أكثر وضوحاً من فيورباخ والهيجلينيين اليساريين المتكلمين حول «اغتراب الذات» ، إن مختلف الاشكال التي تسقط ، في صلب المجتمع الراهن ، في هذه المقوله الفلسفية ، «ملكية» ، راس مال ، نقود عمل مأجور النخ .» ، ليست ابداً «مجرد ابتداع من الخيال» بل اشياء «عملية جداً ومادية جداً»^(٤) . فيما يتعلق مثلاً بنتائج هذا الاغتراب لـ «الذات» الذي يأخذ في

٢ - ان التطبيق الاول الواضح للمفهوم الفلسفى لـ «الاغتراب» ، على النقد ، السلعة ، القرض ، الخ . إنما قام به ماركس في «ملاحظات ١٨٤٤» غير المنشورة ، عندما قرأ مؤلف جيمس مل ، وفي «المخطوطات الاقتصادية والفلسفية» المكتوبة في نفس الفترة . من بين اسطيع القضايا في تلك المخطوطات المبكرة ، نجد الاكتشاف القائل ان الاغتراب ، حرمان العامل ، لا ينشأ وحسب من علاقته مع منتجات عمله ، بل يوجد ايضاً في فعل الانتاج ، في داخل النشاط الانتاجي نفسه . ومن جهة اخرى ، كان ماركس يعي تماماً انه حتى اشكال التنظيم الرأسمانى البالغة النمو في الظاهر ، مثل انظمة القرض والبنوك ، التي رفعها انصار سان سيمون وغيرهم من الاشتراكين الطوبويين الى مرتبة المثال في تلك الحقبة ، رائى فيها «الباء تدريجياً لانفصال الانسان عن مادره ، لانفصال رأس المال عن العمل ، لانفصال الملكية الخاصة عن النقود ، والنقد عن الانسان» ، ليست ، في الحقيقة ، الا اغتراباً ذاتياً بعيد الحدود وحتى اكثر عاراً ، من حيث ان عناصرها لم تعد السلعة ، المعدن ، الورق ، الخ . وإنما الوجود المعنوى ، الوجود الاجتماعي ، صميمية القلب الانساني نفسه ، وتحت مظهر ثقة الانسان بالانسان - اقصى درجة من انعدام الثقة و «اغتراباً تماماً» . حوالي نفس الوقت اشار ماركس ، من اجل ان يستخدم ذلك يوماً ، الى صيغة جديرة بالأهمية استخدمها الاشتراكي الطوبوي بيكونه *Pecqueur* - بمناسبة الفضيلة السخرية للخصوصية التي تنتقل الى العنصر الميت للمادة بالعمل ، اي ، بالانسان القيمة » .

هذه الاشارة الى الشكل الخاص للوثنية العامة المرتبطة بجميع السلع ، فيما يتعلق بهذه السلعة الخاصة جداً ، المسماة «قوة العمل» ، تمثل الاشارة الاولى الدقيقة للارتباط القائم بين ما اسماه ماركس لاحقاً «الطابع الوثنى للسلعة» وبين مذهبة حول «فائض القيمة» .

٣ - انظر هيجل : «فينومونولوجيا الروح» ، وانظر تحليلها النقدي الذي اعطاه اياها ماركس .

٤ - انظر ماركس : «العائلة المقدسة» .

المجتمع البرجوازى مظهر تناقض الذين يملكون والذين لا يملكون شيئاً ، لا نستطيع أن نتحدث عن مقوله محض تصورية . « الالاملكية هي الروحانية الاكثر يأساً ، الواقع الكلى للانسان ، الواقع الكامل للإنساني ، امتلاك جد ايجابي ، واقع امتلاك الجوع ، البرد ، المرض ، الجرائم ، الذل ، البلادة ، امتلاك كل ما ليس انسانياً وكل ما ليس طبيعياً »^(٥) . وبالنقيض من الجدل « المثالى » لهيجل الذي لم يحاول الغاء الشكل الموضوعي لاغتراب الانسان الذاتي إلا على صعيد خيالي ، « الغاء موضوعيته » ، أعلن ماركس ، الجدي المادي ، القصور التام الذي يكتنف المجد الفكرى الحالى للقضاء على الاشكال الفعلية لاغتراب الذات المتأصل في النظام القائم حالياً ، والذي ليست المفاهيم « المفتربة » للأقتصاديين البرجوازيين غير احدى تعبيراته . فمن الضروري ، لأجل تحقيق هذه الغاية ، أن نلغى ، قبل كل شيء ، شروطه الفعلية الاساسية بالجهد العملي لفعل اجتماعي^(٦) . ولقد سمى ماركس باسمها القوة الاجتماعية التي ستحقق هذا الفعل الثورى : « العمال الشيوعيون في معامل ماشستر وليون » و « الجمعيات » التي أسسواها بأنفسهم .

الفرق الاكثر اهمية في المضمون بين النقد الفلسفى لـ « اغتراب الذات » الاقتصادى والعرض العلمي لنفس هذا المشكل الذي قام به ماركس فيما بعده راس المال (وقبل ذلك في نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩) ، هو انه في نقاده الاقتصادي اعطى ماركس دلالة اكثراً عميقاً واكثراً عمومية للطابع الوثني للسلعة . كما كانت « القيمة » عند الكلاسيكين ، هذه القيمة التي تظهر في السلعة ، هي اصل جميع المقولات الاقتصادية الأخرى لعلمهم ، كذلك أرجع ماركس الآن الطابع الوهمي لمجموع المقولات الاقتصادية الأخرى إلى الطابع الوثني للسلعة . رغم إن الشكل الاكثر بروزاً لـ « اغتراب الذات » – حرمان الناس المباشر من ذاتهم في اطار العلاقات بين « العمل المأجور وراس المال » – قد احتفظ حق في هذه اللحظة باهمية حاسمة فيما يتعلق بالهجوم العملي على النظام القائم ، فان وثنية سلعة قوة – العمل ظلت في هذه المرحلة معتبرةً ،

٥ - انظر المرجع السابق .

٦ - ان كتابات ماركس لعام ١٨٤٤ الواردة في هذا الفصل تستبق – فيما يتعلق بالاستخدام الاقتصادي لمصطلح « الاغتراب الذاتي » – ذلك النقد الاعم الذي وجهه ماركس وانجلز بعد سنتين ، في عرضهما النبدي لـ « الايديولوجيا الالمانية » ، ضد كل تطبيق تصوري للمصطلح .

لأسباب نظرية ، كشكل منحدر بكل بساطة من وثنية أكثر عمومية متضمن في شكل السلعة نفسها .

وهكذا فإن النقد الماركسي للنظام القائم يتحول من هجمة خاصة على نمط الانتاج الراسالي إلى هجمة شاملة على نمط الانتاج والتشكيل الاجتماعية البرجوازية التي هو اساسها . بكشف النقاب عن جميع المقولات الاقتصادية وإظهار أنها مجرد فروع لوثن واحد كبير ، تجاوز ماركس جميع الاشكال والاطوار السابقة للنظرية الاقتصادية والفكر الاجتماعي البرجوازي . إن الاقتصاد السياسي نفسه ، خلال فترة تطوره الاخيرة ، قد صوّب بنفسه بعض المفاهيم الوثنية ، مثل مفهوم انصار « النظام النقدي » الذين « لم يدر كوا إن الذهب والفضة يثلان ، بصفتها عملة ، علاقة انتاج اجتماعية » ، او مثل الوهم الفيزيوقراطي القائل بأن **الريع العقاري** ينتجه من الأرض لا من المجتمع – ، وتجاوزها بواسطة نقد العلاقات موضوع التهمة . لقد عاد ، في أعلى نقطة من تطوره بلغها مع ريكاردو ، بـ « **الفائدة** » و « **الريع العقاري** » إلى وظيفة ربح متوسط ، « بحيث أنها يسقطان في فائض القيمة »^(٧) . على أية حال ، لقد بقي الاقتصاديون الكلاسيكيون ، حتى أكثرهم تقدماً ، تحت نفوذ ذلك الوثن نفسه الذي كانوا قد ازالوه تماماً ، في السابق ، بتحليلهم النظري الخاص أو ارتدوا إليه لأنهم لم ينجحوا أبداً في توسيع تحليلهم النقدي ليشمل ذلك الشكل الأساسي العام الذي يظهر في شكل قيمة منتجات العمل وفي شكل السلعة نفسها . إن البراعة النظرية الكبيرة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد كبت هنا عند حدودها التاريخية . « إن شكل القيمة الذي يكتسيه منتوج العمل هو الشكل الأكثر تجريداً ، لكنه أيضاً الشكل الأكثر عمومية لنمط الانتاج البرجوازي ، الذي ، من جراء ذلك ، يتميز تاريخياً كنوع خاص من الانتاج الاجتماعي ومن ثم التاريخي . ما أن نرتكب خطأ اعتبار هذا الشكل كشكل ابدي وطبيعي ، فإن شكله الخصوصي ومن ثم شكل السلعة ، الذي يظهر في اشكال أكثر تطوراً ، شكل النقد ، شكل رأس المال ، الخ . ، يفلت بالضرورة منا »^(٨) . لقد كان ماركس أول من قدم ، بواسطة النقد ، هذا الطابع الأساسي لنمط الانتاج البرجوازي باعتباره شكلاً خاصاً للعلاقات الاجتماعية ، هذا الشكل الذي ظهر انطلاقاً من درجة معينة في التطور التاريخي للانتاج

٧ - انظر رأس المال ، المجلد الثالث ، ونظريات فائض القيمة ، المجلد الثالث .

٨ - انظر رأس المال ، المجلد الأول ، صن ٤٧ - ٤٨ ، حاشية ٣٢ .

المادي والذى ، بالنسبة للوعي البرجوازى ، واذن ايضاً لشكل هذا الوعي العلمي ، الاقتصاد السياسي ، فإنه ينعكس لكن مقلوباً في علاقات قيم السلعة بالنسبة إلى بعضها البعض . وهكذا فإن التعرية النظرية لـ « الطابع الوثني للسلعة وسره » ليست لمقد الماركسى للأقتصاد السياسي فحسب ، بل إنها في نفس الوقت جوهر نظرية رأس المال الاقتصادية وأوضحت وأدق صياغة لوجهة النظر النظرية والتاريخية المتأصلة في العلم المادى للمجتمع .

إن الفضح النظري للمظهر الوثني للإنتاج الس资料ي يتلخص أهمية كبرى بالنسبة للنضال العملي الذي يخوضه أولئك الذين هم مظلومون في المجتمع الحالى والذين ، كطبقة ، يتمرسون ضد هذا الظلم . بالنظر إلى « النوايا الطيبة » والإعلانات الوجيزه التي يرددها دوماً الناطقون الرسميون بلسان الاقتصاد والسياسة الحالين ، والتي تقول بأن « العامل لن يكون بعد اليوم مجرد أداة تجارية »^(٩) ، فإن القضية الأساسية حول الحقيقة القائلة بأن العامل هو أداة تجارية ويبقى كذلك في ظل الشروط الحالية ، تصبح عصياناً مكتشفاً ضد المصلحة الكبرى للطبقة الحاكمة : مصلحتها في الحفاظ على عذرية القناع الوثني وعلى الشروط الفعلية الأساسية معاً . إنها تعيد بعنف تحويل الطبقة البرجوازية السائدة مسؤولية جميع أصناف الفساد وال بشاعة التي « نقلت » ، بفضل الحيلة « الوثنية » للأقتصاد البرجوازى ، من ملكوت النشاط الانساني إلى مجال ما يسمى العلاقات الثابتة ، المضبوطة طبيعياً ، بين الأشياء . ولهذا السبب وحده ، فإن أي تيار نظري يرمي إلى نقد لامنحاز للمقولات الاقتصادية السائدة ، والتيار العملي الموازي الذي يستهدف تغيير النظام الاجتماعي الذي تشكل تلك المقولات تعبيراً أدبيولوجياً عنه ، إنما تناهضها القوة الساحقة للطبقات التي ينبعها النظام الاجتماعي الحالى امتيازات معينة والتي لها مصلحة في الحفاظ عليه . إن التحطيم النهائي لوثنية السلعة الراسمالية عن طريق تنظيم اجتماعي مباشر للعمل ، يصبح من مهام النضال الطبقي البروليتاري الثوري . إن إحدى التعبيرات النظرية عن هذا النضال ، وإنحدى أدواته في نفس الوقت ، هو النقد الثوري للأقتصاد السياسي .

٩ - انظر مثلاً « معايدة فرساي » ، البند ٤٢٧ حيث ، عند تحريض « فيدرالية العمل الاميركية »، قبل هذا المبدأ صورياً كأول « المبادئ الثمانية لتنظيم شروط العمل » ، هذه المبادئ التي تجسدت في قوانين « عصبة الامم » المشكلة آنذاك .

الفصل الثامن

قانون القيمة

في صلب نظر الانتاج البرجوازي ، تتم المعرفة **Socialization** الفعلية للعمل ، التي تظهر في قيمة السلع ، بدون إرادة ومعرفة منتجي السلع الفردية . الانتاج السمعي البرجوازي هو ، اذن ، في آن معاً ، انتاج خاص واجتماعي ، منتظم وغير منتظم . ويبدو كما لو انه ، بفضل مرسوم خفي من « الله » (« العناية الإلهية » ، « المصادفة ») ، يحدد سلفاً ، من وراء ظهر الجميع ، أية انواع من الاشياء النافعة اجتماعياً ينبغي انتاجها في كل فرع من فروع الانتاج ، وبأية مقادير . لكن « المنتج » الراسمالي الفردي لا يعلم إلا فيما بعد ما إذا كان - وإلى أي مدى - قد تصرف انسجاماً مع تلك القاعدة المجهولة منه : « الخطة » الاقتصادية للعقل الراسمالي - ، انه يتعلم من خلال نوعية سلعته القابلة للبيع أو غير القابلة للبيع ، من خلال تذبذبات سعر السوق ، من خلال الانفلاس والأزمة . لقد استخدم الاقتصاديون البرجوازيون مراراً صوراً مشابهة لتعيين هذا الترابط الذي لم يكتشفوا أبداً لغزه . وكما تحدث آدم سميث عن « يد خفية » تقود التجار الفرد إلى أن يضع قبالته هدفاً لم يكن جزءاً من نيته^(١) ، كذلك اشار اقتصاديون آخرون قبله وبعده إلى « لعبة المنافسة الحرة » ، إلى « آلية السوق » ، أو إلى « قانون القيمة » ، الذي سينطبق على حركات الانتاج وتبادل السلع بنفس الطريقة التي ينطبق بها قانون الجاذبية على سقوط الاجسام . في الواقع ، إن المفهوم القائل بانتظام او تمواتيكى يشمل بمحمل الانتاج الصناعي ، ويخلقه مجرد تبادل السلع بين منتجي السلع المنعزلين كلياً ، على

١ - انظر « ثروة الامم » ، الكتاب الرابع ، الفصل الثاني .

نطاق قومي وعالمي ، هذا المفهوم لم يكن اكثراً من « غووج مثالي » ، حتى في تلك الفترات المبكرة ، عندما استوقف لأول مرة انتظار الاقتصاديين الكلاسيكيين . إذ انه لم يتحقق ابداً على نحو كامل في الانتاج الرأسمالي الفعلي .

وبرغم ذلك ، يوجد في الانتاج السمعي البرجوازي قانون غير مكتوب للقيمة ، اي لتبادل السلع المتساوية ، قانون طبيعي ليس ابدياً ولا دائماً بل هو « قانون اجتماعي » متغير صالح لحقبة تاريخية محددة . لقد أظهر ماركس ، في معالجته لـ « ما يسمى التراكم البدائي لرأس المال » ، الجهد الهائل الذي كانت تتطلبها ولادة هذا القانون الاساسي لنمط الانتاج البرجوازي الحديث ولولادة « القوانين الابدية للطبيعة » المولدة منه ، كافياً بذلك النقاب عن تعاقب الجرائم الدموية والاعمال العنيفة ، التي ولدت في خضمها ، في التاريخ الفعلى ، الاسس الفعلية للقوانين الطبيعية المزعومة . (اغتصاب العمال من وسائل انتاجهم المادية يشكل أساس البروتسيس كله) . وبطريقة مماثلة ، برهن ماركس داعماً قوله بتفاصيل قوية كيف إن قانون القيمة ، حتى في إطار انتاج سمعي متتطور ، لا يترجم في الواقع إلا عبر سلسلة متتالية من الاحتكاكات ، من الذبذبات ، من الازمات والانهيارات . ويقول إن السبب في ذلك هو انه « في علاقات التبادل بين مختلف منتجات العمل ، هذه العلاقات العرضية والمقلبة باستمرار ، فإن وقت العمل الضروري اجتماعياً لانتاج تلك المنتجات يؤكّد نفسه بقوة كقانون طبيعي منظم ، قاماً مثلاً يشعر اي احد من الناس بقانون الجاذبية عندما ينهار بيته على رأسه »^(٢) .

وهكذا ، بواسطة وهم عجيب – بالتأكيد قديم قدم الرأسمالية نفسها ، هذا الوهم الذي ما زال مستمراً بعناد ، رغم التفنيد النظري وفشل جميع المشاريع التي وضعـت موضع التطبيق لتحقيقه – بذلت المدارس المتتابعة للاشتراكيين الطوبيين ، ثم « للمصلحين البرجوازيين » أو الاشتراكيين (وفي يومنا هذا ، تحت تأثير الوضع الحرج للنظام الرأسمالي بجمله ، يبذل ايضاً الاقتصاديون ورجال الدولة الرأسماليون انفسهم) جهوداً لتلطيف القصور الخاص لتنظيم العمل الاجتماعي في الإطار البدائي للانتاج السمعي « الحر » ، بفضل « شكل تنظيم للرأسمالية » أفضل .

٢ - انظر « رأس المال » ، ص ٤

وبالتالي ، هناك فرق في الدرجة بين « التدخلات » العديدة تقريباً للدولة البرجوازية المبكرة في « لعبة المنافسة الحرة » ، وبين التتابع السريع ، بصورة متزايدة ، للتدابير المرصودة إلى حد ما ، هذه التدابير التي يُراد من خلالها اليوم في كل مكان – في البلدان الرأسمالية ، في البلدان التوتاليتارية وفي البلدان التي لا تزال حكومة ديموقراطياً – « أكمال » ، تصحيح وتوجيه « هذا الشكل من التعاون بين المنتجين الرأسماليين المعزولين » ، الذي لا يتحقق إلا موضوعياً ، وبتبادل السلع ، هذا الشكل الذي رأى فيه الكلاسيكيون البرجوازيون وماركس « نموذجاً مثالياً » (لم يكتمل أبداً نهائياً في الواقع المعاش) ، عندما كانوا يتحدثون عن الانتاج الرأسالي . مثل هذه التدابير تؤدي في أفضل الأحوال إلى أن تلطف مؤقتاً أو حتى إلى أن تقمع وحسب بعض النتائج الخطيرة لفوضى الانتاج الرأسالي . لكن هذه التدابير لا تؤثر في شيء على غياب المخطط الذي يسير ، في الاقتصاد الرأسالي ، جنباً إلى جنب مع الشكل الوثني للانتاج السمعي . بالعكس ، فانهم لم يفعلوا سوى تخريب الشكل الوحيد الذي كان الانتاج الرأسالي بفضلهم حتى ذلك الحين « خططاً » ، « مستركاً » ، و « تنظيم العمل » الوحيد الممكن ، وباختصار حطموا الاسس نفسها التي يقوم عليها المجتمع الرأسالي .

هذا التحطيم المتزايد لأسسها الخاصة ، إنما يفرضه على الرأسمالية اليوم ، تطور موضوعي للاتجاهات المتأصلة فيها . إن الأمر بهذا الصدد لا يتعلق أبداً بانتصار سيمحرز عليه مرحلة بعد أخرى منتجو السلع المعزولون ، في صراعهم الحيوي من أجل العيش ، بفضل العقل الجماعي لرأسماليين الذي تجسده الدولة و « الرأي العام » . وابعد من ذلك ، إن هذا التهديم هو ثمرة التراكم المتنامي دون انقطاع لرأس المال وتركزه عن طريق الميل الاحتكاري المتنامي للاتحادات الصناعية والمالية الكبرى ، وعن طريق الاتجاهات التي لا تقل تزايداً ، هذه الاتجاهات التي ترغم الدولة على إنقاذ « المجتمع عموماً » بتعويم المشاريع المهددة بالانهيار بسبب الأزمة الاقتصادية ، ودعم الانتاج المرصود مباشرة أو لا للحرب برؤوس الأموال الهائلة ، هذا الانتاج الحربي يتعزز دائماً على هذا النحو بشكل متزايد على حساب الصناعات غير الحربية .

إن البرجوازية ، في محاولتها لأن تنجو من الأزمات الدورية التي تهدد أكثر فأكثر وجود المجتمع البرجوازي ، وفي مسعها اليائس لأن تتغلب على الأزمة الحادة القائمة في بمحل الانتاج الرأسالي ، إنما هي مرغمة ، بفضل « تدخلات » جديدة وعميقة باستمرار في القوانين الداخلية لنمط انتاجها الخاص ، وبفضل تغيرات متعاظمة في تنظيمها الاجتماعي

والسياسي الخاص ، على أن تحضر أزمات أكثر عنفاً وأكثر شمولاً في نفس الوقت ، وعلى أن تنقص وسائل التغلب على أزمات المستقبل . إن البرجوازية ، بتنظيمها للسلام ، تعد للحرب .

إن لاجدوى أية حاولة لمعالجة « مفاسد التنافس » ضمن اشكال الانتاج والتوزيع القائمة ، تصبح أكثر فأكثر وضوحاً عندما ننتقل من الشكل الأولي لـ « السلعة » إلى الشكل الأكثر تطوراً : « العامل الذي تحول إلى سلعة » ، أو من الطابع التاريخي العام للإنتاج البرجوازي إلى طابعه الطبيعي المتأصل .

كما إن « بنوك التبادل » ، « الشهادات العمالية » الطوبوية وبعض المساعي الأخرى لتنظيم الانتاج السمعي ، تتكرر في « البرامج التخطيطية » الفاترة التي يقيمها اليوم الاقتصاديون المذعورون والرأسماليون الكبار « ذوي العقل الجماعي » ، كذلك فإن المحاولات الصعبة الأولى التي قام بها عمال باريس المتمردون لينتزعوا من الحكومة « الثورية » لعام ١٨٤٨ شكلاً ما لتحقيق مطلب العمال : « الحق في العمل » ، يتعدد صداتها في مختلف التدابير التي تحاول بها البلدان الديموقراطية والفاشية أن تتخلص من خطر البطالة المتزايد عن طريق تنظيم تعسفي نوعاً ما لسوق العمل . وكما إن الماركسية في الحالة الأولى ، أجبت « المخططين » الرأسماليين بأن التنظيم الوحيد للإنتاج ، الذي ينسجم مع الانتاج السمعي ، هو قانون القيمة ، كذلك فإن النقد المادي الصافي للبرامج التي تهدف نحو مداواة النقص الصارخ لـ « سوق العمل » ، الحر ، على نحو من الانحاء ، من الانتظام العام ، يجب أن ينطلق من الشرط الأولى القائل بأن تحويل العمال إلى سلعة قابلة للبيع ما هو إلا تكميلة ضرورية لذلك « التحويل » الآخر الذي يرتكز عليه كل الانتاج الرأسمالي الحديث ، تاريخياً وفي وجوده الفعلي على السواء : تحويل أدوات ومنتوجات العمال إلى « رأس المال » الذي يملكه غير العاملين . في الواقع ، إن المحاولات الأكثر « نيلاً » لمعالجة الطاعون الحديث للبطالة الواسعة قد أدت حتى الآن وبشكل ثابت إلى فشل ذريع . هناك تقدم ظاهري أكثر منه حقيقي في البرامج الضخمة التي يقدمها الحكم الرأسماليون اليوم إلى الأعداد المتنامية من العاطلين ، بالقياس إلى تلك الأوقات ، المنسبة الان تقريباً ، عندما كانت « أحصنة الشغل » العلاج الوحيد الذي تتبأ به الناطقون الأكثر « احساناً » بلسان البرجوازية . واليوم كما من قبل ، فإن النتيجة النهائية للمحاولات التي تستهدف إبادة الشكل القديم الذي تكررت به البطالة دورياً في

المدار الصناعي ، والشكل الجديد « البنيوي » ، « التكنولوجي » ، « المزن » الذي جاءت به لتبقى ، هي هذا الشكل المتنكر أو ذاك لتلك الخدمة الإجبارية التي يكتشف طابعها الحقيقي في معسكرات العمل ومعسكرات الاعتقال في المانيا « الاستراكية القومية » ^(٣) . خلف هذه العلاجات « السوية » التي طرحت في اوقات السلم ، يقف هناك ، كسم اخير ، التشغيل الواسع النطاق الذي طرحة حرب جديدة ، وقد استبقي على نحو جزئي امتداد لم يسبق له مثيل للصناعات الحربية المباشرة وغير المباشرة في البلدان الفاشية وفي بريطانيا الديموقراطية والولايات المتحدة « المسالمة » . إن أفضل شكل لـ « الاشغال العامة » في ظل الشروط الرأسمالية هو دوماً ، كما لاحظ بكل صواب أحد نقاد « البرنامج الجديد » لروزفلت ، الحرب نفسها التي تمتاز على جميع التدابير الأخرى لـ « خلق العمل » ، بمزية لا مثيل لها ، بمزية أنها لن تسبب أبداً تخمة غير مرغوب فيها للسوق ، لأنها تحطم السلع التي تنتجهما في آن واحد مع انتاجها وتحطم عرضياً جزءاً كبيراً من العمال « الزائدين » انفسهم ^(٤) . ومع كل هذا ، وطالما ظلت متوجات العمل مصنوعة باعتبارها سلعاً ، فاننا نشاهد جميع المقولات الوثنية لللاقتصاد السياسي : سلعة ، نقد ، رأس مال ، عمل مأجور ، تقلب في الانخفاض وارتفاع القيمة الاجمالية للإنتاج وللتصدير ، مردود المشاريع ، القرض النخ. ، وباختصار كل ما أسماه ماركس ، خلال الطور الفلسفى ، « اغتراب الذات » وخلال طوره النقدي والعلمي ، « وثنية السلعة » ، نشاهدها تستمر ، حتى في الاقتصاد الموجه الراهن . ومن جراء ذلك فان « القانون الاجتماعي الطبيعي لا يناله أدنى تغير » .

الأهمية الايجابية لكل المحاولات ، التي تقام على أساس الشروط الرأسمالية القائمة ، لخلق ما يسمى (نور بلا بريق !^(*)) *Lucus a non lucendo*) « رأسمالية منظمة » ، تكمن في حقل آخر مختلف كل الاختلاف عن ذلك الحقل الذي افترضه متعمدوه الايديولوجيون – هذه المحاولات تبرهن في الواقع على إن علاقات الانتاج الرأسمالية قد

^٣ - انظر ملاحظات انجلز في رسالة الى برنشتاين ، بتاريخ ٢٣ - ٥ - ١٨٨٤ . تظهر هذه الرسالة كاستباق نبوى للتحقيق الرأسمالي النهائي لـ « الحق في العمل » في السجون النازية ، في معسكرات العمل ، وفي اشكال اخرى من العمل الاجباري غير المدفوع الاجر .

^٤ - انظر : ستولبرج وفيتنون : « العواقب الاقتصادية للبرنامج الجديد » ، ١٩٣٥ .
★ اصطلاح لاتبني يستخدم للدلالة على ضرب من الاستدلال العقلي او الاشتراق غير المنطقي او العبئي (الحال) .

غدت منذ الآن عقبات ، وإن التوافق بين المشاريع والتروستات المعزولة يولد إختلاً بنيوياً متزايداً للإنتاج الراسمالي بمحمله ، وإن هذا التطور يؤدي أخيراً إلى تحضير بعض العناصر الشكلية التي يمكن أن تستخدم لانشاء تنظيم اجتماعي حقاً للإنتاج الاجتماعي في اليوم الذي تسقط فيه البروليتاريا الثورية كلياً نمط الانتاج البرجوازي ، وحيث تكون تلك العناصر قد تخلصت من الملامح الوثنية المتصلة فيها اليوم بشكل محظوظ (فكرة « التخطيط » ، مثلاً) .

وفي انتظار ذلك ، فكما إن التنظيم الاجتماعي الناقص للإنتاج المادي سيستمر في واقع المجتمع البرجوازي الراهن ، فكذلك سيستمر أيضاً الشكل « المقلوب » الذي الذي تتعكس في ظله العلاقات الاجتماعية في وعي الناس المعندين ، بواسطة « علاقات قيمة » لسلع ، « للقيمة » ، « للنقود » ، الخ. بينما تستمر إعادة انتاجها ، تحت شكل مكتمل إلى حد ما ، في مقولات العلم الاقتصادي . إن الالقاء الشامل للإنتاج السلع بالشتركة^(*) المباشرة للعمل هي وحدها التي ستزيل ، بنفس الضربة ، المظهر الوثني للقيمة . « إن الحياة الاجتماعية التي يشكل قاعدها الانتاج المادي والعلاقات التي يستلزمها ، لن تتخلص من الضباب الصوفي الذي يحجب مظهرها إلا عندما تتجلى فيها مأثرة الناس المتحدين بحرية ، المتصرفين بوعي والذين أصبحوا أسياد حركتهم الاجتماعية ، لكن هذا يتطلب جملة شروط مادية للحياة لا يمكن هي نفسها أن تكون إلا نتاج تطور طويل ومؤلم » (رأس المال) .

الفصل التاسع

تفسير خاصيّة القيمة وفائض القيمة

إن نقد الاقتصاد السياسي ، في نفس الوقت الذي يزكيح فيه الحجاب عن الطابع الوثني المتأصل في كل سلعة ، يعرّي الشكل الأكثر بروزاً الذي تكتسيه هذه الوثنية في إطار تحويل العامل إلى سلعة . إنه ، ببرازه الطابع الاجتماعي والتاريخي لنمط الانتاج البرجوازي ، يكشف بالدرجة الأولى عن طابعه الظبيقي .

منذ أن عمَّ الانتاج السلعي ، الذي يمكن للانسان أن يلحظ ايضاً بعض تجلياته المتفرّقة في مراحل سابقة من التطور التاريخي (في صلب الانتاج القديم ، حوالي حقبة ارسطو مثلاً) – اي منذ أن أقيم نظام اجتماعي ، أصبحت المنتوجات تأخذ في ظله عموماً شكل السلع – ، ظهرت ايضاً سلعة من نوع خاص في الاشياء المصنوعة ، المباعة والمستخدمة باعتبارها سلعاً ، اي : قوة عمل المنتجين المباشرين الذين يبيعون انفسهم بانفسهم إرباً إرباً، مقابل أجرة . إن سيادة الانتاج السلعي المعممة توافقت في الزمن والواقع مع سيادة الانتاج السلعي الرأسمالي . لقد دُشنت تاريخياً بفضل الفلاحين والعمال المنتجين للسلع عن وسائل انتاجهم المادية وتحويل وسائل الانتاج التي يملكونها الذي يعمل إلى « راس مال » يملكونه الذي لا يعمل .

في ظل هذا النظام ، اعتبر العامل ، بفضل مجرد وهم حقوقى ، مسيطرأً « بحرية » على قوة عمله ، إما بشكل فردي وإما في إطار تجمّع يضم مالكي سلعة – قوة العمل (النقابات) . المساومة (المارشانداج) الفردية والجماعية ، التي اعطتها بيع قوة العمل ، تخضع هي

نفسها ، كلياً ، لعالم المظاهر الوثني . في حقبة المقاول (صاحب المشروع) الرأسمالي ، مالك وسائل الانتاج ، كان العمال المأجورون ، غير المالكين الذين يبيعون كأفراد قوة عملهم بـ « عقد نوتش بحرية » ، من وجهة النظر الاجتماعية ، باعتبارهم طبقة ، من البداية وإلى الأبد ، ملكية للطبقة التي تملك وسائل العمل المادية .

إن كامل الحقيقة يختلف اذن عنّا أوضحته ماركس في *البيان الشيوعي* ، ١٨٤٨ . فإذا ظل صحيحاً أن « البرجوازية قد أذابت الكرامة الشخصية في القيمة التجارية » ، فإنها بالرغم من ذلك لم تستبدل بفعل الواقع نفسه ipso facto اشكال استغلال القرون الوسطى التقى ، الفروسي والحانوتي ، بـ « استغلال صريح » واضح جداً . إذ أنها لم تفعل سوى أن استبدلت الاستغلال ، الجمل بالاوہام الدينية والسياسية ، بشكل آخر من الاستغلال المقنع ، الذي هو أكثر تهذيباً في شكله وأكثر صعوبةً في فضحه . بينما كانت علاقات السيطرة والاستعباد في الحقب السابقة ، هذه السيطرة ، التي كان معترفاً بها علنياً ، تظهر كحوافز مباشرة للإنتاج ، فإن صنع منتجات العمل يستخدم ، في الحقبة البرجوازية لـ « حرية التجارة » ، بالعكس ، كعطايا لعلاقات اضطهاد واستغلال مستمرة تحت شكل متغير (رأس المال) . إن الاقتصاد السياسي ليس شيئاً آخر غير المظهر العلمي الذي يأخذه تقنّع هذا النظام الاستغليالي . وبهذا ندرك الاهمية الفريدة في كشف المظاهر الوثني للإنتاج السلعي ، فيما يتعلق بالنضال العملي الذي تخوضه الطبقة المسحوقة ، والتأثيرة ضد اضطهادها ، في صلب المجتمع القائم . توجد قطيعة كاملة بين الوضع الفعلي ، حيث يستمر واقع إن العامل هو مجرد سلعة تجارية ، وبين الأدبيولوجيا ، حيث تستمرة بنفس الاصرار التصريحات الانشائية القائلة بأنه لا ينبغي أن يعتبر العامل كمجرد سلعة تجارية . إبراز هذه القطيعة الكاملة هو عمل تمردي ضد المصلحة العملية للطبقة السائدة في الحفاظ على هذا الوضع ومصلحتها النظرية في المحافظة على هذا المظاهر الوثني الذي بفضله تنتقل مسؤولية التبدير والاهوال التي تسبّبها اليوم ازمات كارثية ، في المرحلة التي قد بلغها تطور القوى المنتجة ، من مجال الفعل الانساني إلى مجال العلاقات المزعومة طبيعية ودائمة بين الطبقات . هذا السبب وحده يجعل كل إتجاه هادف إلى نقد المقولات الاقتصادية السائدة ، إن لم يسقط في المسبقات البرجوازية ، – والاتجاهات العملية المناسبة التي تسعى إلى تغيير النظام الاجتماعي الذي تعبّر عنه هذه المقولات – يصطدم لأول وهلة بالقوة المأهولة للطبقات المحظوظة بفضل النظام القائم والتي لها مصلحة بدائية في

الحفاظ عليه . إجتناث وثنية السلعة إجتناثاً راديكاليّاً ، بواسطة التنظيم الاجتماعي المباشر للعمل ، هذه هي منذ الآن مهمة صراع البروليتاريا الظبيثي الثوري . إن النقد الماركسي لللاقتصاد هو ، في آن معاً ، إحدى أدوات هذا الصراع وتعبيره النظري .

ما أن تتحقق هذه النقطة ، فإن المعنى التاريخي والاجتماعي لمذهب القيمة وفائق القيمة يمكن أن يظهر عندئذ بكل عمقه ومداه . إن وجود « مساواة » متأصلة في شتى أنواع العمل النوعي ، باعتبارها نتفاً كمية من كمية اجمالية لـ « العمل عموماً » ، هي الفكرة الكامنة في التصور الاقتصادي لـ « العمل عموماً ». لكن هذه « المساواة » لا تمت بصلة لشرط طبيعي للإنتاج السلعي . إنها ، بالعكس تماماً ، لا تنشأ إلا في التبادل والانتاج العام للمنتوجات المرتبطة بال حاجات الاستهلاكية ، بصفتها ، عموماً ، سلعاً . إن « المساواة » في الواقع لا تتجلّى في أي مكان كما تتجلّى في « قيمة » السلع . إن اختزال « القيمة » ، عند الاقتصاديين الكلاسيكيين (رغم انهم كانوا غير واعين بذلك) ، إلى كمية « العمل » المدروجة في السلعة ، كان مؤسساً لا على قانون « طبيعي » ، بل على مقدمات من طبيعة تاريخية واجتماعية . إن النظرية الاقتصادية لـ « قيمة العمل » كانت تناسب مع مرحلة معينة من الانتاج الاجتماعي ، حيث العمل الانساني قد كف منذ زمن بعيد عن كونه مرتبطاً ، على نحو « عضوي » إنْ صح القول ، بأفراد أو جماعات صغيرة من المنتجين – وهذا ليس كقوله وحسب ، بل وفي الواقع أيضاً – ، وحيث ، بعد تصفية نظام الطوائف الحرافية الضيق ، تحت شعار « حرية التجارة » البرجوازية ، يغدو كل عمل خاص من الآن فصاعداً ، وحسب القانون ، معادلاً لكل عمل آخر خاص .

إذا كان من الصحيح أن جزءاً من التصور الأدبيولوجي (المنحدر من تبادل السلع نفسه) مستمر في المساواة « الطبيعية » العزيزة على قلوب الاقتصاديين البرجوازيين الأوائل ، فإن التطور الذي أطّاه ماركس بنقده للنظرية الكلاسيكية لقيمة العمل ، لم يتّأذَ في مطلق الاحوال باعتراض خصومه البرجوازيين الساذج ، الذين ظلوا منذ قرن تقريباً يقولون بأن « المقدمات » النظرية الموضوعية لقيمة « لا أساس لها » ، لتعذر قراءة حساب لعدم المساواة الفعلية لأنواع شتى من العمل . عندما يحاول من جهتهم بعض المدافعين عن الماركسيّة ، ذوي النوايا الحسنة ، إصلاح هذا « الخلل » المزعوم ، محاولين تقديم العمل النافع ، الداخل في كل منتوج عمل ، ككمية قابلة للقياس بمعنى علوم

الطبيعة ، فانهم لا يقدمون – شأن كثير من هذه المناقشات التي اثارتها الماركسية – إلا مشهدأً كئيًّا سبق لكانط ان تحدث عنه : « بينما احد الناس يمسك غربالاً تحت التيس ، فإن الآخر يحاول حلبه ». إن اختلاف المنزلة ، المفترض وجوده في صلب المجتمع البرجوازي الراهن بين شتى انواع العمل ، يقوم حسب نظرية ماركس النقدية ، جزئياً « على محسن او هام أو على الاقل على فوارق قد كفت منذ زمن بعيد عن كونها حقيقة ولم تعد تعيش إلا بفضل تقليد اجتماعي »^(١) . بيد انه بغض النظر عن هذه المسألة ، فإن شتى انواع العمل الموظفة في انتاج الاشياء النافعة تختلف عملياً في إطار سيطرة قانون القيمة . هذا التنوع للاعمال النافعة هو شرط ضروري قبلياً لتبادل السلع وللتقسيم الاجتماعي للعمل المتفرع عنها . فقط على أساس النظام « الطبيعي » للتقسيم النوعي للعمل ، المتولد من تنوع الحاجات الاجتماعية ومن ضرورة العمل النافع الضروري لارضائها ، يمكن لفارق النوعي بين الاعمال النافعة ، في إطار تبادل منتجات العمل وقد أصبحت سلماً ، أن يخلو مكانه بطريقة سوية لفارق الكمي الكامن في مختلف انواع العمل النافع بقدر ما يتضمن انواع العمل هذه كعدد من الكسور لكمية اجمالية من العمل الاجتماعي المبذول في انتاج جميع المنتجات المستهلكة في وقت معين وضمن مجتمع معين . هذا هو بالضبط النظام الذي عَبَر عنه على الصعيد النظري قانون القيمة الذي صاغه الكلاسيكيون^(٢) . وفيما بعد ، إتهم بعض التلاميذ الذين لم يعتادوا جرأة الفكر العلمي ، بمحنة النبرات ، الاقتصاد الكلاسيكي والماركسي بإقرار « تجريد العنيف » ، لاختزال علاقات قيمة السلع فيما بينها لكميات العمل الذي اشتغلت عليه ، مفترضين (الاقتصاد الكلاسيكي والماركسي) التعادل فيما ليس متعادلاً . ينبغي أن نذكر بهذا الصدد بان هذا « التجريد العنيف » ، لا ينبع من التعريفات النظرية للاقتصاد السياسي ، وإنما من الطابع الفعلي للإنتاج السمعي الراسوني . إن السلغة مولود جديد . وفي مواجهة ذلك ، فإن واقع إن مبدأ تبادل كميات متساوية يتحقق عملياً ، لا في كل حالة خاصة ، بل على أساس معدل تقريري ، يظهر كعيوب في البناء ليس بالخطير نسبياً .

ومهما تكون جميع الآراء المناقضة السائدة في هذا المعسكر أو ذاك ، فإن نية ماركس لم تكن أبداً الانطلاق من تصور عام للقيمة ، معروض في المجلد الاول من زاس المال ،

١ - أنظر رأس المال ، ص ٣٠٧ ، حاشية ، ١ ، الطبعة العربية .

٢ - المرجع السابق .

للوصول في النهاية ، بإدخاله فيه على التعاقب تحديداً متقاربة أكثر فأكثر ، لهذا التحديد المباشر لسعر السلع ، هذا التحديد الذي كدَّ والراس *Pareto* وباريتو *Walras* ذهنها فيما بعد لاختراع انظمة كذا مليون من المعادلات *N millions of equations* ، حيث يكفي إدخال *الكذا N* مليون من الثوابت المطلوبة ، للحصول ، بدقة رياضية ، على سعر سلعة محددة في وقت محدد . بسبب تفسير خاطئ ، لنتائج كارثية ، لنظرية ماركس الاقتصادية ، نشب بعد صدور المجلد الثاني والثالث من *رأس المال* ، جدال دوجماتي تماماً ولمدة ١٥ عاماً بين نقاد ماركس البرجوازيين والماركسيين الارثوذكسيين حول مسألة ما إذا كانت ، وبأي معنى ، موضوعات المجلد الثالث الخاصة بتشكيل معدل الربح العام (معدل الربح الوسطي) وتحول القيمة إلى « سعر الانتاج » ، الذي يمشي معها حذوًك النعل بالنعل ، متنائةً مع التعريف العام للقيمة الذي ورد في المجلد الأول . كما تبيّن المراسلات والخطوطات التي نشرت فيها بعد ، كان ماركس ، قبل ظهور المجلد الأول بوقت طويل ، قد طرح مبدئياً إن « سعر انتاج » السلع المنتجة برساميل ذات تركيب عضوي مختلف لا يمكن أن تكون متنائة ، لا في حالات خاصة ولا بصورة عامة ، مع « قيم » ها كما يحددها « قانون القيمة » ^(٣) . إن الأهمية الخاصة التي لهذا القانون في إطار النظرية الماركسيّة لا تقتصر ، إذن ، بصلة للتحديد المباشر لسعر السلع بقيمها . إن هذا المشكّل سوف لن يكون أقرب إلى الحل بمجرد الاشارة للدور الذي لعبه قانون القيمة في التطور العام لأسعار السلع ، العامل الحاسم لهذا التطور ليس إلا انتاجية العمل الاجتماعي المتزايدة دوماً ، تحت تأثير التراكم التدريجي لرأس المال والانخفاض المتواصل لقيم السلع الناتج عن ذلك . بالعكس ، ينبغي الانطلاق من واقع إن المقدمات الفعلية لـ « قانون القيمة » يمكن أن تختفظ بصلاحيتها حتى في حالة ما إذا كان الاتجاه المتعاظم ، في صلب الانتاج الرأسمالي المعاصر ، إلى تحديد الأسعار من قبل سلطات احتكارية أو إدارية وليس من قبل السوق كما في السابق ، قد يضعف دائماً أكثر هذا التوسط الوظيفي للقيمة وينتهي إلى تعطيله الكلي . إن الأهمية الحقة ، التاريخية والاجتماعية ، لقانون القيمة لا تظهر إلا من اللحظة التي يُحرد فيها هذا القانون الأساسي من المظهر الوثني الذي كان متصلافيه في العرض الذي أعطاه له مكتشفوه الأوائل في القرنين ١٧ و ١٨ . لم يعد لهذا القانون أي علاقة بالأسس التاريخية والاجتماعية للتصورات ، المفصولة كلياً من الظواهر

٣ - انظر رسالة ماركس إلى أنجلز بتاريخ ٢٧ - ١٨٦٧ .

الاقتصادية ، التي كونها الاقتصاديون المبتدلون بسبب قانون القيمة ، الذي لم يبق له من معنى عندهم إلا لـ « حساب القيمة » ، أي لتكون قاعدة نظرية تكمن عملياً رجل الأعمال من حساب ارباحه الخاصة ورجل الدولة البرجوازي من التخطيط للتدابير التي ينبغي إتخاذها لتأمين حسن سير آليات mechanisms ظلقة فائض القيمة الرأسمالي. نظرية القيمة ، كما يستخدمها ماركس في كل المجلدات الثلاث من رأس المال ، لها ، بالعكس من ذلك ، هدف علمي نهائي هو « كشف القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الحديث » (وهذا يعني في نفس الوقت قانون نمذجة التاريخي) ^(٤) . عبر الماركسي لينين بوضوح أتم عن نفس الفكرة ، عندما قال بأن « الهدف المباشر » للبحث الماركسي يكمن في « إزاحة النقاب عن جميع اشكال التناحر والاستغلال القائمة في المجتمع الرأسمالي الحالي ليساعد البروليتاريا على التخلص منها » ^(٥) .

وبنفس الطريقة ، فإن مذهب فائض القيمة ، المعتر عادةً كعنصر اشتراكي صريح للنظرية الاقتصادية الماركسيّة ، ليس ، في شكله المكتمل عند ماركس ، لا مجرد عملية حسابية بسيطة مرصودة للبرهنة ، بالأرقام ، على إن الرأسماليين يخادعون العمال ، ولا درساً أخلاقياً مأخوذاً من الاقتصاد من أجل دعوة الرأسمالي لكي يعيد الجزء الذي احتكره من « المنتوج الكامل للعمل » . مذهب ماركس ، باعتباره « نظرية اقتصادية » ينطلق من المبدأ المناقض على طول الخط ، الذي يرى إن الصناعي الرأسمالي يحصل « بشكل طبيعي » على قوة عمل العامل بفضل تبادل شريف يحصل بمقتضاه العامل مع أجراه على المعادل الكامل له « السلعة » التي باعها للرأسمالي . إذا كان الرأسمالي يعني فعلياً فائدة من هذه المعاملة ، فإنه يعنيها لا بفضل الاقتصاد السياسي ، بل بفضل وضعه الاجتماعي المحظوظ كذلك لوسائل الانتاج المادية ، هذا الوضع الذي يمكنه من أن يستغل في مشروعه من أجل انتاج السلع ، **القيمة الاستعمالية** الخاصة لقوة عمل اشتراها بـ « قيمة » ها الاقتصادية (القيمة التبادلية) . بين قيمة السلع الجديدة التي انتجها استغلال قوة العمل في المصنع الرأسمالي ، وبين الاسعار المدفوعة ثمناً لبائعي قوة العمل هذه ، لا توجد اطلاقاً ، بالنسبة ماركس ، أي علاقة يمكن اكتشافها بتحليل اقتصادي أو عقلاني . إن مقدار

^٤ - انظر مقدمة الطبعة الاولى من « رأس المال » ، ١٨٦٧ .

^٥ - انظر لينين : « من هم أصدقاء الشعب وكيف يحاربون الاشتراكيين الديموقراطيين ، ١٨٩٤ ، المؤلفات الكاملة ، الجزء الاول (الروسية) .

القيمة ، في نقط الانتاج الراسمالي ، التي انتجها العمال في شكل منتجات عملهم ، متتجاوزاً معادل اجرورهم ، أو كمية « فائض العمل » الذي بذلوه في انتاج « فائض القيمة » هذا ؟ والعلاقة الكمية بين فائض العمل هذا والعمل الضروري ، أي « معدل فائض القيمة » أو « معدل الاستغلال » ، المعمول به لوقت معين وفي بلد معين ، لا علاقة لها اذن بتاتاً بنتيجة أي حساب اقتصادي . إن مقدار القيمة هو نتيجة لصراع بين الطبقات الاجتماعية يكتسب اشكالاً متزايدة الحدة ، وينتهي إلى أن ينصب في ثورة صریحة ، بالضبط لأن الآلية الاقتصادية للانتاج الراسمالي لا تفرض أي حد موضوعي على ترفيع معدل فائض القيمة ، في إطار تراكم داءً متزايد لرأس المال ، في احد قطبي المجتمع ، وبالمقابل تراكم البؤس في القطب الآخر .

الفصل العاشر

«العقد الاجتماعي»

فقط عندما تلقى الأضواء على المظهر الوثني للإنتاج السلعي – والتناحر الطبقي الناجم عنه – يكتسب التصور الجديد لـ «المجتمع المدني» ، الذي قدمه الناطقون الأيديولوجيون باسم البرجوازية ، كل أهميته . إذا كان ممثلاً المبدأ البرجوازي قد وصلوا إلى فكرة «المجتمع المدني» الذي ، بالعكس من الدولة وباقى البنية الفوقيّة ، يشمل قبل كل شيء الشروط المادية للحياة السائدة في صلب المجتمع الجديد المنتج للسلع ، فانهم مع ذلك كانوا أبعد ما يكون عن امتلاك التصور الواضح للطابع التاريخي والاجتماعي لهذه الشروط «المادية»^(١) . وفضلاً عن ذلك ، فإن البلبلة كانت سائدة على صعيد آخر في الفكر الاجتماعي البرجوازي ، وذلك منذ عصر رواده الأوائل (ابن خلدون العربي وثم فييكو الإيطالي^(٢)) إلى عصر ازدهاره الكلاسيكي (مع «الإنجليز وفرنسيي القرن ١٨») . في حين أنه اتضح إن المنظرين البرجوازيين كانوا قادرين على تمييز «المجتمع المدني» الذي اكتشفوه ، من الشكل الاقطاعي للدولة ، فانهم ، بالمقابل ، ماثلوه ببساطة مع الدولة البرجوازية الجديدة . لقد كانوا يعنون بمجتمع مدني أو بدولة كليلة^{*} من العلاقات الاجتماعية ،

١ - انظر ماركس ، الأيديولوجيا الالمانية : «المجتمع المدني كمجتمع مدني لا ينمو الا مع البورجوازية ، بيد أن التنظيم الاجتماعي المنحدر مباشرة من الانتاج ومن التجارة ، والذي شكل في كل العصور أساس الدولة وباقى البنية الفوقيّة المثالبة ، كان باستمرار يدعى بنفس الاسم .» ، (ص ص ١٠٤ - ١٠٥) .

٢ - Vico (١٦٦٨ - ١٧٤٤) فيلسوف ايطالي كان يرى في تاريخ كل شعب ثلاثة اطوار : الطور الالهي ، الطور البطولي ، والطور الانساني .

اتفق على شكلها افراد يملكون ملكرة التفكير بـ « عقد » ، وهو عقد قد أبرم إما بانسجام كامل وبحرية كاملة (حسب انصار النظرية الجديدة الاكثر سطحية) وإما على أساس الغلبة وحق الاقوى (كا دافع عن ذلك المثلون الاكثر عمقاً لنظرية الحق الطبيعي : هوبيس ، روسو وهيجيل) .

بالعكس ، حسب نظرية ماركس الجديدة (التي لها من الاهمية بالنسبة للحركة العمالية المعاصرة ما كان لنظرية « العقد الاجتماعي » ، التي أكملها روسو ، من الاهمية بالنسبة للحقبة السابقة) ، فان العلاقات الاجتماعية ، التي هي أساس المجتمع البرجوازي الراهن والتي تمتلك كتعبير « مقلوب على رأسه » وكتنكر *مشيء* - *réificateur* - ، مقولات الاقتصاد السياسي ، هي (هذه العلاقات) من نوع مختلف كل الاختلاف عن النوع الذي ارتآه منظرو العقد الاجتماعي البرجوازيون . إزاحة النقاب عن الطابع الوثني للسلعة ينطوي على حل عقلاني وتجريبي لشكل لم يجرأ المفكرون الاجتماعيون للقرن ١٨ حتى على طرحة ولم يعالج إلا معالجه صوفية إلى هذا الحد أو ذاك من مختلف مندرس الطور اللاحق البرجوازية (الرومانطيقيون ، المدرسة التاريخية ، انصار النظرية « العضوية » للدولة ، هيجل) . الطريقة التي سعى بها هيجل ، بعد أن القى الاوضاء على التناقض الظاهر الموجود بين واقع أن التاريخ من صنع البشر بينما لا يتحرك أبداً حسب خطة من إعداد هؤلاء البشر انفسهم ، لا إلى رفع هذا التناقض بل إلى دفعه جديلاً حق نهايته القصوى (متمنياً أن يراه ينهر من تلقاء ذاته !) ، كانت أيضاً احدى الوسائل التي استخدمها ماركس لكشف « السر » المختفي داخل شكل السلعة . على غرار هيجل القائل بأن « نتيجة افعال البشر عموماً هي ، في التاريخ الكوني ، مغايرة تماماً لما جعلوا نصب اعينهم تحقيقه ، لما يريدونه ويعرفونه فوراً ؛ انهم يسعون إلى إرضاء مصالحهم ، لكنهم يحققون بذلك شيئاً آخر بعيداً عن مصالحهم ، شيئاً آخر يشكل ، بدون ريب ، جزءاً من مصالحهم ، لكنهم لم يكونوا واعين له ولم يفكروا فيه » (هيجل : فلسفة تاريخ العالم) ، فإن ماركس ألح على التناقض الموجود في واقع أن الناس ، بتبادلهم منتوجات عملهم ، كسلع وحسب علاقات محددة من القيمة ، وباتتاجهم لها من أجل هذا التبادل فقط ، لا يتحققون بذلك إلا تقسيماً للعمل نوعياً وكثيراً ، هذا التقسيم الذي يظهر لهم بعد مضي الوقت كشيء خارجي في شكل قيمة المنتوجات المتبادلة وعلاقات قيمة

البضاعة : « إنهم يفعلون ذلك دون أن يدرؤا »^(٣) . لقد شد ماركس النبرة على ما لهذه الصيغة من لامعقولية باشارته مرارا إلى أن اللامعقولية المطلقة ، التي تعبّر عنها مقولات الاقتصاد السياسي الوثنية ، ليست إلا التجلي الضروري لللامعقولية الفعلية التي ينطوي عليها نظر الانتاج الرأسمالي نفسه ، وأنه – اذن – في العلاقات الاقتصادية لقيمة السلع فيما بينها ، « تظاهر كا هي في الواقع » العلاقات الاجتماعية بين منتجي السلع المعزولين و كذلك تظاهر هـ .

بيد إن جميع هذه المفارقات ليست بالنسبة لماركـس إلا وسيلة لإرغام قرائه ، المشبعـين بالتصورات البرجوازية ، على اكتشاف « سر » في شيء يبدو لأول وهلة بدون سر ، ومـعروفاً حتى الابتداـل : السلعة وشكلـها . لا يكشف ماركـس هذا السـر بفضل شعـوذة فلسفـية من الطراـز الهيجـلي ، بل بفضل التـحليل العـقـلاني التجـاريـي لظـاهـرة تـارـيخـية ولوـقـائـع اـجـتمـاعـية فـعلـيـه تنـضـوي تحتـها . بالـنـسـبـة لـأـنـبـيـاءـ القرـن ١٨ ، الـذـين واصلـ سـيـثـوريـكارـدو إـداء رسـالـتـهم ، نقطـةـ الانـطـلاقـ « الطـبـيعـيـةـ » لـكـلـ حـيـاةـ اـجـتمـاعـيـةـ كـانـتـ الفـردـ الحـرـ ، المـنـعـقـ منـ التـبـعـيـةـ الـاقـطـاعـيـةـ وـمـنـ الـخـصـوصـيـةـ الـفـيـزـيـائـيـةـ وـالـجـغرـافـيـةـ ، الـتـيـ أـعـاقـتـ جـمـيعـاـ تـطـوـرـهـ فيـ الحـقـبـ السـالـفـةـ . قـاعـدةـ التـصـورـ الجـديـدـ لـمـجـتمـعـ هـيـ ، اـذـنـ ، اـرـتـباطـ اـجـتمـاعـيـ خـصـوصـيـ ، وـهـوـ مـعـطـىـ لـفـرـدـ بـدـونـ عـلـمـ وـخـارـجـ إـرـادـتـهـ . الـمـوـاطـنـ الفـرـديـ ، فيـ الـمـنـظـورـ الـبرـجـواـزـيـ ، يـتـصـورـ الـأـشـيـاءـ وـالـقـوـيـ « الـاقـتصـادـيـةـ » كـعـوـامـلـ خـارـجـةـ عـنـهـ ، يـسـتـخـدـمـهـ لـتـحـقـيقـ اـهـدـافـ الـخـاصـةـ وـلـكـنـهـ إـلـىـ حدـ ماـ تـضـعـ العـرـاقـيـلـ اـمـامـ نـشـاطـهـ الحـرـ تـاماـ فيـ جـوـانـبـ الـأـخـرـىـ . يـقـولـ هـذـاـ التـصـورـ الجـديـدـ إـنـ الـافـرـادـ يـتـصـرـفـونـ فـسـورـاـ فيـ شـرـوطـ اـجـتمـاعـيـ مـحدـدةـ نـاتـجـةـ عنـ مـرـحـلـةـ التـطـوـرـ الـراـهنـ الـتـيـ بـلـغـهاـ الـانتـاجـ المـادـيـ (٤)ـ . مـنـ الـطـبـيعـيـ انـ هـذـهـ الـعـلـاقـاتـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـتـطـوـرـهاـ التـارـيخـيـ قدـ صـنـعـهاـ النـاسـ انـفـسـهـمـ فيـ مـعـمـعـانـ نـشـاطـهـ الـمـتـحـدـ ؟ بـيـدـ اـنـهـ بـالـنـسـبـةـ لـلـافـرـادـ الـمـعـزـولـيـنـ تـبـدوـ معـطـاةـ عـلـىـ نـحـوـ نـهـائـيـ وـلـاـ رـجـعـةـ فـيـهـ ، وـبـصـفـتـهاـ تـلـكـ ، « مـوـضـوعـيـةـ » تـاماـ كـاـمـاـ هيـ عـنـدـ هـيـجـلـ . بـيـدـ إـنـ الـأـمـرـ بـهـذـاـ الصـدـدـ لمـ يـعـدـ يـتـعـلـقـ بـتـنـفـيـذـ اـرـادـةـ سـلـطـةـ فـوـقـ اـرـادـةـ الـبـشـرـ ، مـثـلـ عـقـلـ هـيـجـلـ الـمـطـلـقـ - « الـمـاـكـرـ وـالـقـوـيـ اـيـضاـ » - ، وـالـذـيـ « يـصـلـ إـلـىـ غـيـاـتـهـ » بـتـرـكـهـ النـاسـ « يـرـهـقـ بـعـضـهـمـ بـعـضـاـ فيـ مـتـابـعـهـ غـيـاـتـهـ الـخـاصـةـ » ، وـهـكـذاـ يـصـلـ إـلـيـهـ بـدـونـ تـدـخـلـ مـباـشـرـ (٥)ـ .

٣ - رأس المال .

٤ - أفضـل عرض لهذا الارتبـاط هو العـرض الذي قـام به مـارـكس فـي المـدخل ١٨٥٧ .

^٥ - انظر : هيجل ، الانسكلوبيديا ، المجلد الاول ، ص ٢٠٩ (بالألمانية) .

هذه الرؤيا هي اجمالاً تبرير فلسفية للفكرة البرجوازية الاكثر ابتذالاً التي كانت فكرة حسناً المفاسدة الحرة . وبالمقابل ، فإن مبدأ ماركس النضالي يرى إن سر الاسرار المزعوم هذا ليس له من غاية إلا تغطية القصور الصارخ للنظام الراسالي الراهن لتنظيم الانتاج ، هذا القصور الذي ينكشف على حقيقته بقارنته بذلك الشكل الأرقى لتنظيم الانتاج ، الشتركة المباشرة للعمل (سلطة المنتجين المباشرين المباشرة) ، الذي لم يعد اليوم نتاج للخيال ، بل هو نتاج تطور تاريخي موضوعي وهدف فعلي يقترب منه العمال تدريجياً بواسطة صراعهم الطبقي الشوري . يكتشف الانسان من أول نظرة إن صيغ الاقتصاد السياسي « تنتهي لشكيل اجتماعي في ظله يتحكم الانتاج وعلاقات الانتاج في الانسان بدلاً من أن يتحكم الانسان فيها »^(٦) . مثل المجتمع البرجوازي الرفيعة هذه التي هي ، مثلاً ، الفرد الحر والمالك لحق تقرير مصيره ، الحرية ، المساواة لجميع المواطنين في ممارسة حقوقهم وللجميع امام القانون ، تكشف منذ ظهرت عن انها ليست إلا تصورات إضافية لوثنية السلعة . كل هذا الثناء الواسع الذي يكال للشكل الاساسي لوثن - السلعة ، هذا الثناء الذي لعب في وقت ما دور الحافز للتقدم المادي ، لم يعد اليوم إلا تعبيراً اديولوجياً عن طراز خاص من علاقات الانتاج التي تفسخت تفسخاً ملحوظاً اكثر فأكثر ولم تعد تصنع غير تعويق ازدهار القوى المنتجة . إن وهم حقبتنا الكبير ، الذي يريد من المجتمع الراسالي أن يكون مجتمع افراد احرار مالكين لحق تقرير مصيرهم في الحياة اليومية ، لا يمكن المحافظة عليه إلا شريطة كبت المضمون الفعلي ، للعلاقات الاجتماعية المميزة للنظام القائم حالياً وعالمياً ، في العقل الباطن . نتيجة لنسخ الوثني للعلاقات الاجتماعية ، التي قامت بين طبقة الراساليين وطبقة العمال ، نتيجة البيع « الحر » لـ « سلعة قوة العمل » للكي « راس المال » ، ونتيجة لهذا المنسخ فقط بات ممكناً ، في هذا المجتمع ، الحديث عن الحرية والمساواة . القانون البرجوازي ، كما قال انطوان فرانس ، « يحرّم بعبادة متساوية على الاغنياء والفقراء النوم تحت الجسور »

^٦ - انظر رأس المال ، المجلد الاول (بلیاد ، ١ ، ص ص ٦١٥ - ٦٦٦) .

الفصل الحادي عشر

الاهداف النهائية لنقد ماركس لللاقتصاد السياسي (*)

لقد جرّد الاقتصاد السياسي ، بفضل النقد الماركسي ، من إدعاءاته المتهورة وأزيح النقاب عن حدوده التاريخية والاجتماعية . لقد حُوّل (وفي هذا يكمن « الانعطاف الكوبرنيكي » للنقد الماركسي لللاقتصاد السياسي) من علم مطلق ولا مشروط زمنياً إلى علم مشروط قارئياً واجتماعياً . الاقتصاد السياسي ، بالنسبة لماركس ، هو علم برجوازي ينبعش من الشكل التاريخي الخاص لنمط الانتاج البرجوازي وهو المتمم الايديولوجي لهذا النمط . من هذا التصور النقيدي لللاقتصاد السياسي ، ينتج تغير جذري في نظر صحة جميع مقولاته وموضوعاته . من جهة ، بسبب الطابع الوثني الذي يشدّ نفسه إلى جميع المقولات الاقتصادية ، ابتداءً من المقولات الأساسية : السلعة والنقود ، لا تنطبق هذه المقولات على أي موضوع حقيقى ومعطى مباشرة ؛ « الموضع » المفترضة للتحليل الاقتصادي هي نفسها ليست شيئاً آخر غير تعابير متنكرة مادياً للعلاقات المحددة التي يدخل فيها البشر بين بعضهم البعض ، في الانتاج الاجتماعي لوسائل عيشهم . ومن جهة أخرى ، فإن هذه المقولات الاقتصادية ، بالرغم من طابعها الوثني ، أو ربما بسببه ، تكون الشكل الضروري القاضي بأن هذه الحالة الخاصة التاريخية والانتقالية تاريخياً في وقت معماً من « العلاقات الاجتماعية غير الكاملة » ، التي تتميز بها العلاقات الانتاجية

★ غير المؤلف لاحقاً في النسخة الالمانية عنوان هذا الفصل فاصبح « نتائج ومنظورات » .
(المترجمان)

البرجوازية ، تتعكس في الوعي الاجتماعي لهذه الحقبة . على حد تعريف ماركس : « مقولات الاقتصاد البرجوازي هي صور للعقل ذات حقيقة موضوعية اجتماعية بالقدر الذي تعكس فيه علاقات اجتماعية واقعية » ، ولكن هذه العلاقات لا تنتهي إلا إلى تلك الحقبة التاريخية المحددة للإنتاج ، حيث انتاج السلع فيها هو نمط الانتاج الاجتماعي «^(١) ». وكما سنبيّن فيما بعد في الجزء الثالث من هذا الكتاب ، فهي ترتبط بالضرورة بنمط الانتاج البرجوازي و « القوازين الاجتماعية » التي تنطبق على هذا الاخير . طالما هذا الاساس المادي للمجتمع البرجوازي القائم « يهاجم ويهز فحسب » ، ولم يُطاح به تماماً من خلال النضال البروليتاري الشوري ، كذلك فإن صور العقل الضاربة عميقاً يجذورها الاجتماعية في الحقبة البرجوازية ، يمكن فقط نقدها ، لا إستبدالها نهائياً بالنظرية الشورية للبروليتاريا . إن نقد الاقتصاد السياسي ، الذي بدأه ماركس في رأس المال ، لا يمكن اذن ، إكماله إلا بالثورة البروليتارية ، أي بتغيير فعلي لنمط الانتاج البرجوازي الحالي وأشكال الوعي التي تنتهي إليه . وفقط بعد الانجاز الكامل لهذه الثورة ، وبينما يبدأ تطور المجتمع الشيوعي ، فإن جميع أصناف « وثنية الانتاج السلعي » وبجمل العلم « الوثني » للاقتصاد السياسي ، ستدمج نهائياً في نظرية وممارسة اجتماعية مباشرتين للمنتجين المتحدين «^(٢) » .

حتى ذلك الوقت ، فإن القضايا والتصورات ، التي انتهى إليها الاقتصاد السياسي بعد فحص علمي للاسس المادية لنظام المجتمع الحالي ، بوسائل تناسب الحقبة ، ظلت ، بالرغم من مظاهرها الوثني ، أداة ضرورية للنظرية المادية للمجتمع ، التي ت النقد على صعيد النمط التاريخي والاجتماعي ، تصورات الاقتصاد البرجوازي انطلاقاً من وجهة نظر ثورية لطبقة اجتماعية جديدة . وعلى الرغم من نقده الثوري لل الاقتصاد السياسي السابق برمته ، ظل ماركس ، في عمله النظري ، أولاً وقبل كل شيء ، على صعيد البحث الاقتصادي . انه لم يجد الاقتصاد في التاريخ ، السوسيولوجيا وفي الطوبويات ، وإنما ، بالعكس ، كشفَ الشكل العام وغير المحدد ، الذي يميز تقليدياً الدراسات التاريخية والنظرية للمجتمع ، في تحليل مادي للاسس الاقتصادية للمجتمع البرجوازي . وكلما كان يتقدم

١ - انظر « رأس المال » ، الطبعة العربية ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .

٢ - انظر ماركس : ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمل الالماني ، ١٨٧٧ (نقد برنامج جسوتا) .

هذا الموقف الایجابي ، الذي اتخذه ماركس إزاء العلم الاقتصادي ، فهو واضح عندما نقارنه بالموقف الذي اتخذه تجاه جميع التصورات التي تتجلّى في صلب العلم البرجوازي ، وإلى حد معين ، ضمن العلم الاشتراكي في عصره .

لقد سجّل ماركس ، بالرغم من نقده التاريخي لـ « قوانين الطبيعة الابدية » ، العزيزة على الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، عداءً أكثر جدة تجاه ما يسمى « المدرسة التاريخية » للاقتصاد المبتدل ، التي كانت تستهدف بحملها جميع المفاهيم الاقتصادية المحددة ، انتحار الاقتصاد كعلم .

وايضاً عارض خلال فترته الفلسفية الاولى ، الاسلوب الاديولوجي لمفكرين ، مثل برونو باوير ، شتيرنر وفيوربان ، وكشف ، خلف المقولات الفكرية لـ « اغتراب الذات » الوجود الفعلى تماماً لقمع واستغلال الطبقة العاملة . لقد ألح على الحقيقة القائله بأن « اغتراب الذات » الفعلى للعامل المأجور الذي يبيع قوة عمله الخاصة إلى المالك الراسمالى لوسائل الانتاج ، لا يمكن إلغاءه بالتأمل الفلسفى ، وإنما بالمارسة الثورية فقط . كا كافح بنفس الجدة ، في فترته اللاحقة ، تلك النظرية « السوسيولوجية » السطحية التي ، بالنقيض من « الواقعية الاقتصادية » للكلاسيكين ، « لم ترَ في القيمة شيئاً آخر غير شكل متعارف عليه ، إن لم يكن شيئاً لهذا الشكل »^(٣) . (وبالمناسبة يمكن أن نضيف إن هذه الملاحظة الموجزة التي كرسها ماركس ، قبل اربعين سنة ، للنظارات التي كانت تحملها في ذلك الوقت قلة من المؤيدين المتأخرین لـ « نظام الرادة Restoration المركانستالي » ، ما زالت جد راهنة ، ولعلها راهنة اليوم أكثر من أي وقت مضى ، كنقض استباقي للاقتراحات النظرية والمشاريع العملية التي نثرها العلماء العصریون لـ

^٣ - رأس المال ، ص ٤٧ - ٤٨ ، حاشية .

«نظريّة النقود» ولـ «اصلاح القرض» ، الذين ، بطريقة مماثلة ، ينظرون إلى أسعار السلع ، وبصورة خاصة إلى «النقود» ، كاشكال تعسفية ، اصطلاحية و «مطواعة» . وعلى حين لم يتخاصم ماركس والإنجلز مع انصار العنف الثوري العمليين ، امثال بلانكي ، فانهما أشارا ، في كل مناسبة ممكنة ، إلى الغياب الكامل للمضمون الفعلي في ما يسمى «نظريات العنف»^(٤) السوسيولوجية . ولم ينخدعا بصبح هؤلاء الحواريين «التقديميين» ، أذناف «الاشتراكيين» ، الذين ، باحتقارهم للاقتصاد ، باستثناء بعض «قوانين اقتصادية طبيعية عامة جداً وثابتة» ، حاولوا أن يردوا ميلاد ، تحول وتطور الاشكال الفعلية للإنتاج وللعلاقات الطبقية ، إلى العنف الصرف والسياسة ، الخ. ، لكي يلجأوا في نهاية المطاف ، امام هذا العنف «الخام» ، إلى القوة المنظمة للعقل ، للعدالة الإنسانية وإلى محكم اخرى لامادية هي الاخرى وعارضية من كل طابع طبقي . بالعكس من هؤلاء الناس الذين كانوا يحتقرن الاقتصاد باسم «السوسيولوجيا» ، حكم ماركس والإنجلز دائماً لصالح هذا العلم الاكثر عمقاً والاغنى بالمضامين والذي موضوعه المجتمع البرجوازي ، ونواته المفهوم الاقتصادي لـ «القيمة» والتحاليل التي أقامها الكلاسيكيون على هذا المفهوم .

اخيراً ، فان ماركس والإنجلز ، الذين أعداً اشتراكيتها «المادية» و «العلمية» على نقىض مباشر من الاشتراكية «المذهبية» و «الطوبوية» لطور التطور السابق للحركة العالمية ، ظلا طوال حياتهما عدوين لذويين لم تحيط الوازن الانشاء «الخيالي» الحض إلى درجة انها منحا ، لهذا السبب الوحيد ، اهمية جد عظيمة للبحث الاقتصادي ، الذي تقوم معرفته على الأقل على وقائع تاريخية لا جدال فيها واجتاعية ، لا على أي مواجهة نقدية للشكل الراهن للإنتاج بشكل مستقبلي لا يوجد بعد إلا في فكر أحد المصلحين .

لا وجود لتناقض بين هذا الاحتقار المعلن للوان الانشاء الفكري وبين الطريقة التي أظهر بها ماركس التعارض بين الانتاج السمعي الراهن وبين اشكال اخرى من الانتاج الاجتماعي ، تنتهي للماضي أو يمكن تصورها في المستقبل ، في إطار عرض يهدف إلى استخلاص موقفه النظري . وهذا ينطبق ، قبل كل شيء ، على اربع فقرات قصيرة من الفصل الذي يعالج «التابع الوثني للسلعة وسره» ، والذي يعيد فيه ماركس بالتالي إلى

٤ - انظر ، مثلا ، المقاطع الاستنكارية الثلاثة تحت هذا العنوان في كتاب انجلز «أنتي دوهرنج»،

الذاكرة، لكي يبده « كل السر الذي يكتنف عالم السلع ، كل السحر الذي يحمل بهاته منتجات العمل في نظام يرتكز على الانتاج السلعي » ، اربع انماط مختلفة من الانتاج الاجتماعي : نمط روبنسون كروزو (ساكن الجزيرة الوحيدة) ، نمط الانتاج الاقطاعي في العصور الوسطى ، الصناعة الريفية والبطريقة لعائلة مزارعة ، واخيراً ، « لكي يبدل » ، جامعة من البشر الاحرار يعملون بوسائل انتاج مشتركة ، باذلين بوعي قوى عملهم الفردية الكثيرة كقوة عمل اجتماعية متماثلة . وبالمثل ، ان الوصف التفصيلي الذي اعطاه ماركس لهيئة انتاجية بسيطة جداً ، واحد من الجماعات الهندية الصغيرة البدائية ، حيث « العمل مقسم اجتماعياً ، دون أن تتحول ، من أجل ذلك ، منتجات العمل إلى سلع » ؟ هذا التعريف الذي ، من حيثيات اخرى ، يكتسي اهمية قصوى من أجل الادراك السليم للنظرية الماركسيّة بجماعتها ، لا يساعد ، في إطار العرض النظري للتصورات الأساسية لرأس المال ، إلا على إبراز التعارض القائم بين تقسيم العمل في صلب المانيفاكتوره وبين تقسيم العمل في صلب المجتمع (هذا التقسيم الذي يولده تبادل السلع) .

إن جميع هذه المقارنات ، التي هي عكساً للدقة التي عرف بها ماركس كثيراً وغالباً ، أقامها هنا أغلب الأحيان بعبارات عامة وغامضة بما فيه الكفاية ، تهدف دائماً إلى غاية وحيدة ، نفس الغاية التي تهدف إليها ، بطريقة اخرى ، المقارنة التي يقيمها ماركس بين « وثنية السلعة » وهذا « العالم الديني الذي ليس إلا انعكاساً للعالم الحقيقي » (رأس المال) . هذه الغاية ، هي أن نضع تحت الاشواء السكارفة « العبث » absurdity الذي هو ، في المجتمع البرجوازي المعاصر ، متصل لا في المقولات الاقتصادية وحسب ، بل ايضاً وخصوصاً في الشروط الفعلية للشكل الاجتماعي الخصوصي الذي تعبّر عنه هذه المقولات . ممارسة نقد حقيقي للدين ، مثل ممارسة نقد للاقتصاد السياسي ، يجب ، حسب ماركس ، أن تستخدم منهجاً علمياً لا يكتفي بـ « العثور » ، بواسطة التحليل ، على النواة الأرضية للتصورات الدين الضبابية » ، بل بالعكس يبينا « كيف ان الشروط الفعلية للحياة تكتسي شيئاً فشيئاً شكلاً اثيرياً » . إن التقد المادي للدين يعني واقع أن الانعكاس الأدبيولوجي للعالم الواقعي في الدين لا يمكن إزالته كلياً إلى أن تقدم الشروط العملية اليومية لل慨ائنت الانسانية المعنية كشفاً مستمراً ذا علاقات مفهومة ومعقولة بالكامل ، بين الإنسان والطبيعة وبين الإنسان والانسان . وبالمثل ، فإن البروتسيس الحياني للمجتمع ، أي الانتاج المادي ، لا ينزع غشاوه الصوفي حتى يصبح نتيجةً للنشاط الواعي بذاته

للبشر المتحدين بحرية^(٥) . هذا هو المنهج الذي يتضمنه « نقد الاقتصاد السياسي » ، هذا المنهج الذي يجعل ماركس به الشكل الوثني للمقولات الاقتصادية ، الضروره التاريخية والعقلانية النظرية المؤقتة لهذه المقولات ، مفهوماً ، ويضع به ما تحمله من ايجابيات ، على صعيد المعرفة ، في خدمة التصني المادي لتطور المجتمع المعاصر .

فقط في بعض الفقرات المقتضبة والعظيمة من راس المال ، قطع ماركس بوضوح وحسم ، بعد أن استخلص النتائج النهائية للموضوعات التي بشّر بها الكلاسيكيون ، مع الاقتصاد السياسي ، وانتقل من التحليل والنقد الاقتصاديين إلى التحليل التاريخي والاجتماعي لنمط الانتاج البرجوازي مباشرةً وإلى التناحر الفعلي وصراع الطبقات الاجتماعية ، هذا التناحر الذي يتخفى وراء هاتين المقولتين الاقتصاديتين : « راس المال » و « العمل المأجور »^(٦) . مثلما فعل خاصة في فقرتين من الفصل العاشر من المجلد الأول ، بعد أن أظهر إن حدود يوم العمل هي ، من وجهة نظر اقتصادية ، غير محددة وغير قابلة للتحديد ، قدم ماركس « تنظيم يوم العمل كحصيلة لصراع بين طبقتين اجتماعيتين » ، وفي النهاية دعا العمال إلى « أن يكونوا رأساً واحداً وقلباً واحداً دفاعاً عن انفسهم ضد الافعى التي تقض مضاجعهم وذلك بتتوحيد قواهم ، عبر فعلهم كطبقة »^(٧) .

كما أوضح ذلك أيضاً ، بالدرجة الأولى ، في الفصل قبل الأخير الشهير من المجلد الأول المكرس لـ « ما يسمى التراكم البدائي لرأس المال » . إذا كان كل ما يمكن أن يقال عن أصل راس المال ، قد قيل بواسطة النقد الاقتصادي للقيمة والعمل ، لفائض القيمة وفائض العمل ، لإعادة الانتاج وللتراكم ، سواء منه تراكم الرساميل الفردية أو الرأسمال الإجمالي ، فإنه تبقى هناك بقية ما زالت تنتظر أن تُحل بسؤال : من أينأتى ، قبل أي انتاج رأسمالي ، راس المال الأول ؟^(٨) ، من أين نشأت العلاقة الرأسمالية الأولى بين الرأسمالي المستغِل والعامل المأجور المستغل ؟ من أين انحدر « مصاص الدماء » الذي يتمتص جاهير

٥ - انظر « رأس المال » ، المجلد الأول ، ص ٤٦ .

٦ - انظر « مدخل » إلى طبعة « رأس المال » التي أصدرها المؤلف ، ١٩٣٢ ، ص ١٩ وما بعدها .

٧ - انظر رأس المال ، المجلد الأول ، ص ١٩٦ ، ٢٦٢ - ٢٦٦ .

٨ - المرجع السابق .

المجتمع الحديث الكادحة والذي لن يتركها من قبضته « ما بقيت لديها عضة وعصب ونقطة دم تستغل ؟ »^(٩) . هذا السؤال الذي لم يحجب عليه الاقتصاديون البرجوازيون ، وحقاً تتعذر الاجابة عليه اقتصادياً – انا قد تقصد ماركس مراراً في العرض السابق وتناوله الآن في نهاية هذا الفصل الذي هو بثابة خلاصة للكتاب كله ، على أساس ألا يعالج اطلاقاً بعد الآن كمسألة اقتصادية . بدلاً من ذلك ، فإن المشكلة تتوضّح كلياً بتقصيٍ تاريخيٍ مباشر ، وتحل عملياً لا نظرياً .

إن « الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي » ، كما شرحه المثل الكلاسيكي للإنتاج الرأسمالي في إنجلترا ، يؤدي إلى نتيجة تتطلب ، بالرغم من أنها تولدت بـ « حتمية بروتسيس طبيعي » من التطور الموضوعي للرأسمالية نفسها ، فعلاً اجتماعياً عملياً لظهور إلى الحياة . « الساعة الأخيرة للملكية الخاصة الرأسمالية تدق . ونazuو الملكية تنتزع ملكيتهم » (رأس المال ، المجلد الأول) . كما يتضح من مراسلات ماركس – إنجلز ، فإن التحليل والنقد النظريين لرأس المال ، المنجزين في المجلدات الثلاث ، ينبغي عليها في فكر ماركس أن يؤديا إلى انتشار الصراع الطبقي الثوري^(١٠) .

بيد إن ماركس لم يجر كلياً النظرية الاقتصادية ، حتى عند هذه النقاط القصوى ، حيث يتكشف المبدأ الثوري للنظرية بصورة محددة في « رأس المال ». لقد وسّع حقل التطبيق النقدي للمذهب الاقتصادي . نفس الحدود الاجتماعية والتاريخية للوعي البرجوازي التي تستبعد أن يستخدم علم البروليتاريا الاجتماعي المقولات الوثنية لللاقتصاد السياسي دون إدخال النقد ، كانت نتيجتها إن بعض المشاكل **الهامشية والنهائية** ، المكتشفة الآن من وجهة نظر الطبقة البروليتارية ، تتجاوز إلى حد بعيد أفق الاقتصادي البرجوازي ، بحيث لم يعد بالأمكان تناولها ، ناهيك عن حلها ، في إطار العلم الاقتصادي . إن المقولات

٩ - المرجع السابق ، ٢٦٥ - ٦٦ ومقالة إنجلز العام ١٨٥٠ .

١٠ - انظر رسالة ماركس إلى إنجلز بتاريخ ٤ - ١٨٦٨ ، والخطوط الاولية التي وضعت بهدف استكمال الفصل النهائي ، حول **الطبقات** ، والتي لم يستخلص منها سوى صفحات قليلة في المخطوطات الماركسيّة ، كما رسم الأمر إنجلز في مقدمته للمجلد الثالث من « رأس المال » .

التي أوضح بها الاقتصاديون الكلاسيكيون الاسس المادية للمجتمع البرجوازي الذي كان حينئذ في أوج نموه ، قد كانت كافية علمياً بالنسبة للعصر . وبعد تعديلها نقدياً ، فانها تتمثل حتى في الوقت الحاضر ، ضمن حقول محدودة ولفترات قصيرة ، أداة ثمينة للتحليل العلمي لفروع محددة من نمط الانتاج البرجوازي . على أية حال ، انها تظهر غير صالحة بالنسبة لفحص أكثر إتساعاً يشمل التطور التاريخي الكلي للإنتاج السمعي البرجوازي ، بما فيه نشوئه وأضمحلاته ، وانتقاله الثوري إلى تنظيم اجتماعي مباشر للانتاج . وكما أكد ماركس وإنجلز في فترتها اللاحقة ، فإن تلك المقولات هي حتى أبعد ما تكون ملائمة لتاريخ مادي شامل للمجتمع الإنساني ، يغطي الماضي حتى العصور البدائية والمستقبل حتى المجتمع الشيوعي الكامل التطور .

الجزء الثالث

التاريخ

الفصل الاول

الطبيعة والمجتمع

غطى ماركس ، بمساعدة المبدأ المادي الجديد للبحث الاجتماعي الثوري ، النقيدي والعملي في وقت معاً ، الذي أقام أساسه ، حقلًا تجريبياً مشتملاً على محمل ظواهر ، عالجتها حتى ذلك الحين ، عدة فروع علمية ، قديمة وجديدة . من جهة لم يعترف بوجود أي مجالات «عليها» «حياة» «روحية» مزعومة ، تستطيع الإفلات من الضرورات المادية الفطرة للمجالات التاريخية والاجتماعية . إن جميع التصورات الحقيقية ، السياسية ، الدينية ، الفلسفية والفنية – وبمحمل ما يسمى «وعي» الإنسان وجميع أقنعته الفلسفية ، مثل المصطلحات الهيجلية عن «الروح الموضوعي» و «المطلق» ، الأفكار ، المفاهيم الكانتوية لـ «العقل الشامل» و «الوعي العام» ، «الفكرة» الفلسفية عموماً ، وكافة المقولات الفلسفية والعلمية حتى أكثرها شمولاً – تشكل في نظره «اشكالاً من الوعي الاجتماعي» ، نتاجات مؤقتة لنمو مستمر ، مواصفات لحقبة تاريخية محددة ولنظام اجتماعي – اقتصادي معين . على جميع «العلاقات الحقيقة وجميع اشكال الدولة» ، ينطبق المبدأ المادي الجديد القائل بأنه لا تلك العلاقات ولا تلك الأشكال يمكن «أن تفسّر نفسها بنفسها (كما يعتقد فقه القضاء الدوجماتي والنظرية الایجابية للدولة وغيرها) ، ولا الفلسفة يمكن أن تفسّر «انطلاقاً من ما يسمى النمو العام للروح الانساني » (كما اعتقاد ذلك الفلسفة) ، بل بالعكس تجد جميماً جذورها في الشروط المادية للمجتمع البرجوازي المعاصر . وعلى جميع اشكال الوعي الاجتماعي ، ينطبق الطباق المحلول الذي صاغه ماركس بالنقيض من المثالية الفلسفية لكانط ، هيجل فيختة ، ومن مادية فيورباخ

الطبيعية المضطهدة : « ليس وعي البشر هو الذي يحدد حياتهم ، وإنما حياتهم الاجتماعية ، على العكس من ذلك ، هي التي تحدد وعيهم »^(١) .

ومن جهة أخرى ، شمل ماركس أيضاً ، في صيغته المادية ، الأساس الطبيعي لكافة الظواهر التاريخية والاجتماعية ، ولهذه الغاية ، شرح حتى الطبيعة نفسها بمقولات تاريخية واجتماعية دقيقة : « الصناعة » ، « الاقتصاد » أو « الانتاج المادي » . وبالرغم من الاعتراف مرة وإلى الأبد « بأسبقية الطبيعة الخارجية » ، فإن ماركس لا يعيّن أبداً كسبب للتطور التاريخي للمجتمع ، عوامل طبيعية أكسترا تاريخية وأكسترا اجتماعية^(*) ، مثل الطقس ، العرق ، الصراع من أجل البقاء ، قوى الإنسان الفيزيقية والعقلية الخ ، وإنما يعيّن « طبيعة » قد « تعدلت » هي نفسها ببروتسيس تاريخي واجتماعي ، أو ، بصورة أكثر تمييزاً ، بتطور الانتاج المادي المشروط تاريخياً واجتماعياً . إن الفيلسوف المادي ، بليخانوف ، الذي أراد دعم تصوّره المعاكس ، احتاج خاصة بأن « هيجل قد أبرز في فلسفة التاريخ ، الدور الهام الذي لعبته الأساس الجغرافية للتاريخ العالمي »^(٢) . لم يرَ بليخانوف إن التقدّم العلمي الذي سجلته مادية ماركس التاريخية والاجتماعية بالقياس إلى مثالية هيجل ومادية فيورباخ وبالقياس أيضاً إلى المادية البرجوازية في القرنين ١٧ و ١٨ ، يمكن أن يعود إلى الفارق التالي : ماركس يتصرّف « المادة » نفسها بشروط تاريخية ، على حين إن جميع أسلافه الفلسفيين ، من المعسكرين المثالي والمادي معاً ، قد تصوّروا « المادة » كطبيعة جامدة ، ميتة أو ، في أحسن الأحوال ، كطبيعة متحركة بيولوجياً فقط . في الواقع ، إذا كانت « الطبيعة الفيزيائية تمارس حقاً تأثيراً مباشراً على التاريخ العالمي »^(٣) ، حسب هيجل ، فإن ماركس قد انطلق بأدئه ذي بدء من وجهة نظر مختلفة كل الاختلاف : الطبيعة الفيزيائية بالنسبة له لا تتدخل مباشرةً في التاريخ . إنها تفعل ذلك بطريقة غير مباشرةً ، أي بواسطة بروتسيس من الانتاج المادي ، تجري لا

١ - الكلمات المشدد عليها أعلاه ، تبين الفرق بين منحى ماركس الاجتماعي والصيغة الطبيعية المتضمنة في مؤلف فورباخ : « اطروحات تمهيدية لاصلاح الفلسفة » ، ١٨٤٢ : الفكر يأتي من الكينونة ، لكن الكينونة لا تأتي من الفكر » .

★ أكسترا : خارج التاريخ وخارج المجتمع .

٢ - انظر بليخانوف : « المشاكل الأساسية للماركسية » .

٣ - انظر هيجل : « فلسفة التاريخ » : المدخل العام ، والمدخل الخاص : « الارتباط الطبيعي أو الأساس الجغرافي للتاريخ العالمي » .

بين الانسان والطبيعة فقط ، وانما أيضاً بين الانسان والبشر^(٤) . أو ، إذا استخدمنا مصطلحاً مفهوماً حتى من الفلاسفة ، : في الاطار الاجتماعي الصارم للعلم الماركسياني ، هذه « الطبيعة » « الصرف » ، والمفترضة كشرط أولى لكل النشاط الانساني (الطبيعة الاقتصادية الطابعة) انما تخل محلها في كل مكان « طبيعة » عُدلت بصفتها ، مادة اجتماعية ، بتوسط النشاط الاجتماعي الانساني ، وبالتالي تكون في نفس الوقت قابلة للتغير جديد وتحول جديد بهذا النشاط ذاته ، وباختصار ، عن طريق الطبيعة كانتاج مادي (أو الطبيعة الاقتصادية المطبوعة)^(٥) .

هذه الطبيعة « الاجتماعية » تمتلك بصفتها تلك طابعاً تاريخياً خصوصياً يتباين بتباين الحقب المختلفة . و كطبيعة تاريخية واجتماعية ، تمتلك ، ايضاً وقبل كل شيء وفي جميع الحالات ، طابعاً طبقياً . وعلى سبيل المثال ، كما أكد ماركس في سجاله ضد فيوربانخ ، فان حديثاً طبيعياً جداً بالنسبة ل الأوروبي عصري ، أن يرى كرزة تنبت في حديقة ، ليس طبيعياً جداً كما يظهر لأن الكرزة قد نقلت إلى أوروبا بواسطة التجارة من بضع قرون فقط . ولنفس السبب ، ليست البطاطا طعاماً « قدمته الطبيعة » لقراء أوروبا المعاصرة ، أو بالاحرى ، هو كذلك بمعنى إن الغش الحديث للمواد الغذائية هو « منتوج طبيعي » لنمط الانتاج الراسمالي الحديث (راس المال) . إن الكوخ ، الذي يخصصه المجتمع البرجوازي للفقير ، هو حتى أقل من ملجاً « طبيعي » ، كملجاً الحيوان المتواحش ، أو ساكن الكهوف البدائي ، هذا « العنصر الطبيعي الذي يتقدم له لكي يتمتع به ويحميه » وحيث يستطيع أن يتحرك فيه براحة مثل السمك في الماء . انه ليس منزلأً يسمح له بان يشعر انه في بيته ، وانما هو منزل المالك العقاري الذي سيطرده منه إن لم يدفع الإيجار . إن المثل الانجليزي ، « بيت المرأة قصره » ، الذي يعود أصله إلى عالم إعادة الانتاج البسيط للسلع ، لم يعد ينطبق على الاحياء البائسة أو بالأصح الشكناة الكبرى في مدننا الكبيرة كما لا ينطبق على ا��واخ العمال الزراعيين الانجليز في ١٨٦٠ ، كما هي موصوفة في راس المال . إن « الجوع » الحديث ، « الذي يزول باللحم المطبوخ ، المأكول بالشوكة والسكين » ، فهو تاريخياً مختلف تماماً عن ذلك الجوع الذي « ابتلع اللحم » الذي

٤ - انظر « العائلة المقدسة » ، و « العمل المأجور ورأس المال » .

٥ - انظر ، لمزيد من الشرح الاكثر تفصيلاً ، مخطوطات ماركس الاقتصادية - الفلسفية لعام ١٨٤٤ و « الايديولوجيا الالمانية » .

بمساعدة اليد والظفر والسن» (مدخل ١٨٥٧) . كأن الحقب «الطبيعية» للمجاعة التي عرفتها القطعان البشرية البدائية ، مثل سوء التغذية الذي لا يقل «طبعية» ، الذي انتجه «فائض السكان النسبي» ، والبطالة الواسعة ، اللذان اعطتها الصناعة الحديثة في جميع البلدان الرأسمالية ، أو حالة المجاعة التي نجدها أحياناً قد أصبحت بثابة مؤسسة في بلدان أو في قارات بكماتها ، تمثل شيئاً آخر غير الانطباع «المرعب» للجوع ، منها كان شديداً ، الذي يثيره انقطاع عرضي تماماً وعابر للتمويل بالمواد الغذائية عند الاغنياء .

ولا واحدة من هذه الوضاع ، كما تبدو في المجتمع البرجوازي الحالي ، أو في أي حقبة كانت ، قريبة أو بعيدة ، من التطور الاجتماعي ، أسبابها «طبعية» محضة . إنها محددة بالشروط التاريخية القائمة للإنتاج المادي ، ويمكن تعويتها عملياً بتغيير تلك الشروط . ويحدث هذا بتأثير بروتسيس تدربيجي ، هذا البروتسيس الذي يمكن أن يقصر أو يطول في الزمن ، لكنه لا يصطدم في أي مكان بحاجز لا يمكن تخطيه ، من خلال بروتسيس موضوعي يشكل في نفس الوقت صرحاً بين الطبقات الاجتماعية .

وجهة النظر هذه ، التي يمتلكها علم اجتماعي دقيق ، أي علم قارئي وعملي ، قد سادت منذ البداية نظام مفاهيم من طراز كلي جديد ، أنشأه ماركس وإنجلز عبر سير سجالهما ضد جميع تيارات الفكر المثالية والمادية في عصرهما . إن وجود الإنسان الفيزيائي ، وحيطه الذي لا يقل فيزيائياً والتطور الموضوعي لهذه الشروط الطبيعية في فترات واسعة من «الزمن الكوزمولوجي» ، هذا التطور المستقل عن التطور المختلف كل الاختلاف للأشكال الاجتماعية الذي ينجزه نشاط الإنسان في «الزمن التاريخي» ، كل هذه «الشروط الأولية الفعلية للتاريخ والمجتمع تخدم أيضاً المقدمات الفعلية والعلمية لهذا النظام» . بيد أنها ليست نقطة انطلاقه .

هذا التأكيد لم ينقضه ، بل على العكس أكد بوضوح أكثر مقطع ماركس الذي يعرض فيه نظريته ، خاصة ما يتعلق منها بمفاهيم مثل تصور «النمو الطبيعي» لأشكال اجتماعية . إن مفهوم «النمو الطبيعي» كما يطبق على الأشكال التاريخية ، يمتلك لدى ماركس مدلولاً مختلفاً كل الاختلاف عما كان . يمتلكه لدى مؤرخي «المدرسة الرومانطيقية» وشعرائها وفلاسفتها الذين ، عبر معارضة واعية للحقبة السالفة من

«الأنوار» في القرن ١٨، بجدوا كل شيء «ينمو طبيعياً». عكساً لذلك، استخدم ماركس المصطلح بمعنى سلبي لتمييز تلك الشروط وال العلاقات والارتباطات الاجتماعية التي لم تكن قد أخضعت بعد إلى النشاط الانساني الوعي . بهذا المعنى تحدث ماركس في نصده لـ *الاديولوجيا الالمانية* وبعد عشرين سنة في *رأس المال* ، عن اشكال «ناتجة عن غزو طبيعي» لتقسيم العمل (« naturwuechsige ») ، عن ارتباط عالمي النطاق بين الأفراد ، عن غزو لأشكال الدولة ، عن الشروط المhogوية ، عن اشكال لغوية وعن فروقات نوعية مثل التباينات العرقية . في جميع هذه الحالات ، فان الشكل «النامي طبيعي» للعلاقة الاجتماعية ينافق تلك الاشكال الأخرى ، هذه الاشكال التي صاغها الناس بطريقة واعية وإرادية إلى حد ما ، هذا الشكل الذي اكتسته هذه العلاقة فيما بعد (أو ستكتسيها في المستقبل) في مجرى النمو الاجتماعي . وهكذا ، فان الاشكال «النامية طبيعياً» توصف ايجابياً ، بنفس الضربة ، كنقط انطلاق ، هي نفسها تاريخية ، لتطور مدعو إلى الاستمرار وفي إطاره يمكن لهذه الاشكال ، على نحو مقصود إلى حد ما ، إما أن يعاد انتاجها بدون تغيير وإما أن تحول بقدر يكثير أو يقل أو أن تتغير تغييراً كلياً عند اللزوم . وهكذا فهي ليست اشكالاً ابدية للحياة الاجتماعية عامة ، وإنما يمكن أن يطيح بها الأفراد المتحدون في نشاط هادف ، نشاط سيجردتها نهائياً من سمتها الفجة الراهنة والقمعية التي «نمّت طبيعياً» . وهكذا يرى المرء ما هي النتائج الهائلة لهذه الفكرة ، لا فقط على توسيع الحقل النظري للبحث الاجتماعي ، بل أيضاً على الاتجاهات الاشتراكية والشيوعية العملية التي هي ، عند ماركس ، مرتبطة بهذا البحث .

ونفس الشيء يسري بالنسبة للتصور الآخر المرتبط ظاهرياً بالطبيعة ، الذي ناقشناه سابقاً عند تعاملنا مع القانون الاقتصادي للقيمة والذي لا يأخذ كل دلالته إلا هنا : أي تصور «*القوانين الاجتماعية للطبيعة*» . وهنا علينا مرة أخرى أن نتعامل مع مصطلح يتحدد في بادئ الأمر على نحو سلبي فقط ^(٦) . إن القانون الاقتصادي السائد في نظر الانتاج الرأسمالي لا تمتلك ، ضمن العلم المادي الجديد للمجتمع ، ذلك المدلول الايجابي

٦ - انظر التعريف الذي اعطاه انجلز في « خطوط اولية في نقد الاقتصاد القومي »، ١٨٤٤ ، والذي استشهد به ماركس باستحسان في « رأس المال » ، المجلد الاول ، ص ٤٢ ، ٤١ ، حاشية ٢٨ : « كيف لنا ان نعتبر القانون الذي لا يرسى نفسه الا من خلال الثورات الدورية؟ حسناً ، انه قانون للطبيعة ينتج عن لا وعي الناس المعنين » .

والنهائي الذي تمتلكه « قوانين الطبيعة » الفعلية بالنسبة للفيزيائين^(٧) ، والذي ، حسب الاقتصاديين البرجوازيين الأوائل ، يميز أيضاً تلك القوانين « الطبيعية » التي اكتشفوها هم أنفسهم ، قوانين نمط الحياة البرجوازي الجديد الذي تخلص من العوائق الاصطناعية للاقطاعية القروسطية . إنها لأقل مما دعا ماركس وإنجلز في فترتها الفلسفية المبكرة ، « قانون الروح » بالنقىض من « قانون الطبيعة الخالص »^(٨) وما يتكرر في كتاباتها اللاحقة عندما يتحدثان عن « قفزة من مملكة الضرورة إلى مملكة الحرية »^(٩) التي تنبثق ثورياً عن مملكة الضرورة^(١٠) . وبเดقة أكثر ، تماماً من التعريف السلي القائل بأن « قوانين الطبيعة » المزعومة للاقتصاديين البرجوازيين هي في الواقع ليست قوانين للطبيعة إطلاقاً ، تستقى الدلالة الإيجابية لمفهوم القوانين « الاجتماعية » الطبيعية في العلم النبدي الشوري ماركس . إن البرهنة القائلة بأن الشروط العامة للمجتمع البرجوازي ، التي أعلنتها الاقتصاديون البرجوازيون كقوانين ، هي مقتصرة على حقبة تاريخية محددة ، تتضمن أنه في التطور المسبق للمجتمع ، يمكن لمجتمع تلك القوانين الظاهر أن تلغى بالفعل الاجتماعي الوعي للطبقة التي تضطهدتها حالياً تلك القوانين ، وتنبدل بشكل آخر من الحياة الاجتماعية الأكثر رقياً والأكثر حرية .

وعلى هذا الصعيد أيضاً ، نرى إن المفهوم الذي أقامه ماركس لا يستهدف أبداً توسيع مجال الضرورات المفترضة طبيعية للحياة الاجتماعية . بل على العكس من ذلك ، إن هذا المفهوم هدفاً نظرياً وعملياً هو أن يحول مصلحة المجتمع الحد الفاصل بين مملكة ما هو اجتماعي وملكة ما هو طبيعي . إن الضرورات الابدية المزعومة لـ « مملكة الطبيعة » التي يشير إليها الاقتصاديون البرجوازيون لتبرير دوام نظام الانتاج الراسمالي الذي بعد أن كان ضرورة اجتماعية في السابق ، غداً اليوم أكثر فأكثر اصطناعياً ، يقوم أكثر فأكثر على العسف والعنف ، وفي نفس الوقت يعيق أكثر فأكثر تطور المجتمع ويحطم الحياة الإنسانية ، هذه الضرورات ليس لها اذن وبكل تأكيد أية علاقة تذكر مع هذه الشروط الأولية لكل تطور يعترف به العلم الماركسي . وهذا الاعتراف

٧ - انظر رسالة ماركس إلى كوجلمان بتاريخ ١٨٦٨-٧-١١ .

٨ - انظر إنجلز « خطوط أولية في نقد الاقتصاد السياسي » .

٩ - انظر إنجلز « انتي دوهرنج » ، ١٨٧٨ .

١٠ - انظر ماركس ، رأس المال ، المجلد الثالث ، ص ٣٥٥ .

نفسه ينطبق على زمن معين وحسب . فمن وجهة نظر المبدأ التاريخي والاجتماعي للعلم الماركسياني ، ليس هناك حداً مطلقاً وثابتاً مرة وإلى الأبد يكون من المستحيل أن نكتشف فيها وراءه يوماً ، على الصعيد النظري ، أن "أساساً « طبيعياً » في الظاهر للحياة الاجتماعية ليس في الحقيقة شيئاً آخر سوى شكل تاريخي وقابل للتحويل تاريخياً ، إذن شكل من شأنه أن يعدل عملياً ، وعند الاقتضاء ، يقلب رأساً على عقب . « حتى التباينات « الطبيعية » للأنواع الإنسانية ، مثل الفروقات في العرق ، الخ. ، يمكن ويجب أن تلغى في البروتوكول التاريخي » .

كما هو الأمر مع كافة التجديدات المحسدة في النظرية المادية الجديدة ، فإن توسيع ماركس المنهجي للمجتمع على حساب الطبيعة إنما يقام البرهان عليه بصورة رئيسية في ميدان العلم الاقتصادي . إن النقد الماركسياني للطابع الوثني للسلعة ولكل المقولات الاقتصادية يدحض مرة وإلى الأبد تلك الأفكار الضبابية التي نسب بها الاقتصاديون الظواهر الاقتصادية إلى سبب فيزيائي فوري ، سواء أكان قوة خارجية ما للطبيعة ، أم الوضع الفيزيائي للإنسان ، أم في النهاية صفاته السيكولوجية « الفطرية » المزعومة . ليس هناك قبل كل شيء « أساس طبيعي (فوري) لفائض القيمة » . إن الدلالة الوحيدة التي يمكن أن تعطى للشروط الفيزيائية في نشوء وتطور الظاهرة الاجتماعية – الاقتصادية لاستغلال العمال المأجورين المجردين من الملكية ، من طرف الرأسماليين المالكين ، هي دلالة حد أو حاجز طبيعي يعين النقاط التي يتوقف عندها وقت العمل الضروري لحفظ وإعادة إنتاج العامل ، وبالتالي « يمكن أن يبدأ العمل للآخرين » . « بقدر ما تتقدم الصناعة ، بقدر ما تتحقق تلك الحدود الطبيعية » ⁽¹¹⁾ .

ونفس الشيء ينطبق على « الأساس الطبيعي (المزعوم) للدولة » ، الذي تصر عليه مدرسة كاملة من السوسيولوجيين البرجوازيين الحديثين . إن الظاهرة السياسية للدولة أقل ما تنتجه في الواقع من الشروط الفيزيائية الثابتة ، شأنها شأن الظاهرة الاقتصادية لفائض القيمة ، التي تعتمد عليها كشكل ثانوي ومشتق . تماماً كما إن الأشياء النافعة بالنسبة للحاجات الإنسانية ، التي ينبع منها العمل الإنساني هي « سلع » ، والذهب والفضة

١١ - انظر « رأس المال » ، المجلد الأول ، ص ٤٧٥ - ٤٧٩ .

«نقد»، تحت شروط اجتماعية محددة وحسب، لا بفعل أي صفات فيزيائية متصلة، كذلك الفرد أو العرق الضعيف هو عبد القوي فيزيائياً، لا بفعل أيه ضرورة أبدية، وإنما من خلال مصادفة الظروف المؤقتة. إن الطبقة التي، تحت الشروط الاجتماعية السائدة في الحقبة الراهنة، تنتج الثروة الاجتماعية برمتها، قد فصلت، عبر بروتسيس تاريخي محدد، عن وسائل الانتاج المادية، وهي الآن تستغل وتتحكم بيد الطبقة التي، من خلال نفس البروتسيس التاريخي، قد احتكرت لنفسها وسائل الانتاج الاجتماعي كـ «راس المال». إن النظرية «الطبيعية»، في الظاهر، التي تنسب مثل هذه الحقائق الاجتماعية والسياسية المعاشرة إلى «أوامر الطبيعة»، ليست غير شكل معلم secularized لتلك النظريات الأقدم التي استمدت نفس الحقائق من «أوامر الله» أو، لذلك السبب، من عوامل وسيطة مثل التفتح الفلسفـي لفكرة أبدية، أو عقل إبدي أو للإنسانية نفسها.

الفصل الثاني

التصور المادي للتاريخ

منذ اوائل ١٨٤٣ ، أصبح من الواضح بالنسبة لماركس إن الاقتصاد السياسي هو مفتاح كل العلوم الاجتماعية . وفي السنوات التالية ، عندما كان لا جئاً سياسياً في باريس وبروكسل ، وخلال زيارة أولى للندن ومانشستر من توز إلى آب ١٨٤٥ ، أتم ماركس القسم الأول الهام من تلك المهمة الهرقلية التي كان عليه ، بعد انقطاع قصير في ١٨٤٨ - ١٨٥٠ ، أن يكرس لها طاقاته طيلة حياته . وفي معرض الحديث عن تلك الفترة في مقدمته لـ « نقد الاقتصاد السياسي » ، ١٨٥٩ ، لخص ماركس النتائج العامة التي توصل إليها :

تقوم بين الناس ، في الانتاج الاجتماعي لحياتهم ، صلات معينة ضرورية مستقلة عن ارادتهم ، وهي علاقات انتاج تقابل درجة معينة من درجات نمو قواهم الانتاجية المادية ، ويؤلف مجموع هذه العلاقات الانتاجية البنية الاقتصادية للمجتمع وهي القاعدة المشخصة التي تقوم فوقها بنية فوقيه حقوقية وسياسية والتي تقابلها اشكال معينة من الوعي الاجتماعي . ان نمط انتاج الحياة المادية يشترط بروتسيس الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة .

فليس وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم ، بل ان وجودهم الاجتماعي ، هو الذي يحدد وعيهم . وتناقض قوى المجتمع الانتاجية المادية ، في مرحلة معينة من نموها ، مع علاقات الانتاج الم قائمة او مع علاقات الملكية التي ترعرعت في صنيعها حتى ذلك الحين ، وهذه

العلاقات الاخيرة ليست سوى التعبير المحقق عن علاقات الانتاج .
وتتحول هذه العلاقات من اشكال لنمو القوى الانتاجية الى عوائق في
وجه هذه القوى . وعند ذلك يفتح عهد من الثورة الاجتماعية ويزعز
المتغير في القاعدة الاقتصادية البنية الفوقيه المضخمة زعزعة متفاوتة
السرعة .

وعندما ننظر في مثل هذه الانقلابات ، فيجب ان نعتبر امرین .
يوجد الانقلاب المادي لشروط الانتاج الاقتصادية - وهو ما يمكن ان
نلمسه بصورة علمية صارمة . لكن توجد ايضا الاشكال الحقيقية
والسياسية والدينية والفنية والفلسفية ، اي ، باختصار الاشكال
الايديولوجية التي يعي ضمنها الناس هذا المصراع ويخوضونه حتى
النهاية . وكما انت لا تستطيع ان تحكم على فرد من خلال المفكرة التي
يكّونها عن نفسه ، كذلك لا تستطيع ان تحكم ايضا على حقبة ثورة من
خلال وعيها لذاتها . بل يجب ، على العكس من ذلك ، تفسير هذا الوعي
بتناقضات الحياة المادية ، بالصراع القائم بين القوى الانتاجية
الاجتماعية وعلاقات الانتاج . ان تشكيل اجتماعيا معينا لا يزول
قط قبل ان تنمو كل القوى الانتاجية التي يتسع لاحتواها ، ولا تحل
قط محل هذا التشكيل علاقات انتاج جديدة ارقى ما لم تنضج شروط
الموجود المادي لهذه العلاقات في صميم المجتمع القديم نفسه ومن اجل
ذلك لا تطرح الانسانية على نفسها الا المشاكل القادرة على حلها ،
ذلك انه اذا نظرنا الى الامر عن كثب سنجد دائما ان المشكل نفسه لا
يظهر الا عندما تتتوفر الشروط المادية لحله ، او عندما تكون ، على
الاقل ، على اهبة التوفّر . وفي الخطوط الكبيرة ، تظهر انماط الانتاج ،
الآسيوي والقديم (١) والاقطاعي والبروجوازي الحديث ، كحقب نمو
متصاعد للتشكيل الاجتماعي الاقتصادي ، وعلاقات الانتاج البرجوازية
هي آخر شكل تناحرى لبروتسيس الانتاج الاجتماعي وهو ليس شكلا
تناحريا بمعنى التناحر الفردي وانما بمعنى التناحر الذي يولد من

١ - يعارض ماركس جديدا ، نمط الانتاج الآسيوي الذي تمتلك فيه الدولة وسائل الانتاج
الاساسية ، خاصة الارض المزروعة ولا يكون فيه للملكية الخاصة اذا وجدت الا دور هامشي ،
بنمط الانتاج القديم القائم على التعارض بين المدينة والريف وعلى التعارض بين الملكية العامة
والمملكة الخاصة ، وعلى التعارض بين المواطن والعبد وبين نمط الانتاج الجermanي ، المتميز
بسبيطرة الجماعة العائلية الصغيرة المالكة ، وألميز بتتفوق الريف على المدينة . هذان التشكيلان
الاجتماعي - اقتصاديان هما في الاصل ، احداهما انبثقت من علاقات الانتاج الاستعبادية والآخرى
من علاقات الانتاج الاقطاعية ، وتتميزان اذن من التشكيلات الآسيوية بواقع انفجار الجماعة القبلية
كما وجدت عند السليتين وعند الهنودس . لقد تحدث ماركس بقصد المجتمعات الآسيوية عن
الاستعباد لكنه « استعباد عام » ، اي خضوع الجماعات الزراعية في مجموعها للدولة . (المترجم)

شروط الحياة الاجتماعية للأفراد ، الا ان القوى الانتاجية التي تنمو في صميم المجتمع البرجوازي تخلق ، في نفس الوقت ، الشروط المادية لحل هذا التناحر ، ومع هذا التشكيل الاجتماعي ينتهي ما قبل تاريخ المجتمع الانساني » (٢) .

إن الموضوعات السابقة التي عرضها ماركس ، بعد ١٥ عاماً من الدراسات ، كالمبادئ المختبرة بعناية لبحثه المادي حول المجتمع ، تلقي ضوءاً واضحاً على الارتباط الذي يقيمه التصور المادي للتاريخ ، بين شروط الحياة الاجتماعية ، تطورها التاريخي ، وبين قلبها العملي .

يظهر هذا الارتباط أولاً كـ :

ارتباط ستاتيكي (*)

يصل معًا الفئات المختلفة التي تقف ، إذا جاز القول ، بعضها فوق بعض في تشكيل اجتماعي - اقتصادي معين . تقدم هذا الارتباط أولاً كـ « اجماع » consensus ، ثم كتشابه في « البنية » : علاقة بين « القاعدة » و « البناء الفوقي » ، وأخيراً كـ « ت المناسب » بين اشكال التنظيم الاجتماعي التي ، في حقبة تاريخية محددة ، تتبعق مباشرة من الانتاج المادي وبين الاشكال التي تنشأ من مختلف النشاطات الاجتماعية ، السياسية والفكرية الأخرى .

بيد إن هذا الارتباط ستاتيكي ظاهريًا يشكل مجرد حالة خاصة من :

الارتباط الديناميكي

الذي ترتبط من خلاله جميع مجالات وفروع الحياة الاجتماعية في نموها . في مختلف الاطوار لنشوء ، نهوض وسقوط تشكيل اجتماعي - اقتصادي معين واستبداله الثوري

٢ - انظر « نقد الاقتصاد السياسي » ، الطبعة العربية ، ص ٢٥ - ٢٦ .

★ هامد ، سكوني .

بعلاقات انتاج جديدة أرقى لتشكيل اجتماعي أبعد نمواً ، فإن هذا الارتباط الخاص بين جميع الشروط الاجتماعية ، الذي ظهر في البداية ، من وجهة نظر ستاتيكية ، كـ « اجماع »^(٣) ، يتحول عند نقطة معينة من « إجماع » متناغم إلى « تناقض ». (إذا أردنا استخدام الصيغة الهيجيلية : يحتوي « التنااسب » في حد ذاته على « التناقض » الذي يجعل تطوره علاقات الانتاج ، وأكثر من ذلك ، العلاقات الحقوقية ، اشكال الدولة والاديولوجيات المرتكزة عليها ، تتحول في الإبان من اشكال لنمو القوى المنتجة إلى عوائق رهيبة لهذا النمو نفسه) .

لكن هذا الارتباط الديناميكي للتطور الاجتماعي ما زال ليس الشكل النهائي للارتباط المادي الذي يشكل موضوع البحث المادي . الموضوعات الماركسيّة التي تهمنا في هذا الفصل لا تقدم بإعتراف ماركس نفسه إلا « خيط هداية » يستخدم لدفع دراسة الاقتصاد السياسي إلى أعلى نقطة « حيث ينبغي البحث عن ت Shiriyj المجتمع المدني » . النمو التاريخي للمجتمع يعرض هنا بصورة رئيسية كبروتسيس موضوعي . والتاريخ هنا مرتبط بالتطور الموضوعي لقوى الانتاج المادية ، هذه القوى تتناسب في البداية مع علاقات الانتاج القائمة ثم تتناقض معها ، هذه العلاقات التي تتحول عندئذ من عوامل تطور إلى عوائق . في الصيغة الماركسيّانية ، « موضوع » هذا التطور لم يذكر أبداً بالاسم . إذا كانت علاقات الانتاج تجمّع الأشكال الاقتصادية للمجتمع التي وجدت حتى الآن ، قد شخصت فيها كأشكال « تناحرية » لبروتسيس الانتاج الاجتماعي ، فإن التعريف الأدق الذي يجعل من هذا التناحر تناحرًا وصراعاً طبقياً ، لا يعطى هنا . أما قلب الطبقة المسحورة للنظام القائم ، فإنه يتّخذ ، دائمًا حسب الصيغة ، مظاهر « حقبة من الثورة الاجتماعية » ، يتراافق فيها تغيير القاعدة الاقتصادية بقلب راديكالي لبنيّة المجتمع الفوقيّة . في هذه الحقبة يعي الناس الصراع الذي يعيشونه ، ويصفّونه بالقوة . وعندها تطرح الإنسانيّة على نفسها المشاكل القادرة على حلها ، المشاكل التي وعتها الحقبة الثوريّة نفسها^(٤) . إن هدف التطور بجملة لم يحدد بطريقة عينية وعملية ، كان تقال إلى المجتمع

٣ - هكذا يصفها سبنسر ، مثلا ، في كتابه « مبادئ السوسيولوجيا » .

٤ - انظر ، مثلا ، « العائلة المقدسة » : « المتأرخ لا يفعل شيئاً ، ولا يمتلك ثروة هائلة ، ولا يخوض المعارك ! انه بالعكس الانسان ، الانسان - المحي الفعلى - هو الذي يفعل كل هذا ، يمتلك كل هذا ويخوض جميع هذه المعارك ، ليس التاريخ هو الذي يستخدم الانسان ، كوسيلة لتحقيق غاياته ، كما لو كان فرداً مستقلاً ، ليس التاريخ الا نشاط الانسان الذي يتتابع تحقيق غاياته الخاصة » .

الاشتراكي والشيوعي ، بل ظل تجريدياً : يتعلّق الامر بـنهاية « ما قبل تاريخ المجتمع الانساني » .

لإدراك ما يعني « البحث الاجتماعي » المادي إدراكاً كاملاً ، ينبغي أن نكمل هذه الصياغة التجريدية بالتحديّدات الاكثر تطوراً التي أعطاها ماركس وإنجلز ، في أوقات وملابسات اخري ، لمبادئها المادي ، الذي عارضا به مختلف التصورات التي كان عليها أن يحاربها .

وهكذا فإن الصيغة الموضوعية في « مقدمة » **نقد الاقتصاد السياسي** ، القائلة :

ان تاريخ المجتمع هو تاريخ انتاجه المادي وتاريخ المتناقضات
بين القوى المنتجة المادية وعلاقة الانتاج التي يولدها ويحلها بالتعاقب
في مجرى تطوره ،

اما تكميلها الصيغة الذاتية في **البيان الشيوعي** ، القائلة :

ان تاريخ كل مجتمع الى يومنا هذا لم يكن الا تاريخ المصراع بين
المطبقات .

الصيغة الذاتية توضح وتتمم الصيغة الموضوعية . إنها تسمى بالاسم الطبقة التي ، بفضل نشاطها العملي ، تقود التطور الموضوعي إلى ساحل النجاة . إن نفس علاقات الانتاج التي تعيق نمو قوى الانتاج (في الوقت الحاضر ، راس المال والعمل المأجور) ، هي أيضاً أغلال الجماهير الكادحة . إن العمال المسحوقيين الذين يحطمون ، في الصراع الطبقي الثوري ، أغلالهم ، يحررون ، في الوقت ذاته ، الانتاج . ذات التاريخ الفاعلة ، في العصر الحالي ، هي البروليتاريا .

القضايا النظرية ، المقدمة في إطار التصور المادي للمجتمع ، لا تكتسب كل خصوبتها إلا إذا أخذت على الدوام بعين الاعتبار الارتباط العملي الموحد لختلف مظاهر الحياة الاجتماعية مع بروتوكيس التطور . في هذا الإطار ، **الحقيقة النظرية** القائلة بـان الشروط الحقوقية وأشكال الدولة لم تعد تقدم ، حسب مبدأ ماركس المادي موضوعاً للتصور بشكل مستقل ، تبعاً للصفات المتأصلة فيها أو التي ربما تنتج من مبدأ أعلى غير مادي ، بل ، بالعكس ، تضرب بـعذورها في الشروط المادية للمجتمع البرجوازي القائم ، هي

مرتبطة بالحقيقة الفعلية القائلة بأنه ، بعد الغاء جميع امتيازات الفئات العليا من المجتمع الاقطاعي ، فإن اللامساواة التي ألغيت في مجال الحقوق والدولة ، تظل قائمة في صلب المجتمع المذكور عبر تناحر الطبقات المنحدر من شروط الحياة المادية . إن ماركس لا فقط يحل بشكل جذري هذا الوضع بردّه إلى الحياة الاجتماعية للبشر أشكال الوعي الحقوقي والسياسي ، وأيضاً أشكال الوعي الديني ، الفني والفلسفي ، الأكثر بعداً عن الأساس الاقتصادي ، بل أيضاً يبده ، بنفس الضربة ، ستار الضباب الأدبيولوجي الذي يحول بمساعدته مقرظو الدولة الديموقراطية الحديثة ، إنتباه البروليتاريا لمنعها من رؤية موقعها الفعلي كطبقة مقومة ومستغلة اقتصادياً ، ومن إتخاذ التدابير الملائمة لتغييره . هذا الإيضاح الجلي يهدف أيضاً إلى حماية ، ما استطاع إلى ذلك سبيلاً ، الطبقة الثورية من الأوهام الجديدة ، التي أخفت معها ، في الحقب السابقة ، الأحزاب الثورية عن نفسها المضمون الفعلى للصراعات التي كانت منهكمة في مشروع تصفيتها بالقومة . ولهذا السبب ، غرس ماركس في عقول العمال الفكرة المادية القائلة بأن تحررهم من الشكل الخاص للقمع والاستغلال ، الذي يعانونه في الحقبة الراهنة ، لا يمكن أن يأتي من مجرد تغير في الشروط السياسية ، الحقوقية والثقافية القائمة ، بل إن هذا التحرر لا يمكن أن يكون إلا من صنع العمال انفسهم ونتيجة ثورة اجتماعية تطيح بالأساس الاقتصادي للمجتمع البرجوازي القائم .

الفصل الثالث

صلاحية خصوصية

يتافق تحويل نمط الاتجاه بتغيير مماثل في المنظومة القائمة من التوسطات بين القاعدة المادية وبنيتها الفوقيّة السياسيّة والحقوقية وأيضاً بتغيير اشكال الوعي الاجتماعي المتناسبة معه . وبالتالي فللقضايا العامة لنظرية المجتمع المادية نتائج تختلف باختلاف الحقبة التي تطبق عليها . وهذا يمس علاقات مثل علاقات الاقتصاد بالسياسة أو الاقتصاد بالأدبيولوجيا ، وتصورات مثل تصور الطبقات والصراع الطبقي ^(١) ، به أيضاً قوانين التطور المنقوله من تشكيل اجتماعي - اقتصادي إلى آخر ^(٢) . هذه القضايا ، بالشكل المحدد الذي طرحتها به ماركس ، ليست صالحة بالمعنى الدقيق إلا للشكل الخاص للمجتمع الراهن (البرجوازي) .

ذلك انه فيما يخص المجتمع البرجوازي الحاضر ليس إلا ، حيث بلغ الفصل بين مجالات الاقتصاد و السياسة سدرة منتهاه و حيث العمال بصفتهم مواطنين احرار و متساوون في الحقوق ، يكتسب البرهان العلمي على إن العمال ما زالوا غير احرار في المجال الاقتصادي ،

١ - انظر رأس المال : الكتاب الاول ص ٦٢٠ . وايضاً البيان الشيوعي .

٢ - انظر رسالة ماركس التي وجهها في نهاية ١٨٧٧ الى رئيس تحرير مجلة أنتشستيفنی زابسكي حيث اشار فيها ، رداً على مقال السوسيولوجي الروسي ميخائيلوفسكي ، الى الطابع التاريخي الخصوصي للتراكم البدائي لرأس المال، كما شرحه في نهاية المجلد الاول من رأس المال ، ولـ « الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي » الذي استقاوه منه (المجلد الثاني ص ١٥٥٢) (دائماً الاشارة الى طبعة بلياد) .

قيمة اكتشاف نظري . يزيل هذا البرهان الحاجب عن العلاقة المادية الموجودة ، في المجتمع البرجوازي بين « الشكل السياسي الخصوصي » للمجتمع وبين « علاقات السيادة والخصوص » كا تنتجه مباشرة عن الانتاج وتأثير بدورها عليه تأثيراً حاسماً ^(٣) ، كما يبرهن طبقة العمال الاجراء على إن أعظم وسيلة للقضاء سواء على الشكل الخاص من الاستبعاد الذي يتتجه شكل علاقات الانتاج الراهن للبروليتاريا ، أو على عوائق ازدهار القوى المنتجة وعلى تخريبها ، هذه العوائق وهذا التخريب الناتجان ، على الصعيد الاجتماعي ، عن علاقات الانتاج هذه ، هي النشاط الثوري الاقتصادي والسياسي في آن معاً .

وبال مقابل ، فان كشف هذه العلاقة ، تحت الشكل الخاص الذي اعطتها إيه ماركس في رأس المال ، ليست له أدنى نتيجة بالنسبة للمجتمع القروسطي ، حيث كانت السياسة مندجة بالاقتصاد وحيث القنانة وأشكال التبعية الشخصية الأخرى تشكل قاعدة الانتاج الاجتماعي المعلنة دون مواربة . واذن فإن الإنسان لا يستطيع أن يقول إن علاقة السيادة والخصوص بين البشر تختفي تحت إخضاع المنتجين لشروط انتاج معينة إخضاعاً فورياً ومزعوماً بأنه منحدر من الطبيعة ذاتها لبروتسيس الانتاج . بل بالعكس فان « السيادة » الفعلية لشروط الانتاج على المنتجين هي التي تختفي هنا بعلاقة السيادة والخصوص الشخصية ، التي تبدو في نظر الجميع كحوافز فورية لبروتسيس الانتاج ^(٤) . فحيثما استولت البرجوازية على السلطة ، في إطار نضالها الثوري ضد النظام الاقطاعي ، فانها تكفلت بان تكشف وتحطم راديكاليآ العلاقات القروسطية والبطريقية المثل .. « لقد مزقت البرجوازية بدون رحمة العلاقات الزاهية التي تشد الإنسان إلى سيده الطبيعي ، لكي لا تترك من علاقة بين الانسان والانسان إلا علاقة المصلحة العاربة كلآ والدفع الناجز الذي لا يتتأثر بالعواطف » . وهكذا فإذا خلتها إلى عدم ، جميع التصورات وجميع الشروط التي كانت في الحقبة السالفة تعوق ازدهار الانتاج ، حلت نظرياً وعملياً ، على مدى حقبة تاريخية ، مشكلة علاقة الاقتصاد بالسياسة . لم يتضح ، إلا إثر تطور نمط الانتاج الرأسمالي وتتطور المجتمع البرجوازي الذي نتج منه ، إن الحرية والمساواة – المفترض انها منحتا لـ « الجميع » عوضاً عن الاوهام الدينية القديمة والسياسية ، المفترضة الآن ، وعن اللامساواة الاقطاعية التي هي من نصيب جماهير الشعب الكادح الغفيرة – ، لم تكونا إلا

٣ - رأس المال ، المجلد الثالث ، ص ١٧٠ وما بعدها .

٤ - رأس المال ، المجلد الثالث ، ص ٢٠٨ .

شكلًا جديداً من التمويه ، الذي لم يعد شخصياً بل بات مادياً ، لعلاقة القمع والاستغلال . الرسالة الخاصة للنظرية النقدية الماركسيانية هي التعرية على الصعيد النظري لـ « مجرد تغيير الشكل الذي تقنّ به الرق »^(٥) ، تماماً كما إن رسالتها على الصعيد العملي ، صراع البروليتاريا الطبقي الثوري في الحقبة الحاضرة ، هي القضاء على الشكل الجديد للخضوع وتحرير قوى الانتاج المادية للمجتمع من العوائق الجديدة ، المرتبطة بهذا الشكل البرجوازي للخضوع .

تطرأ على ارتباط المجال الاقتصادي والسياسي ، في إطار التصور المادي للتاريخ ، تغيرات هائلة جداً ما أن يتعلق الأمر بالشكل تنظيم اجتماعي عتيق ، سواء منها ما لا وجود فيه لهذا الارتباط أو – كما في حالة المجتمعات بدائية حقاً – تلك التي لا يمكن بصدرها أن نتحدث عن تنظيم سياسي حقيقي ، مماثل لـ « الدولة » الراهنة . وهكذا قدمت البنية الاقتصادية للمجتمع الآسيوي لماركس ، في رأس المال ، مثلاً لهيئة منتجة بسيطة مماثلة بالجماعة الريفية البدائية في الهند ، التي هي ، بمعنى من المعاني ، « مفتاح ثبات المجتمعات الآسيوية » ، هذا الثبات الذي يشكل مفارقة عجيبة مع الانحلال وإعادة البناء الدائمين للدول الآسيوية والتغيرات العنيفة لأسرها المالكة »^(٦) . لكن في هذه الحالة تتوقف علاقة المجال الاقتصادي بال المجال السياسي عن توضيح ما هو مطلوب منها بالضبط أن توضحه في إطار التصور الماركسي للمجتمع : تغير وتطور تاريخيان . الثبات L'immutabilité (الركود) النسبي للقاعدة الاقتصادية يقرأ حساباً فقط للطابع الراكد أساساً المتواصل في بنية المجتمع الآسيوي وللإمكانية المجردة التي تنتجه عنه ، امكانية تكرار « حركات لا جدوى منها على السطح السياسي »^(٧) . تغيرات البنية الفوقية تتأتى ، في هذه الحالة ، لا من تحويل البنية الاقتصادية ، بل بالعكس تماماً « فبنية العناصر الاقتصادية الأساسية للمجتمع تظل بنجحى من جميع اضطرابات المنطقة السياسية »^(٨) .

كما إن صيغة البيان الشيوعي القائلة : « تاريخ كل مجتمع حتى اليوم هو تاريخ صراع

٥ - رأس المال ، المجلد الأول ، ص ١١٧ .

٦ - رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٩٠١ .

٧ - انظر رسالة ماركس إلى إنجلز ١٤-٦-١٨٥٣ . (المراسلات ص ٦٥) .

٨ - انظر رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٩٠١ .

الطبقات»، لا يمكن أن تطبق تطبيقاً صحيحاً إلا على التطور التاريخي الذي بدأ مع انحلال مجتمع ما قبل التاريخ. وكما أشار إنجلز لاحقاً في البيان الشيوعي بوضوح، فإن هذه الصيغة لا تخص لا «أصل العائلة، الملكية الخاصة والدولة»، ولا، بنفس الضربة، تنظيم المجتمع البدائي الذي ما زال يجهل الانقسام الطبقي.

عندما يتعلق الأمر باشكال مقبلة للتنظيم الاجتماعي، فإن علاقة الاقتصاد بالسياسة والتناحرات بالصراع الطبقي، تكتسي اشكالاً جديدة ومتغيرة كما كانت حالة المجتمعات التي سبقت المجتمع البرجوازي. في المرحلة الأولى من المجتمع الشيوعي، الذي يظهر تواً في إثر الثورة البروليتارية، والذي ما زالت بنائه الاقتصادية تقوم في جزء منها يكبر أو يصغر على الانتاج البضاعي، يتواصل فيه التناحر والصراع الطبقي بل ويتخذان شكلهما السياسي الاكثر بروزاً تحت ديككتاتورية البروليتاريا. وبالعكس من ذلك، فإن جميع التناحرات، في المجتمع الشيوعي المتطور، المنحدرة من شروط الحياة الاجتماعية للأفراد، تنتهي في نفس الوقت مع انتهاء بقایا البنية الاقتصادية الحاضرة، بنية المجتمع البرجوازي، وازن باختفاء «السلعة»، «القيمة»، «النقد» تحفي «الدولة» وينتفي «القانون»^(٩). يظل الانتاج المادي، في هذا التطور من التطور الاجتماعي للإنسانية، أساس جميع العلاقات بين البشر الذين شرعوا ينتجون متعاونين تعاوناً حراً.

«الحرية، في هذا المجال، لا يمكن ان ترتكز الا على التالي: المنتجون المتحدون - الإنسان وقد أصبح اجتماعياً حقاً - ينظمون تنظيماً عقلانياً تبادلهم العضوي مع الطبيعة ويحضرونها الى رقابتهم المشتركة بدلاً من ان تكون محكومة بالقوة العمياء لذلك التبادل، وهم ينجذبون هذا التبادل ببذل أقل جهد ممكن وفي اكثر الشروط كرامة ومواقبة لطبيعتهم الإنسانية. لكن تحكم الضرورة يظل مع ذلك . فقط عند اجياد تحكم الضرورة يبدأ تفتح السلطان الإنساني الذي هو غاية نفسه، يبدأ ملوك الحرية الحق الذي لا يستطيع ان يزهق مع ذلك . . . الا بقيامه على تحكم الضرورة»^(١٠)

يتضح مما مر إن مبدأ ماركس المادي ليس صالحًا للمجتمعات السالفة للمجتمع

٩ - انظر مقدمة ماركس: مقدمة نقد الاقتصاد السياسي ١٨٥٩ . ولفحص أكثر عمقاً لجميع هذه المسائل انظر «نقد هامشي» (ماركس) لبرنامج الحزب الشيوعي الألماني ، ١٨٧٥ .

١٠ - انظر رأس المال ، المجلد الثالث ، ص ١٩٨ وما بعدها .

البرجوازي أو التالية له (المجتمع القادم) إلا بعنه الأعم وشرط أن يحور تبعاً للمسافة التاريخية التي تفصل المجتمع البرجوازي عن المجتمع موضوع الدرس . لكن الفكرة الأساسية في نظرية المجتمع المادية ، هذه الفكرة القائلة بأن نمط انتاج الحياة المادية يتتحكم في الحياة الاجتماعية ، السياسية والفكرية بصورة عامة ، تتطبق على جميع الحقب التاريخية للتشكيل الاجتماعي - اقتصادي . لقد رد ماركس ، هازئاً ، الموضوعة القائلة بان تصور العلاقة النظرية والعملية للاقتصادي ، للسياسي والمحققي ، الخ ، قد يكون « صحيحاً بالنسبة للعالم الحديث ، الذي تسيطر عليه المصالح المادية » ، لا بالنسبة للعصور الوسطى حيث سادت الكثلكة ، ولا بالنسبة لاثينا أو روما حيث سادت السياسة »^(١) . إذا كانت الكنيسة في العصور الوسطى والدولة في العصور القديمة قد لعبتا دوراً أعظم وأكثر استقلالاً في الظاهر ، فإن هذا الحدث يتطلب هو أيضاً أن يفسر تفسيراً مادياً ، انطلاقاً من اشكال الانتاج المادية الخاصة بالحقبة المعنية وبالشروط الأساسية للحياة الاجتماعية الناجمة عنها .

بيد إن هذه العلاقة المادية ، إذا كانت دائماً موجودة ، فإنها تكتسي بالنسبة لكل حقبة تاريخية شكلاً خصوصياً مختلفاً . الصيغة التي استخلصها ماركس من تحليل المجتمع البرجوازي يمكن ، بعد إدخال التغيرات الضرورية عليها ، أن تستخدم في الدراسة العلمية لا لحقبة خلت من زمان بعيد وحسب ، بل أيضاً - مع التصرف بالحذر الضروري في مثل هذه الحالة وعلى أساس المبدأ المادي ، بعيد عن كل طوبوية - للتعريف سلفاً بعض العناصر الأساسية للتشكيل الاجتماعي - اقتصادي القادم . لكن لا يستطيع المرء أن يستخلص منها شيئاً ما حول الاشكال المحددة للعلاقة بين البنية الاقتصادية للمجتمع الراهن وبروتسيس التطور والحياة الاجتماعية التي تتتحكم فيها إلا بأقصى الصعوبة . المبدأ المادي الجديد الذي أدخله ماركس في البحث الاجتماعي ، يظل اذن ، رغم شمولية محتواه ، مرتبطاً أساساً بالأطار الراهن للتشكيل الاجتماعي - اقتصادي . ليس إلا ، في الشروط الخاصة بحقبة تاريخية ما حيث ، من جهة ، الانتاج المادي قد غداً ، موضوعياً ، اجتماعياً بنسب لم يسبق لها مثيل (الحقبة التي تخلق « الفردانية » كاديمولوجية هي في الحقيقة « تماماً الحقبة التي بلغت فيها العلاقات الاجتماعية (. . .) اعظم درجة من

١١ - انظر رأس المال ، المجلد الأول ، ص ٦٦٦ - ٦٦٧ .

تطورها^(١٢)) ، وحيث ، من جهة أخرى ، الانتاج المادي قد تم فصله كلياً من حيث الشكل من الحالات الأخرى للحياة الاجتماعية ، هنا ليس إلا ، يمكن للعلاقات المنحدرة مباشرة من الانتاج المادي نفسه ، وللارتباط الموجود بين هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج والشروط السياسية ، الحقيقة وغيرها من شروط الحياة الاجتماعية ، أن تصبح موضوع تحليل نقدي . في هذه الحقبة ، وفي هذه الحقبة فقط – وهي آخر حقبة زمنياً وتميز من جميع الحقب التي سبقتها بهذه السمة الخاصة : « هي أنها جعلت التناحر الظيفي أكثر بساطة »^(١٣) ، يستطيع البحث الاجتماعي المادي أن يظهر ، في القمع الاقتصادي الذي يخضع طبقة البروليتاريين المأجورين ، الشكل الراديكالي للقمع الاجتماعي ، ويعلن بأن تصفيته هذا القمع الاقتصادي هي أعظم وسيلة للخلاص من كل قمع وكل استغلال .

١٢ - انظر المدخل ١٨٥٧ .

١٣ - انظر البيان الشيوعي .

الفصل الرابع

المادية الفلسفية

لم يعتبر ماركس وإنجلز أبداً مبدأهما الجديد في البحث الاقتصادي والاجتماعي على انه أكثر من منحى علمي جديد نحو فحص تجريبي دقيق للتطور التاريخي لنمط الانتاج الرأسمالي الحديث . أشار ماركس اليه في ١٨٥٩ كـ «نتيجة عامة» توصل إليها خلال الفترة الاولى من بحثه الاقتصادي ، وعندما أكتسبت ، لعبت دور «خيط هدایة» لدراساته اللاحقة^(١) . بعد عشرين سنة ، دحض ماركس الاستنتاج الخاطئ للسوسيولوجي الروسي ميخائيلوفسكي الذي أساء تفسير الوصف العام لـ «الاتجاه التاريخي للتراكم الرأسمالي» في كتاب ماركس راس المال ، كمبدأ «اكتسرا تاريخي» ، يمكن تطبيقه بدون سابق تقصٍ للواقع التاريخية الفعلية ، على أي حقبة اخرى ، وفي الحقيقة ، على بحمل تاريخ المجتمع الانساني . أشار ماركس إلى أن ذلك الوصف ، بالرغم من شكله العام ، كان مجرد «خلاصة» للمواد التي أستقصيت بالتفصيل في الفصول السابقة وهكذا لم يكن أكثر من مخطط تاريخي لنشوء الرأسمالية في اوروبا^(٢) . إن المبدأ النقيدي والمادي الذي استخلصه ماركس على قاعدة الشكل التاريخي المحدد للمجتمع البرجوازي ، خلال التطور اللاحق للماركسيّة ، قد تحول إلى مبدأ دوجماتي ، قابل للتطبيق قبلياً ، وبنفس

١ - انظر مقدمة ١٨٥٩ .

٢ - انظر رسالة ماركس الى محرر صحيفة «أنتشستيفيني زابسكي» المكتوبة في نهاية ١٨٧٧ نشرت لأول مرة بالروسية في صحيفة «فيستنن نارودني فولي» ، ١٨٦٨ ، واعيدت ترجمتها الى الالمانية في ١٨٨٧ لصحيفة «فولك تسايتونج» الصادرة في نيويورك . وقد اخذت هذه الترجمة منذ ذلك الحين مكان «المخطوطة» الاصلية الضائعة .

الطريقة ، على أي حقبة تاريخية أخرى من التشكيل الاقتصادي - الاجتماعي . بالتأكيد لم يكن ابداً عن مسعي واعٍ أن فريديريك إنجلز ، حتى على حياة ماركس ، أعطى للمرة الأولى لهذا المبدأ الجديد اسم « التصور المادي للتاريخ » ، الذي سيصبح قريباً معترفاً به عالمياً بهذا الاسم (انتي دوهرنج) . وبذلك ، أراد إنجلز أن يلح على التباهي الذي يفصل المبدأ الماركسي ، الذي يصر على تحليل العلاقات التاريخية ، من « التصور المثالي القديم للتاريخ » ، الذي « لم يكن يعرف الصراعات الطبقية القائمة على مصالح مادية ولا حتى المصالح المادية عموماً » ، وحيث « الانتاج ، مثل جميع العلاقات الاقتصادية ، لا يظهر إلا بصورة عرضية ، وكونه خاضع لـ « تاريخ الحضارة » » (انتي دوهرنج) . لم يستخدم اسم « التصور المادي للتاريخ » ابداً من قبل ماركس نفسه ، الذي كان مكتفياً تماماً بأن يصفه كـ « منهج مادي واذن علمي »^(٣) .

تماماً مثل أي علم طبيعي واجتماعي تجريبي آخر ، لا تستطيع النظرية الماركسيّة أن تنطلق من مبدأ مستيقن ودوجماتي ؟ بل هي لأبعد ما تكون عن ذلك ، لأن علم ماركس « نceği » أكثر منه ايجابي . انه ينقد نظرياً مذاهب العلم الاجتماعي البرجوازي التي لم تعد حصينة ، تماماً مثلاً استهدف نقد الطبقة العاملة الثوري العملي ، خلال نفس الفترة ، اشكال المجتمع البرجوازي القائمة التي أصبحت غير حصينة في الحقبة الراهنة من التطور التاريخي .

حتى عندما ينطلق ماركس من ذلك الموقع النceği الحالص ، فإنه لا يطرح أي موضوعات عامة فيما يتعلق بالطبيعة الجوهرية للمجتمع برمته ، لكنه يصف فحسب الشروط الخاصة والاتجاهات التطورية المتأصلة في الشكل التاريخي للمجتمع البرجوازي المعاصر .

بيد إن تلاميذ ماركس هم الذين جردوا صيغ التصور المادي للتاريخ وللمجتمع من صلاحيتها الخصوصية specific validity ، أو فصلوها عموماً عن كل ممارسة تاريخية ، بينما لم يستخدمها ماركس وإنجلز بالمعنى الحصري إلا للتحليل التجاري للمجتمع البرجوازي ، محترزين من جعلها تعانى من التحوييرات المناسبة لمجتمع حقب آخرى .

١ - انظر « رأس المال » ، المجلد الأول ، ص ٢٣٥ - ٢٣٦ ، حاشية ٨٩ .

وبنفس الضربة ، حول التلاميذ « المادية التاريخية » إلى نظرية عامة ، اجتماعية - فلسفية وسوسيولوجية . من هذا التصور الخاطئ ، لم يتبقَ سوى خطوة واحدة نحو الفكرة القائلة بأن العلم التاريخي والاقتصادي لماركس يجب أن يرتكز على « فلسفة مادية » كلية الشمول ، تعاون الطبيعة والمجتمع معاً ، أو تفسيراً فلسفياً عاماً للكون . وهكذا فإن الاشكال العلمية التي اتخذتها النواة والمضمون الواقعي لمادية القرن ١٨ الفلسفية في مادية ماركس ، قد أعيدت إلى مستوى ما شجّبه ماركس عن صواب ذات مرة كـ « جمل فلسفية للساديين حول المادة » (الأديولوجيا الالمانية) .

إن علم ماركس المادي ، باعتباره نظرية بحث تجريبية ونقدية لأشكال تاريخية محددة من المجتمع ، لا يحتاج إلى أية دعائم فلسفية . هذه النقطة الأكثر أهمية المستخلصة من مادية ماركس التاريخية ، قد ضيّعها فيما بعد حتى تلاميذ ماركس « الارثوذكسيين » ، أولئك الذين حاربوا هم أنفسهم ، بكل ما أوتيوا من قوة ، كل المحاولات المتأخرة التي بدأها النقاد اللاحقون ، ضمن المعسكر الماركسي وخارجـه ، لكي « يحرّفوا الماركسيـة » بإقامتها ، بشكل أو باـخر ، على فلسفة غير مادية معاصرة . ففي جهودهم الحثيثة لرد الاعتبار إلى نظرية ماركس الأصيلة وحمايتها مما اعتبروه بتام الصحة كتلطيف غير مرغوب فيه للتفكير الماركسي الأصيل ، تعاضوا عن الحقيقة القائلة بأن هذا الشكل الارقى تطوراً من العلم المادي المحسـد في نظر التقصـي الماركسيـاني للمجـتمع ، لا يتجاوز كل الفلـسفة المـاثـالية وحسب ، بل أيضاً كل الفـكـرـ الفلـسـفـيـ أيـاـ كانـ . لقد أرادـواـ أنـ يـقـوـواـ الطـابـعـ المـادـيـ للـعـلـمـ المـارـكـسـيـ عنـ طـرـيقـ إـعـطـائـهـ تـأـويـلاـ فـلـسـفـيـاـ مـادـيـاـ . ولمـ يـفـعـلـواـ فيـ الـوـاقـعـ سـوىـ أنـ أـعـادـواـ ، دـوـنـاـ حـاجـةـ ، إـدـخـالـ تـخـلـفـهـمـ الـفـلـسـفـيـ الـخـاصـ إـلـىـ نـظـرـيـةـ كـانـ مـارـكـسـ قدـ حـوـلـهـ سـابـقاـ بـوـعـيـ وـتـدـريـجـيـاـ مـنـ فـلـسـفـةـ إـلـىـ عـلـمـ حـقـ . لقدـ كـانـ المصـيرـ التـارـيـخيـ للـلـارـثـوذـكـسـيـةـ المـارـكـسـيـةـ أـنـ تـلـامـيـذـهـ ، بـيـنـاـ كـانـواـ يـصـدـونـ هـجـماتـ «ـ التـحـرـيـفـيـةـ المـاثـالـيـةـ »ـ ،ـ قدـ توـصـلـواـ فيـ النـهاـيـةـ ،ـ فـيـاـ يـخـصـ جـمـيعـ الـمـواـضـيـعـ الـهـامـةـ ،ـ إـلـىـ نـفـسـ الـتـصـورـ الـذـيـ اـنـطـلـقـ مـنـهـ خـصـوـمـهـ .ـ وـعـلـىـ سـبـيلـ الـمـثالـ ،ـ فـإـنـ الـمـثـلـ الـبـارـزـ لـهـذـهـ الـمـدرـسـةـ ،ـ الـمـادـيـ الـفـلـسـفـيـ وـالـمـارـكـسـيـ الـارـثـوذـكـسـيـ ،ـ بـلـيـخـاـيـفـ ،ـ قدـ عـثـرـ أـخـيـراـ ،ـ فـيـ كـلـ تـفـتـيـشـهـ الـلـاهـفـ عـلـىـ تـلـكـ «ـ الـفـلـسـفـةـ الـمـادـيـةـ »ـ الـتـيـ يـكـنـ أـنـ تـكـوـنـ الـاسـاسـ الـحـقـيقـيـ لـلـمـارـكـسـيـةـ ،ـ عـلـىـ فـكـرـةـ تـقـديـمـ

الماركسية كـ « شكل من فلسفة سبينوزا ، خلصه فيورباخ من إضافاته اللاهوتية »^(٤).

إذا كان كل من الاتجاهين اللذين توزع عليهما أنصار التفسير الفلسفى للماركسيه قد انتهيا كلاهما إلى ربط نظرية ماركس المادية إلى نظام فلسفى ، أي مثالي ، فما زال هناك فرق هائل بينها ، تاريخياً ونظرياً . إن ربط ماركس بسبينوزا يعني إقامة علاقة وثيقة بين الماركسية وفلسفة برجوازية لم تعرف بعد التناحر بين البرجوازية والبروليتاريا والتي ، فضلا عن الفلسفة المثالية المقبلة ، تضم بذرة نمط التفكير المادي المقبل . وبالمقابل ، فإن أولئك المرتجلين الفلسفيين الحديثين ، الذين أرادوا أن يلاؤا ثغرة مفترضة في نظام ماركس بفلسفة كانت ، ماخ ، ديتزجن أو بأى نوع آخر من الفلسفة غير المادية ، يتتجاهلون كلياً إن بمحل الوضع التاريخي والنظري قد تغير تغيراً كلياً^(٥) . السبب الوحيد في أن الفيلسوفين الماديين ، ماركس وإنجلز (وهما بهدا الصدد أكثر منطقية من فيورباخ وهس Hess ، اللذين تقدما عليها في هذا الطريق في البدء) ، تخليا ، عند نقطة معينة من تطورهما ، عن كل فلسفة ، حتى الفلسفة المادية ، يكمن في واقع انهما أرادا أن يتقدما خطوة أبعد ويتجاوزا مادية الفلسفة بعلم ومارسة ، مباشرةً ماديين^(٦) . وهذا لم ينبعها فيما بعد أبداً من أن يعارضا ، في عملها العلمي الخاص ، كل وجهة نظر غير مادية ، منها كان اللباس التشكري الذي تظهر فيه . من بين التصورات « غير المادية » أو « المادية على نحو غامض » ، صنفَا الوضعية الحديثة (التي مثلها كونت وأخرون) التي تبدو على السطح على أنها متصلة أو توثق الصلة بعاديتها الفلسفية ، وذلك الموقف « اللاأدري » الذي استقام العلما الحديثون من فلسفة هيوم ، والذي كان يبشر به توماس هوكسلي في إنجلترا ، على أيام ماركس وإنجلز^(٧) . هذه المعركة ضد جميع ظلال المثالية الفلسفية

٤ - انظر ، بليخانوف « القضايا الأساسية في الماركسية » الطبعة الروسية عام ١٩٠٨ ، الطبعة الألمانية ١٩١٠ و ١٩٢٩) ونقضا من ذلك المفهوم المغلوط عن الماركسية ، انظر قضايا ماركس وإنجلز الخاصة في « العائلة المقدسة » و « الأيديولوجيا الألمانية » .

٥ - انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٠ ، ص ٢١ و ٥٣ وحاشية ٨ .

٦ - انظر ماركس وإنجلز « الأيديولوجيا الألمانية » ، ١٨٤٥ - ١٨٤٦ ، انظر أيضاً موضوعة ماركس اللاحقة في « مقدمة » ١٨٥٩ ، القائلة أنه هو وإنجلز ، في ذلك العمل المبكر ، « صاغا معاً التناقض بين وجهة نظرهما وأيديولوجيا الفلسفة الألمانية ، وقد صفيا حسابهما في الواقع ، مع وعيهما الفلسفي السابق » . لاجل شرح أوفي ، انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، ص ٦٧ وما بعدها ، وص ٨ وما بعدها .

٧ - انظر رسالة ماركس إلى إنجلز بتاريخ ١٢ - ١٢ - ١٨٦٦ .

اصبحت حتى اكثراً أهمية في الفترة التي تلت مباشرة وفاة ماركس ، عندما « عرفت الفلسفة الكلاسيكية الالمانية في الخارج نوعاً من البعث ، بالدرجة الاولى في انجلترا وسكندينافيا ، وأيضاً في المانيا »^(٨) . وهذا هو السبب في انه حتى فريديريك انجلز ، الماركسي ذي التفكير التجربى والعلمي تماماً ، عاد إلى التذكير بالمناقشات التي نسيت منذ زمن بعيد في فترة المادية الفلسفية لشببه ، وشغل نفسه بان يستخلص ضد التيارات المثالية الجديدة التي كانت تكتسب بسرعة ارضيتها بين مختلف مدارس الفلسفة البرجوازية المعاصرة ، القرابة الثابتة بين نمط التفكير المادي الخاص بالماركسية وبين تصور عام للعالم وبالتالي ، بطريقة ما ، مادي بالمعنى الفلسفى . ولنفس السبب السياسي ، في فترة تاريخية لاحقة ، خاض لينين معارك فلسفية ضد « تحريف » فلسفى آخر للمفهوم المادي للعالم الذي هو مرتبط حسب لينين ، بشكل لا ينفص ، بالمادية التاريخية . لا نريد في هذا الإطار لأن نتساءل عن مدى صحة حجج لينين ضد « الماخية » و « التجريبية النقدية » الخ ، ولا لأن نتساءل عما اذا كانت هذه الحجج أكثر تطوراً وأفضل انتظاماً على الحقبة من حجج خصوم لينين ، في هذا المجال المختدم حول المنهج العلمي . إن المسألة التاريخية ، مسألة معرفة إلى أي مدى هذا الاتجاه التاريخي (المحظوظ بالدرجة الاولى لا عند لينين بل سلفاً عند بلخانوف وبنفس الطريقة) ، الذي يشدد النبرة على الملامح المشتركة بين المادية البرجوازية القديمة والمادية البروليتارية الجديدة ، يرتبط بخصوصية مناسبة للاتجاه الذي يمثله التيار الماركسي الاشتراكى في ممارسة الثورة الروسية (انظر بهذا الصدد كتاب انطون بانكوك Pannekoek : « لينين فيلسوفاً Lénine philosophe ») ، لم تعد تهمنا هنا . وبهذا الصدد فاننا نحتفظ بواقع إن لينين من السطر الأول إلى السطر الاخير قد أعطى هدفاً عملياً ، هدفاً سياسياً لهذا السجال الفلسفى شكلياً في جميع نقاطه . وهكذا ، كان يريد إنقاذ وحدة الحزب البلشفي وдинاميكه الثوري ، اللذين كانت تهددهما معارضة ولدت في صفوف الحزب البلشفي نفسه واعتمدت على الأفكار الفلسفية لماخ وافناريوس . وما أن حقق لينين هذا المهدى السياسي حتى اعتبر النقاش منتهياً نهائياً . بنفس الطريقة التي كان بها عند ماركس نفسه ، وفيما بعد عند انجلز ولينين ، فإن الاتجاه المتضمن في المادية الفلسفية القديمة ، المتغذى بعلوم الطبيعة ، قد ظل حياً في التقاليد الماركسيّة للحركة العمالية الثورية ، ومتراجعاً مع مبدأ

٨ - انظر مدخل انجلز الى « لودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الالمانية الكلاسيكية » ، ١٨٨٨ .

٩ - انظر « الماركسية والفلسفة » ، ص ٢٧ وما بعدها .

المادية التاريخية الجديد ، وأيضاً ، على الأقل جزئياً ، مع عناصر تصورات العالم الأكثر قدماً مثل «روح الانوار» ، الشكوكية ، الإلحادية ، الداروينية وبعض المعتقدات العامة في الحسنان اللاحنائية التي ينتجها تقدم علوم الطبيعة والتكنيك . وبهذا المعنى ، فإن العقلانية والطبيعة وماديه القرن ١٨ قد مارست ، فضلاً على النظرية الماركسية ، تأثيراً عميقاً ودائماً على تطور وعي الطبقة الثورية داخل الحركة العمالية الحديثة . إذا كانت هناك صلة ما بين الماركسية وبعض الاتجاهات الأخرى للمادية المتصلبة ، ظهرت قبلها وبعدها ، لا يمكن أن يحوم حولها الشك ، فإن ذلك لا ينطبق عندما يتعلق الأمر بالتأكيد ، الرائج والقائل بأن مادية ماركس التاريخية قد تكون منحدرة مباشرة من شكل سابق للمادية الفلسفية ، مثلاً للنادي الثورية البرجوازية للقرن ١٨ ، أو من النقد المادي للدين الذي اتجه الهيجلي اليساري ؟ فيورباخ ، واستمرت خاضعة لذلك خصوصيتها لمقدمتها الأولى .

الفصل الخامس

فيورباخ

شاطر ماركس كلياً ، لوقت معين ، اهتم المائل الذي عمّ ، خلال الأربعينات ، بمحل مدرسة الهيجليين اليساريين ، بالنسبة لرسالة فيورباخ المادية^(١) . ولعل التأثير الذي مارسته هذه التجربة على نظريته ، يمكن مقارنته على أحسن وجه بتأثير هيوم على كانت ، كاخصه هذا الاخير في الصيغة القائلة بان « هيوم أيقظني من السبات الدوجماتي » . ومع ذلك ، هناك فرق هام من حيث الدرجة التي استجاب بها ماركس من جهة ، والهيجليون الآخرون بما فيهم انجلز من جهة اخرى ، إلى الشكل الخاص من المادية الذي مثله فيورباخ . لاعجب إن فريديريك انجلز ، الذي عانى كثيراً في طفولته من النفاق التقوى Pietistic الذي كان منتشرًا بكثرة في وادي فوبر ووصل إلى المادية الفلسفية عبر الدين ، انطلاقاً من الهيجيلى دافيد فريديريك شترووس ونقده للاناجيل ، لينتقل عندهما إلى التلميذ إلى المعلم ، وفي النهاية من هيجل إلى فيورباخ ، مكتشفاً وراء صيغ هيجل المثالية بذور معتقد إلحادي ومادي مختلف كل الاختلاف ، قد تأثر فيها بعد على نحو حاسم بالمادية المعلنة التي طور فيورباخ فيها تلك البذور^(٢) . ومن غير شك ، كان الامر يختلف بالنسبة

١ - انظر شهادة انجلز الاخيرة في مقالته حول فيورباخ ، ١٨٨٨ .

٢ - انظر المراجع المفصلة في كتاب جوستاف ماير « فريديريك انجلز » ، ١٩٣٣ . انظر ايضاً الدراسة المؤخرة التي قام بها رينهارت سيجر حول « فريديريك انجلز ، التطور الديني لتقوى متأخر واشتراكي مبكر » (المسيحية والاشتراكية ، دراسات ومصادر ، اصدار ارنست بارنيكول ، ١٩٣٥) .

ماركس . فقد تربى في عائلة متحررة وتوصل إلى وجهة نظره المادية النهاية عبر طريق أطول وأبعد : من خلال دراسة لديوقريط وابيقرور ، ولادي القرنين ١٧ و ١٨ ، وأخيراً من خلال مراجعة نقدية شاملة لفلسفة هيجل المثالية . ولذلك فإن تقدمه نحو المادية كان ، حقاً ، من البداية وخلال جميع اطواره ، تقدماً نحو السياسة المادية الثورية ^(٣) . كان يتصرف كادي ثوري بهذا المعنى السياسي ، ومن الزمن الذي كان فيه ما زال يستخدم لغة هيجلية ، كان يشجب « المادية الكريهة » لجريدة الدولة البروسية ، التي دعت المشرع ، عندما كان الدين (المجلس النيابي) الرينياني يناقش مشروع قانون لقمع جمع الخطب ، « في قمعه لسرقة الاخشاب ، إلى أن لا يفكر إلا بالغابة » ، وإلى أن يحل هذه المهمة المادية المحسنة بوسائل غير سياسية ، أي بدون أية علاقة مع العقل وأخلاقية الدولة » ^(٤) . كان ماركس ناقداً مادياً لكل ما هو قائم من اشكال تحقق فكرة الدولة ، عندما أخذ على هيجل انه « انطلق من الدولة لجعل الانسان شكلاً ذاتياً للدولة » بدلاً من أن ينطلق ، « بمعنى الديموقراطية الحديثة » ، من الانسان لجعل الدولة شكلاً موضوعياً للانسان . لقد أضاف مبكراً إلى وصف هذه « الديموقراطية » باعتبارها « شكل الدولة العام الذي يكون المبدأ الصوري فيه ، في نفس الوقت ، المبدأ المادي » ، هذه الصيغة : « أدرك الفرنسي الحديث ذلك فقال بان على الدولة السياسية أن تختفي في الديموقراطية الحقيقة » .

لكل هذه الاسباب ، فإن القطيعة المادية مع كل المثالية اللاهوتية والفلسفية التي أحدها فيورباخ في كتابه جوهر المسيحية ، ١٨٤١ ، وحتى على نحو أكثر قوة ، في اطروحات تهيدية حول اصلاح الفلسفة ، ١٨٤٢ ، لم تمارس على ماركس ذلك التأثير الحاسم الذي مارسته على انجلز ، وحتى بصورة أكثر ثباتاً ، على شترووس ، برونو باوير ، الخ ، اللذين ، طيلة حياتهما ، لم يتجاوزا طور النقد الديني . وهكذا يتضح المعنى الحقيقي للجملة التي وصف بها ماركس ، في ١٨٤٣ ، نقد الدين بأنه « الشرط الأولي لكل

٣ - انظر اطروحة ماركس حول « الفرق بين فلسفة الطبيعة عند ديموقريط وابيقرور » ، ١٨٤١ وال报告 المفصل حول تقدم دراساته الفلسفية ، الذي اعطاه ماركس الشاب الى والده في رسالة بتاريخ ١٠ - ١١ - ١٨٣٧ .

٤ - انظر مقالة ماركس « حول مناقشات مجلس الراينلاند السادس » في « راينيشه تسایتونج » بتاريخ ٣ - ١١ - ١٨٤٢ ، عدد ٣٠٧ .

نقد^(٥) . هذه الجملة التي يُستشهد بها غالباً ، كانت تمتلك ، عندما صاغها ماركس في ظل الشروط السائدة في بروسيا بعد تغير الحكومة ، بالإضافة إلى دلالتها النظرية العامة ، دلالةً سياسية محددة . لقد أعلن ماركس هجوم المفكرين الاحرار البرجوازيين ضد السياسة الدينية الرجعية للحكومة الجديدة ، على أنه الطور الاول من تلك « الحركة السياسية » التي بدأت في ١٨٤٠ وكان لها أن تؤدي إلى ثورة ١٨٤٨ . ولنفس السبب ، فإن النقد المقتصر على الدين فقد دلالته الايجابية التي حملها لوقت معين ، حالما قارب ذلك الطور الاول نهايته بفعل « الأفكار الاشتراكية المتداولة في المانيا منذ ١٨٤٣ » . بينما في الطور الاول ، لعب « نقد الدين » دور غشاء يخفي وراءه الاهداف السياسية للحركة الثورية المتنامية بسرعة في بداية الأربعينات ، فإن تلك الحركة قد بلغت الآن نقطة أصبح معها ، بالنسبة لماركس ، حتى الصراع السياسي مجرد غشاء شفاف يخفي وراءه الصراع الاجتماعي . كان ماركس قد أعلن من قبل ، في الواقع ، في الجملة عينها التي يتحدث بها عن نقد الدين كـ « شرط أولى لكل نقد » ، إن « مهمة نقد الدين في المانيا قد انتهت من حيث الأساس » . صحيح انه هو وإنجلز ، بعد سنة واحدة ، أعادا تأكيد انتهاءهما إلى « الإنسانية الحقيقية » لفيورباخ^(٦) . لقد فعل ذلك - وخاصة إنجلز - للاحتفاظ بحليف ضروري في منظور النضال الثوري الوسيك . لقد وجد ماركس نفسه ، لكنها تكشف عن ذلك ملاحظة في العائلة المقدسة تستهدف صراحةً برونو باوير ، موجهة في الواقع ضد فيورباخ ، حول نقص المادية الطبيعية *naturalist* المضمة اللاتاريجية والاقتصادية » ، التي كان يمثلها فيورباخ آنذاك وفي جميع الاوقات اللاحقة ، وجد ماركس ، منذ ذلك الحين ، في فكره الحقيقي ، أنه قد تجاوز بعيداً فيورباخ . كما أنها لم يستثنها فيورباخ من الهجوم النهائي الذي شناه خلال السنوات التالية ضد جميع الميجلينيين اليساريين الذين ظلوا أوفياء للفكر الفلسفى . في ذلك الوقت أصبح ماركس تبعاً من « أي نقد للدين لا يتتجاوز مجاله الضيق »^(٧) . أي انه خلف وراءه النقد الديني وانتقل من « الشرط الأولي » إلى نتائجه السياسية والاجتماعية ، من « نقد السماء » إلى « نقد الأرض » ، من « نقد الدين » إلى « نقد الحق » ، من « نقد اللاهوت » إلى « نقد السياسة » ، ومن ذلك كله ، في مرحلة لاحقة ، إلى نقد أكثر الاشكال أرضيةً التي

٥ - انظر ماركس ، « مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل » ، ١٨٤٣ .

٦ - انظر ماركس وإنجلز « العائلة المقدسة » ، ١٨٤٤ .

٧ - انظر « الايديولوجيا الالمانية » ١٨٤٥ - ١٨٤٦ .

يتخذها الانعكاس الديني للعالم الحقيقى فى المجال الاقتصادى وبالتحديد فى «الطابع الوثني لعالم البضاعة»، ومقولات الاقتصاد السياسى المستقاة من هذا الطابع.

هذا العالم الأخير في الذكر ، العالم العملي ، الاجتماعى التاريخي للانسان ، كانت المادة الفيورباخية مشبعة جداً بالطبيعة لكي تستطيع أن تعطيه تحليلاً مادياً دقيقاً^(٨) . لقد تصور فيورباخ الكائن الانساني بطريقة وحيدة الجانب كـ «كيان مجرد متصل في الفرد المنعزل» . ولم يصفه ، مثل ماركس ، كـ «مجموع العلاقات الاجتماعية»^(٩) . لقد تصور العالم ، الواقع الملموس والمحسوس ، «في شكل موضوع أو تأمل فحسب» . على أية حال ، كان من المهم أساساً بالنسبة للمادية التاريخية أن تفهم الواقع الاجتماعى المعطى وتطوره من وجهة نظر ذاتية أيضاً ، كـ «نشاط انساني حسي ، أي كمارسة» ، وبالتالي أن تتصور النشاط الانساني ذاته كـ «نشاط موضوعي»^(١٠) . إن المادة الطبيعية لفيورباخ ، التي «أقصت البروتيس التاريجي» ، كانت عاجزة عن تحقيق تلك المهمة الأكتر أهمية ، نقد الدين ، حتى في مجالها الخاص المميز والمحدود . إن «المادية التاريخية» هي وحدتها التي تسمح بفهم «نمط فعل الانسان تلقاء الطبيعة ، الانتاج المباشر لحياته المادية وبالتالي أصل العلاقات الاجتماعية والافكار والتصورات الفكرية» ، التي تنشأ من الاسس المادية لكل تنظيم اجتماعي خصوصي ، وتسمح ايضاً باستخراج تفسير مادي للتصورات الدينية من هذه القاعدة الاجتماعية التاريخية - اقتصادية (واذن ليست طبيعية وبiology وحسب) .

« تاريخ الدين نفسه ، اذا تجاهل المرء هذه القاعدة المادية ، هو غير تقدير . انه في الواقع لا سهل بكثير ان نجد عن طريق التحليل ، المضمون والنواة الارضية لتصورات الدين الضبابية ، من ان نظهر بطريقة معاكسة كيف ان الشروط الفعلية للحياة تكتسي شيئاً فشيئاً شكلاً اثيرياً . هذا هو المنهج المادي الوحيد واذن العلمي »^(١١) .

٨ - انظر رسالة ماركس الى روج بتاريخ ١٣ - ٣ - ١٨٤٣ : « ان حكم فيورباخ غير مرضيه ، في رأيي ، فقط في هذه الناحية ، حيث يعود كثيراً الى الطبيعة وقليل الى السياسة » .

٩ - انظر الاطروحة السادسة من اطروحات ماركس حول فيورباخ ، ١٨٤٥ ، التي نشرها انجلز بعد وفاة ماركس كملحق لكتابه حول فيورباخ ، ١٨٨٨ .

١٠ - المرجع السابق ، الاطروحة الاولى .

١١ - انظر « رئيس المال » ص ٣٣٥ - ٣٣٦ ، حاشية ٨٩ .

وعلى حين إن « عبادة فيورباخ » ، التي شاطرها ماركس لفترة قصيرة للغاية مع الميجلين الشبان الآخرين ، لم تترك أجمالاً أي أثر عميق على نظريته المادية^{١٢} ، فانه كان أكثر تأثيراً وانطباعاً بذلك الشكل المبكر من المادية البرجوازية التي كان قد دشنها « الانجليز والفرنسيون » في مجرى القرنين ١٧ و ١٨ . إن موقف ماركس والإنجليز تلقاء الأطوار المختلفة للفكر الاجتماعي والاقتصادي البرجوازي التي عالجناها في الجزئين الأول والثاني من هذا الكتاب ، يكرر نفسه بالضبط في موقفها تلقاء الأطوار التاريخية المختلفة للمادية البرجوازية . لقد طرحا جانبياً بكمال الإздاء ذلك « الشكل الضحل والمبتذل الذي تستمر به اليوم مادية القرن ١٨ في عقول علماء الطبيعة والاطباء ، والذي يشير به في الخمسينات بوخز ، فوغت وموليشوت في جولاتهم الخطابية »^{١٣} . وبالعكس فإنها اعتبرتا دائماً ماديتها البروليتارية والثورية الجديدة كاستمرار ايجابي وكمراحة أرقى تطوراً لتلك المادية البرجوازية الكلاسيكية التي كانت تشكل القوة المحركة للبرجوازية في حقبتها الثورية والتي كانت قد بدأت آنذاك ، في احدى اتجاهاتها ، تصب مباشرة في الاشتراكية والشيوعية^{١٤} . على أية حال ، هذه العلاقة هي علاقة نسب تاريخي عامة جداً أكثر منها انسواء غير مشروع لمناهج ونتائج محددة . على أساس المقل الجديده كل الجدة ، الذي افتتحه الآن امتداد المبدأ المادي إلى العلوم التاريخية والاجتماعية ، وفي ظل الشروط التاريخية المتغيرة للقرن ١٩ ، لم يعد باستطاعة ماركس والإنجليز أن يستخدما الاشكال البدائية للمادية البرجوازية في القرن ١٨ في عملها النظري ، بالرغم من أنها ظلا يعجبان ويقدران كل التقدير المادية البرجوازية في القرن ١٨ لاتجاهاتها الثورية المناضلة .

لم يطُور الماديون البرجوازيون أية مبادئ سديدة بالنسبة للدراسات التاريخية

١٢ - انظر ملاحظات ماركس حول هذا الموضوع في « الايديولوجيا الالمانية » ، وفي رسالته الى انجلز بتاريخ ٢٤ - ٤ - ١٨٦٧ . انظر ايضاً رسائل انجلز الى ماركس بتاريخ ١٩ - ١٢ - ١٨٤٤ ، ١٩ - ٨ - ١٨٤٦ ، ورسالة في منتصف اوكتوبر ، ١٨٤٦ ، وحكم ماركس النهائي على فيورباخ في رسالته الى محرر صحيفة « الاشتراكي الديموقراطي » ، بتاريخ ٢٤ - ١ - ١٨٦٥ : « بالمقارنة مع هيجل ، فيورباخ مسكين . بالرغم من ذلك ، كان عالمة فارقة بعد هيجل لانه اكى نقاط معينة غير سارة بالنسبة للضمير المسيحي وهامة بالنسبة لتقدير النقد ، الذي تركه هيجل في شكل ضوفي مبهم » .

١٣ - انظر انجلز « حول فيورباخ » ، ١٨٨٨ .

١٤ - انظر « العائلة المقدسة » ، ص ٣٠٠ - ٣١٠ .

والاجتماعية . في الحقيقة ، لقد أعلنا بشجاعة إن مبدأهم المادي أساساً يشمل جميع حقول الوجود والمعرفة ، ولا شيء عندهم كان ينذر بهذا الموقف الوجل الذي أصبح فيما بعد موقفاً لفلسفه ماديين مثل فيورباخ ، قبل أن يصبح موقف اختصاصين في علوم الطبيعة ، يتصرفون كماديين في قطاعات اختصاصهم ، لكن ما أن يخرجوا منها ، حتى يحتبوا كل الاجتناب هذه المسألة المحرجة ، ويجبون أن يعتبروا انفسهم (حسب تعبير طبقة النجلز على فيورباخ) كـ « ماديين تحت ومتالين فوق » ، أي انهم يريدون أن يظلووا « متالين » على الصعيد العلمي ، التاريجي والاجتماعي . ومع ذلك ، فإن الماديين البرجوازيين أيضاً قد وجوهوا في الواقع انتباهم بالدرجة الأولى نحو الحقل الذي جذبهم بالضرورة بسبب أهميته بالنسبة للصناعة الحديثة ، الاساس عينه للمجتمع البرجوازي . بيد أنه كلما أخذ التناحر القائم في صلب المجتمع البرجوازي طابعاً ملحوظاً ، وكما اكتسبت حركة البروليتاريا الطبقية اشكالاً متقدمة ومحيفة ، كلما أقصيت المادية البرجوازية ، هذا اذا كانت ما زالت على قيد الحياة في تلك الحقبة ، عن الميدان « الاجتماعي » الشائك وقربت إلى ميدان علوم الطبيعة « المحايد » . السوسيولوجيا البرجوازية ، في القرنين ١٩ و ٢٠ ع بنسانيها طابعها الثوري عموماً ، نسيت أيضاً مادية طورها الشاب ولم تكن قادرة على أن تعيد انتاجها إلا بالشكل التشنجي والمضاد للثورة ، الذي تظهر فيه مثلاً في مذهب الايديولوجيات « المادي » الذي بشر به باريتو .

لقد ثوَرَت المادية البرجوازية العلوم الطبيعية . وعزّمت المادية البروليتاريا ماركس وإنجلز منذ البداية أن تخضع العالم التاريجي والاجتماعي إلى نفس المبدأ المادي . وكانت المادية البرجوازية شكلها النظري عبر نقد هجومي ضد البقاء المترسبة من الميتافيزياء اللاهوتية للعصور الوسطى ، هذه الميتافيزياء التي ظلت قائمة في الحقبة البرجوازية وأكتست جزئياً مظاهر جديدة ، كذلك أعدت المادية التاريجية والاجتماعية شكلها النظري الجديد عبر مواجهة نقدية مع تلك الميتافيزياء الجديدة التي ضربت بجذورها في غضون ذلك ، في الحقل الذي اهملته المادية القديمة ، أي حقل الظواهر التاريجية والاجتماعية ووجدت خاتمتها المؤقتة في الفلسفة المتمالية الالمانية من كانت إلى هيجل^{١٥} .

١٥ - انظر اطروحة ماركس الاولى من « اطروحات حول فيورباخ » ، ١٨٤٥ .

الفصل السادس

من هيجل إلى ماركس (ملكت المجتمع)

عثر ماركس في الاشكال التأمينية المثالية لفلسفة الحق ، التاريخ ، المجال ، الدين عند هيجل ، النج ، للمنطق وتاريخ الفلسفة ، بالضبط على ذلك الشيء الذي لم يستطع أن يحده في أي مكان آخر في بحث العلم والفلسفة الماضيين والمعاصرين ، أعني ، نقطة انطلاق منهجية تساعد على تحليل ما يسمى « الطبيعة الروحية للانسان » على أساس مادي وتجريبي ، أي : مملكة التاريخ أو المجتمع مقابل مملكة الطبيعة . الأهمية الاولى لفلسفة هيجل بالنسبة لعلم ماركس المادي تكمن في واقع انه للمرة الاولى وفي هذا الاطار حدثت مواجهة مجال وتاريخ الطبيعة بمجال وتاريخ المجتمع كحقل بحث واسع ومنظم في حد ذاته ، وهذا المجالان كان لهما نهايةً أن يخضعا معاً ، في الشكل المناسب لخصوصيتها ، إلى نفس مبدأ المعرفة ، لكن بينما سعت الفلسفة المثالية بهذا الصدد إلى إخضاع تحليل الطبيعة لمبدأ مستخلص من العلوم الاجتماعية ، فإن ماركس ، الذي تصرف ، كناقد للدولة وللمجتمع للتاريخ ، انطلق لأول وهلة من المبدأ النقيض ، وهذا حتى قبل أن يعي هذا الفرق وهذه المناقضة ، في مجرى سجاله ضد هيجل . بالنسبة لهذا الأخير كان المبدأ الخامس من طبيعة روحية ، بينما بالنسبة لماركس كان من طبيعة مادية . لقد انطلق هيجل من « الفكرة » ، بينما انطلق ماركس ، على العكس ، من دراسة العالم العملي ، التاريخي والاجتماعي ، مصمما على أن يكتشف أيضاً هذا العالم المسمى بـ « عالم الروح » الذي كان يعالج حتى ذلك الحين كعالم على حدة مختلف جوهرياً عن الطبيعة الفيزيائية . وثابر في هذا الطريق بنفسه « الدقة » التي ظل يطبقها لعدة قرون العلماء الكبار في دراستهم لاكتشاف اسرار الطبيعة المادية . وعلى أساس هذا ، نفذ البرنامج الذي صاغه

للمرة الاولى كطالب عمره ١٩ سنة حيث كان ، وهو ما زال يستلهم « مثاليه كانط وفيخته » ، يستعد للانتقال إلى فلسفة هيجل . لقد اعترف كارل ماركس الشاب لأبوه القلق انه قد اعتزم الآن « أن يغطس في البحر مرة أخرى » ، لكن هذه المرة « بنية واضحة هي تبيان إن طبيعة الروح ضرورية » ، مشخصة ومتكيّفة تكيفاً صارماً مع الطبيعة الفيزيائية ^(١) . لقد أدخل هيجل ، رغم كل التضليل المتعلق بالتاريخ والمجتمع و « الروح » المزعوم ، شيئاً ما أقرب إلى موقف العالم التجاري الذي يستهدف وصفاً وتعریفًا مضبوطين للروابط القائمة حقاً والقابلة للتحقق منها ، أكثر مما كان ملحوظاً حتى ذلك الوقت عند философии المثاليين ، الملزمين بالنظرية « العضوية » للدولة ، وعند بحمل ما يسمى « المدرسة التاريخية » . هذا هو السبب الذي جذب بوضوح ماركس الشاب إلى الانضواء ، رغم تحفظات سليمة ، تحت لواء الفلسفة الهيجيلية ، لفترة طويلة من حياته . لكن ما جذبه إلى هيجل كان فقط المفكر الاجتماعي الذي يحرّكه روح العلوم والطبيعة الذي اعتقاد ماركس أنه اكتشافه تحت التنكر المضلّل للفلسفة الهيجيلية . وترك هيجل فوراً عندما شعر أنه قادر على أن يتمثل ، بطريقة مباشرة وعقلانية ، تلك الروابط المادية بين البشر والأشياء ، وبين البشر والبشر ، التي كانت قد شكلت المضمون النظري الفعلي لآثار هيجل ، حيث ظلت هذه الروابط ، مع ذلك ، مختبئة خلف ارتباط تأملي ظاهرياً المفاهيم . أن المساعدة الفعلية التي قام بها هيجل في حقل معاينة المجتمع المادية ، كانت أنه أدرك هذا الارتباط المادي تحت شكل مثالي ، وجعله موضوعاً لعرض فلسفياً - علمي . وفي هذا يكمن اسهامه الذي لا جدال فيه في التحليل المادي للمجتمع.

إن نظام هيجل الفلسفى هو التتويج الاخير ، والاعداد الاكثر اكمالاً لهذا « النظام الطبيعي لعلوم الروح » ، الذي احتل في النهاية ، خلال النضالات العملية والنظرية للقرون السابقة ، مكانة النظام اللاهوتي الميتافيزيقي الخاص بالعصور الوسطى . ونستطيع أن نجد آثاره في أي مكان من المخطط المادي للمجتمع . بمعنى شامل ، رغم أنه مثالي وليس مادياً ، ميّز هيجل (وبذلك ترجم إلى رطانته الفلسفية « العميقة » الاكتشافات التجريبية للإنجليز والفرنسيين في القرنين ١٧ و ١٨) بين مملكتي الواقع ، أي « عالم الروح » أو « التاريخ » باعتباره احد حقول الواقع ، من العالم الخارجي أو « الطبيعة »

١ - انظر رسالة ماركس إلى والده بتاريخ ١٠ - ١١ - ١٨٣٧ .

باعتباره الحقل الآخر للواقع . وهو ايضاً قد قسم العالم التاريخي إلى فئات مراتبية محددة . فوق عالم « الروح الموضوعي » (العائلة ، المجتمع المدني ، الدولة) يرتفع عالم « الروح المطلق » (الدين ، الفلسفة ، الفن)^(٢) . وهو ايضاً قد تصور هذا العالم ، المنقسم على نفسه (المفترض) كعالم في بروتيسن نمو . إن هيجل قد وضع ، سواء فيما يتعلق بالنمو المادي الفعلي أو بالتفكير المادي الفعلي للفئات العليا بالفئات الدنيا ، نمواً غير زمني وخيالي وتحديداً فكرياً لا يقل خيالية متوجه في اتجاه معاكس : من الأعلى إلى الأدنى . بيد انه هو ايضاً الذي عرض « جديلاً » هذا النمو على انه بروتيسن « متناقض » ، يستمد قوته الحركة من نفي كل وضع ؛ والتناحر الناتج من ذلك التناقض يجد نفسه في النهاية قد ارتفع بواسطة نفي النفي إلى « تركيب » synthesis أعلى . هذا الترتيب « الفلسفى » للعالم التاريخي – الاجتماعى الذى « كان يثوى على رأسه » ، قد وضعه ماركس على قدميه بفضل « قلب مادى للمثالىة الهيجيلية » .

بينما تشكل ، في آن معاً ، فكرة الدولة عند هيجل التتويج النهائي وكلية الروح الحاضرة في العالم ، هذه الفكرة المتحققة في ذاتها ، وبوعي هذا العالم ، فإنها عند ماركس قد ألغت بصفتها تلك . بيد انه لا ينبغي خلط « فكرة الدولة » الهيجيلية مع تلك الظاهرة الأرضية المبتذلة التي هي ، عند هيجل ، ليست غير « الدولة كمجتمع مدنى »^(٣) . وبهذا الصدد ، فإنه يحسن « ألا تفك فى دول خاصة ، فى مؤسسات معينة ، بل فى الفكرة ، ذلك الإله الحقيقى المكتفى بذاته »^(٤) .

ما أن «خلع الإله الحقيقى عن العرش» ، حتى هوت المملكة كلها . إن جميع الأشكال « العليا » للروح (الدين ، الفن ، الفلسفة) ، شأنها شأن « الدولة » و « القانون » ، قد جرّدت الآن من موقعها الإكسترا – انساني وانخرطت إلى مرتبة « اشكال من الوعي الاجتماعى » بسيطة ، خاضعة لشروط الحياة المادية . لقد نقد ماركس « مادياً » تلك التجليات الأدبيولوجية « العليا » للوعي الاجتماعى ، حتى قبل أن يوسع نقده المادي ليشمل الحق والدولة . فقد بدأ هجومه على كل ما هو قائم بنقد مادى للدين ؟ الفن والفلسفة ، وبالتالي نقد في بادىء الامر الدين من وجهة نظر فلسفية ثم الدين والفلسفة من

٢ - انظر « موسوعة » هيجل ، الجزء الثالث ، القسم ٢ و ٣ .

٣ - انظر « موسوعة » هيجل ، القسم ٥٢٣ ، ٢٥٨ ، الملحق .

٤ - انظر هيجل : « فلسفة الحق » .

وجهة نظر سياسية^(٥). ما أن اكتشف ماركس ، مستخلصاً النتائج النهائية لمبدئه المادي ، إن الانتاج المادي يشكل الاساس الفعلي للحق والدولة ، حتى غداً بديهياً إن شتى الأدبيولوجيات « العليا » ، التي كان قد أعادها إلى القانون والسياسة ، ستعاد إلى هذا الاساس المادي ذاته .

لقد أحدث ماركس « قليباً » مائلاً لمفهوم هيجل لـ « تطور » الفكرة الازمني ، مستبدلًا به تطوراً تاريخياً فعلياً للمجتمع ، هذا التطور القائم على النمو المتضاعف لنمط الانتاج المادي (القوى المنتجة وعلاقات الانتاج) . لقد أُستبدل « التناقض » الهيجلي بصراع الطبقات الاجتماعية ، وأُستبدل « النفي » الجدلية بالبروليتاريا ، وأُستبدل « التركيب » الجدلية بالثورة البروليتارية وبالانتقال إلى مرحلة أرقى من التطور التاريخي للمجتمع .

٥ - انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، الطبعة الثانية ، ص ١٠٢ وما بعدها .

الفصل السابع

من هيجل إلى ماركس (التطور الاجتماعي)

في حين ان تغيير ترتيب مختلف فئات الواقع الفعلي ، من الآن فصاعداً ، في داخل الرؤيا *schéma* المادية يبرز بخلاف التباين والتعارض بين هيجل وماركس ، فان صلة نسب قوية استمرت ، حتى بعد القلب المادي للرؤيا الهيجيلية ، بين التطور الفعلي للقوى المنتجة ، بفهم ماركس ، وتصور التطور المرتبط بالـ « فكرة » الهيجيلية . فالقوى المنتجة المادية التي تكتسي ، في كل مرحلة تاريخية من الانتاج ، اشكال تطور بدء محددة (علاقات انتاج) ، ثم تتطور ، عبر الانحلال الغنيف لهذه الاشكال ، نحو مرحلة جديدة وعليها ، لا تختلف في شيء ، من الزاوية الشكلية ، عن الا « فكرة » الهيجيلية التي « تتخلل عن ذاتها » تحت اشكال محددة لكي تجد في ذاتها مجدداً ، في المرحلة الأرقى التالية مباشرة ، الشكل الراهن لـ « ما ليس إياها » *son « altérité »* . ومن ذلك أتي الانطباع بأن كل شيء يجري كما لو إن ماركس قد نقل ، إلى الواقع الارضي لتطور المجتمع البرجوازي التاريخي ، بعض البقايا من تصوف هيجل الفلسفي . بانتقاله من التطور - الذاتي *l'auto-développement* الصوفي لـ « فكرة » إلى تطور المجتمع ، هذا التطور الذي ينجزه البشر ، احتفظ ماركس ، مع شيء من التعسف ، بشكل التطور المناسب للموضوع *objet* الصوفي القديم لكي يطبقه أيضاً على الموضوع المادي الجديد للتطور الاجتماعي . في الحقيقة ما حصل هو العكس بالضبط . إن ما يفسر التشابه الشكلي هو انه ، في رؤيا هيجل التطورية ، تم التعبير ، عن الحركة الفعلية لتطور المجتمع الثوري ، باشكال فلسفية مضللة .

وفي الواقع ، نجد نفس الرؤيا schéma حاضرة ، تحت غلاف تضليلي إلى هذا الحد أو ذاك ، عند جميع فلاسفة هذا الجيل تقريباً ، هذا الجيل الذي كانت تجربة الثورة الفرنسية بالنسبة إليه حاسمة . وهكذا فهي حاضرة عند كاظن الذي بلغت عنده فكرة تاريخ كوني من وجهة نظر كوسمو سياسية ذروتها في كونها لكي ت مثل « اجمالياً كنظام » ما « لا يمكن أن يكون بدون ذلك إلا ركاماً من الفعل الانساني » ، فانها « تكتفي باعتبار الدستور المدني وقوانينه ، من جهة ، والعلاقات العالمية ، من جهة أخرى ، بقدر ما يكون الامران ، بما كان ينطويان عليه من خير ، قد أُستخدما في وقت ما لرفع الشعوب (وبينفس الضربة لرفع الفن والعلوم) وتفوقها ، لكن أيضاً بقدر ما يكونان قد ساهموا في التعجيل بسقوطها بما هو متصل في طبيعتها من شوائب (بحيث أنه بالرغم من ذلك تبقى دائماً بذرة من النور ، هذه البذرة التي ، عبر كل ثورة متطرفة أكثر ، تكون قد هيأت درجة أعلى من الاكمال) » .

أخذت فكرة التطور التاريخي اشكالاً مماثلة عند مجدهي الجمعية La Convention الوطنية الفرنسية⁽¹⁾ : من الفيلسوف فيخته إلى الشعراء الفلاسفة الرومانطيقيين هولدرلين ونوفاليس وشلابير ماخر . جميع هذه الابداعات الظاهرة لل الفكر الفلسفى الحر ليست إلى حد ما إلا صدى منفعلاً وغير واع للبروتسيس الثوري في عقل الفلاسفة . وحتى بهذا الشكل المضل الذي تم تحته التعبير ، في رؤيا التطور الفلسفى الخاص للحقبة المعنية ، عن المفاهيم الفعلية للثورة ، كان في الإمكان أن تتسنى هذه المفاهيم منذ زمن بعيد ، لو لم تحفظ في النظرية الثورية للتطور و تعمق على أساس جديد ومادي ، في شكل عقلاً و متمحور حول الممارسة في آن معاً .

إن الاختلاف في المضمون بين رؤيا الثورة ، التي رسمها الفلاسفة البرجوازيون ، والرؤيا الماركسيانية الجديدة للتطور الثوري ، له من الاهمية اكثراً بكثير مما لهذا التشابه الشكلي . تماماً على غرار الا « فكرة » الهيجلية التي تحدد نتيجتها القصوى والنهاية في « الدولة » ، فالرؤيا الكانتية ، رغم اعلانها الدور المزدوج للشروط الاجتماعية في آن معاً كأشكال للتطور وكعوائق له ، الثورة وحدها كفيلة بازالتها ، تحدد له صراحة كطار « الدستور المدني وقوانينه » و « العلاقات العالمية » . بالعكس نرى هذه

١ - الجمعية التأسيسية الثورية (١٧٩٢ - ١٧٩٥) التي اعدمت الملك واعلنت الجمهورية .

الازدواجية ، في منظور ماركس ، تضرب بجذورها ابعد واعمق ، حتى تصل إلى الانتاج المادي .

لقد توفر لهذه الانعطافة الراديكالية ، التي مثلتها صياغة نظرية للتطور التسوري ، صارمة في ماديتها ، ما فيه الكفاية من العناصر ، اذا لم يكن ذلك في الفلسفة ، فعلى الاقل في الادبيات المبتدلة ، لدى الاقتصاديين ، المؤرخين وعموماً في وعي المعاصرين ، وهذا امر و الحق يقال لا غرابة فيه في عصر ما زالت طرية ذكرى بروتيسس التطور الخارق الذي لم يقتصر عمله الموضوعي على مجال الدولة بل امتد ايضاً ليمس كل مجالات المجتمع بما في ذلك الاقتصاد ، والذي وجد تتوبيحه في الثورة الفرنسية ^(٢) .

عندما جعل ماركس من التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج التي تناظرها في البداية لكي تدخل معها في صراع فيما بعد ، العامل الذي يحرك التطور التاريخي للمجتمع ، فان هذا الاعتراف الصريح باولوية التقدم الاقتصادي ، ذهب طبعاً إلى ابعد مما تستطيع أن تقبله دون اعتراض البرجوازية في مرحلتها الحاضرة من إرواء الغليل المادي والثقافي . لكنه ، على هذا النحو ، لم يتتجاوز من وجة النظر الشكلية الحلول التي حبذاها الرسل الأول للتبادل الحر ، في صراعهم ضد تضييقات نظام الطوائف للعصور الوسطى وضد العوائق الأخرى ذات الاصل الاقطاعي لازدهار القوى المنتجة البرجوازية ، هذه الحلول التي كثفها جواب ، ظل صالح طوال حقبة تاريخية كاملة ،

٢ - انظر الصندى القوى لهذه الظاهرة في كتاب هيجل (الدروس - Les Leçons) في الفلسفة والتاريخ المعاصر (١٨٣٠ - ٣١) : « فجأة انتصر الفكر ، مفهوم الحق ولم تستطع عمارة البغي القديمة ان تقاومه . وهكذا تقدم الان وتوا دستور في الفكر الحقوقي ، وعندئذ أصبح على كل شيء ان يقوم على هذا الدستور منذ ان كانت الشمس في كبد السماء ومنذ ان دارت الافلاك حولها لم نر مثيلاً : للانسان ماشيا على رأسه اي معتمداً على الفكرة وصائغاً للواقع على مثالها (٠٠٠) لقد كان ذلك شروقاً رائعاً للشمس . لقد مجده جميع الكائنات المفكرة هذه الحقبة . لقد ساد هذه الحقبة انفعال مهيب واستولى على العالم حماس الروح كما لو ان الانسانية قد وصلت في هذه اللحظة فقط الى التصالح الحقيقي بين السماوي والارضي » (الكتاب السابق ذكره ص ٤٠١) انظر ايضاً كتابي : « الماركسية والفلسفة » ص ٧٥ .

جواب تجاري ليون إلى كولبير Colbert^(٣) الذي سأله ، كحامٍ لهم ، عن أي نوع من المساعدة يتمنونها على الدولة ، فكان جوابهم : « حرية التجارة ، حرية مرور السلع ، فالعالم يتقدم من تلقاء نفسه ». كما إن صيغة الجمل العجوز ، بالرغم من قدرتها من نواعة التصور الثوري الجديد ، هذه الصيغة القائلة بأن « الاتجاه الجديد (. . .) قد اعترف بأن في تاريخ تطور العمل يوجد المفتاح الذي يسمح بهم تاریخ المجتمع برمته »^(٤) ، تظل بحد ذاتها على مستوى طريقة الرؤيا الأصلية لأخلاقيين ومفكرين برجوازيين من المجددين للحسنات التي تولدها القدرة الخلاقة واللامحدودة للعمل المتصور بعناء الحديث في « الصناعة ». والموضوعة التي دافع عنها نفس الجمل ، في نص كرسه للدفاع والبرهنة على التصور المادي للتاريخ مغلباً للدور الخامس للـ « العمل في تحويل القرد إلى إنسان » ، لا تختلف في شيء عن التعريف الشهير – المميز جداً بهذا الصدد لمشاعر رواد حقبة البطولة البرجوازية – الذي عرف به فرانكلين الإنسان بأنه : حيوان صانع للأدوات . وبهذا الصدد ينبغي التذكير بأن أحد أبطال الاشتراكية الحديثة مثل سان سيمون كان ما زال يرى « شيئاً » في الرأسمالي الصناعي والتجاري^(٥) . إن تغيير الدلالة ، الخاصة بفهم « العمل الاجتماعي » تسمح ، منذ أن تطبق على الشروط المشخصة للمجتمع البرجوازي الراهن ولصراع طبقة البروليتاريا ، باعطاء اسس مكنية لهذا التناحر الصرير الناشب بين التصور البرجوازي والتصور البروليتاري ، مما نجد تعبيره المكتمل في رأس المال ، لكن النصوص الفلسفية – المادية للمرحلة الماركسية الأولى كانت أيضاً تحمل دمة هذا التناحر الطبقي ، ونفس الشيء بالنسبة للصيغة العجيبة القائلة بأن الأصل الحقيقي للاضطهاد والاستغلال ينبغي البحث عنه لا في الملكية الخاصة بل في شكل « مفترض » و « مستلب » للعمل نفسه^(٦) .

^

نستطيع أن نقول نفس الشيء في الصيغة ، التي يجدها الوعي البرجوازي اليوم غير

٣ - رجل دولة فرنسي (١٦١٩ - ١٦٨٣) .

٤ - انظر إنجلز : فيورباخ و . . . وانظر ماركس : « لن يجد المجتمع توازنه إلا عندما يدور حول شمسه ، العمل » (ملحق سنة ١٨٧٥ لوقائع محاكمة شيوعي كولونيا) .

٥ - استشهد به ماركس في الكتاب الثالث من رأس المال ص ٢٦٤ فرنسي .

٦ - انظر مخطوطات ١٨٤٤ ص ٥٩ . . . الطبعة الفرنسية .

مقبولة ، والتي اعطتها ماركس والنجاز لمبدأها المادي الجديد ، ألا وهي : « تاريخ كل مجتمع حتى يومنا هذا ، هو تاريخ الصراع الطبقي ». حتى هذه الصيغة الفاصلة ، هذه الصيغة الصدامية للبيان الشيوعي التي قطعت الاواصر بشكل مباشر مع قواعد القدسية للعلم البرجوازي الزاعم بأنه « متخلص من الافكار المسبقة والاحكام القيمية المتحيزة » ، لا تنتظوي – كما كرر ماركس والنجاز ذلك وشرحاه علانية – على شيء لا يمكن أن يوجد ، في شكله العام ، ومعروضاً كحدث أولى ، في الادبيات البرجوازية : في الكتابات التاريخية المؤلفين مثل تيري Thierry ، جيزو Guizot ، جون واد John Wad ، الخ وفي الآثار الاقتصادية لأدم سميث ، ريكاردو وآخرين . « لست أنا الذي » ، على حد قول ماركس في رسالة (٥ / ٣ / ٥٢) إلى صديقه فايد مثير ، « يعود له فضل اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع الحديث ، ولا وجود الصراع الذي تخوضه هذه الطبقات فيه . قبل بوقت طويل عرض مؤرخون برجوازيون التطور التاريخي لهذا الصراع الطبقي ، ووصف اقتصاديون برجوازيون تشيّر إلى الاقتراضي . ولكي يوضح ماركس اقواله بشكل افضل لاحظ بان البرجوازية الانجليزية ، عندما كانت تناضل ضد الرسوم على الحبوب ، لم تتردد في الحديث عن « صراع الطبقات » به عن « انقسام طبقي لا يسمح بادنى تصالح » ، واستشهد بنداء انتخابي للمستشار الانجليزي ديسرائيلي (١٨٠٤ - ١٨٨١) بتاريخ ١٨٥٢ وبالايضاح الذي قدمته التاميس غداته . وبعد ذلك ببعض سنوات عبر النجل عن نفس المعنى وبطريقة اكثر حسماً : « لم يعد سراً على احد في انجلترا ، منذ انتصار الصناعة الكبرى ، أي على الاقل منذ معاهدات الصلح لسنة ١٨١٥ ، بان الصراع السياسي كله كان يدور حول طموح طبقتين للسيطرة : الارستقراطية العقارية والبرجوازية . وفي فرنسا لم يصبح وعي هذه الصراع واضحاً إلا مع عودة آل بوربون (١٨١٤) . إن مؤرخي حقبة الردة من تيري إلى جيزو ، مينيي وتيير أشاروا إلى الصراع الطبقي باعتباره المفتاح الذي يمكن الانسان من فهم كل تاريخ فرنسا ابتداء من العصور الوسطى . وقد أُعترف بالطبقة العاملة ، البروليتاريا ، منذ ١٩٣٠ ، كمحارب ثالث في سبيل السلطة في هذين البلدين . لقد اصبح الموقف من البساطة بحيث انه كان ينبغي إغماض العينين قصدأً لكي لا يرى برجوازيون ، في هذا الصراع بين هذه الطبقات الثلاث الكبرى وفي

تضارب مصالحها ، القوة المحركة للتاريخ الحديث ، على الأقل في هذين البلدين الأكثر تقدماً »^(٧) . وحسب قول إنجلز، لقد بات منذ هذه اللحظة « واضحاً أيضاً بان الامر يدور ، بالدرجة الأولى ، سواء في الصراع بين الملكية العقارية والبرجوازية ، او في الصراع بين البرجوازية والبروليتاريا ، حول المصالح الاقتصادية ، التي في سبيل تلبيتها تستخدم السلطة السياسية كمجرد حجاب »^(٨) . وبات لا يقل وضوحاً ان التناحر الجديد بين الطبقات الذي ظهر في صلب المجتمع البرجوازي كانت له بالدرجة الأولى « اسباب اقتصادية محضة » وعلى هذا الاساس كان يتطور .

٧ - إنجلز : لودفيج فيورباخ و ٠٠٠

٨ - المرجع السابق .

الفصل الثامن

قوى الانتاج وعلاقات الانتاج (التصور)

المفهوم الجوهرى للنظرية الماركسيانية الجديدة للتطور ، هو تصور القوى المنتجة ، الذى هو أيضاً في نظرية ماركس محمد اجتماعياً . إن القوى المحركة للتطور الثورى للمجتمع هي ، حسب ماركس ، قوى الانتاج الكامنة المتأصلة في عهد معين من التشكيل الاقتصادي - اجتماعي . مثل كافة تعابير العلم الاجتماعى الجديد ، فإن مفهوم « القوى المنتجة » يتحدد من قبل ماركس ، لا على نحو قبلي ، وإنما تجريبياً . انه يوصف بتعابير الاقتصاد والتاريخ وبالاستناد إلى نمط خصوصي من الانتاج ، وليس بتعابير سوسيولوجيا عامة ؟ ليس دوجماتياً وإنما نقدياً ؟ ليس من وجهة نظر انسجام موطن مسبقاً ، وإنما من وجهة نظر التعارض الطبقي ؟ ليس بهدف المعرفة والتأمل النظريين ، وإنما بهدف النشاط الاجتماعي أو « الممارسة الثورية » . وهكذا ، فإن القوى المنتجة ، كما تصورها ماركس ، هي أكثر بكثير من مجرد مفهوم فلسفى لـ « المادة » . فمفهوم القوى المنتجة عنده ليس مجرد قلب لـ « الفكرة » المطلقة عند هيجل ، التي هي مقدمة ضرورية لكل معرفة من طبيعة تجريبية ، ولا قاعدة مادية للتطور الاجتماعي الشامل ، متضمنة للبنية الاقتصادية الراهنة للمجتمع (« علاقات الانتاج ») . إن القوى المنتجة المادية تشكل ، تماماً مثماً تشكل « علاقات الانتاج » التي فيها جيئاً تتجلّى وتتطور ، الكلية الحقيقة لـ « نمط الانتاج المادي » الحالى ، التي يمكن وصفها « بدقة علوم الطبيعة » .

ليس هناك ، في هذا التصور الماركسي ، أي شيء صوفي أو ميتافيزيقي . إن « قوة منتجة » هي قبل شيء ليست شيئاً آخر غير قوة العمل الفعلية للعمال ، القوة المحسدة في

هؤلاء البشر الاحياء الذين ، بوسائل انتاج مادية معينة وضمن شكل معين من التعاون الاجتماعي المشروط بتلك الوسائل الانتاجية المادية ، ينتجون من خلال عملهم الوسائل المادية لتلبية حاجات وجودهم الاجتماعية ، هذه الوسائل المادية التي هي ، في الشروط الراسمالية ، ليست شيئاً آخر غير «السلع» . بمعنى ثان وحتى اكثراً أهمية ، فان كل ما يزيد التأثير المفيد لقوه العمل الانسانية هذه (وبذلك ، في ظل الشروط الراسمالية ، يزيد حتى في نفس الوقت الرابع الذي يحيييه مستغلوها) انما يعني ، حسب ماركس ، «قوه المنتجة» اجتماعية جديدة . في عداد القوى المادية المنتجة ، لا تدرج الطبيعة ، العلم والتكنيك وحسب ، بل ايضاً وحتى بالدرجة الاولى ، يندرج نمط تنظيم المجتمع والقوى الاجتماعية التي خلقها هذا النمط عبر التعاون وتقسيم العمل الصناعي . بهذا المعنى كان آدم سميث قد أكد في مؤلفه الاقتصادي إن تقسيم العمل يسبب «زيادة مطردة في قوة العمل المنتجة» في ظل شروط الصناعة الحديثة^(١) ، ويكتننا القول دون مبالغة إن التصور الاساسي للقوى المنتجة «الاجتماعية» ، يعود اصله الدقيق إلى ذلك الفكر السيميسي (نسبة إلى سميث)^(٢) ، بالرغم من أن تضمينات المصطلح الجديد لم تكن موصوفة إلا جزئياً وأحادياً من قبل سميث ، ولم تظهر بكامل دلالتها الاقتصادية والاجتماعية إلا في النظرية المادية الجديدة للثورة البروليتارية ، التي وسعت حقل تطبيقها وعمقتها بالنقض .

كما إن النقطة الاكثر اهمية في وجهات نظر ماركس التي استخدمها في راس المال
لكي يتمم وينقد المفاهيم الاساسية لللاقتصاد البرجوازي ، كانت الطابع المزدوج للإنتاج
المادي باعتباره علاقة « تكنيكية » بين الانسان والطبيعة ، من جهة ، وباعتباره علاقة
« اجتماعي - تاريخية » بين الانسان والانسان ، من جهة اخرى ، فكذلك لعبت وجة
النظر هذه دوراً حاسماً في اعداد النظرية الماركسيانية للتطور التاريخي للمجتمع .

«إن انتاج الحياة الانسانية»، كما اعلن ماركس في عرض مبكر لمبدئه الجديد، «يظهر اذن مباشرة كعلاقة ذات طابع مزدوج : من جهة ، كعلاقة طبيعية و كعلاقة

١ - انظر ادم سميث « ثروة الامم » .

٢ - انظر مقتطفات ماركس من سميث عند اول قراءة مؤلفه ، في « ملاحظات ١٨٤٤ » غير المنشورة .

اجتماعية من جهة أخرى - اجتماعية بمعنى التعاون بين افراد عديدين ، مهما كانت الظروف التي يتعاونون فيها ، ومما كانت طريقة تعاونهم ومما كانت غاية تعاونهم -. ويستتبع هذا إن نطأً معيناً من الانتاج او طور صناعي معين يتزامن دائماً مع نط معين من التعاون او مع طور صناعي معين ، وهذا النمط من التعاون هو بحد ذاته قوة منتجة » ^(٣) . وهكذا ، فان النواة الحقيقة في جميع التطويرات اللاحقة لنظرية ماركس الثورية تكمن في الالاحاج على هذه « القوّة الكامنة الجديدة للقوّة المنتجة » . وبهذا المعنى ، فان طبقة العمال الثورية ، عندما تطرح ارضًا العوائق التي يضعها الانتاج السلعي الراسمالي الراهن في عجلة نهوض القوى المنتجة ، تستطيع في النهاية حتى استبدال الشكل الناقص للتقسيم البرجوازي للعمل بشركة شيوعية مباشرة للعمل (سلطة المنتجين المباشرين المباشرة) . وبذلك تطلق اطلاقاً كاملاً القوى الجديدة الكامنة الموجودة في حالة ديناميكية في العمل الاجتماعي ، مفهوماً هو بدوره كقوة منتجة مادية ^(٤) .

وهكذا ، ينطبق التصور الماركسي على العمال انفسهم ، الذين ، عبر نشاطهم الثوري كطبقة ، يطلقون اليوم القوى الموجودة بالقوة في العمل الاجتماعي . هذه القوة ستتحقق بالفعل كلياً بالثورة البروليتارية التي ستهشم القيود التي يضعها شكل الانتاج السلعي الراسمالي الحالي على انتاجية المجتمع ، وتوحد القوى غير المنسقة ، بشكل تام حتى الآن ، قوى الكادحين المنفردین ، في قوة عمل جماعية منظمة . انها تتحقق جزئياً اليوم في سائر اشكال الصراع الطبقي البروليتاري : الاضراب ، احتلال المعامل والاضراب العام ، فالعمال يقفون يداً واحدة ضد قوى رأس المال القمعية . « من بين جميع ادوات الانتاج ، نجد إن اعظم قدرة انتاجية هي الطبقة الثورية ذاتها » ^(٥) .

« التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج » ، باعتباره حافزاً خفياً للتطور التاريخي للإنتاج المادي وللتشكيل الاجتماعي - اقتصادي القائم على هذه العلاقات ، ليس اذن إلا تعبيراً موضوعياً لتعيين نفس ما قدمه ماركس في **البيان الشيوعي** وفي امكانة

٣ - انظر ماركس : « الايديولوجيا الالمانية » ، ١٨٤٥ - ١٨١٦ .

٤ - انظر ماركس : « العمل المأجور ورأس المال » ، ولشرح اكثر تغطية لهذه النقطة ، انظر « رأس المال » ، المجلد الاول ، الفصل المعنون : « التعاون » .

٥ - انظر ماركس « ضد برودون » (بؤس الفلسفة) .

آخرى كتناحر وصراع بين الطبقات الاجتماعية . وهكذا فان شراح فكر ماركس خطئون كل الخطأ ، هؤلاء الشراح الذين يفسدون قصداً شروط التناحر بين الطبقات كما طرحها ماركس نفسه وكما طرحتها ماركسيون ثوريون مثل لينين ، وتراهم يسعون لأن يجعلوا من هذا التناحر مجرد شكل غريب *phénoménal* ، مستقى من « جدل » عام يخلق فوق الزمان والمكان ، للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج الكامنة فيه . وهكذا يسقطون في تصور مخصوص ميتافيزيقي به مجرد مفهوم صوفي متخلّف - وما اشد تخلفهم ! - لا عن مادية ماركس التاريخية وحسب ، بل ايضاً ، وهذا اشد سوءاً ، عن مثالية هيجل التاريخية^(٦) .

العلاقة المحددة ، التي اقامها التصور الماركسياني للقوى المنتجة الاجتماعية مع الشكل الراهن للمجتمع البرجوازي ، تظهر بكل ابعادها في اعمال ماركس وإنجلز حيث أعدا معًا نظرتيهما المادية المضادة لوجهات النظر الايديولوجية للفلسفة الالمانية . كان الجميع الافكار الجديدة - فيما بعد - أن تكون خلفية بحثهما ، كالو كانت مسلمات بدائية . هذه الافكار التي اعلنها لأول مرة وظلا يبرهنان عليها طوال حياتهما : تطور القوى المنتجة كأساس لتاريخ المجتمع . التناقض بين هذه القوى والشكل الراهن لاستخدامها . تقلب اشكال العلاقات (*verkehsformen*) (*Formes de relations*) الحاضرة (اي ، في المصطلح الماركسياني اللاحق ، « علاقات الانتاج ») التي كانت وما بالعهد من قدم اشكال تطور القوى المنتجة ، فغدت الآن عائقاً لازدهارها . والثورة التي ، على أساس هذا التناقض الاساسي و « اشكاله الاضافية باعتبار هذا التناقض تصادم طبقات شتى ، تناقض الوعي ، حرب الافكار ، الخ ، الصراع السياسي الخ ، الخ . » ، تبلغ بالضرورة نقطة الانفجار . « لم تكن تأخذ القوى المنتجة ، في اي حقبة ماضية » - كتب ماركس هذا بقصد التصور الجوهري الجديد - « هذا الشكل اللامبالي بعلاقات الافراد كأفراد » ، هذا الشكل الذي تتجلى تحته في الحقبة الراهنة « كعلاقات مستقلة كلية ومنفصلة عن الافراد ، كعالم على حدة ، خارج الافراد » ، مبرر هذا موجود في الواقع إن الافراد ، التي هي قوتهم ، يوجدون كأفراد مشتتين ويعارض بعضهم بعضاً » . نقف اليوم امام وضع حيث ، « من جهة التخذلت كلية *totality* القوى المنتجة نوعاً من الحياة الموضوعية »

٦ - انظر مساهمة المؤلف في المناقشة : « لماذا انا ماركسي ؟ » في مجلة « مودرن منثلي » ،

نيسان ١٩٣٥ .

وحيث ، « من جهة أخرى ، نرى غالبية الأفراد يقفون ضد هذه القوى المنتجة ، هؤلاء الأفراد الذين انفصلت عنهم هذه القوى ، والذين هم بذلك قد حرموا من المضمون الفعلي لحياتهم وأصبحوا أفراداً مجردين لكنهم ، من ثم ، وفي هذه اللحظة فقط ، طرح عليهم الدخول في علاقات مع بعضهم بعضاً باعتبارهم أفراداً ». في مرحلة التطور الراهن للمجتمع ، نضجت الشروط إلى درجة « إن الأفراد أصبحوا مرغمين على امتلاك كلية القوى المنتجة القائمة ، لا لكي يؤكدوا ذواتهم وحسب ، بل أيضاً لكي يضطّلعوا بحياتهم في مطلق الأحوال » ، « امتلاك هذه القوى ليس هو نفسه شيئاً آخر غير تطور الملكات الفردية المناسبة مع أدوات الانتاج المادية » (الأدبيولوجيا الالمانية) .

ومذ أن حدد تصور القوى المنتجة على نحو شديد الدقة ، في بعده الاجتماعي-تاريخي ، فقد قضى على الفكرة البسطة أكثر من اللازم والقائلة بأنه ينبغي أن يفهم بـ « التناقض بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج » لا أكثر ولا أقل من « التوفيق القاصر بين النتائج التكنيكية وتطبيقاتها الاجتماعي ». إن التصور الماركسي للقوى المنتجة الاجتماعية لا يمت بصلة نسب إلى التجريدات المثالية لـ « التكنوقراطيين » ، القدماء والجدد ، الذين يتوهمن أنهم يستطيعون تقدير القوى المنتجة للمجتمع وقياسها بمساعدة المناهج المستعارة من علوم الطبيعة والتكنولوجيا ، وبعزل عن ابعادها وشروطها الاجتماعية . لا شك بأنه ، بالنسبة لماركس ، يغطي مفهوم القوى المنتجة لأطبيعة الاجتماعية للعمل والأشكال المحددة لتقسيم العمل وحسب ، بل أيضاً « تطور العمل الذهني » ، وخاصة تطور علوم الطبيعة » (راس المال) .

يتجلّى أيضاً « الطابع المعوق » لعلاقات الانتاج الرأسمالية في واقع إن جزءاً متعاظماً من نتائج هذا العمل الذهني قد بوأته واحبشه الطبقة البرجوازية التي لا تهتم بالتقدم التكنولوجي ، إلا على نحو غير مباشر ، بقدر ما يمكنها من زيادة الارباح التي تعوّل عليها . هذا الخنق للتقدم الممكن الذي يarserه النظام الرأسمالي ما زال أحدى الاشكال التي يتجلّى فيها النزاع بين نزع القوى المنتجة نحو التقدم وزنزع علاقات الانتاج نحو الركود . وفضلاً عن ذلك ، فإن المعارف التكنولوجية والعقلية « التكنوقراطية » ، حسب مادية

ماركس التاريخية ، لا يمكن لها ، في مطلق الاحوال ، أن تكون ، بوسائل فكرية فقط ، العقبات التي تقييمها ، في المجتمع الرأسمالي الراهن ، القوة الصامدة للشروط الاقتصادية وللقوى المنظمة في صلب دولة الطبقة التي لها مصلحة في الحفاظ على هذه الشروط ، في وجه كل تغيير أساسي للوضع الراهن . هذا التغيير الذي حلم وما زال يحلم به التكنوقراطيون ذوي النوايا الحسنة . وكما قال تروتسكي ، راسما لوحه جريئة لمستقبل الولايات المتحدة ، « لا يمكن للتكنوقراطية أن تتحقق إلا في نظام سوفيatic ، عندما تكون عوائق الملكية الخاصة قد سقطت » ^(٧)

٧ - انظر تروتسكي : « مستقبل الاشتراكية في الولايات المتحدة » ، المؤلفات الكاملة ، الجزء الثاني ، ص ٥٢٢ (بالألمانية) .

الفصل التاسع

القوى المنتجة المادية (قانون التقدم)

إن ماركس لم يفعل ، بغضيه على هذا النحو وبطريقة راديكالية ، منهجية ومتاسكة إلى أقصى ما وصل إليه فكره ، إلا أن ازاح النقاب عن شكل وجود نمط الانتاج البرجوازي ، الذي يرتبط مصيره بشكل لا ينفصم بمتابعة التراكم الراسالي . وينتج عن ذلك أيضاً إن الانتاج الراسالي مرغم على التقدم وإن هذا التقدم يظهر لا كنتيجة مرغوب فيها وحسب ، بل كشرط ضروري لبقاء نمط الانتاج الراسالي على قيد الحياة . حتى قبل أن يكتشف ماركس فيما يسمى « القانون الاقتصادي لتراكم رأس المال » السبب المادي للحقيقة التاريخية القائلة بأن الانتاج الراسالي لا يمكن أن يبقى بدون تقدم مستمر^(١) ، كان يعي هذا القانون الأساسي للمجتمع الراسالي . وفي البيان الشيوعي عرض هذا القانون المميز ودور البرجوازية الثوري المترتب عليه :

« ان البرجوازية لا يمكن ان تبقى الا اذا ثوررت باستمرار ادوات الانتاج ، اذن علاقات الانتاج ، اذن مجلل العلاقات الاجتماعية . وعلى عكس ذلك ، كانت المحافظة على نمط الانتاج القديم بدون تغيير الشرط الاول لوجود جميع الطبقات الصناعية السابقة . فالانقلاب المتابع في الانتاج ، والتوزع المتواصل في كل المؤسسات الاجتماعية ، وباختصار ، عدم الاستقرار وعدم الاطمئنان الدائمين وهذا ما يميز حقبة البرجوازية من جميع الحقب التي سبقتها . ان كل العلاقات الاجتماعية التقليدية

١ - انظر «رأس المال» ، المجلد الاول ، وترد نظرية التراكم بتفصيل اوسع فسي المجلدين الثاني والثالث .

الراكرة تحت صدائها ، مع مواكبها ، مواكب الافكار والآراء ، التي كانت قدّيما متجللة بالوقار ، تنحل وتندثر . اما التي تحل محلها فانها تصبح بالية حتى قبل ان تحصل على الوقت الكافي لكي تشيخ . وكل ما كان قائما ، وكل ما كانت له صلة بالامتيازات يتناهى هباء ، وكل ما كان مقدسا اصبح مدنسا . وفي النهاية، أصبح الناس مرغمين على مواجهة شروط حياتهم وعلاقاتهم المتبادلة بعين صافية » (٢) .

في الطور الصاعد الاول من العهد البرجوازي ، كان هذا القانون لمجتمع يرتكز على نمط الانتاج الراسالي ، بسذاجة طيبة ، مصاغاً من قبل مؤيديه الايديولوجيين كـ « قانون التقدم » (٣) ، لكن فيما بعد ، لا سيما منذ داروين ، عندما أُستبدل التصور البسيط لـ « التقدم » بالتصور الاكثر اعداداً لـ « التطور » ، فإن هذا التغير الخذ في بادئ الأمر مظهر توسيع للعقل الذي طبق فيه مبدأ التطور . إن تصور « التطور التدريجي » الدائم اغاً رفع إلى مرتبة مفهوم اساسي للعلم السوسيولوجي . بهذا المعنى ، سعي هربرت سبنسر إلى ان يقدم دراسة السوسيولوجيا كـ « دراسة « التطور » في شكله الاكثر تعقيداً » (٤) .

فيما بعد سخرت السوسيولوجيا البرجوازية ، من اعلى معرفتها العليا ، من هذا الاعتقاد الساذج في التقدم ، الذي تميزت به في بداياتها . إن سبنسر نفسه ، بالرغم من انه كان ما يزال وفياً لفكرة التقدم العام الذي يسبب لا محالة نمواً اخلاقياً للنوع الانساني ، قد صاغ في نفس الوقت التعريف الاكثر حياداً للتطور : كـ « تقدم من شكل بسيط إلى شكل معقد » (انظر : رومني . . .) . وأكده هكسلي اللامبلاة الأخلاقية لفكرة التطور ، نظراً لغياب ارتباط ضروري ، بل ايضاً للتناقض القائم بين التقدم الاجتماعي-اقتصادي والتقدم الاخلاقي (٥) . هذه النظرية الاخيرة « التعددية » pluralist «

١ - انظر « البيان الشيوعي » .

٢ - انظر بيرول « مقارنة القدمين والمحدثين » ، ١٦٨٨ - ١٦٩٧ . ولا جدل مناقشة حديثة المسألة التي طرحتها لأول مرة ذلك الكتاب ، انظر سوريل « اوهام التقدم » ، ١٩٠٨ .

٣ - انظر سبنسر « دراسة السوسيولوجيا » ، ١٨٧٤ ، ص ٣٨٤ - ٣٨٥ . انظر ايضاً م. جينسبرج « مفهوم التدرج في (دراسات السوسيولوجيا) » ، ١٩٣٢ ، وج. رومني « سوسيولوجيا هربرت سبنسر » ، ١٩٣٤ .

٤ - انظر هكسلي « التطور والاخلاق » ، ١٨٩٣ ، ص ٣١ وما بعدها .

اعقبتها شكوكية كاملة في التقدم ، ثم تشاوُم اجتماعي مرتبط بتمجيد العودة إلى الوراء وبالتأملات التجريدية حول « سقوط الغرب » .

كما إن الفكرة الأصلية للتقدم قد عبرت عن الطور الصاعد للإنتاج الراسمال ، فإن طوره الانحطاطي يتجلّى في التحول التدريجي لهذه الفكرة إلى تصور تطور « حيادي » و « شكوي » - « متزئن عن الأحكام القيمية » - ، هذا التصور المتبادل بين السوسيولوجيين البرجوازيين المعاصرين . الضرورة الاقتصادية للترابط المتواصل والمتسرع دوماً لرأس المال ، الذي اكتسح في وعي هذه الحقبة الباكرة مظهر تعصّب للتقدّم ، قد لاشت بالضبط من الوجود ، كما برهن على ذلك ماركس في رأس المال ، القيمة (التاريخية) والضرورة (السابقة) لنمط الإنتاج الراسمال . بقدر ما يتتابع نهوض ، إنتاج ونمو الرساميل والثروات المتراكمة ، فإن الراسمال يكف عن كونه تجسيداً بلا قيد أو شرط لاتجاه رأس المال نحو التراكم . إن مشاعر الضيق عند البرجوازية الراهنة ، بالمقارنة مع نشوة التقدّم التي أخذتها سابقاً ، تتعاظم بحجم نفس الانحطاط الذي بلغته .

إن فكرة التقدّم التي تخلى عنها العلم البرجوازي ، قد حفظتها حيةً الطبقة التي ، في إطار التطور العملي للعهد الجديد ، تجسد أيضاً الاتجاه نحو التقدّم . إن النقد الذي وجهته اشتراكية سان سيمون وفوريه الطوبوية والتفائلة وشيوعية اوين وماركس المادية ضد الاعتقاد البرجوازي في « التقدّم » الذي بشرت به البرجوازية سابقاً ، يشكل جزئياً استعادة وتطويراً جديداً للنواة العقلانية لهذه الفكرة البرجوازية المبكرة نفسها . تحقق الاشتراكية ، بشكل متغير وبقياس ضخم ، مرة أخرى ، تحرر قوى الإنتاج المادية من أغلالها ، هذا التحرر الذي حاولت البرجوازية أن تتحققه ، في عصرها ، تحت الشكل الذي يناسبها ، لكنها في النهاية حققته بشكل سيء أكثر مما حققته بشكل جيد ، نهوض القوى المنتجة المادية التي خنقها النظام الأقطاعي . لم تتعـ الطبقة البرجوازية قانون تطورها إلا بطريقة مضليلة ، رافعة تراكم رأس المال إلى مرتبة قانوني كوني للتقدّم . منذ اليوم ، هذا التضليل الأدبيولوجي الذي فُندّ بوضوح على الصعيد العلمي ، ترك مكانه للنظرية والممارسة الاجتماعيتين الخاصتين بالبروليتاريا ، هذه البروليتاريا التي اضطاعت بمهمة تطوير القوى المنتجة بطريقة هائلة جداً والانتقال بها إلى مرحلة المجتمع الاشتراكي . على الطبقة العاملة ان تحافظ بالمبـبدأ البرجوازي (من حيث اصله) للتقدّم ، عبر جميع اطوار الصراع الطويل الذي تحاول به ان تتحقق تحررها الذاتي وتحقق معه شكلاً جديداً

وارقى من المجتمع . ليس إلا في ذلك الطور من المجتمع الشيوعي الم قبل ، عندما يكون قد تم القضاء نهائياً على استبعاد الأفراد بتقسيم العمل ، وبالنتيجة على التناحر بين العمل الذهني والعمل اليدوي ؟ عندما يكون العمل قد اصبح لا فقط وسيلة للعيش ، بل حاجة الحياة الأولى ونشاطاً عفوياً للانسان ، وعندما ، مع تفتح جميع القدرات الخلاقة للفرد الانساني ، تكون القوى المنتجة هي الاخرى قد تطورت ؟ وعندما تتدفق كنهر طام جميع منابع الثروة التعاونية – في تلك اللحظة ، وفي تلك اللحظة فقط ، ستصبح التضييقية الإناسية بالأجيال الحاضرة في سبيل اجيال لم تولد بعد ، لا ضرورة لها ، وال فكرة الوحيدة الجانب لـ « التقدم » ستجد في النهاية كل جوانبها في الازدهار الشامل للأفراد الاحرار في مجتمع حر^(٦) . وعندئذ ، فان الطبقة العاملة الحديثة ستكون قد حفقت ، بنشاطها الوعي ، الحلم القديم للطبقات المسحوقة في كل العصور ، والذي كان عند ارسسطو يغطي بمحاجب صوفي الهدف الفعلى لطبقة عبيد الدولة الكادحين : التحرر الذاتي بالثورة الاجتماعية^(٧) .

حتى بلوغ ذلك الطور ، ستواصل البروليتاريا تكرييمها للبرجوازية ، لا لأنها وحسب استغلت القوى المنتجة في الاطار الراسمالى وجعلت البروليتاريا بذلك تتتحمل عبء التكاليف والألام المهائة ، المرتبطة بهذا النوع من التقدم ، بل لأنها ايضاً وخصوصاً حفقت هذا التقدم بطريقة غير فعالة اكثر فأكثر ، ملتزمة^٨ ، بدرجة متزايدة ابداً ، بتلبية مصالحها الطبقية الضيقة الخاصة بها ، التي اصبحت اكثر فأكثر متعارضة مع ازدهار القدرات الانتاجية الاجتماعية ، وخربيّة^٩ بوعي وعلى نحو مباشر ، كل نوع من التقدم الاجتماعي . النتيجة الاولى للصراع الطبقي البروليتاري هي أن تفرض على البرجوازية استمرار إدائها ، رغم انفها ، لرسالتها التاريخية (الانتقالية) .

اما البروليتاريا ، فانها تحقق مهمة التقدم ، هذه المهمة التي تضطلع بها وحدها ، بنفسها العوائق الرهيبة التي يشكلها اليوم نمط الانتاج الراسمالى ، مستخدمة^{١٠} وسيلة الثورة الاجتماعية . « العائق الحقيقي للإنتاج الراسمالى ، هو راس المال نفسه » (راس المال ، الكتاب الثالث)

٦ - انظر ماركس : « ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمال الالماني » ، ١٨٧٥ . والجملة الختامية للقسم الثاني من « البيان الشيوعي » ، حول الهدف النهائي : « ويظهر مجتمع جديد يكون فيه تفتح كل فرد ونموه الحر شرطاً لتفتح الجميع ونموهم الحر » .

٧ - ارسسطو : « السياسة » ، ١ .

قبل زمن طويل من اسقاط البروليتاريا للبرجوازية السائدة ، وتشكيل نفسها طبقة سائدة ، وعاملًا معترفًا به للتطور الاجتماعي ، فإنها تستبق هذا التحول العظيم للذات التاريخية بتشكيلها طبقة ثورية مستقلة ، بالنمو التدريجي لوعيها الطبقي ، وأشكال تنظيمها الطبقية ، وبالأشكال المتعددة لحرب طبقية فعلية تشنها ضد علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة وبنيتها السياسية الفوقيّة . ومن وجہة نظرها ، فان التقدم الذي يُفرض آنئذ على البرجوازية ، يكفي عن كونه تقدماً برجوازياً ، ويصبح قضية العمال انفسهم . والنمو التقدمي للقوى الانتاجية الاجتماعية يتتحول عندئذ إلى نشاط طبقة البروليتاريا^(٨) – هذا النشاط الذي يشتمل ، كطور سوي وضروري ، على القلب الكامل للمجتمع القائم عبر الثورة الاجتماعية .

^٨ – انظر « ضد برودون » و « البيان الشيوعي » . انظر ايضا كتابي « قانون العمل » ، برلين ، ١٩٢٢ ، ص ٤٦ وما بعدها .

الفصل العاشر

علاقة الانتاج الاجتماعية

إن الثورة البرجوازية للحقبة السابقة – التي قدمها الناطقون الاديولوجيون باسمها ، على نحو وحيد الجانب ، كقلب للدولة ، للدستور والقوانين الخاصة ، وللفكرة العامة ، وباختصار كثورة سياسية – قد كانت قليلاً عميقاً للحياة الاجتماعية والاقتصادية برمتها . إن عمى الثوريين البرجوازيين التاريخيين ، (الذي ما زال اليوم ايضاً هو عمي المنظرين البرجوازيين للثورة) مصدره قبل كل شيء هو انهم كانوا يرون في تغيير الشروط المترسخة في الحياة الاقتصادية لامهة تتفذ بإدراك عميق لأسابيعها ، بل على الأكثـر نتيجة « طبيعية » للثورة السياسية ، نتيجة مدعومة لكي تنتـج عفويـاً من ثورة سياسية مـحـقـقة ، فـيـا يـخـصـها ، بـكـاملـ الـوـعي .

نظـريـةـ الثـورـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ ،ـ المـادـيـةـ الجـديـدةـ ،ـ هيـ فـيـ نـفـسـ الـوقـتـ ،ـ كـكـلـ النـقـدـ البرـولـيـتـاريـ لـلـمـفـاهـيمـ الـبرـجـواـزـيةـ التـقـليـدـيـةـ لـلـتـقـدـمـ ،ـ لـلـتـطـوـرـ ،ـ وـلـثـورـةـ سـيـاسـيـةـ خـالـصـةـ ،ـ اـنـماـ تـرـتكـزـ عـلـىـ اـكـتـشـافـ مـارـكـسـ القـائـلـ بـاـنـ الـعـلـاقـاتـ الـاـقـتـصـادـيـةـ ،ـ الـتـيـ هـيـ اـسـسـ الـحـيـاةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ ،ـ ايـ الـتـيـ تـنـاسـبـ كـلـ مـرـحـلـةـ مـنـ نـمـوـ الـقـوـىـ الـمـادـيـةـ ،ـ لـاـ تـتـطـوـرـ مـنـ تـلـقاءـ نـفـسـهـ ،ـ لـاـ بـوـاسـطـةـ تـطـوـرـ اـجـتـمـاعـيـ تـدـرـيـجيـ ،ـ وـلـاـ كـ «ـ نـتـيـجـةـ طـبـعـيـةـ »ـ لـجـرـدـ ثـورـةـ سـيـاسـيـةـ خـالـصـةـ ،ـ وـانـماـ عـلـىـ الـبـشـرـ أـنـ يـغـيـرـوـاـ هـذـهـ الـعـلـاقـاتـ ،ـ تـمـاماـ كـاـنـ عـلـيـهـمـ أـنـ يـغـيـرـوـاـ «ـ الـبـنـاءـ الـفـوـقـيـ »ـ لـلـعـلـاقـاتـ الـحـقـوقـيـةـ ،ـ لـأـشـكـالـ الـدـوـلـةـ ،ـ لـأـشـكـالـ الـوـعـيـ اوـ «ـ الـافـكـارـ »ـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الـتـيـ تـقـومـ عـلـىـ هـذـهـ الـقـاعـدـةـ .ـ لـتـحـقـيقـ هـذـاـ التـغـيـرـ ،ـ يـنـبـغـيـ الـقـيـامـ بـثـورـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ ،ـ ثـورـةـ تـحـثـ رـادـيـكـالـيـاـ جـذـورـ الـنـظـامـ الـقـائـمـ وـتـطـيـحـ بـنـمـطـ الـاـنـتـاجـ الـمـادـيـ الـبـرـجـواـزـيـ .ـ

في إطار علاقات انتاج لم تتغير (ابداً او من حيث الجوهر) ، فان الامكانية الوحيدة لـ « التطور » تكمن في تطور « القوى المنتجة » الاجتماعية . إن الشروط المادية لوجود علاقات انتاج جديدة وارقى لتحول محل علاقات الانتاج القائمة بثورة اجتماعية اما تبلغ درجة النضج ضمن احشاء المجتمع القديم . اما علاقات الانتاج التي تتكشف عاجزة عن التطور العفوي ، فانها بالرغم من ذلك تؤدي ، خلال حقبة ما وبدرجة ما ، وظيفة ايجابية في ازدهار الانتاج المادي . وتحت غطائها ، تكتمل القوى الانتاجية القديمة وتلد قوى منتجة جديدة .

إن التطور المستتر ، الكامن بالقوة والдинاميكي للانتاج المادي ، عندما يحرى ضمن نظام (متغير قليلاً او غير متغير من حيث الجوهر) من علاقات الانتاج ، يشغل الطور الاول من كل حقبة تاريخية . وحالما يبلغ النمو « المتناغم » (أو بالاحرى النمو « المتناغم » خارجياً فحسب) ، الذي يحمل في طياته بذور تناحر مقبل) نقطةً معينة ، فإنه يفقد حتى ذلك الوجه المتناغم في الظاهر . قال ماركس : « عند درجة معينة من تطورها ، تدخل قوى المجتمع المنتجة المادية في تناقض مع علاقات الانتاج القائمة التي كانت حتى الآن تتحرك ضمنها . وتحول هذه العلاقات من اشكال لنمو القوى المنتجة إلى عوائق خطيرة في وجه هذه القوى . ويومئذ ، يفتح عهد من الثورة الاجتماعية ، ويترافق التغيير في القاعدة الاقتصادية بقلب سريع إلى حد ما لكل البنية الفوقية الهائلة » (١) .

هذا التصور динاميكي للانتاج المادي ذاته ، يميز النظرية الماركسيانية للتطور الثوري من كافة النظريات الأخرى الثورية . إن السوسيولوجيين البرجوازيين ، بالرغم من انهم يسرحون ويرحون في « الديناميكا » و « التطور » ، لا يذهبون أساساً إلى ما هو ابعد من « الستاتيك » الاجتماعي ؛ انهم عاجزون عن توسيع نظرائهم الستاتيكيين إلى الاساس الجوهري للمجتمع . إن نمط الانتاج المادي في عهد معين من المجتمع ، يشكل في نظرهم وفي كل حقبة ، نظاماً مغلقاً ومشروطاً في جميع نقاطه . وفي هذا النظام ، يدار الانتاج في اشكال معينة ؛ وتحمل القوى المنتجة القائمة في المجتمع ، تتحقق عملياً في هذه الاشكال . ليس هناك مجال في هذا التصور الستاتيكي للتصور أي رصيد فائض أو غير مستعمل من القدرات الانتاجية التي من الممكن ، عند الاقتضاء ، اضافتها إلى هذه القوى المنتجة

١ - انظر مقدمة ١٨٥٩ .

النشيطة فعلاً . انهم يأخذون بيدية ما كان قد عرض كتهمة رهيبة ضد النظام الرأسمالي القائم من قبل القائد الاشتراكي الالماني ، او جست بيل ، : « بدون ارباح ، فان المداخلن لن تدخن ». تبعاً لهذا التصور ، فإن علاقات الانتاج الراسمالية ، مثل علاقات التوزيع المناسبة معها ، هي بالضبط ضرورية لحسن سير الانتاج ، في الحقبة البرجوازية الراهنة ، بقدر ضرورة الارض ، المواد الخام ، الماكينات و « اليدى » العاملة . لو طبقت وجهة النظر ستاتيكية هذه تطبيقاً صارماً ، فان واقع إن الانتاج كان قادرًا على أن ينمو وأن يبلغ مستوى الحالى ، يصبح من المعجزات . نستطيع أن نعطي لهذه المعجزة تفسيراً جزئياً (وعلمياً - زائفًا) ، بتفكيكها إلى مراحل قصيرة أكثر فأكثر ، تأتي لتدريج في تطور تدريجي غير ملموس ^(٢) . ولكي يتوضّح الباقي ، فان على المرء أن يتكل على القوّة الخلاقة لما فوق طبيعية للثورة البرجوازية الكبرى الماضية ، التي نسفت ، مرة وإلى الأبد ، النظام الاقطاعي العتيق ، الذي لم يعد ، في ذاته ، قابلاً لأى نمو بعد ، مستبدلة له ، مع نمط الانتاج الراسمالى الراهن ، بشكل انتاج قادر في ذاته على تطور غير محدود .

بتقسيم هذه الكلية ، غير القابلة للقسمة لأول نظرة ، للانتاج المادي إلى علاقات انتاج ثابتة وقوى انتاجية مرنّة ، فان ماركس قد الغى ، بضربة واحدة ، هذا الطابع المنغلق ظاهرياً ، الثابت والذى لا يتغير ، المتأصل في الاسس الاقتصادية لمجتمع معين (« نمط انتاج ») . ومذاك لم يعد المطلوب مجرد معرفة ما اذا كان الانتاج يستطيع ان يتخد مجرأه في إطار علاقات الانتاج ، فالمطلوب ، قبل كل شيء ، هو ما اذا كان نمواً بعد للانتاج يستطيع ان يحرى في إطار هذه العلاقات . وفي هذه الزاوية ، فان علاقات الانتاج تغدو الاشكال التي إما انها ما زالت تساعده على نمو القوى المنتجة أو انها قد باتت تعيقها . والعكس بالعكس ، فاننا لن نستطيع ان نقيم وجود وبعد القوى المنتجة المعاقة بفعل علاقات الانتاج الراهنة تقريباً دقيقاً ومضموناً بأى درجة كانت ، رغم جميع عجيب تكتيک المحاسبة ، طالما إن التحطيم الثوري للعوائق الراسمالية القائمة لم يكن بعد من استخدامها والسيطرة عليها سيطرة فعلية . على غرار تحولات mutations

٢ - هذه المغالطة المنطقية انما شجبها هيجل نقدياً في « علم المنطق » ، ١ ، ٢٨٣ - ٢٨٤ ، شرح ماركس المعادلة بين تغيير واقعي وبين عدد لانهائي من التغييرات « الدقة الى درجة تمكن من تجاهلها » عن طريق الاشارة الى العذراء الحمقاء التي بررت غلطتها بالقول « ان الطفل كان في البداية صغيراً جداً » .

الحيوانات والنباتات ، التي حلت محل مفاهيم النشوء والارتقاء القدية في البيولوجيا الحديثة ، فإن « التحولات الاجتماعية » التي تحدث في نظر الانتاج المادي ^(٣) ، ليست محددة على نحو قائم ، ولا قابلة للتحديد سلفاً وكما إن التحول يشكل ، منها كان رأي ارسطو في ذلك ، « قفزة للطبيعة » ، فان الثورة الاجتماعية ، رغم التحديد المادي لشروطها المسبقة وأشكال حدوثها ، تظل « قفزة » ، ليس من ملكته الضرورة المطلق إلى ملكته الحرية المطلقة ، وإنما « قفزة » من نظام للعلاقات الاجتماعية التي شاخت من زمان بعيد وتحولت إلى عوائق خطيرة ، إلى نظام من أشكال جديدة وأكثر مرنة من الحياة الاجتماعية ، نظام يتطور هو نفسه في بروتسيس الثورة ، ويفسح مجالاً واسعاً لازدهار القوى المنتجة ولظهور انماط جديدة من النشاط الانساني ^(٤) .

٣ - أن مصطلح « التحول » الذي يستخدم بصورة رئيسية اليوم في العلم الطبيعي ، إنما طبق لأول مرة على تلك الأحداث التاريخية والاجتماعية التي ستسمى اليوم ثورة . أن مصطلح « الثورة » لم ينقل إلا حديثاً من ذلك الحقل ، حيث استخدمه كوبيرنيكوس في ١٥٤٣ على نحو أكثر تعبيراً ، إلى تطبيقه الرئيسي الحالي . ولم يطبق بهذا المعنى حتى نهاية القرن ١٧٦٤ واكتسب كامل دلالته الحالية مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩ .

٤ - انظر الجمل الواردة أعلاه في فصل « من الاقتصاد السياسي إلى علم الاقتصاد » ، من إنجليز « إنتي دوهرنج » ، ومن ماركس « رأس المال » ، المجلد الثالث . انظر أيضاً « البيان الشيوعي » ١٨٤٨ ، وماركس « ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمال الألماني » ،

١٨٧٥

الفصل الحادي عشر

طورا النظرية الماركسيانية للثورة

إن هذا التعريف الأكثـر دقة لمفهـوم القوى المنتـجة المـادية ، من نـتائجـه ايـضاً مـلـاشـة ما استطـاع ، حتـى الان ، أن يـعطـي للقارـىء الانـطبـاع بـأن التـصـور المـارـكـسيـانـي لـلـثـورـة لـيس خـالـياً من بعض الـلـاتـاسـكـ . لأن هـذـه النـظـريـة تـقـدـمـ الثـورـة مـرـة كـظـاهـرـة مـشـروـطـة كـلـيـاً بـالـتـطـوـرـ المـوـضـوعـيـ لـلـقـوىـ المـنـتـجـةـ ، وـمـرـةـ - وـعـلـىـ نـحـوـ قـطـعـيـ ايـضاً - كـفـعلـ مـلـمـوسـ جـداًـ لـاـنـاسـ فـعـلـيـنـ مـتـحدـينـ فيـ صـلـبـ طـبـقـةـ اـجـتـمـاعـيـةـ مـعـيـنـةـ ، وـمـنـهـمـكـيـنـ فيـ حـربـ ضـ الطـبـقـاتـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الـأـخـرـىـ ، بـكـلـ الفـرـصـ وـكـلـ الـخـاطـرـ الـتـيـ تـلـازـمـ مـثـلـ هـذـهـ المـارـسـةـ . وكـاـ اـشـرـنـاـ إـلـىـ ذـلـكـ عـنـدـمـاـ نـاقـشـنـاـ الطـرـيقـةـ الـتـيـ شـغـلـ بـهـاـ الـاـقـتـصـادـ مـوـقـعـاًـ مـتـفـوقـاًـ فيـ صـلـبـ النـظـامـ المـارـكـسيـانـيـ ، فـانـ التـبـيـانـ بـيـنـ عـرـضـ نـظـريـةـ مـارـكـسـ الثـورـةـ ، عـرـضـ الـذـيـ قـدـمـهـ فيـ طـوـرـ الشـيـابـ وـعـرـضـ الـذـيـ قـدـمـهـ فيـ طـوـرـ النـضـجـ (ـبـدـقـةـ اـكـثـرـ قـبـلـ وـبـعـدـ السـنـةـ الـخـرـجـةـ ١٨٥٠ـ)ـ ، لـيـسـ لـهـاـ إـلـاـ اـهـمـيـةـ شـكـلـيـةـ مـحـضـ .

هـذـاـ التـبـيـانـ نـاتـجـ عـنـ اـدـراكـ مـاـ جـدـّـ عـلـىـ الصـعـيدـ النـظـريـ منـ تـحـولـ فيـ هـذـهـ اللـحظـةـ فيـ الـوـضـعـ الـتـارـيـخـيـ . مـنـ الـاـنـ فـصـاعـدـاًـ ، تـبـعاًـ لـلـوـضـعـ الـجـدـيدـ ، تـحـولـتـ النـبـرـةـ مـنـ الفـعلـ الـثـورـيـ الـمـيـاـشـرـ إـلـىـ شـكـلـ حـرـكـةـ طـبـقـيـةـ ، مـؤـسـسـةـ عـلـىـ التـطـوـرـ المـوـضـوعـيـ لـلـاـقـتـصـادـ ، لـمـ تـعـدـ تـسـتـهـدـفـ الـهـدـفـ الـثـورـيـ إـلـاـ عـلـىـ نـحـوـ غـيرـ مـبـاـشـرـ . بـيـدـ اـنـهـ سـيـكـونـ مـنـ العـبـثـ تـامـاًـ أـنـ يـتـصـرـفـ الـمـرـءـ عـلـىـ الطـرـيقـةـ السـيـكـوـلـوـجـيـةـ لـعـدـدـ مـنـ مـفـسـرـيـ مـارـكـسـ ، فـيـشـتـمـ فـيـ الـاـخـاحـ الشـدـيدـ عـلـىـ الشـرـوـطـ الـمـادـيـةـ الـضـرـورـيـةـ السـابـقـةـ لـفـعـلـ فـعـالـ ، شـيـئـاًـ مـاـ يـشـبـهـ مـوـقـفـ الـفـكـرـ

الذي ، بعد أن نضج ، مال إلى الم موضوعية العلمية في حالاتها « الصافية » وادر ظهره كلياً لاتجاهاته الثورية السابقة . يكفي للاقتناع بأن هذا الضرب من التفسير لا أساس له ، أن يفحص المرء عن كثب حالة متطرفة كالصيغة المشهورة (هذه الصيغة التي استغلها كل الاستغلال ، ولا هدفهم الخاصة ، نقاد ماركس البرجوازيون) الواردية في مقدمة نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ : « إن تشكيلاً للمجتمع لا يزول أبداً قبل أن تكون جميع قوى الانتاج التي يتسع لها ، قد تطورت » ؟ وان « علاقات انتاج جديدة وارقى لا تولد أبداً قبل أن تكون الشروط المادية لوجودها قد نضجت ضمن احشاء المجتمع القديم نفسه » . هذا التأكيد الذي يتفرد لأول وهلة بطابع التعميم المطلق (« أبداً » و « جميع » !) لقانون مستقل تماماً عن كل تدخل انساني ، يتميز – لغير صالحه بلا جدال – عن التعبير الاكثر مرونة الذي اعطاه ماركس لنفس الفكرة ، خلال سجاله ضد برودون : « إن تنظيم جميع العناصر الثورية كطبقة يفترض وجود جميع القوى المنتجة التي استطاعت ان تولد في قلب المجتمع القديم ذاته » (بؤس الفلسفة) . رغم كل شيء ، لا يمكن إلا أن نستنتج من هذه الفقرة بوضوح بأنه ، في الشكل التجريدي قصداً الذي اعطاه ماركس لحجته في ١٨٥٩ ، لا ينقص إلا واسطة ضرورية . وان الحديث عن نضج الشروط المادية للإنتاج ، يعني في كلتا الحالتين بان نتائج هذا النضج هي تسهيل « تنظيم جميع العناصر الثورية كطبقة » وقلب المجتمع القديم بنشاط هذه الطبقة .

وهكذا ، فمنذ الان انتقل مركز الاهتمام من ترد العمال الذاتي إلى ترد القوى المنتجة الموضوعي . إن هذا الانتقال في النبرة الشديد الدلالة ، ظهر للمرة الاولى في وثيقة تعود إلى خريف ١٨٥٠ ، حيث عاين ماركس – انجلز عودة الازدهار (بعد ازمة ١٨٤٨ التجارية الكبرى) والنهاية اللاحقة المؤقتة للحركة الثورية: « في غضون هذا الازدهار العام حيث تتفتح القوى الانتاجية للمجتمع البرجوازي بكل الوفرة الممكنة اجمالاً في الاطار البرجوازي ، لا امكان لثورة حقيقة . مثل هذه الثورة ليست ممكنة إلا في الحقبات التي يتصارع فيها هذان العاملان: القوى المنتجة الحديثة واسكال الانتاج البرجوازي»^(١) . الطريقة القطعية التي كنس بها ماركس وانجلز الان الآمال الذاتية والعاطفية في تسريع إرادي لبروتيسس الحركة الثورية معارضين ذلك بنتائج تحليل مادي للوضع - الاقتصادي

١ - انظر كتاب « في التنظيم الشيوعي » نصوص ماركس – انجلز – يصدر عن دار الطليعة .
ترجمة : العفيف الاخضر ، محمد شعيرات .

الموضوعي وبالمنظورات المخلصة من الاوهام الناتجة عنها ، تتناسب في جميع النقاط مع الموقف الذي اتخذه عملياً في هذه الفترة ضد مثل هذه التطلعات . وبهذا التحليل الصافي للوضع الفعلي ، انفصلا انفصلا مشهوداً عن « اوهام الديموقراطية المبتذلة الملتقة في المهرج حول حكومات المستقبل المؤقتة »^(٢) ، وعن قادة المهاجرين البرجوازيين الثوريين لعام ١٨٤٨ الذين صنعوا فيها بعد ، وتقريرينا بدون استثناء ، سالمهم مع بيسارك . ولنفس السبب ، خاصا صراعاً انقسامياً مزيراً ضد « حزب الفعل » الارادي الذي كان موجوداً في صلب رابطة الشيوعيين التي أعيد تشكيلها في ١٨٥٠ ، هذا الصراع الذي انتهى بانقسام التنظيم وحله النهائي^(٣) . بيد انه حتى تحت هذا الشكل الجديد لم تتحوّل مادية ماركس - انجلز العملية (كما حدث ذلك فيما بعد عند بعض تلاميذهم الاكثر « ارثوذكسيّة ») إلى تبشير ديني بالتأثير الاعمى للقوى الاقتصادية ، الكفيلة بالقضاء ، عفوياً دون تدخل انساني ، على النظام الاجتماعي القديم والانتقال إلى المجتمع الجديد . بالعكس فانهما لم يخطئا ابداً بالنظر تأثير ممارسة الطبقة العاملة في الشروط الموضوعية . كان الشكل الجديد للنظرية المادية يتنااسب مع الشكل الجديد للصراع الطبقي الذي كان في هذه الحقبة ، ينمو على الاساس الأوسع للحركة العمالية الطبقية التي كانت تناضل جنباً إلى جنب في التنظيمات النقابية والسياسية ، هذه الحركة التي أصبحت مذاك تستهدف الثورة الاجتماعية لا كهدف فوري بل فقط كنتيجة نهائية لفعلها .

وهكذا فان العنصر الذي سيميز الشكل اللاحق للنظرية الماركسيانية ، الالاحاج الشديد على المقدمات الموضوعية للثورة البروليتارية الظافرة ، هذه المقدمات التي لا يمكن استبدالها لا ب مجرد النية الحسنة ، ولا بالنظرية الصحيحة ولا ايضاً بفعالية منظمة الثوريين ، قد اصبح في هذا المنظور لا قطيعة مع المواقف الارادية السابقة ، بل بالعكس إعادة توجّه ، نظرياً وعملياً في آن معاً ، مكتفياً للدروس الموضوعية التي استخلصها ماركس من تجربة الثورة والثورة المضادة الاوروبتين في ١٨٤٨ ، لصالح الطور الجديد للحركة العمالية الثورية لعام ١٨٥٠ . وبنفس الطريقة ، وفي ظروف مشابهة ، قام

٢ - انظر انجلز : مدخل الى طبعة ١٨٩٥ من المقالات التي ساهم هو وماركس بها في « الجريدة الرينانية الجديدة » وانظر تحديدا مقدمة « الصراعات الطبقية في فرنسا » .

٣ - انظر كتاب « في التنظيم الشيوعي » - فصل : « الكشف عن وقائع محاكمة الشيوعيين في كولونيا » .

الماركسي الثوري لينين ، في حقبة تاريخية أخرى ، بمحصيلة التجارب التكتيكية للثورات الروسية الثلاث في القرن ٢٠ع . بصياغته ما اسمه « القانون الاساسي لجميع الثورات » ، اوضح للحزب الروسي وللاممية الشروط الموضوعية الضرورية لـ « نضال مباشر ، صريح ، ثوري حقاً للطبقة العاملة ». وعلى غرار ماركس - انجلز في ١٨٥٠ ، عارض لينين على هذا النحو الاتجاهات الارادية للشيوعيين اليساريين الذين كانوا في عام ١٩٢٠^(٤) ، في وضع متغير موضوعياً ، يريدون الحفاظ على شعارات العمل الشوري المباشر ، الذي كان ملائماً لما بعد الحرب الاولى مباشرة . برغم افهام طليعة البروليتاريا الاخطر التي يمثلها التعلق المحافظ بتكتيک العمل الثوري المباشر ، في وضع فقد فيه هذا العمل كل اساس موضوعي ، فإنه لا لينين ولا ماركس فكرا لحظة واحدة في استبدال الفعل الثوري الحقيقي للطبقة العاملة باعتقاد جيري في عجائب بروتسيس اقتصادي محض بفضله يحدث ، في يوم ما زال بعيداً ، التحول الثوري بدون اية مخاطرة وبختمية مطلقة . إن الطبقة التي تجد نفسها ، في خضم التطور التاريخي ، والتي ، بحركتها الذاتية ، تحدد هذا التطور ، عليها أن تبرهن بالواقع انه بقدر ما تحولت الشروط المادية إلى عوائق للقوى المنتجة ، فإن قوى منتجة جديدة قد بلغت طور النضج ضمنها ، مفسحة المجال بذلك لقيام علاقات انتاج ارقي تتناسب مع حقبة جديدة آخذة في التقدم للتشكيل الاجتماعي - اقتصادي .

٤ - لادران اكثراً صحة وعمقاً لبعاد السجال بين لينين والشيوعيين الهولنديين اليساريين ، انظر كتاب « الرد على «مرض الطفولة اليساري» » تأليف جورتر ، الذي يصدر قريباً عن دار طليعة .

الفصل الثاني عشر

القاعدة والبناء الفوقي (الاقتصادية)

ما هي العلاقات الخاصة بين « البنية الاقتصادية للمجتمع » وبين « بنائه الفوقي » السياسي والحقوقي ، وبين « الوجود الاجتماعي » و « الوعي الاجتماعي » ؟ بأيه اشكال محددة يتحقق الارتباط المادي بين مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية ؟ فيم يؤثر هذا على الدراسة المادية ل مختلف مجالات تشكيل اجتماعي - اقتصادي معين ؟

من أجل توضيح ظواهر الحياة الاجتماعية المتنافرة جداً ، وضع ماركس ، هذا الفكر الشوري الذي تخرج من مدرسة هيجل ، التي كانت ، بالنسبة لمجمل الثوريين في الثلاثينات والاربعينات ، المدرسة العظيمة للفكر الفلسفى ، وضع منهجاً في الاستقصاء يربط المعرفة النظرية الاكثر دقة بالمعرفة العملية الاكثر مباشرة . ولسوء الحظ ، فان هذا الاتساع والدقة لفكرة ماركس قد صرُف عنها النظر اكثراً فاكثراً من قبل خصومه وانصاره اللاحقين . وهكذا ، وقع احد الفريقين في غلط اعتبار إن الظواهر ذات الطبيعة الاقتصادية هي وحدها التي تمتلك « اساساً » واقعاً مادياً ، بينما كافية الظواهر الاجتماعية - الدولة ، القانون ، اشكال الوعي الاجتماعي - امتلكت درجة اقل فاقلاً من « الواقع » إلى درجة أنها ضاعت أخيراً في « الاديو او جيا » الصرف^(١) . النتيجة العملية لهذا الاختزال « الاقتصادي » لنظرية ماركس المادية ، هي إن نضال العمال

١ - لاجل شرح اكثراً تفصيلاً انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » ، ١٩٢٣ ، الطبعة الثانية ، ١٩٣٠ .

الاقتصادي وحده وأشكال الصراع الاجتماعي المتبعة مباشرة منه ، هو الذي يُعرف به كنشاط بروليتاري وثورى مباشر ، بينما كافة اشكال الصراع ، وخاصة « النشاط السياسي » ، أعتبرت انحرافاً مشئوماً عن الهدف الثوري الفعلى . منذ حياة ماركس ، كان هذا الاتجاه الاقتصادي مختلفاً في صلب الاممية الاولى ، التي كان يقودها ماركس ، بالبرودونيين والباكونيين وفرق اخرى « معادية للسلطة » ، « معادية للسياسة » و « معادية للحزب » حقبتين . هذا الصراع المثير بين الاتجاهات الذي خاضته هذه الفرق ضد الاتجاه الماركسي عندئذ ، لم ينته إلا مع طرد البرودونيين والباكونيين وحل الاممية . نجد السليل المباشر للاتجاه المعادي للسياسة والاقتصاد خلال الحقبة اللاحقة ، وفي بلدان مختلفة من العالم ، تحت شكل السنديكانية الثورية والسنديكانية الفوضوية : هذا الاتجاه - الاكثر ضعفاً داخل الحركة العمالية الحديثة من الاتجاه الرئيسي الماركسي - كان من سنة ١٩٣١ إلى ١٩٣٨ القوة المحركة للحركة الثورية في اسبانيا^(٢) ، لهذه الحركة العظيمة البروليتارية المستقلة الاولى من نوعها منذ ثورة اكتوبر ١٩١٧ .

وبالعكس من ذلك ، فاننا نجد في صلب الحركة الماركسيّة ، في نشاطها العملي منذ ١٨٧٠ حيث اكتسب النضال السياسي ثم البرلمانية اهمية متزايدة ، أن الاتجاه الاقتصادي الثوري لم يعد يلعب إلا دوراً ثانوياً . بيد إن هذا التيار الاخير قد ظل على قيد الحياة ، حتى في هذه الحقبة ، متخدأً مظهراً تيار ثانوي جداً ، لم تجد افكاره ابداً مكاناً لها في المذهب الرسمي للاحزاب والنقابات الاشتراكية ، والذي منع صراحة من الدخول إلى التنظيم الامي الجديد (الاممية الثانية) . لا نعني هنا تلك المدرسة الاقتصادية - الزائفة من الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية والنقابات الالمانية والاوروبية ، التي رفضت فعلياً ان تذهب إلى ما هو ابعد من النضال الاقتصادي المغض ، الرامي لزيادة الاجور والذى لا يخرج من إطار الاقتصاد والدولة البرجوازيين ، ورفضت الاشتراك في النضال السياسي للحركة العمالية ، حتى عندما تكتفى هذه الاخرية بالمطالبة باصلاحات من طبيعة برجوازية . وهذا ما حدث مثلاً في المانيا ، ابان الحملة للحصول على الغاء حق الاقتراع لداعيي الضرائب فقط في بروسيا ، او الحملة للنضال ضد العسكرية التي قادها كارل ليبكينخت ، وهذا ما حدث ايضاً في فرنسا إبان « قضية دريفوس » . إن مثلي

٢ - انظر مقالى حول « الثورة الاسپانية » في مجلة « نيو روندشاو » ، برلين ، ١٩٣١ .

هذا الاتجاه كانوا يتصرفون على هذا النحو لا بسبب كراهيتهم للاهداف السياسية المعتدلة للحملات ، بل خوفاً من استعمال هذه الوسائل « الثورية » (الاضراب العام ، مظاهرات الشوارع ، الخ) لتحقيق هذه الاهداف ، لأنهم كانوا اساساً معارضين لهذه الوسائل . بالنقض من ذلك ، لم يكن هذا الاتجاه النقابي ، رغم اديولوجيته « الاقتصادية » ، يعترض على شكل العمل السياسي ، الذي جسده الجناح الاصلاحي الخاضع لقيادة الحزب التي ، في مجال اختيار وسائل نضالها ، تقع ضمن الوسائل البرجوازية ، البرلمانية وغيرها .

في مواجهة هذه « الاقتصادية » *economism* الاصلاحية جوهرأً والتي اخذت ، في نهاية القرن الاخير ، بعدأً عالمياً تحت شكل « البرنستانية » و « التحريرية » و اخذت في روسيا ، تحت شكل اكثراً مباشرة ، شكل « الاقتصادية » و « التصوفية » ، في مواجهة كل هذا ، ظهر على الصعيد الاممي اتجاه مضاد . كان لينين مثل هذا الاتجاه الاكثر حزماً في روسيا ، الذي نادى بنتهی السقوط باخضاع جميع حركات البروليتاريا الثقافية والاديولوجية والاقتصادية للحركة السياسية التي يقودها الحزب . لقد كان اتجاه لينين هو الاتجاه الماركسي « السياسي » قبل كل شيء ، الذي سيشهد فيما بعد انتصاراً ، ذا اهمية تاريخية لا مثيل لها ، لمبدئه ، إبان الثورة البلشفية ١٩١٧ ولذي شهد كذلك التواليتارية الناتجة عن هذا المبدأ السياسي ذاته والذي حدد حتى يومنا هذا البنية والتطور الشاملين لروسيا السوفياتية .

الاتجاه الوحيد الذي اوضح ، في صفوف الاشتراكية الديموقراطية الالمانية والاممية لما قبل الحرب الاولى ، الاممية الحقيقة للنضال الاقتصادي ، هذا النضال الذي بانطلاقه من مطالب فورية للعمال ، ينتهي دائماً بالتحول إلى نضال مباشر هدفه الاستيلاء على السلطة الاجتماعية ، والذي دافع في آن معأ عن وجهة نظر ثورية اقتصادية ضد الاقتصادية الزائفة الاصلاحية جوهرأً وضد الراديكالية الزائفة السياسية حصرأً - أي البرجوازية جوهرأً - لقيادة الحزب ، هذا الاتجاه كان الجناح الماركسي اليساري الملتئف حول روزا لوکسمبورغ . خلال الحرب وخلال الطور الاول من الفعل الثوري المباشر الذي اعقبها ، تحول هذا الاتجاه إلى يسارية شيوعية متطرفة ، معادية بوضوح للبرلمانية والنقابية . شارك هذا الاتجاه ، في البداية ، إلى جنب مختلف التيارات الفوضوية والسنديكالية الثورية ، مشاركة هائلة في تأسيس التنظيم الجديد للطبقة العاملة (الاممية الثالثة) . لكن

فيما بعد ، مع الاستقرار المتعاظم بلا انقطاع للاوپاع الراسمالية ، اخسر هذا الاتجاه في المرحلة الاولى لكي يُطرد اخيراً من الاممية الثالثة ، بعد صراع اتجاهات مير خاصه لينين شخصياً حتى النهاية .

كما تبين هذه المحة التاريخية الموجزة ، فإن « الاتجاه الاقتصادي » للماركسية لعب ، بالاجمال ، دوراً هاماً في النمو الثوري للحركة العمالية الاوروبية ، يضاهي المساهمة التي قام بها ، خلال نفس الفترة ، « العمال الصناعيون في العالم » ، في النمو الثوري للحرب الطبقية في الولايات المتحدة . وهذا ما كان معترفاً به حتى من قبل ماركسي سياسي من الدرجة الاولى ، مثل لينين ، عندما نظر خلفاً إلى سجاله ضد التشویه الاصلاحي والوسطي للماركسيه الثورية ضد « التطرف اليساري » ، فوضّح الطابع الضار لتفسخ الاشتراكية الديموقراطية الالمانية الاصلاحي قائلاً : « الفوضوية غالباً ما كانت نوعاً من العقاب على الخطايا الانتهازية في الحركة العمالية »^(٣) . وفضلاً عن ذلك ، فإن هذا الاتجاه الثوري الاقتصادي ، رغم انه مائل مباشرة على نحو « تجريدي » وشبه صوفي ، التطور الاقتصادي الموضوعي بالصراع الطبقي البروليتاري ، فإنه لم يتوقف ابداً عن الحفاظ على علاقه الماركسيه بجموع الحركة الثورية البروليتارية .

٢ - انظر لينين : « التيارية ، مرض الشيوعية الطفولي » ، ١٩٢١ .

الفصل الثالث عشر

القاعدة والبناء الفوقي (التأثير المتبادل)

في مقابل الموقف المتطرف الأول ، المرتبط بالاختزال الاقتصادي للسادية الماركسيانية نجد الاتجاه الآخر للماركسية ، هذا الاتجاه الذي سيسمى فيما بعد الاتجاه «السوسيولوجي» والذي ، برفضه الاختزال «الوحيد الجانب» لم يجمع العلاقات الاجتماعية وتطور الانتاج المادي ، قد حاول أن يستبدل هذا الاختزال بتنسيق لـ «التأثير المتبادل» جيئة وذهابا في جميع الاتجاهات بين مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية ، إن لم يكن أيضا «تكافلا» شاملا بين جميع المجالات الاجتماعية . إن هذا الاتجاه ، بتجاهله على هذا النحو لأهمية الاقتصاد الخاصة في رؤيا ماركس المادية ، أصبح عليه بذلك أن يستهين بالخصوصية المميزة للمبدأ الجديد . وهكذا يكشف التصور المادي للتاريخ عن الظهور كمبدأ علم يعالج جميع الواقع التاريخية من زاوية علاقاتها الخصوصية بالانتاج المادي . لم يعد هذا التصور ، في احسن الاحوال ، إلا منهجا عاما تجريبيا ووضعيا ، يسعى إلى تحليل الواقع في سياقها الخاص ، خارج كل «فكرة» مسبقة . وهكذا ، فإن الاقتصاد السياسي بدلاً من أن يستخدم كأساس لدراسة المجتمع ، فإنه يتقلص إلى تطبيق مبادئ تكتسب ، في إطار التصور المادي للتاريخ ، صلاحية عامة للحياة الاجتماعية في بجموعها ، على مجال خاص ومضيق للحياة الاجتماعية . فضلا عن نظام الاقتصاد المادي ، الذي عرضه ماركس عرضا عميقا في رأس المال ، فإنه توجد ، حسب هذه المدرسة الثانية ، انظمة أخرى جزئية ما زالت تنتظر اكتشافها ، لكنها تشكل ، رغم ذلك ، فروعا للنظام المادي الشامل ، لا

تقل اهمية عن النظام الاقتصادي ، مثل الانظمة « المادية » للسياسة ، للحق ، للثقافة الخ. ^(١) .

ومنذئذ ، فإن مادية ماركس الاقتصادية وجدت نفسها مفككة إلى سلسلة من العلوم « السوسيولوجية » المنفصلة والمنسقة séparées et coordonnées ، وبذلك جرّدت من مضمونها النظري المحدد ، فأصيّبت وهدم أساسها نفسه : طابعها العملي التّوري . ومذاك لم نعد إزاء هجمة صريحة على نمط الانتاج الراسالي الراهن برمته ، ومن ثم على التشكيل الاجتماعي-اقتصادي القائم عليه ، بل أصبحنا إزاء نقد موجه إلى بعض مظاهر النظام الراسالي : الاقتصاد والدولة البرجوازية ، نظام التعليم ، الدين ، الفن ، العلم وأشكال ثقافية أخرى من الحياة البرجوازية وهو نقد لم يعد بالضرورة يفضي إلى ممارسة ثورية ، لكن يمكن أن يبدد طاقاته أيضاً (وهذا ما حدث في تطوره الفعلي) في جميع أنواع التطلعات الاصلاحية ، التي لا تخرج أساساً من إطار المجتمع البرجوازي القائم ودولته ^(٢) .

سنشير هنا ، لكي نرد إلى المبدأ الماركسياني دلالته النظرية-العملية كاملة^٣ ، إلى انه لن تجدي فتيلا إرادة تكمّلة هذا المبدأ بادخال « التأثير المتبادل » les «actions réciproques» عليه ، إذ انه قد اخذ هذا التأثير بعين الاعتبار عندما تحدث عن ارتباط الظواهر الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية وظواهر أخرى سميت بالفكرية ، المرتبطة جميعاً ببروتسيس الحياة الاجتماعية برمتها . إذا كنا اليوم نشهد الانطباع الزائف القائل بأن موضوعة أولوية primat الانتاج المادي (كما يتجلّى مغزاها الكامل على هدى ما طبّقت به في الآثار الكاملة ماركس - انجلز) هي اليوم ما زالت في حاجة إلى هذا الضرب من التعميم و «الاضافة» المتأخرتين لكي تصبح صالحة بال تمام والكمال ، فذلك لأن أهمية هذه الموضوعة قد ضيّعت سلفاً بدون مبرر وهي لا تظهر اساسية حقاً إلا في صياغتها المجردة ، وقد اعتبر ماركس وانجلز ، في كل ما كتباه ، بدبيعاً أن « نفس القاعدة الاقتصادية » - نفسها من حيث شروطها الرئيسية - يمكن ان تكشف تنوعاً وتفاوتاً لا يحصيّان لا سبيل إلى ادراكهما بدون تحليل جميع شروطها المشخصة (البيئة

١ - راجع بهذا الصدد مقالتي حول « التصور المادي للتاريخ » في كتاب « الماركسية والفلسفة » .

٢ - انظر كتاب المؤلف « الماركسية والفلسفة » .

الطبيعية ، العوامل العرقية ، التأثيرات التاريخية الفاعلة فيها من الخارج ، الخ) (راس المال ، الكتاب الثالث ص ١٧٢ - فرنسي) .

إن روّاها المادية هي بعد ما تكون عن الاهتمام حسراً بتأثيرات القاعدة الاقتصادية على البناء الفوقي ، وبتأثيرات الحياة الاجتماعية على الوعي ، بل هي تشمل بداعه الاشكال التي تحتها نرى علاقات السيطرة والاستبعاد الناجمة مباشرة عن الانتاج المادي نفسه « تؤثر بدورها على نحو حاسم في الانتاج المادي » . ولم يعالجا الانتاج المسمى بالذهني ك مجرد انعكاس للانتاج المادي . بل إنها رصداً أيضاً ، انطلاقاً من التصور القائل بأن الانتاج يتتنوع تنوعاً خصوصياً تبعاً لكل شكل تاريخي « الاشكال المحددة للانتاج الذهني المناظرة correspondants للانتاج المادي والتفاعل interaction الذي تبادله » .

كما إنها أيضاً قد شددا النبرة ، بقصد المجال الاقتصادي نفسه على الطريقة التي « تؤثر » بها شروط التوزيع ، التبادل والاستهلاك على الانتاج وعلى « تداخل الشروط التاريخية العامة في عملية الانتاج » (المدخل) . منذ طورها الهيجلي ، وبالتالي حتى قبل أن ينضجوا تصورهما المادي الخاص ، فإنها كانا أبعد ما يكونان قناعة بالتصورات السائدة يومئذ في الفلسفة ، في العلوم السياسية ، في الاقتصاد ، الخ . . . وهكذا كانوا يرفضان من جهة ، طريقة التجريد « البدائية » الخالية من التصورات ، التي كان الاقتصاديون يفصلون بها تعسفياً ارتباط الانتاج بالتوزيع ، بالتداول والاستهلاك ، بل أكثر من ذلك ارتباطه ب مجالات مثل القانون ، السياسة وأشكال الوعي ، لكي يعود هؤلاء الاقتصاديون متأخرین لإلغاء الفصل الذي خلقوه هم انفسهم بإقامة « علاقات طارئة » بين ظواهر تشكل كلاً عضوياً (رابطين بينها) فقط كما يرتبط موضوع بإنعكاسه » (نفس المصدر) . وبمثل هذا الحزم رفضاً ، من جهة أخرى ، الطريقة التي لا تقل عن الأولى قصوراً والتي أصرّ بها لا الفلاسفة و « علماء الاشتراكية الظرفاء » ، بل أيضاً عدد عديد من الاقتصاديين البورجوازيين ، على افتراض أن هذه المجالات المختلفة « متماثلة » مباشرة .

فيما يتعلق بعلاقة القاعدة الاقتصادية بالبنية الفوقيـة وبختلف قطاعاتها – هذه القاعدة وتلك البنية يشكلان معاً كلية تشكيل اجتماعـوـ اقتصادي معين – ، فإن وجهة النظر

٣ – التفاعل هو افضل من ترجمة هذه الكلمة بالتأثير المبادل . ولعل المرجع (المعجم الوسيط) للشيخ عبد الله العليـي هو اول من ترجمها بذلك .

الإيجابية للمادية التاريخية تطابق بالضبط ما قاله ماركس ، في احدى المقاطع النادرة حيث عبر عن مسائل عامة من هذا النوع ، عن مختلف «لحظات» الانتاج المادي .

« النتيجة التي نصل اليها ليست ان الانتاج ، التوزيع ، والتبادل والاستهلاك ، متماثلة ، بل هي انها جمیعاً «لحظات» من كلية واحدة، واختلافات داخل وحدة . والانتاج بمقدار ما يتحكم *empiète* في نفسه ، في حتمية الانتاج المتناقضة ، يتحكم ايضاً بـ «لحظات» الاخری . على هذا الاساس ، تتجدد انطلاقة البروتسيس في كل مرة (۰۰۰) . ومن هذا ينتج ان شكل انتاج معین يحدد اشكالاً معينة من الاستهلاك والتوزيع والتبادل ويحدد كذلك العلاقات المتبادلة السائدة بين مختلف هذه «لحظات». لا جدال في ان الانتاج ، بشكله المضيق، يتحدد بدوره بـ «لحظات» الاخری . وهكذا ، فعندما يتسع السوق، اي يمتد مجال التبادل ، فان الانتاج يزداد حجماً ويجري داخله تقسيم وتتنوع عميقان . زيادة على ان تغيراً في التوزيع يؤدي الى تغير في الانتاج ، وهذا ما يحدث مثلاً عندما يتركز رأس المال او يتغير توزيع السكان بين المدينة والريف ، الخ. واخیراً ، فان حاجات الاستهلاك تحدد الانتاج . فهناك اذن تأثير متبادل (تفاعل) بين سائر «لحظات» . وهذا هو شأن اية كلية عضوية كائنة ما كانت » (مدخل ۱۸۵۷) .

كل هذه التفاعلات ومبادرتها المادي ، كانت بدائية في نظر الباحثين المنحدرين من المدرسة الهيجيلية ، مثل ماركس والجلز الذين لم يتتبها منذ ذلك الحين وفيما بعد خلال حقبة طويلة ، بانها بـ «قلبها» لمنهج هيجل في اتجاه مادي ، لكي يستقيا من الـ «فكرة» جميع الظواهر الاقتصادية ، الاجتماعية ، التاريخية والذهبية ، (استقاءً كان ، عند هيجل يعني شيئاً آخر تماماً غير إعلان وجود علاقة سببية وحيدة الجانب) ، كانوا يخاطران بخاطرة أن يساء فهمها . وبعبارة اخرى ، فانه لم يخطر لها ببال بأنه إذا كان من حقها أن يستقيا الظواهر السياسية من الظواهر الاقتصادية ، واسكال التوزيع من اشكال الانتاج ، فإن السياسة قد تفقد بذلك كل اهمية لتطوير الاقتصاد ويفقد الانتاج كل اهمية بالنسبة لتعقيد *structuration* الانتاج ، ومذاك فان الوسيلة الوحيدة لإدراك هذه الامية هي الإلتجاء إلى « ردود فعل » و « تأثيرات متبادلة » اخری . وبقطع النظر عن جميع الاعتبارات الاخرى ، فان مثل هذا التصور كان يعني إن التطور السياسي

وحده ، بالنسبة لها ، كان خاصاً لل الاقتصاد ، بينما الانقلابات الكبرى في مجال السياسة أو في مجال القانون لا تملك أي تأثير ملحوظ على التطور الاقتصادي . لو كانا فعلاً يتصوران هذا التصور ، لكان نشاطها السياسي والعلمي ، الذي غطى جميع مظاهر الحياة الاجتماعية وتحول حول القلب الشامل لنمط الانتاج الرأسمالي ، قد ضاع هباءً .

في الرسائل التي كتبها انجلز في آخر أيامه (تلك الرسائل الشهيرة التي ، منذ أن نشرها برونسن ، وهي تشكل مصدراً يورده « المجددون » التحريفيون أو البرجوازيون لمبدأ ماركس المادي الثوري) ، تحدث كذلك عن مسحة من وحدانية الجانب ، متأصلةً في الرؤيا المادية ، لكن هذا النقد المتأخر ليس له اطلاقاً ما يبرره بالنسبة للطريقة التي طبق بها ماركس وانجلز نفسه هذا المبدأ النقي في مؤلفاتها النظرية . وبهذا الصدد ، كما بقصد مسائل أخرى سبق الحديث عنها هنا (مثلاً فيما يتعلق بضرورة إعطاء دعامة « فلسفية » للمادية التاريخية) ، فإن فريدريك انجلز كف في آخر حياته عن أن يظل وفيأً حول جميع النقاط للتقدم العلمي العظيم الذي سجله التصور المادي للتاريخ بالقياس إلى المادية والمثالية البرجوازيتين الخاضتين بالقرنين ١٧ و ١٨ . ومن هذه اللحظة ، نقد انجلز التصور المفرط في الدوغمائية والتجريد الذي كان يستشف من كتابات بعض الشباب المتحمس للمادية – مثلاً من « اسطورة ليسنجر » لفرانز مهرنج – لكن انجلز هوَّل كثيراً نصيب ماركس ونصيبه هو نفسه من المسؤولية بالنسبة للأخطاء التي ارتكبها هؤلاء الشباب المتحمسون ، عندما أعلن : « اتنا كلانا ، غالبنا كثيراً المضمون على حساب المظهر الشكلي »^(٤) . وهكذا ، فإن انجلز قد حمل ، من حيث لا يدري ، الماء إلى طاحونة ذلك الاتجاه الآخر الذي ، بحججة النضال ضد تصور تبسيطي كثيراً أو « مبتذل » للمادية التاريخية ، قد حاول في الواقع – كما سيبرهن على ذلك المستقبل – أن ينزع من الماركسيَّة نصلها الثوري ، لكي يجعلها مقبولة من البرجوازية . إن إتجاه مهرنج ، رغم قصوره ، يظل ، من حيث الجوهر ، في صميم المادية الثورية . وبالمقابل ، فإن انجلز لم يستطع أن يتوضّم في الإبان ، في النظريات التي قدمها التيار الثاني ، بشائر « التحريفية » التي أصبحت لها عملياً ، فيما بعد ، اليد الطولى في صلب الاشتراكية

^(٤) – انظر مقطع رسالة انجلز (١٤ - ٧ - ٨٩٢) الذي أعاد مهرنج طبعه في الملاحظات المضافة إلى المجلد الأول من « تاريخ الاشتراكية الديمقراطية الالمانية » .

الديموقراطية الماركسيّة والحركة النقابية الالمانية وقادتها عبر مراحل ١٩١٨ و ١٩١٤ إلى الانهيار الشامل في ١٩٣٣ .

في الواقع ، لا ينبغي البحث عن أصل هذا الطابع الأحادي الجانب ، المنحاز (Einseitigkeit) ، المنسوب إلى التصور المادي للتاريخ ، في أي مكان آخر غير الصياغة الفلسفية المفرطة في فلسفتها والمفرطة في التجريد ، التي أعطاها إياها ماركس وإنجلز ، هذه الصياغة التي كانت مستعصية على فهم معاصرتها ، ظلت بالآخر مستعصية على فهم الأجيال اللاحقة ، التي لم تكن تفهم هيجل إلا قليلاً . القضايا المتعلقة بالارتباطات المتأصلة في البنية الاقتصادية ، السياسية ، الحقوقية والفكريّة لمجتمع معين ، وفي تطور هذه الارتباطات البنوية ، مرصودة ، مثل جميع الإيضاحات النظرية الأخرى في نظرية ماركس ، لكي تستخدم كـ « خيط هداية » للتحليل الملموس للمجتمع البرجوازي ولنشاط الطبقة البروليتارية . على غرار هذين الآخرين ، فإن هذه القضايا تنطوي حتى ، في شكلها النظري ، على تعليم لواقع ولقطات متباينة من احداث تاريخية محددة ، هي مستقاة منها ومطبقة عليها سواء في مادة البحث العلمي أو السياسة العملية . إن هذه القضايا ، إذا ما قورنت بـ « شمولية » « المعاش » التاريخي الحقيقي – مفهوم ، والحق يقال ، خيالي وشبه صوفي – كما إلى إعادة البناء الصميمية بالقدر الممكن للتجربة التاريخية ، هذه الإعادة التي يتثبت بها أنصار التاريخ الوصفي البحث ، أو إلى إعادة الانتاج « المشخصة » التي لا سبيل إلى تحقيقها إلا بوسائل فنية ، تبقى بلا جدال « جزئية ومنحازة » . لكن وحدانية الجانب تلك ليست في الواقع إلا اسماً آخر لعمومية الشكل العلمي . لا يجوز وصف التصور المادي للتاريخ بـ « الانحياز » كما لا يجوز مؤآخذة الفيزيائيين على « الانحياز » الذي يبرهون عليه عندما يخضعون مختلف حركات الأجسام المتحركة وغير المتحركة لقانون الجاذبية دون أن يقرأوا حساباً في تطبيقهم لهذا القانون للتعديلات التي تسببها العوامل الثانوية . بنفس الطريقة بالضبط التي تدين بهاقوانين الفيزياء لـ « أحاديتها » لكي تصبح مطبقة في التكنولوجيا كذلك فإن الـ « قوانين » التي تتحكم في العلاقات التي تربط مختلف قطاعات الحياة الاجتماعية فيها بينها ، هذه القوانين التي أعلنها الباحثون الماديون بصفتها تلك والتي استخدموها كمبادئ استكشافية في تحليلهم العياني بحزم – أي تاريخي – للاحادات الاجتماعية ، تدين بالضبط لطابعها الأحادي الجانب بكونها قابلة للتطبيق نظرياً أو عملياً .

إن ماركسية الاتجاه «السوسيولوجي» عندما يختهون لتوسيع الرؤيا المادية ، لا يقدموا علامة لأنحياز مرفوض ، بل اضعفوا بالتالي الصلاحية العلمية لهذه الرؤيا . إن مذهب « التأثير المتبادل » أو « التكافل » العام للمجالات الاجتماعية كما دافع عن ذلك نقاد ماركس الاصلاحيون أو البرجوازيون فيما بعد ، لا يسمح أبداً بمعرفة ما إذا كان ينبغي البحث عن اسباب تغير جدّي في قطاع من الحياة الاجتماعية – ومن ثم اكتشاف وسائل تحويل الشروط السائدة لهذا القطاع – في فعل القاعدة في البنية الفوقيـة أو « رد فعل » البنية الفوقيـة على القاعدة . وحتى إذا قيل عن القاعدة الاقتصادية بأنها العامل « الأولي » في التطور التاريخي ، وعن البنية الفوقيـة بانها العامل « الثاني » فيه ، فإن هذه الازدواجية المتناقضة لن تبـدد في قليل أو كثير . ايضاً عندما يُعلن ، بعبارات مماثلة في عدم تحديدها ، بـان « اللحظة الخامسة في التحليل الآخر » ، هي الشروط الاقتصادية ، من الصعب أن نقبل بهذا الصدد ما كتبه انجلز مؤكداً لأحد مراسليه انه من بين جميع الشروط التي تحدد « بيئة » النشاط الانساني ، « الشروط الاقتصادية » ، منها تأثرت بالشروط الأخرى السياسية والاديولوجية ، تظل في التحليل الآخر هي الخامسة ، مشكلة الخطط الاحمر الذي يتخلل الكل ، والذي وحده يسمح لك بإدراك فعلي » .

الفصل الرابع عشر

القاعدة والبناء الفوقي (بعض الإيضاحات)

^١ - انظر هايل : الانسكلوبيديا ، من ص ١٤٢ الى ص ١٥٩ .

٢ - هذه عبارات أول السؤالين اللذين وجههما بورجيوس (ستراكنبورج) إلى إنجليز الذي أجاب عليهما في رسالته بتاريخ ٢٥-١٨٩٤ .

الاقتصادية هي من بينها جمِيعاً الأَكْثَر قوَّة ، الأَكْثَر أَصَالَة وَالأَكْثَر حسماً - كون لا وجود هنا للمطلق ، كون كل شيء نسيبي ، كل ذلك لا يراه هؤلاء السادة ؟ بالنسبة إليهم هيجل لم يوجد قط »^(٣) .

كل ما توصل هؤلاء الماركسيون العريقون ، بدفعهم هكذا بالنصف عن فلسفة هيجل (التي كانوا ، على أساس تصوّرهم المادي ، يحاربون حرباً لا هوادة فيها تضليلها المثالي) ضد نمط التفكير الوضعي للجيل الجديد المتخرج من مدرسة علوم الطبيعة ، إلى انقاذه من « التصور » ، لم يكن إلا تصوراً بائساً ، تصور الأفعال المتبادلة » التي كانت ، عند هيجل مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمقولات الجدلية الأخرى في إطار منظومة فلسفية موحدة . وهكذا لم يفعلوا على هذا النحو إلا أنهم أضافوا ، إلى المفهوم التجريدى للسببية ، مصطلحاً علينا آخر ، لا يقل عنه تجريدأ ، لكنه يقل عنه ، من حيث التحديد ، دقة . بيد أن المقصود لم يعد التصور الفلسفى الهيجلي ، بل فقط هذا التصور « التجريدى » الذي عامله هيجل باحتقار ك مجرد « ملاد للتأمل » ، وغير كاف لرصد « الطبيعة والجسم الحي » ومن ثم أقل ملاءمة لـ « الرصد التاريخي » . وبهذا المعنى كان هيجل يهزأ بالطريقة التي كان المؤرخون البرجوازيون ، حتى منذ عصره ، يستخدمون بها مقوله « الأفعال المتبادلة » (التفاعل) : « إذا اعتبرنا مثلاً أخلاقي شعب سبارطاً كنتيجة لدستوره و ، بالعكس ، هذا الدستور كنتيجة لتلك الأخلاق ، فإن هذه النظرة ، منها كان بإمكانها أن تبرر نفسها في موضع آخر ، لا يمكن بالنهاية أن تكون مرضية ، لأننا في الحقيقة لن نفهم بفضلها لا دستور ولا أخلاق هذا الشعب »^(٤) .

وهكذا ، فالـ « أفعال المبادلة » الجديرة بأن تضمن ، في صلب الرؤيا المادية ، تعايش نمط التفكير السببي الخاص بعلوم الطبيعة مع الجدل الفلسفى ، ليست لا في العبر ولا في النفي : لا تصورات هيجلية – قطعاً مبهمة بسبب طابعها الصوفى إلا أنها غنية بالمضمون – ولا مفاهيم من طبيعة علمية – مهورة بدلاله واضحة ، على صورة مفاهيم الفيزياء المعاصرة .

٣ - انظر رسالة إنجليز إلى شميدت ، ١٨٩٠-٢٧ . وانظر أيضاً النبذة المماثلة تماماً لـ « المثل السائر » الذي كتبه لينين في ١٩١٤ : « لا نستطيع فهم رأس المال وخاصة الفصل الأول منه بدون أن ندرس ونفهم سلفاً كل منطق هيجل . وهكذا لم يفهم ماركسي واحد ماركس بعد نصف قرن من ظهور رأس المال . » (لينين : « الدفاتر الفلسفية ») .

٤ - انظر الانسكلوبيديا ، ١ ، ص ١٥٦ .

في غياب الاشارات «الكمية» الواضحة بما فيه الكفاية سواء فيما يخص الحجم الخاص بكل من الافعال وردود الافعال ، أو فيما يخص مدى الشروط التي تحدث فيها الافعال وردود الافعال في لحظة معينة ، فان الموضوعة القائلة بأن القاعدة الاقتصادية تؤثر تأثيراً حاسماً على بروتوكول التطور التاريخي للمجتمع لن تزداد وضوحاً أو قوّة عندما تضاف إليها «افعال متبادلة» ، مفترض فيها أن تكون ، معاً وفي نفس الوقت ، منسقة مع «العلل» الأولى وخاضعة لها . وبسبب هذه الاضافة المفاجأة ، فان هذه الموضوعة تصبح ، بالعكس ، مجردة من كل مدلول واضح ودقيق وتتحول إلى صيغة عارية من كل قيمة علمية .

هذه الميزة الفارقة ، «الحادية» ، L'*'unilatéralité'* ملزمة لكل نظرية جديدة وثورية مكتوب لها أن تكون نظرية الحقبة . نعرف مدى الاهمية التي كانت لما يسمى بنظرية «البيئة» ، باعتبارها عنصر تقدم ، هذه النظرية التي نهجها المفكرون الماديون للتطور البرجوازي الصاعد وبلغ بها بعدهم روبيير اوين كما لها لكي يؤسس مفاهيمه الشيوعية . لقد اكتسبت هذه الاهمية قبل كل شيء بفضل طابعها الاحادي الجانبي ، بهذه الميزة الفارقة التي بفضلها لا تمسك إلا بعامل واحد من العوامل العديدة للتطور التاريخي ، بيد انه العامل الوحيد الذي اهمل حتى ذلك الحين . وبالمقابل فقدت نظرية البيئة كل ذرة من الاهمية – بل فقدت حتى تكلفتها الزائف للأصالة والعمق الذي احتفظت به تحت المظهر الكاريكاتوري الذي اعطاتها إياها رجعي صريح مثل تان Taine^(٥) لكي يدين الثورة البرجوازية في القرن ١٨ – ، منذ أن أكملت لكي يجعل منها قضية «غير متخيزة» ، ألا وهي : إذا كان الانسان هو من جهة بلا جدال منتوج بيئته ، فإنه ، من جهة أخرى ، ايضاً ، حسب قانون التفاعل ، «علة» هذه البيئة ومنتجها . مثل هذه «الاكمالات» هي أكثر حمقاً وأذى عندما تتعلق بالشكل المتتطور جداً والممدور بضمون محمد الذي واصل به ماركس نظرية البيئة البرجوازية ودجها في نظريته المادية ، التاريجية والاجتماعية . إن المبدأ الماركسياني الذي يجعل من علاقات الملكية «تعبيرأً حقوقياً عن علاقات الانتاج القائمة» يسقط من مصاف الكشف

^(٥) - هيبيوليت تان (١٨٢٨ - ١٨٩٣) فيلسوف وناقد فرنسي حاول تفسير التاريخ والآثار الفنية والادبية بتأثير عوامل ثلاثة : البيئة ، العرق والعصر .

العلمي ، من طراز نظري ذي اهمية عملية هائلة ، إلى مستوى الكليشيات المبتذلة ، إلى مستوى الابتذال البرجوازي الصغير ، عندما يفسر ، في « غياب الافكار المسبقة » - ذات الجوهر الوضعي - الذي تدعى به المدرسة الالمانية لفلسفة الحق ، على النحو التالي : الحق (القانون) ليس ، من جهة ، إلا شكلاً لمضمون اقتصادي لكن ، من جهة اخرى ، ليست الظواهر الاقتصادية نفسها إلا « ظواهر مرتبطة بعلاقات حقوقية » ، فكل واحد من الحدين يفسره الآخر وهكذا دواليك .

لا الا « عليه » الجدلية بمعناها الفلسفية ، ولا الا « عليه » العلمية المكملة بطلب و Zamr بـ « الافعال المتبادلة » ، تكفيان لتحديد طراز الترابط الخاص الموجود بين القاعدة الاقتصادية والبنية الفوقية السياسية والأديولوجية (وايضاً لتحديد اشكال الوعي « المناظرة » لهذه الاخرية) الخاصة بنظام اجتماعي-اقتصادي معين . لا يجهل فيزيائي القرن ٢٠ ع بانه لا سبيل لإدراك العلاقات العالية المتأصلة في قطاع خاص بواسطة تصور من طبيعة عامة أو بواسطة قانون علية ، بل باه هذه الاخرية جميعاً هي التي يجب أن تكون موضوع تحديد « خاص » بالقطاع المعنى . نجد ، فيما يتعلق ب مجال الحياة الاجتماعية - تاريخية العملية ، إن عمل التوضيح الذي اسهم اكثر من سواه في إقامة هذا المبدأ العلمي ، قد انجزه جدل هيجل بشكل فلسفى وواصلته ، بشكل ، رغم كونه لم ينفصل كلياً عن الفلسفة الهيجيلية ، إلا انه بالرغم من ذلك لم يعد فلسفياً ، مادية ماركس وإنجلز الجدلية . الجزء الاعظم من النتائج التي توصل هذان الاخيران بهذه الطريقة تكمن لا في الصياغات النظرية للمبدأ الجديد ، بل في تطبيقه الخصوصي والعيني على عدد من المسائل ، وهي مسائل إما أنها ذات فائدة عملية أساسية أو من طبيعة شائكة (٦) .

٦ - من بين هذه المسائل نجد مثلاً مشكلة التطور غير المتساوي كما اثارها ماركس ، في شتى اشكالها العديدة ، في آخر كتابه المدخل ١٨٥٧ (بلياد ، ١ ، ص ٢٦٤ وما بعدها) : التطور غير المتساوي للإنتاج المادي وللإنتاج الفني (ولشتى اشكال الفن في اطار الانتاج الفني) ، التباين الموجود بين بروتسيس تشكل الولايات المتحدة وببروتسيس تشكل اوروبا ، التطور غير المتساوي لعلاقات الانتاج بصفتها علاقات حقوقية الخ . ويستشهد ، فضلاً عن ذلك ، بقانون « التطور غير المتساوي للرأسمالية في شتى البلدان » ، الذي صاغه لينين ، و « قانون التطور المركب » الذي طبقه تروتسكي في الفصل الاول من كتابه (الهام) تاريخ الثورة الروسية (ثورة فبراير) و « قانون » تخلف التطور الايديولوجي عن تطور الانتاج المادي الذي اوضحه فارجا وماركسيون آخرون .

اعطاء تحديد علمي دقيق للعلاقات موضوع البحث ، تلك هي المهمة التي ، في مجال البحث الاساسي ، تفضي مجدداً اليوم ايضاً ، وحتى في المستقبل ، لا باعداد الصياغات النظرية بقدر ما تفضي بتطبيق المبادئ التي تضمنتها آثار ماركس واحتضانها لامتحان الواقع والاحداث . لكن لا ينبغي ، عند ذلك ، الأخذ الحرفي بالصيغ ، التي غالباً ما صمت باسلوب مجازي ، والتي استخدمها ماركس لوصف العلاقات ، التي تهمنا هنا ، كعلاقة « القاعدة » و « البناء الفوقي » « كـ « تناظر » « الخ .

لقد عالج ماركس بحرية ، في صيغه الخاصة ، التعبيرات التي كان يستخدمها والمعنى الذي كانت تعطيه . وهكذا قدم التطور التاريخي للمجتمع ، هنا ، كتطور للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، وهناك ، كتاريخ للصراع الطبقي ؟ هنا ، بطريقة « موضوعية » وهناك بطريقة « ذاتية » . كما نراه يطبق مجال القاعدة والبنية الفوقيه على العلاقة القائمة بين علاقات الانتاج وظواهر مؤسسات مثل « الدولة » و « القانون » ، بينما يطبقها ، في مواضع اخرى ، مباشرة على علاقة البروليتاريا بالفئة « العليا » ، هذه الفئة المتميزة للمجتمع الرسمي والتي تحملها البروليتاريا وستحطمها بالقوة باتفاقها^(٧) . من العبث الرغبة في تدارك هذه التناقضات الظاهرة تداركاً سكولاستيكياً ، متذرعين بان تنظيم العمال كطبقة يخضع للشروط الاقتصادية لكن صراع الطبقات « يؤثر » Réogit في نفس الوقت ، على هذه الشروط . في الحقيقة يشكل التعريف « الموضوعي » كما يشكل التعريف الذاتي شكلين تصوريين رغم انها ينتميان إلى نفس الاصل فانها ليسا ابداً مشتقتين احدهما من الآخر . لقد اعدهما ماركس في إطار نظريته المادية ، الموضوعية والذاتية في وقت واحد ، بهدف تطبيقها النظري على تحليل علاقات المجتمع البرجوازي ويهدف تطبيقها العملي على الصراع الطبقي البروليتاري . وفي الحالين ، ينبغي أن يوضع موضع التطبيق هذا او ذاك منها ، او هما معاً في نفس الوقت ، تبعاً للوضع المموس وبصفتها اداة للعثور على حل ، دقيق ما امكن ذلك ، لمشاكل الساعة . ما ابعدها عن

٧ - انظر من جهة مقدمة ١٨٥٩ (بلياد ، ١ ، ص ١٧٠ وما بعدها) . وانظر من جهة اخرى ، البيان الشيوعي (نفس المصدر ، ص ١٧٤ وما بعدها) .

أن تكون عوائق دوجماتية جديدة ، أو مفاهيم مقررة سلفاً تمثل بصفتها تلك مراحل على التحليل المادي الحق أن يمر بها ، حسب نظام محمد تحديداً قبلياً ، بل إن التصورات الماركسية (وهذا ما ادركه لينين و سورال من بين جميع ماركسيي الاجيال اللاحقة ادراكاً واضحاً^(٨)) تشكل دليلاً ليس دوجماتياً بتاتاً ينير الطريق امام البحث العلمي والنشاط الثوري : « بأكل الانسان حلوي البدنج يبرهن على وجودها » .

٨ - انظر كتاب سورال : مدخل الى الاقتصاد الحديث ، باريس ١٩٢٢ . ومن بين كتابات لينين انظر خاصة ، بالنسبة للمرحلة الاولى تماماً ، الكتاب الذي استهدف الماركسية « الموضعية » : المضمون الاقتصادي للشعبوية ونقده لها في كتابه السيد ستروفه ١٨٩٥ (المجلد الثاني ٠٠٠) وبالنسبة للمرحلة الاخيرة ، انظر مقاله : حول ثورتنا ٠٠٠

الفصل الخامس عشر

نتائج

اسهامات ماركس الاكثر اهمية في تطوير البحث الاجتماعي هي :

- ١ - ربط جميع ظواهر الحياة الاجتماعية بالاقتصاد .
- ٢ - تحويل الاقتصاد السياسي نفسه الى علم اجتماعي .
- ٣ - تحديد جديد لجميع الظواهر الاجتماعية ، التي اصبحت منذ ظهور ماركس متصرورة كظواهر تاريخية ، او بالادق ، كبروتسيس ثوري ينتاج موضوعيا عن ازدهار القوى المنتجة ويتحقق ذاتيا بفضل صراع الطبقات الاجتماعية .

هذه النتائج العامة الثلاث تشمل بدورها نتيجتين جزئيتين ، هامتين نظريا وعمليا هما :

- ٤ - تحديد دقيق لعلاقات الاقتصاد بالسياسة .
- ٥ - اختزال جميع الظواهر المزعومة «روحية» الى «اشكال وعي اجتماعي» (أدرجت في الفصل السابق) جزء منها مقلوب («اديولوجي») وجزء منها صالح موضوعيا لحقبة تاريخية محددة .

التجليل المفصل للنقطتين ٤ و ٥ يخرج عن اطار هذا العمل .

وصل ماركس الى هذه النتائج مستخدما اداة تصورية *appareil conceptuel*

صهرها بنفسه انطلاقاً من عناصر فلسفية استعادها من هيجل ومن ضمن (امتصاص) عناصر من جميع الاتجاهات الجديدة للفكر الاجتماعي لعصره . معارضةً واعيةً لنظام هيجل المثالي اعطى ماركس لهذه المنظومة من الافكار الجديدة اسم «المادية» . وتمييزاً لها من النظريات المادية الأخرى التي راج التبشير بها حتى ذلك الحين ، خص ماركس نظريته باضافة واحداً او أكثر من النعمات التالية : تاريخيه ، جدلية ، نقدية ، ثورية ، علمية او بروليتارية .

المادية التاريخية ، في اتجاهها الرئيسي ، هي منهج علمي وتجريبي ولم تعد بالتالي منهجاً «فلسفياً» . انها تشتمل على المقدمات الضرورية لحل حقيقي للمشكل الذي لم تحله لا المادية الطبيعية ولا الوضعية الا ظاهرياً بتطبيقها انتقائياً على المجال الاجتماعي لمناهج اخترعها اختصاصيو علوم الطبيعة وكيفوها تكيفاً موسساً على ميادين بحثهم الخاصة . بدلاً من سحب تلك المناهج الجاهزة على مجال المجتمع أعد ماركس مناهج خصوصية ملائمة الاجتماعو - تاريخي ، «اداة جديدة»^(١) تمكن الباحث في هذا الميدان الذي ظهر حديثاً من الاطاحة بالاوثان التي كانت تسد طريق اكتشاف الواقع و «اجراء معاينة تضاهي في دقتها دقة علوم الطبيعة» للوضع الحقيقي الذي يخفيه حجاب كثيف ذو تأثيرات محيرة من الاقنعة الاديولوجية . وفي ذلك تكمن المادية الماركسيانية .

بيد انه حتى الان ظل المظهر الشكلي للمنهج الماركسياني ضئيل التطور . كان الوضعية ، التي عجزت عن التحرك بحرية في هذا الحقل الجديد للعلم الاجتماعي ، بقيت خاضعة لمناهج والتصورات الخصوصية لعلوم الطبيعة ، فكذلك نرى ان مادية ماركس التاريخية لم تنجح في الانعتاق كلياً من نفوذ منهج هيجل الفلسفي الذي كان في الحقبة التي ظهرت فيها الى الحياة ، يغطي بظله جميع تيارات الفكر الأخرى . هذا العلم المادي المجتمع لم يتطور اذن على اساسه الخاص ؟ بل بالعكس ، فقد كان منبثقاً من الفلسفة المثالية القديمة . فهو اذن نظرية ما زالت تحمل ، في مضمونها ، مناهجها ومصطلحاتها ، اثار الفلسفة الهيجلية القديمة التي انبثقت من احسائها . كل هذه النواقص كانت امراً لا مفر منه ، نظراً للملابسات التي ولدت فيها نظرية ماركس المادية ، لكن ذلك لم يمنعها ابداً

١ - اشارة لكتاب بـايكون : «الادارة الجديدة» .

من التفوق الساحق على الاتجاهات الأخرى للفكر الاجتماعي المعاصر . واليوم أيضاً تبقى أرقى من جميع النظريات الاجتماعية ، بالرغم من أن الماركسيين ، منذ موت ماركس وإنجلز ، لم يضيفوا إلى المناهج التي اعدها ماركس وإنجلز ، إلا تقدماً نسبياً لا اهمية له . وبالرغم من شكل ما زال فلسفياً ، قادت نظرية ماركس المادية إلى عدد من النتائج العلمية ذات الأهمية الهائلة والتي لا تزال صالحة حتى يومنا هذا .

ان المادية البروليتارية الجديدة ، بفضل ارتباطها بهيجل ، استطاعت ان تستوعب جمل الفكر الاجتماعي البرجوازي كتطور خلال الحقبة التاريخية السابقة . لقد وصلت المادية البروليتارية إلى ذلك على اسلوب التناحر بنفس الطريقة التي ، في نفس الحقبة ، واصل بها نشاط البروليتاريا العملي الحركة الاجتماعية للطبقة البرجوازية .

كانت فلسفة هيجل ، رغم طابعها الفلسفـي^٢ ، تناظر في الواقع مرحلة من التطور المادي للمجتمع أكثر تقدماً من المرحلة التي تشكلت فيها المادـية البرجوازية . لهذا استطاعت النظرية النقدية الجديدة (الماركسيـة) ان تستـقي من فلسفة هيـجل عدـداً من العـناصر اعـظم وافـضل تـبلوراً مـا استـقـته من مـاديـة القرن ١٨ عـ(٢) . مثل المذهب الهيجلي عن « المجتمع المدني » مـكـنـنا من مـلاـحظـة كـم كان الـأـرـتـبـاط ، بـيـن جـزـءـاً مـن العـناـصـر الـتـي اـدـخـلـها هيـجل إـلـى نـظـامـه وـبـيـن مـجـمـل هـذـه الـفـلـسـفـة « المـثـالـيـة » ، ضـعـيفـاً . وبـالـمـثـلـ فـان اـجـزـاءـ أـخـرىـ كـثـيرـةـ مـن نـظـامـ هيـجل يـكـنـ بـدـوـن اـدـنـى صـعـوبـةـ قـرـاءـتـهاـ بـاتـجـاهـ مـادـيـ لاـ بـاتـجـاهـ مـثـالـيـ كـاـكـانتـ سـابـقاـ .

كون النظرية البروليتارية قد دمجت ، بهذه الطريقة ، في منهجهما وفي مضمونها بعض النتائج الهامة لفلسفة هيـجل لم يأخذ ابداً طابعاً ملزماً . لقد نصف ماركس وإنجلز الترابط الذي حافظ حتى ذلك الحين على تلامـم مختلف عـناـصـرـ المـنظـومـةـ الهـيجـلـيـةـ ، اـمـاـ العـناـصـرـ الـتـي رـأـواـ اـقـتـباـسـهـاـ مـنـهـاـ وـتـكـيـيفـهـاـ مـعـ هـدـفـهـمـ الثـورـيـ فقدـ لـمـوـهـاـ بـعـناـصـرـ اـخـرىـ ، منـ

٢ - لاحظ لينين في نفس المعنى ، عندما كان في ١٩١٤ - ١٩١٥ يقرأ فلسفة التاريخ عند هيـجل : « المـثـالـيـةـ الذـكـيـةـ اـقـرـبـ الـىـ المـادـيـةـ الذـكـيـةـ مـنـ المـادـيـةـ الغـبـيـةـ » . المـادـيـةـ الغـبـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـلـيـنـينـ لمـ تـكـنـ الاـ مـادـيـةـ الـقـرنـ ١٨ـ الـمـتـلـفـةـ ، بـالـقـيـاسـ إـلـىـ مـثـالـيـةـ هيـجلـ الذـكـيـةـ وـمـادـيـةـ مـارـكـسـ الذـكـيـةـ .

مصادر مختلفة ، لكنني يشكلوا منها كلية جديدة ، كلية علم مادي .

كان هيجل في عصره مفكراً موسوعياً، عبقياً في مادة الاضافة، «فيلسوفاً» متعطشاً للنظرية وجائعاً للواقع، وبنى نظاماً غطى حقول التجارب أوسع مما لا يقاس مما لم يفعله أي فيلسوف قبله منذ أرسطو. إن كمية المواد المخزونة في فلسفة هيجل لم تكن إلا أحدي المصادر التي استخدمها ماركس والنجاز لأعداد نظريتها الخاصة. لقد كانا يقتبسان من جميع الفلسفات والمذاهب. اقتبساً من المؤرخين البرجوازيين لحقبة الردة الفرنسية تصور الطبقة الاجتماعية وصراع الطبقات؟ واقتبساً من ريكاردو الأساس الاقتصادي للناحر الطبيعي؟ واقتبساً من برودون فكرة البروليتاريا كطبقة وحدتها ثورية حتى النهاية. أما الشجب الذي لا يعرف الرحمة للمثل الليبرالية البرجوازية والشتائم الملأى حقداً والصاعقة فقد اقتبساها من المفكرين الأقطاعيين والمسيحيين عندما كانوا يهاجمون النظام الاقتصادي المنحدر من ثورة القرن 18 ع البرجوازية. وعن سيسموندي، الاشتراكي البرجوازي الصغير تعلماً كيف يشرّحان بصيرة ثاقبه التناحرات المعضلة لنمط الانتاج البرجوازي الحديث. أما رفاقهم الأوائل من اليسار الهيجلي، خاصة فيورباخ، فقد واجهها على طريق فلسفة الفعل وعلى طريق هذه الإنسانية التي نجد نبراتها واضحة حتى في كتاباتها الأولى. أما الأحزاب العمالية المعاصرة – الديقراطيين الفرنسيين والشارطيين الانجليز – فقد كشفت لها الأهمية المركزية لصراع الطبقة العاملة السياسي، في حين ان اليعاقبة ثم بلانكي وحواريه علماها مذهب الديكتاتورية الثورية^(٣) وأخيراً فقد أخذنا عن سان سيمون، عن فوريي وعن اوين مفهوم الاشتراكية والشيوعية مع هدفها النهائي : القضاء الكامل الشامل على المجتمع الراسالي؟ إلغاء جميع الطبقات وإلغاء الناحر الطبيعي؟ تحويل مؤسسة الدولة إلى مجرد تسخير الانتاج. هذه هي الاقتباسات التي حققاها منذ البداية. وكلما تبلورت نظريتها عبر مسيرة تطورها كان يكملها باضافات أخرى، فقد تبناً مثلاً دفعة واحدة

- انظر البند الاول من القانون الاساسي « للجمعية العامة للشيوعيين الثوريين » (الموقع من البلانكيين : ج . فيدييل وادام ، ومن الشارطي ج . جوليان هارناي ، ومن الشيوعيين فيليش ، ماركس وانجلز) والذي بفضله تبني الفرق الموقعة ومن بينها « رابطة الشيوعيين » الشعارات البلانكية حول « الثورة الدائمة » و « ديكاتورية البروليتاريا » (٠٠٠) . حول موقف ماركس من بلانكي انظر ايضاً المقالة التي ظهرت في الكراس الثالث (صيف ١٨٥٠) من مجلة الجريدة الرينانية الجديدة (٠٠٠) و « النداء - الثاني - الصادر عن المجلس المركزي لرابطة الشيوعيين » (يونيو ١٨٥٠) .

نتائج العهد الاول من الاكتشافات المتعلقة بالمجتمعات البدائية الذي افتتح في بداية القرن ع وبلغ غايته مع مورجان .

كان علم ماركس الجديد هو ، من حيث الشكل ، قبل كل شيء ، اقرب الى البحث الاجتماعي التجاري الصارم ، فكذلك هو ، من حيث مضمونه ، قبل كل شيء بحث اقتصادي . ماركس الذي خاض معungan التحليل الاجتماعي بصفته ناقداً للدين ، للفلسفه ، للسياسة وللحق (القانون) رکز ، فيما بعد ، اكثر فأكثر جهوده على نقد الاقتصاد دون ان يحمله ذلك مطلقاً على تضييق حقل بحث نظريته المادية ذات الطابع الشمولي . النقد المادي للاقتصاد السياسي ، كما مارسه ماركس في رأس المال ، لا يعالج الدولة او الحق الا كظواهر اجتماعية « عليا » (اي من طبيعة اكثير ادبيولوجية) مثل الفن ، الدين ، الفلسفة ، الخ وفقط في ملاحظات عرضية تسحب فجأة للنور شرائط بكمالها من الحياة الاجتماعية . بيد ان نقه للاقتصاد السياسي يخضع للمبدأ المنهجي القائل بأنه بتحليل نظرية الاتجاه البرجوازي وتغيراته التاريخية يحصل بنفس الضربة كل ما يمكن ، بصلته ببنيه وتطور النظام الاجتماعي - اقتصادي الراهن ، ان يشكل موضوع علم اجتماعي تجاري له ، في مجاله الخاص ، دقة علوم الطبيعة . بمجموع العلاقات الاجتماعية ، التي تعالجها السوسيولوجيا البرجوازية كميدان مستقل لعلم عام للمجتمع ، لا يشكل بالنسبة لماركس حقل للبحث العلمي الموضوعي الا شريطة ان يحصل ويقدم بواسطة العلم الاجتماعي - التاريخي لل الاقتصاد السياسي . وبهذا المعنى نستطيع الان ان نكمل ما كنا قلناه عن العلاقة بين الماركسية و « السوسيولوجيا » الحديثة طارحين لهذه المفارقة الظاهرة ، لكنها مفارقة تأخذ بعين الاعتبار ، وعلى نحو صائب ، الشكل الاخير والاكيid المنظرية الماركسيانية : العلم المادي للمجتمع ، الذي اسس ماركس ، ليس سوسيولوجيا بل هو اقتصاد .

ومن هذه اللحظة ، وفيما يتعلق بالفروع الاخرى للمذهب المادي للمجتمع ، فان كل ما تبقى ، هو سلسلة من الظواهر التي ، بقدر ما يبتعد دارسها عن اساسها الاقتصادي ، تغدو اقل فاقلا في متناول الفحص العلمي ، واقل فاقلا « مادية ، واكثر فأكثر » « ادبيولوجية » حتى ان المرء في النهاية لا يستطيع ان تعالجها باسلوب النظرية الايجابية ، بل ان عليه ان تعالجها من الزاوية النقدية وحسب : في ارتباط وثيق بالمهمة العملية للصراع الطبقي الثوري .

الاساس الاعمق للعلم الماركسياني الجديد لا يمكن البحث عنه لا في الفلسفة ، ولا في الاقتصاد السياسي البورجوازيين ، ولا عند ريكاردو . الدفع الحاسم ، الذي تلقاه البحث الاجتماعي المادي ونظرية الثورة اللذان بلوغهما ماركس ، جاء من ثورات القرنين السابع والثامن عشر كا جاء من الحركة الثورية الجديدة للطبقة البروليتارية في القرن التاسع عشر. ان دراسة لتكوين النظرية النقدية ستظهر لنا كيف ان كل طور جديد من التاريخ الفعلى للمجتمع وكيف ان كل تجربة جديدة من الصراع الطبقي قد اثر على تطور النظرية الماركسيانية ومدى الدقة التي انعكسا بها في كل انعطافات التطور النظري للنظرية البروليتارية ومدى تأثيرها الواضح على مسيرتها . وجود ارتباط وثيق بين التاريخ الحقيقي والنظرية الماركسيانية (*) لا يعني ابدا ان نظرية ماركس هي انعكاس منفعل للواقع . النظارات والتصورات النظرية التي بلوغها ماركس واجهز انطلاقا من التاريخ الحقيقي للحركة البروليتارية عكستها مباشرة في الصراعات الطبقية لعصرها وفي هذا الدفع القوي الذي ما زال ، الى يومنا هذا ، ينشط ويعمق الصراع الطبقي .

المهد الكبير الذي يرمي اليه كل تصور وكل صياغة نظرية للماركسيّة هو تقديم اسهام عملي في الحركة التاريخية . هذا المبدأ الثوري ، الذي هو بثبات قطب الرحى في جميع اثاره اكده وصاغه ماركس في شبابه عندما اعلن لكي يختتم نقدا لم يترك حبرا على حجر من مادية فيورباخ الفلسفية القاصرة سياسيا ، هذه الصيغة التي لا تضاهي في قوتها : « لم يقم فلاسفة حتى الان الا بتفسير العالم ، تفسيرات مختلفة ، بينما المطلوب هو تغييره . »

* الماركسيانية نسبة الى ماركس نفسه .

ملحق

بعلم : بول ماتيك

ان^(١) ، هذا الكتاب على نقىض العديد من التفاسير الأخرى ، يقصر اهتمامه على الجوانب الأساسية في نظرية ماركس وممارسته . يعرض المؤلف « مبادئ ومضمون العـلم الاجتـماعـي المـاركـسيـاني فيما يـحتـوي عـلـيه من جـوـهـريـ وـذـلـك عـلـى ضـوء الاـحـدـاـتـ التـارـيـخـيـةـ الاـخـيـرـةـ وـالـحـاجـاتـ النـظـرـيـةـ الـتـيـ نـتـجـتـ عـنـ تـائـيـرـ هـذـهـ الاـحـدـاـتـ ». فـهـذـاـ الكـتـابـ إـذـنـ لاـ يـهـدـفـ لـإـرـضـاءـ العـقـولـ الـفـضـولـيـةـ ، وـلـأـلـىـ كـسـبـ أـصـوـاتـ الـلـادـحـينـ ، وـهـوـ فـوـقـ هـذـاـ كـلـهـ لـأـ يـخـدـمـ طـمـوحـ جـمـوـعـةـ ماـ . نـظـرـأـ لـمـاـ يـتـمـيـزـ بـهـ مـنـ كـثـافـةـ فـكـرـيـةـ وـمـنـ مـوـضـوعـيـةـ ، يـشـكـلـ هـذـاـ الكـتـابـ أـدـاـةـ نـظـرـيـةـ تـطـابـقـ تـطـابـقـاـ كـبـيرـاـ مـعـ تـطـلـعـاتـ الـطـبـقـةـ الـبـرـوـلـيـتـارـيـةـ . لـذـلـكـ فـانـ أـفـضـلـ الـطـرـقـ لـعـرـضـهـ تـمـثـلـ فـيـ تـبـيـنـ ثـرـائـهـ وـقـيـمـتـهـ ، رـغـمـ عـلـمـنـاـ بـاـنـ عـرـضـنـاـ سـوـفـ يـظـلـ نـاقـصـاـ لـمـاحـةـ .

يـحـتـويـ الكـتـابـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـقـسـامـ : الـجـمـعـ ، الـاـقـتـصـادـ السـيـاسـيـ ، وـ الـتـارـيـخـ . يـعـلـنـ المؤـلـفـ فيـ هـذـاـ الكـتـابـ أـنـ المـارـكـسـيـةـ هيـ الـ«ـ عـلـمـ الـاجـتـمـاعـيـ الصـحـيـحـ لـحـقـبـتـنـاـ »ـ ، كـاـ يـبـيـّـنـ مـنـ اوـلـ الكـتـابـ إـلـىـ آخـرـهـ تـفـوـقـهـاـ عـلـىـ عـلـمـ الـاجـتـمـاعـيـ الزـائـفـ لـلـبـرـجـواـزـيـةـ .

١ - رأينا من المفيد اضافة هذا المقال النقدي الذي نشره بول ماتيك ، المنظر البروليتاري ، في مجلة «Living Marxism» ، التي كان كورش أحد المساهمين فيها ، اثر صدور كتاب كورش ، في نيويورك ١٩٣٨ ٠٠٠٠ زياـدةـ عـلـىـ انـ اـسـتـعـراـضـ بـولـ مـاتـيكـ يـلـخـصـ تـلـخـيـصـاـ مـرـكـزاـ بـعـضـ مـوـضـوعـاتـ الـكـتـابـ . فـاـنـ لـهـ مـزـيـةـ نـقـضـ بـعـضـ اـسـتـنـتـاجـاتـ كـوـرـشـ نـقـضـاـ قـائـماـ عـلـىـ اـسـسـ مـادـيـةـ ، وـاـنـ يـلـقـيـ اـضـوـاءـ عـلـىـ الـلـيـنـيـنـيـةـ وـعـلـىـ مـكـانـهـاـ الـحـقـيـقـيـ بـالـقـيـاسـ الـىـ المـارـكـسـيـةـ .

يؤكّد المؤلّف أنّه من الأهميّة بمكان ، لكي تفهم الظواهر الاجتماعيّة ، أن ندرك إدراكاً كاملاً المبدأ الماركسياني المتمثّل في **الخصوصيّة التاريخيّة** . ذلك أنّ ماركس لا يبحث المفاهيم الاقتصاديّة ، الاجتماعيّة أو الأدبيّة إلا « بقدر ما يتطلّب موضوعه الرئيسي ، أي الطابع الخصوصي الذي تكتسيه في صلب المجتمع البرجوازي الحديث ». فالـ « فكر العامة » المزعومة لا تعدم أبداً عنصراً تارخياً خصوصياً . وهكذا فإنّ المفهوم المثالي الزائف للتطور ، كما يطبّقه المنظرون الاجتماعيّون البرجوازيون هو مفهوم « مغلق من كلّتا الجهتين ولا يعود أن يكتشف نفسه بنفسه في أشكال المجتمع الماضية والقادمة . على عكس ذلك ، فإنّ المفهوم الماركسياني للتطور هو مفهوم مفتوح من كلّتا الجهتين . فماركس يحدّد المجتمع الشيوعي الجديد ، الناتج عن الثورة البروليتاريّة ، لا كشكل أكثر تطواراً من المجتمع البرجوازي فحسب ، بل كمجتمع من نوع جديد تصبح أي مقولات بورجوازية عاجزة عن تفسيره . » لكي نرى إلى أي حد يحُبّ التأكيد على هذا المفهوم ، خاصة في الساعة الراهنة ، يكفي أن نلقي نظرة على كل ذلك الأدب الرائج اليوم ، الذي يعتبر المجتمع الاشتراكي شكلاً من الرأسمالية وقد أجريت عليه بعض التغييرات ، والذي يننقل إلى المجتمع « الجديد » ، تحت أسماء مختلفة ، كل مقولات الاقتصاد الرأسمالي .

إنّ مبدأ **الخصوصيّة التاريخيّة** ، كما استخدمه ماركس ، لا يستبعد بعض اللجوء إلى التعميم . لكنه تعميم من نوع جديد . ذلك أنّ « العنصر « العام » ، حتى في شكله المفاهيمي ، يظل جانباً خصوصياً ، أو جانباً مشرّحاً ذهنياً ، من جوانب الواقع التاريخي المحسوس ، الخاص بالمجتمع البرجوازي الراهن . »

بالرغم من ان كورش لا يتعرّض للكلام التافه الذي يصدر اليوم عن « ميتافيزيقا المادية الديالكتيكية » ، غير أنه يدحضه عندما يلاحظ أنه « إذا صح أن ماركس قد انطلق من القلب النقدي والثورى للمبادىء الملازمة لمنهج هيجل ، فإنه لم يتوقف عند ذلك ، بل وضع لنفسه بطريقة تجريبية صارمة منهجاً مادياً للنقد والبحث ». إن الضجيج الذي أحدثه بهذا الصدد كل النقاد « العاقلين » ليس له اي أساس ، لا سيما وأن النظرية الماركسيانية ، « التي تبحث كل الفكّر داخل ترابطها مع حقبة تاريخية معينة ومع الشكل المجمعي الخصوصي المميز لتلك الحقبة ، تعرّف نفسها بنفسها كنتاج قاريئي لا أكثر ولا أقل من أي نظرية أخرى مرتبطة بمرحلة معينة من مراحل التطور الاجتماعي وبطبيعة اجتماعية معينة » .

منذ السطور الأولى من القسم التالي ، الثاني يؤكد المؤلف أن « الاقتصاد السياسي » ، الذي يبحث في الأساس المادي للدولة البورجوازية القائمة ؛ هو ، بالنسبة للبروليتاريا ، أولاً وقبل كل شيء ، ميدان عدو ». يلي ذلك وصف دقيق وموجز لتطور العلم الاقتصادي يبين لماذا « منع النمو التاريخي الفعلي للمجتمع البورجوازي كل ازدهار حقيقي لهذا المجتمع ». إن نقد الاقتصاد السياسي كما باشره ماركس ، خلافاً لما يزعم غالباً ، لم يكن امتداداً للعلم الاقتصادي الكلاسيكي ، بل كان بالعكس نظرية الثورة الاجتماعية . يوضح كورش على نحو رائع الفروق بين مفاهيم الكلاسيكين الاقتصادية وبين مفاهيم ماركس ، كما يوضح أيضاً أن التحسينات التي « أدخلها ماركس على النظرية الكلاسيكية ذات أهمية لا لأنها تشكل تقدماً شكلياً محضاً إزاء هذه النظرية بل لأنها تنقل نهائياً الفكر الاقتصادي من حقل تبادل السلع والمفاهيم القضائية والأخلاقية القائمة على « الخير » و « الشر » ، الناتجة عنه إلى حقل الانتاج المادي بمعناه الاجتماعي الكامل » .

وأحسن فصول الكتاب هي في نظرنا ، الفصول المخصصة لوثنية السلع ولقانون القيمة . يبين المؤلف مجدداً أن « أفكار ومبادئ الاقتصاد السياسي الأكثر تعديلاً ليست إلا مجرد أوثان تنكر للعلاقة الاجتماعية الفعلية ، القائمة بين الأفراد والطبقات في حقبة معينة من تاريخ البنية الاجتماعية – الاقتصادية » ويضيف أن الكشف النظري لهذا الطابع الوثني « لا يشكل نواة النقد الماركسياني للاقتصاد السياسي فحسب ، بل يشكل أيضاً ومن هناك جوهر النظرية الاقتصادية لرأس المال ، وأتم صياغة وأدقها من الناحية النظرية والتاريخية الخاصة بالعلم المادي للمجتمع ». إن هذه الفصول تبلغ من الكثافة الفكرية درجة – دون أن تقعد من وضوحها شيئاً – تجعل تلخيصها ضرباً من المستحيل . ولا يمكن بحال أن نضاهي دقتها وایجازها وقوتها . قصاراً إن هنا أن – نشير إلى أن المؤلف يعتبر أن مهمة البروليتاريا الثورية تتمثل في « تحطيم الوثنية الرأسمالية للبضاعة رأساً على عقب بواسطة تنظيم اجتماعي مباشر للعمل » . ويوضح المدلول العميق للتنظيم الاجتماعي الراهن للعمل ، المختفي وراء علائق القيمة الظاهرة للسلع ، آخذاً لذلك مثال المحاولات الزائفة لـ « التخطيط » ، التي بدأت تظهراليوم والتي لن تستطيع في المستقبل إلا أن تزيد في اضطراب « نظام الاشياء » الرأسمالي الناتج عن اللعبة العشوائية لقانون القيمة الوثني .

ويأتي الفصل الذي يكشف فيه كورش التفسيرات الخاطئة لنظرية ماركس في القيمة وفائض القيمة ، في أوانه في وقت يتهم فيه فرسان « الليبرالية » مرة اخرى على الطابع « الالاعمي » المزعوم للنظرية الاقتصادية الماركسيانية . ما زال هناك من يعتقد أن نظرية ماركس في القيمة لا بد انها خاطئة ، إذ أنها تعالج المشكلة من وجهة نظر الانتاج قصراً ، مما يجعلها عاجزة على أن تخوض المشكلة الحقيقة ، مشكلة الاسعار . « هيئات ثم هيئات ، لم يخطر على بال ماركس أنه ، انطلاقاً من الفكرة العامة للقيمة ، كما عرضت في الكتاب الاول من راس المال ، يمكن الوصول إلى تحديد مباشر للأسعار بواسطة مددات déterminants متقاربة أكثر فأكثر . ليس للأهمية الخاصة التي يكتسبها قانون القيمة في إطار نظرية ماركس أية علاقة بالتحديد المباشر لسعر السلع بقيمتها » . إن الألف شرح وشرح التي يسعى الاقتصاديون البرجوازيون من ورائها إلى تبيين وجود تناقضات بين قانون القيمة والتعدد الفعلي للأسعار ، تلك التناقضات التي يعزونها إلى « تحيز » المفهوم الماركسياني للقيمة ، ليس لها اطلاقاً أي أساس من الصحة . ومن الطريق أن نلاحظ أنه يروق للاقتصاديين البرجوازيين أن يؤكدوا أن تطبيق قانون القيمة على قوة العمل ، كما فعل ماركس ، يعني إننا لا نحسب أي حساب لتمطط الأجور . لكن هذه الحجة تبين أن هؤلاء النقاد يجهلون فكر خصمهم ، لا غير . فماركس يقول : « بين قيمة السلع الجديدة ، التي ينتجها استخدام قوة العمل في الورشة الراسمالية ، والسعر المدفوع مقابل هذا العمل لبائعيه ، لا يوجد أي نوع من العلاقة التي يمكن كشفها باي تحليل اقتصادي أو عقلي » .

يخصص المؤلف القسم الاخير من كتابه لفهم المادي للتاريخ . إن كورش ، رغم أنه فيلسوف اصلاً ، يؤكّد أن علم ماركس المادي ، « بصفته بحثاً تجريبياً صارماً لاشكال مجتمعية تاريخية معينة ، لا يحتاج البتة لأي أساس فلسفـي » . ثم يصف تطور ماركس على الصعيد العلمي ويضيف مدققاً أنه « منذ سنة ١٨٤٣ ، أصبح واضحاً لديه أن الاقتصاد السياسي هو المدخل الأساسي للعلوم الاجتماعية » . لقد استبدل ماركس النمو اللازمني للـ « فكرة » بالنمو التاريخي الفعلى للمجتمع القائم هو بدوره على نمو نمط الانتاج المادي الخاص به . وفي فصل يبحث في علاقات الطبيعة والمجتمع ، يبين كورش على الخصوص أنه

« مثل ما هو الحال بالنسبة لكل التجديدات الأخرى المرتبطة بالنظرية المادية الجديدة فإن ماركس قد حقق ، على المستوى الاقتصادي بشكل رئيسي ، توسيعاً منهجياً لنفوذ المجتمع إلى نفوذ الطبيعة » وبعد أن أوضح بعض المفاهيم الماركسيانية مثل العلاقة الموجودة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، أو بين القاعدة والبني الفوقي للمجتمع ، يعرض كورش ما كان يختبر في رأس ماركس عندما قال « إن الحاجز التاريخي الحقيقي للإنتاج الرأسمالي هو رأس المال نفسه » ، وان الثورة البروليتارية وحدها ، بتحويلها لعلاقات الانتاج ، كفيلة بأن تسمح للنمو التدريجي لقوى الانتاج الاجتماعي بأن يواصل سيره .

لكتنا ، مع موافقتنا إلى الحد الذي رأينا لهذا التفسير الذي قام به كورش لماركس ، لا نستطيع ألا نلاحظ أنه لئن كان المؤلف يبرهن على وضوح وتناسك أفكار بارزين طالما يتتحدث عن ماركس ، فإن هذه الخصال سرعان ما تمحى ما أن يشرع في معالجة أحداث ثورية أقرب عهداً وفي مناقشة طابعها . مثلا ، إن تحول النبرة التي ، بين الصياغات الأولى للمبادئ المادية الماركسيانية وبين صياغات المرحلة اللاحقة ، انتقلت من التشديد على العامل الذاتي لحرب الطبقات الثورية إلى التشديد على النمو الموضوعي الذي يستند عليه ذلك العامل ، قد سببه ، حسب كورش ، تطور فعلي كان يتطلب تغييراً في الموقف . ويضيف « أنه بشكل مماثل دخل الماركسي الثوريلينين في صراع مع الاتجاهات الفعلجية للشيوعيين اليساريين الذين كانوا ي يريدون سنة ١٩٢٠ ، في وضع قد تغير موضوعياً الاحتفاظ بشعارات الوضع الثوري المباشر الناتج عن الحرب العالمية الأولى » . إن هذا الدفاع ، المتأخر عن ذلك الكراس الاقتهازي وال fasdu ما فيه الكفاية (مرض الطفولة اليساري) ، الذي لم يكن هدفه غير ضمان نفوذ روسيا والحزب البلشففي على الحركة العالمية العالمية ، لا يمكنه أن يحول كون ذلك « الانعطاف » لم يكن ناتجاً عن تحليل للوضع المتغير مجرد من الأوهام ، بل إنه لم يكن في الواقع « انعطافاً » في شيء . فلينين يدافع في هذا الكراس عن نفس الموقف الذي كان يتتخذه دائماً ومنذ البداية حيال المعارضة الثورية لبعض فصائل بروليتاريا أوروبا الغربية ، وذلك حتى في تلك الحقبة التي كانت ، حسب أقوال كورش نفسه ، ثورية موضوعياً . وليس هذا الموقف غير الذي

كانت الاشتراكية-الديمقراطية تقفه قبل ١٩١٤، ذلك الموقف الذي خرج عليه لينين على الصعيد التنظيمي بلا شك ، ولكنها لم يقطع معه ابداً على الصعيد الفكري ، والذي كان مرتبطاً عنده ارتباطاً وثيقاً بالخيار الثوري البرجوازي . إن هذا الموقف ، الذي كان معارضاً بصرامة لكل المبادئ الثورية المميزة للطبقة العاملة قبل وإبان وبعد الحرب العالمية الأولى ، كان متعارضاً أيضاً مع مبادئ ماركس ، التي نسيها الاشتراكيون والشيوعيون جميعهم . إن هذه المبادئ ، كما أعيدت إلى الحياة هنا ، تجعل من هذا الكتاب - سواء أraq ذلك إلى مؤلفه أم لا - سلاحاً ضد «الماركسي» لينين .

بول ماتيك (١٩٣٩)

ببليوغرافيا

اعمال ماركس^(١)

- ١ الفرق بين فلسفة الطبيعة عند ديموقريط وابيقرور .
- ٢ البيان الفلسي لمدرسة الحق التاريخية .
- ٣ حول مناقشات مجلس الرانيلاند السادس .
- ٤ Zur Kritik der Hegelschen Rechtsphilosophie
(مخ. ٢٠ ١٨٤٣) . ورد كـ «مخ ١٨٤٣» .
- ٥ مراسلات ١٨٤٣ (Deutsch-Französische Jahrbücher, 1844)
- ٦ مدخل الى نقد فلسفة الحق عند هيجل .
- ٧ رسالة الى والده في ١٠ - ١١ - ١٨٣٧ .
- ٨ رسالة الى روج في ٢٥ - ١ - ١٨٤٣ .
- ٩ رسالة الى روج في ٥ - ٣ - ١٨٤٣ .
- ١٠ ملاحظات هامشية حول مقال روج «ملك بروسيا والاصلاح الاجتماعي»
- ١١ Aus den Excerptenheften : über Smith; über Mill;
(مخ. ٠ ١٨٤٤) ورد كـ «ملاحظات ١٨٤٤» .
- ١٢ نحو نقد الاقتصاد السياسي (مخ. الاقتصاد - فلسفية ، ١٨٤٤) .
- ١٣ ★ العائلة المقدسة ، فرنكفورت ، ١٨٤٥ .
- ١٤ ★ الاديولوجيا الالمانية ، ١٨٤٥ - ١٨٤٦ .

١ - مؤلفات ماركس وانجلز المشتركة يشار اليها بنجمة .
٢ - مخ : اختصار لكلمة مخطوطات .

- ١٥ أطروحات حول فيورباخ (مخ . ١٨٤٥ ، نشرها انجلز لأول مرة كملحق لكتابه «لودفيج فيورباخ و) .
- ١٦ بؤس الفلسفة . رد على فلسفة البؤس لبرودون . باريس - بروكسل ، ١٨٤٧ . ورد كـ « ضد برودون » ، ١٨٤٧ .
- ١٧ Arbeitslohn (مخ ١٨٤٧ ، نشر فيما بعد بشكل منقح تحت عنوان مختلف، انظر رقم ١٨) .
- ١٨ العمل المأجور ورأس المال (نيو راينيشه تسايتونج ، ١٨٤٩ ، العدد ٢٦٤ وما بعده ، ٥ - ٤ ، ١١ - ٤) .
- ١٩ المقالة الافتتاحية لنيو راينيشه تسايتونج ، ٤ - ٤ - ١٨٤٩ . الرقمين ١٨ و ١٩ اعاد انجلز نشرهما مع مدخل تحت عنوان : العمل المأجور ورأس المال (١٨٩١) .
- ٢٠ Aus den Excerpten neften : über Quesnay; über Brissot (مخ . ١٨٤٥ - ٤٦) ورد كـ « ملاحظات ١٨٤٥ - ٤٦) .
- ٢١ ☆ بيان الحزب الشيوعي ، لندن ، ١٨٤٨ .
- ٢٢ تعميم من اللجنة المركزية الى اعضاء عصبة الشيوعيين ، حزيران ١٨٥٠ (طبعت كملحق الى طبعة زيورخ ، ١٨٥٢ ، للرقم ٢٦ في الاسفل) .
- ٢٣ نيو راينيشه تسايتونج ، مجلة سياسية - اقتصادية .
- ٢٤ ☆ Doppelheft ٦/٥ Heft 3; März, 1850. . نوفمبر ١٨٥٠ . الرقمين ٢٣ و ٢٤ اعاد انجلز نشرهما مع مدخل تحت عنوان « صراع الطبقات في فرنسا ، ١٨٤٨ - ١٨٥٠ » ، ١٨٩٥ .
- ٢٥ ١٨ برومير لويس بونابرت ، ١٨٥٢ .
- ٢٦ وقائع محكمة الشيوعيين في كولونيا ، ١٨٥٢ .
- ٢٧ مدخل الى نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٧ ، ورد كـ « مدخل ١٨٥٧ » .
- ٢٨ مقدمة الى نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ ، وردت كـ « مقدمة ١٨٥٩ » .
- ٢٩ نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ .
- ٣٠ مقدمة للطبعة الاولى من رأس المال ، ١٨٦٧ .
- ٣١ تعقيب على الطبعة الثانية من رأس المال ، ١٨٧٣ .
- ٣٢ رأس المال ، الكتاب الاول ، الطبعة الاولى ، ١٨٦٧ ، الطبعة الثانية ١٨٧٢ ، الطبعة الثالثة نشرها انجلز ، ١٨٨٣ .
- ٣٣ ☆ رأس المال ، الكتاب الثاني (نشره انجلز ، هامبورغ ، ١٨٩٠) .
- ٣٤ ☆ رأس المال ، الكتاب الثالث (نشره انجلز ، هامبورغ ، ١٨٩٤) .

- ٢٥ Vorarbeiten zur Kritik der politischen Oekonomie, Heft 6-15. (مخ. ١٨٦١ - ٦٢ ، نشرها كاوتسكي تحت عنوان «نظريات حول فائض القيمة» ، المجلدات ١ - ٣ ، شتوتجارت ، ١٩٠٥ - ١٠) .
- ٢٦ نداء ومقررات جمعية العمال الاممية .
- ٢٧ رسالة (حول برودون) الى رئيس تحرير « الاشتراكي الديمقراطي » في ٢٤ - ١ - ١٨٦٥ .
- ٢٨ ملاحظات هامشية حول برنامج حزب العمال الالماني ، ١٨٧٥ .
- ٢٩ رسالة الى رئيس تحرير « أنتشستيفني زابسكي » ، ١٨٧٧ .
- ٤٠ الاقتصاد عموما (مخ ١٨٨١ - ٨٢ ، نشرها معهد ماركس - انجلز - لينين في موسكو كمحلق لطبعة ١٩٣٢ من رأس المال) .

١

اعمال انجلز

- ٤١ خطوط اولية في نقد الاقتصاد السياسي ، ١٨٤٤ .
- ٤٢ مراجعة لنقد ماركس للاقتصاد السياسي ، ١٨٥٩ (« داس فولك » ، لندن ، ١٨٥٩) .
- ٤٣ Dell'Autorità (Pubblicazione della Plebe, Lodi, 1873)
- ٤٤ Herr Eugen Dührings Umwälzung der Wissenschaftscheaft («فورفارتس» ، ليزيج ، ١٨٧٧ ، اعيد طبعه في كتاب تحت نفس العنوان ، ١٨٧٧) ورد كـ «أانتي دوهرنج» ١٨٧٨ .
- ٤٥ الاشتراكية العلمية والاشتراكية الطوبوية .
- ٤٦ خطاب اثناء جنازة ماركس ، ١٧ - ٣ - ١٨٨٣ (نشر بالالمانية في « الاشتراكي الديمقراطي » ، زيوريخ ، ٢٢ - ٣ - ١٨٨٣) .
- ٤٧ اصل العائلة ، الملكية الخاصة والدولة ، ١٨٨٤ .
- ٤٨ كيف ينبغي الانترجم ماركس؟ («الكومونولث» ، لندن ، نوفمبر ، ١٨٨٥) .
- ٤٩ مقدمة للطبعة الالمانية الاولى من « بؤس الفلسفة » ، ١٨٨٤ .
- ٥٠ مقدمة لرقم ٣٣ ، ١٨٨٥ .
- ٥١ لودفيج فيورباخ والفلسفة الكلاسيكية ، ١٨٨٨ . ورد كـ « حول فيورباخ»، ١٨٨٨ .
- ٥٢ مقدمة لرقم ١٩/١٨ ، ١٨٩١ .
- ٥٣ مقدمة لرقم ٣٤ ، ١٨٩٤ .
- ٥٤ مقدمة لرقمي ٢٤/٢٣ ، ٢٤ ، ١٨٩٥ .
- ٥٥ رسائل حول التصور المادي للتاريخ ، ٩٤ - ١٨٨٩ .

مراجعات

- | | |
|----|------------------------------|
| ٥٦ | ماركس الى انجلز ١٤_٦_١٨٥٣ |
| ٥٧ | ٢_٤_١٨٥٨ |
| ٥٨ | ٢٩_١١_١٨٥٨ |
| ٥٩ | ٧_٧_١٨٦٦ |
| ٦٠ | ١٢_١٢_١٨٦٦ |
| ٦١ | ٢٤_٤_١٨٦٧ |
| ٦٢ | ٢٧_٧_١٨٦٧ |
| ٦٣ | ٢٤_٨_١٨٦٧ |
| ٦٤ | ٨_١_١٨٦٨ |
| ٦٥ | ٢٥_٣_١٨٦٨ |
| ٦٦ | ٣٠_٤_١٨٦٨ |
| ٦٧ | ٢٣_٥_١٨٦٨ |
| ٦٨ | انجلز الى ماركس ١٩_١١_١٨٤٤ |
| ٦٩ | ١٩_٨_١٨٤٦ |
| ٧٠ | منتصف اكتوبر ، ١٨٤٦ |
| ٧١ | ماركس الى أينيكوف ١٢_١٢_١٨٤٦ |
| ٧٢ | ماركس الى فيديماير ٥_٣_١٨٥٢ |
| ٧٣ | ماركس الى كوجلمان ١١_٧_١٩٦٨ |
| ٧٤ | ٢٧_٦_١٨٧٠ |
| ٧٥ | ماركس الى بيسلي ١٢_٦_١٨٧١ |
| ٧٦ | انجلز الى لانجه ١١_٣_١٨٦٥ |
| ٧٧ | انجلز الى برنشتاين ٢٣_٥_١٨٨٤ |
| ٧٨ | انجلز الى تيونيس ٢٤_١_١٨٩٥ |

كتاباتي الواردة في هذا الكتاب

٧٩ مبادئ التصور المادي للتاريخ ، برلين ، ١٩٢٢ .

- Arbeitsrecht für Betriebsräte, Berlin, 1922. ٨٠
- The Law of Labour. For the Use of Workers' Committees, Shop Stewards, Trade Unionists, etc., 1922.
- ٨١ الماركسية والفلسفة ، الطبعة الاولى ، ليزيج ، ١٩٢٣ ، الطبعة الثانية ، ليزيج ، ١٩٣٠ .
- ٨٢ التصور المادي للتاريخ ، فحص نبدي مؤلف كارل كاوتسكي ، ١٩٢٩ .
- ٨٣ الثورة الاسانية («نيو روندشاو» ، برلين ١٩٣١) .
- ٨٤ اطروحات حول هيجل والثورة – نشر في الذكرى المئوية لوفاة هيجل (١٩٣١) .
- Geleitiwort zur Volksausgabe des Kapital; ungekürzte Ausgabe nach der 2. Auflage von 1872, G. Kiepenheuer Verlag und Verlag des Allgemeinen Deutschen Gewerkschaftsbundes, Berlin, 1932. ٨٥
- ٨٦ Werner Sombart (Grünberg's Archiv zur Geschichte des Sozialismus und der Arbeiterbewegung. Vol. XVT, 1931)
- ٨٨ لماذا انا ماركسي («مودرن منثلي» ، نيويورك ، ابريل ، ١٩٣٥) .

جدول الخطأ والصواب

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
‘	؟	٣	١٤
يضاف	ضاف	٣	١٦
مساريك	مارسيك	الخاصة (٥)	٢١
الصناعة	الصناعية	٤	٣١
يؤدي	يؤدى	١٦	٣٦
بانهم	باتهم	١٩	٣٧
‘	»	٦	٤٢
مؤلف	لأعمال	الخاصة (٢)	٤٦
تهشم	تهشم	٣	٤٧
‘	»	٢٣	٦٥
بروتسيس	لبروتسيس	٧	٦٦
ميتأفيرياء	ميتأفيرياء	١١	٧٠
تحرر	تحرير	٥	٧٥
ووجد	ووجدت	٤	٧٦
برجوازي	بوجوازي	٢٢	٧٦
الحدود	الحددو	٢٣	٨٦
متعادلتين	متعادلتبن	٢	٨٨
والربح	الربحى	٧	٨٨
يحر كونها	يحر كونها	١٥	٨٨

عرض	يعرّض	٧	٨٨
المختلفة »	المختلفة	١٦	٨٨
قاده إلى	قاده	١٦	٨٨
السياسي	سياسي	٨	٩٤
‘	·	٢	٩٦
الرئيسيتين	الرئيسيتين	٧	٩٦
نظريات	نظيرية	١٣	١٠٢
يختزل	يختزل	٧	١٠٥
أن	ن	١	١٦٤
بليخانوف	بليخايف	٢٤	١٦٨
التقدير	التقدير	١٨	١٧٦

المحتويات

الصفحة	الفصل
٥	ملاحظات حول الترجمة العربية
٧	مقدمة جوتنز لانجكاو للطبعة الالمانية
١٣	مدخل

الجزء الاول

المجتمع البرجوازي

٢٠	١ - الماركسية والسوسيولوجيا
٢٦	٢ - مبدأ الخصوصية والعينية التاريخية
٣٤	٣ - مبدأ الخصوصية والعينية التاريخية (تتمة)
٤٠	٤ - نظرية التطور (التطور الزائف)
٤٦	٥ - نظرية التطور (التغير الفعلي)
٥١	٦ - النقد الشوري
٦٣	٧ - النظرية الشورية
٦٩	٨ - الممارسة الشورية

الجزء الثاني

الاقتصاد السياسي

٧٤	١ - الماركسية والاقتصاد السياسي
٧٩	٢ - تطور الاقتصاد السياسي
٨٥	٣ - نقد الاقتصاد السياسي
٩٣	٤ - النقد العلمي والنقد الفلسفى
٩٨	٥ - مظهران للمادية الثورية في نظرية ماركس الاقتصادية
١٠٣	٦ - نظرية راس المال الاقتصادية
١١٢	٧ - وثنية السلع
١١٩	٨ - قانون القيمة
١٢٥	٩ - تفسير خاطئ للقيمة وفائض القيمة
١٣٢	١٠ - العقد الاجتماعي
١٣٦	١١ - الأهداف النهائية لنقد ماركس للاقتصاد السياسي

الجزء الثالث

التاريخ

١٤٦	١ - الطبيعة والمجتمع
١٥٤	٢ - التصور المادي للتاريخ
١٦٠	٣ - صلاحية خصوصية
١٦٦	٤ - المادية الفلسفية

الفصل

الصفحة

١٧٢	٥ - فيورباخ
١٧٨	٦ - من هيجل إلى ماركس (ملکوت المجتمع)
١٨٢	٧ - من هيجل إلى ماركس (التطور الاجتماعي)
١٨٨	٨ - قوى الانتاج وعلاقات الانتاج (التصور)
١٩٤	٩ - القوى المنتجة المادية (قانون التقدم)
١٩٩	١٠ - علاقات الانتاج الاجتماعية
٢٠٣	١١ - طورا النظرية الماركسيانية للثورة
٢٠٧	١٢ - القاعدة والبناء الفوقي (الاقتصادية)
٢١١	١٣ - القاعدة والبناء الفوقي (التأثير المتبادل)
٢١٨	١٤ - القاعدة والبناء الفوقي (بعض الإيضاحات)
٢٢٤	١٥ - نتائج
٢٣٠	ملحق بقلم : بول ماتيك

صدر عن دار الطليعة

لينين : نصوص حول الدين

ترجمة : محمد حكمة تقديم : العفيف الاخضر

* * *

يصدر قريبا

من كومونة باريس الى مجازر عمان

- تقييم نقدي للثورة العالمية خلال ١٠٠ عام -

- مع أهم ما كتب باشكونين عنها -

طبعة ثانية منقحة

اعداد : العفيف الاخضر - مصطفى الخياطي

حكيمة برادة - صالح المثلوثي

* * *

من سلسلة ثورات البروليتاريا في القرن العشرين

اعداد و اشراف : العفيف الاخضر

الثورة البروليتارية الالمانية

اعداد : العفيف الاخضر

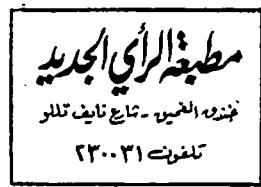
* * *

في التنظيم الشيوعي

نصوص ماركس - انجلز حول التنظيم

ترجمة : العفيف الاخضر - محمد شعيرات

تقديم : العفيف الاخضر



لماذا هذا الكتاب؟

اصدق ما يقدم به هذا الكتاب القول بأنه لم يسبق فقط للقارئ أن قرأ كتاباً أعمق منه في موضوعه . فهو إعادة اكتشاف لاكتشاف ماركس للمادية التاريخية : للعلاقة الجدلية بين الاقتصاد وجميع مظاهر الحياة ، لتحويل الاقتصاد السياسي الى نقد لللاقتصاد السياسي ، الى سلاح ضد سيطرة الاقتصاد على الإنسانية ، « نقد ماركس لللاقتصاد لا يمكن إكماله إلا بالثورة البروليتارية » ، للصدام بين الذات الثورية : البروليتاريا ، والموضوع : كلية العالم القديم . كل ذلك إنجزه كورش باخطاء قليلة وعبر تقييم نقدي شامل يمكن القاريء الوعي من الأدراك الجدلية لكلية نظرية ماركس .

هذا الكتاب هو أول كتاب تطبق فيه المادية التاريخية على ماركس : أول من طبق المادية التاريخية على تحليل الظواهر الاجتماعية والشخصيات التاريخية ، وهذا الكتاب يرد الاعتبار للشمولية الجدلية مطبقة لتلك السيرورة التي يتعدد في زخمها الموضوعي بالذاتي : تطورقوى المنتجة بالصراع الطبقي الذي تخوضه وتقوده البروليتاريا ، تلك السيرورة التي هي وحدتها روح ماركسيّة ماركس ونصلها الثوري .

قليل ما هم أولئك الذين أرخوا ماركس دون أن يترحّوه كجثة ، دون أن يقطعوا أو صالحوا حق لا يعود القاريء يرى غير يد هنا ورجل هناك ، وكورش من أولئك النادرين الذين يرونك الكلّ ضمن الجزء ويجعلونك تقرأ بوعي نقدي وعين صاحبة .

أ - ع